

الإمبراطورية الأمريكية

الجزء الثالث

بأقلام

د. القس إكرام لمعى

د. رضا شحاتة

رضا هلال

سجينى دولارمانى

سمير مرقس

د. صفى الدين حامد

لواء أ. ح. طه المجدوب

عادل المعلم

د. عبد العاطى محمد

د. محمد قدرى سعيد

د. منار الشوربجى

لندا حامد

مكتبة الشروق الدولية



الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضى والحاضر

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م



القاهرة ـ كوالالمبور ـ جاكارتا ـ لوس أنجلوس

تليفون وفاكس: ٢٥٦٥٩٣٩ ـ ٤٥٤٤٤٦٧

Email: adel almoalem < shoroukintl@Yahoo.com >

الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضى والحاضر

الجزء الثالث



مُقدّمة

إمبراطورية متردّدة

هل تغيرت أمريكا بعد ١١ سبتمبر ؟ !

ربما كان المؤرخ الشهير بول كيندى على حق ، عندما قال : إن بداية القرن الواحد والعشرين (والألفية الثالثة) كانت يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وليس يوم الأول من يناير ٢٠٠٠م• وقد أصبح مؤكدًا أن هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ذلك التاريخ ، يمثل بداية فصل جديد فى تاريخ العالم وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية•

فقد تغير العالم قبل ٦٠ عامًا من هجوم الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك ، بالهجوم اليابانى على الطائرات والسفن الحربية الأمريكية فى « بيرل هاربر » عام ١٩٤١م ، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ، وردت على الهجوم اليابانى الغادر ، بهجوم كاسح بالسلاح النووى على اليابان•

وكان هجوم « بيرل هاربر » بداية لنظام عالمى جديد ، ذلك الذى عرف بنظام «القطبية الثنائية » ، وحيث تجاذب النظامَ العالميَّ قطبان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى• وبنهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى ، وراجت مقولة : إن القرن العشرين هو « القرن الأمريكى » ، وهى المقولة التى تأكدت مع سقوط الاتحاد السوفييتى وانهيار الشيوعية مع انتهاء الحرب الباردة•

وبالقياس مع الفارق الضخم ، فإن هجوم « بيرل هاربر » يبدو متواضعًا للغاية أمام هجوم الطائرات الانتحارية على برجى مركز التجارة العالمية (معقل السوق

العالمية) فى نيويورك (عاصمة العالم للمال والاتصالات) وعلى البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية ورمز القوة العسكرية الأمريكية) فى واشنطن (عاصمة العالم السياسية)٠

ولكن هل تغيّر العالم حقًا ؟ وإلى أى مدى تغيرت أمريكا ؟

وهل يعكس التغير (عالميًا وأمريكيًا) جسامة حدث ١١ سبتمبر مقارنة بحدث « بيرل هاربر »، لدرجة الحديث عن نظام عالمى جديد وأمريكا جديدة ؟

تغيرات استراتيچية عالمية

فى الواقع : إن هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، قد قاد إلى إعادة التفكير فى الأفكار التى تأسست عليها العلاقات الدولية٠ إن من المعروف أن الدولة القومية ذات السيادة - منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ - هى أساس العلاقات الدولية٠ وبمعنى آخر ، فإن العلاقات الدولية تنتظم بين دول تتساوى شكليًا وقانونيًا فى السيادة ، وتتفاوت فعليًا فى القدرة الاقتصادية والعسكرية وتتباين فى المصالح ، وقُسم الصراع بينها داخل النظام الدولى سلمًا أو حربًا٠

وجاء حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، ليؤكد عدة حقائق :

الحقيقة الأولى : هى أن هناك فاعلين جدد فى النظام الدولى من غير الدول٠ فتنظيم القاعدة بزعامة « أسامة بن لادن » المشتبه الأول فى تنفيذ هجوم الطائرات الانتحارية ، ليس دولة وإنما فاعل دولى دون الدولة Sub-national ٠

والحقيقة الثانية : وهى مرتبطة بالأولى ، إنه عندما كانت الدولة هى أساس العلاقات الدولية ، كانت الحروب تنشب بين دول ، ولكن ما بعد حدث ١١ سبتمبر وحرب أفغانستان تغير التفكير الاستراتيچى حيث أصبحت الحرب ضد منظمة يعتقد أنها إرهابية ، بل ضد أفراد متخفين (مثل ابن لادن والملا محمد عمر) وتعقبهم فى الكهوف لاصطيادهم أو قتلهم٠ كما شملت الحرب محاصرة وتمجيد أرصدة منظمات وجماعات يعتقد أنها إرهابية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامى٠

والحقيقة الثالثة : هى أنه مع بروز فاعلين غير دول فى النظام الدولى ، أعيد الاعتبار للدولة ، وأصبحنا نشهد ظاهرة « عودة الدولة »٠ فإذا كان توسع ظاهرة

العولمة ثقافيًا واقتصاديًا فى العالم قد ارتبط بظاهرة « انسحاب الدولة » من المجال السياسى والاقتصادى لصالح المجتمع المدنى والقطاع الخاص والأفراد ، فإن تهديد أمن أمريكا الدولة العظمى فى العالم ، قد زاد من دور الدولة باسم حماية الأمن ومكافحة الإرهاب لدرجة العودة لتقييد الحريات المدنية والشخصية .

و**الحقيقة الرابعة** والمرتبطة بإعادة الاعتبار للدولة ، أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، قد كشفت عن التهديد الذى تمثله ظاهرة « الدول الفاشلة » أو « الدول المنهارة » أى الدول التى تعصف بها الحروب القبلية والعرقية والفقر المدقع وغياب النظام العام .

ويدلنا التاريخ الحديث على أن هناك دولا انهارت ، وكانت ضحايا انهيارها أضعاف ضحايا انهيار برجى مركز التجارة العالمية دون أن تمثل تهديدًا عالميًا .

ففى عام ١٩٩٤م ، وخلال أسبوع واحد ، قتل حوالى نصف مليون إنسان فى رواندا ، ولكن شيئًا لم يتغير فى السياسة العالمية . وفى عام ١٩٩٥م ، قتل حوالى ٨ آلاف آدمى فى سربرينتشا بالبوسنة فى يوم واحد ، ولم تتعدَّ تأثيرات المأساة نطاق البلقان .

ولكن أفغانستان باعتبارها « دولة فاشلة أو منهارة » أصبحت ساحة حرب عالمية بعد هجوم الطائرات الانتحارية ؛ لإنها كانت تضم معسكرات تنظيم القاعدة بزعامة « ابن لادن » المشتبه الرئيسى فيه فى هجوم ١١ سبتمبر على قلب أمريكا . كما عادت الصومال إلى الاهتمام العالمى للسبب نفسه .

ومن ثم فإن الدول الفاشلة أو المنهارة أصبحت تمثل تهديدًا للأمن العالمى ، وأصبح ما يحدث فيها يهدد واشنطن ونيويورك ، ولا يمكن للعالم أن ينعزل عنها ، بل يعيد ترتيبها سواء بالحرب أو بإعادة البناء أو إعادة صياغتها سياسيًا وثقافيًا من خلال « الإمبريالية الثقافية » كما هو مطروح بالنسبة لدول فى الشرق الأوسط .

و**الحقيقة الخامسة** : التى كشفها هجوم الطائرات الانتحارية هى تقييد العولمة ، فقد أصبح يوصف حدث ١١ سبتمبر بأنه « إرهاب العولمة » ، أو « عولمة الإرهاب» . إرهاب عولمى بمعنى أنه استفاد من تسهيل حرية حركة الأفراد والأموال والمعلومات . فالمشتبه فيهم - التسعة عشر - الذين فجروا برجى مركز التجارة والبنتاجون استفادوا من حركة العولمة فى الانتقال إلى الولايات المتحدة

وتحويل التمويل اللازم للمهمة الانتحارية ، والحصول على المعلومات عن أهداف العملية. والتعليم على الطيران فى معاهد أمريكية. أما عولمة الإرهاب ، فتعنى أن الإرهاب قد أصبح تهديدًا عالميًا بما يترتب عليه أنه ليست هناك « دولة » مهما عظمت فى مأمن من الإرهاب ، ومن ثم ، تبدو الحاجة إلى « ائتلاف دولى » لمحاربة الإرهاب.

وقادت حقيقة « إرهاب العولمة » أو « عولمة الإرهاب » إلى « تقييد العولمة » لحد تقييد تأشيرات السفر وتفتيش أحذية الركاب فى المطارات ورصد التحويلات المالية ومراقبة البريد العادى والإلكترونى. كما زاد من « تقييد العولمة » تدنى حركة السياحة ، حيث اضطرت شركات الطيران العالمية إلى إلغاء خطوط طيرانها أو تقليل عدد رحلاتها إلى العديد من مناطق العالم (شرق آسيا - الشرق الأوسط) وتزايد « تقييد العولمة » مع هبوط حركة التدفقات الرأسمالية ، عبر العالم خوفًا من مخاطر الإرهاب والحرب أو التجميد ، أو بسبب دخول الاقتصاد العالمى فى كساد طويل وعميق زادت حدته أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

أمريكا بين الانفرادية والإمبراطورية

لئن كان هجوم الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك ، بداية فصل جديد فى التاريخ العالمى ، وتغيرات استراتيچية عالمية لحد أن البعض قد شبه حدث ١١ سبتمبر بحدث سقوط حائط برلين من حيث ضخامة التغيرات التى أحدثها فى العالم، فهل أحدث فى أمريكا ما أحدثه سقوط حائط برلين ؟ الإجابة تبدو بالإيجاب ولكنها تجسد أزمة القيادة فى أمريكا.

لقد كان سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩م ، رمزًا لانهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفييتى ، وانتصار أمريكا واعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم ، وتحول النظام العالمى إلى نظام أحادى القطبية بقيادة أمريكا.

غير أن لحظة صعود الولايات المتحدة قمة النظام العالمى بانتصارها فى الحرب الباردة ، ارتبطت بأزمة داخل أمريكا فيما يتعلق بقيادة العالم. فقد تنازع الساسة ومخططو السياسة والمثقفون الأمريكيون اتجاهين أحدهما يرى أن تمارس أمريكا

دورًا إمبراطوريًا عالميًا ، أى أن تقود العالم من خلال دور الشرطى العالمى ونشر الديمقراطية والقيم الأمريكية فى العالم ، بينما كان الاتجاه الثانى يرى أن على الولايات المتحدة أن تمارس دورًا « انفراديًا - Unipolar » لتحقيق المصالح الأمريكية فى العالم فقط .

ذلك التنازع بين الاتجاهين بدا أنه قد حسم مع مجيئ إدارة چورچ بوش الابن فى يناير ٢٠٠١م لمصلحة اتجاه « الانفرادية » ، أى تحرك أمريكا منفردة لتحقيق مصالحها الكونية دون تحمل العبء الاقتصادى والعسكرى للقيام بدور عالمى إمبراطورى . أو بمعنى آخر تحقيق الهيمنة الأمريكية « على العالم دون تحمل تكلفة الإمبراطورية » .

وفى هذا الإطار ، رأى صقور إدارة بوش الابن (رامسفيلد - وولتس - كوندوليزا رايس) ، أن على الولايات المتحدة إن تستأنف الحرب الباردة ضد روسيا والصين ، والإبقاء على أوروپا واليابان تحت المظلة الدفاعية الأمريكية وحماية الأمن القومى الأمريكى من خلال مبادرة الدرع الاستراتيچى .

واتساقًا مع توجه أمريكا للتحرك انفراديًا لتحقيق مصالحها الكونية بغض النظر عن مصالح الآخرين بمن فيهم حلفائها ، انسحبت واشنطن من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو) وتراجعت عن التزام التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوچية واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة ، واتفاقية مكافحة غسيل الأموال .

وبرغم ما قد بدا من أن واشنطن قد حسمت أزمة القيادة ، أى النزاع بين «الانفرادية » و « الإمبراطورية » ، مع مجيئ بوش الابن باتجاه الانفرادية ، جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتكشف من جديد عمق الأزمة .

لقد راجت ثلاثة نماذج نظرية تفسيرية Paradigm لتفسير ما حدث فى ١١ سبتمبر .

النموذج الأول الرئيسى : هو مقولة « صمويل هنتنجتون » عن « صدام الحضارات » ، التى بشر بها فى مقاله فى مجلة « فورين آفيرز » عام ١٩٩٣ ، ثم فى كتابه « صدام الحضارات » وإعادة صياغة النظام العالمى عام ١٩٩٥م .

والنموذج الثانى : هو مقولة « فرانسيس فوكوياما » عن « نهاية التاريخ » التى بشر بها فى كتابه : « نهاية التاريخ والإنسان الأخير » عام ١٩٩٢م٠

أما النموذج الثالث : فهو مقولة : « الجهاد ضد عالم ماك » «لبنيامين باربر » فى كتابه المعنون بتلك المقولة عام ١٩٩٦م٠

ولأن من قاموا بهجوم الطائرات الانتحارية فى ١١ سبتمبر اشتبه من الساعة الأولى فى أنهم مسلمون ، كان تفسير « هنتنجتون » الأعلى والأكثر صخبًا فى الولايات المتحدة٠ ولكن معظم المسلمين أدان الهجوم الإرهابى وأعلنت الإدارة الأمريكية أن حرب أفغانستان هى حرب ضد تنظيم القاعدة وطالبان وليست حربًا بين الغرب والإسلام ، وشاركت دول إسلامية فى الحرب ، فضلا عن أن الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى الإسلام قد مارست الإرهاب والقتل ضد المسلمين فى دول إسلامية عديدة٠

وكل ذلك ، أضعف حجية تفسير « هنتنجتون »٠

أما تفسير « نهاية التاريخ » « لفوكوياما » ، فقد خبا يوم ١١ سبتمبر وراء دخان وأتربة تفجير برجى مركز التجارة العالمية٠ فقد بشر « فوكوياما » بأن مستقبل النظام العالمى ، بعد انهيار الشيوعية سيتشكل من خلال قوتين دافعتين للإنسان هما الديمقراطية الليبرالية ، واقتصاد السوق ، وأن السلام العالمى ينتشر مع انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق والحداثة الغربية٠ ولكن حدث ١١ سبتمبر أثبت أن التاريخ لم ينته بسيطرة قيم الليبرالية والحداثة الغربية٠ فالذين قادوا هجوم الطائرات الانتحارية ، وكذلك أعضاء تنظيم القاعدة ونظام طالبان وغيرهم كثير فى العالم ، كانوا من الكارهين والمعادين لقيم ومؤسسات الليبرالية والحداثة الغربية فى أمريكا وما شابهها فى الدول الإسلامية٠

ويقدم تفسير « الجهاد ضد عالم ماك » « لباربر » صورة لعالم « العولمة » الذى يتنازعه توجهان٠ التوجه الأول : هو « استعادة القبلية » أى استعادة الهوية الأصلية فى صراع مع الغرب ، والتوجه الثانى : هو عالم ماك (كمبيوتر ماكنتوش - همبرجر ماكدونالدز) الذى يقرب بين البشر فى العالم٠

والآن يقدم تفسير « باربر » على أنه يشرح لماذا صدق الغربيون منذ اللحظة الأولى ما اعتبرته واشنطن أدلة على تورط « ابن لادن » والقاعدة فى الهجوم الإرهابى على نيويورك وواشنطن ، فى حين أن الملايين فى العالم العربى والإسلامى لم يعتبرها أدلة أصلا وتعاطف مع « ابن لادن »٠

ما يفسر ما حدث فى ١١ سبتمبر هو « الانفرادية الأمريكية » فالانفرادية ، بعد ثمانية أشهر من وجود إدارة بوش فى الحكم ، أثارت الرفض والعداء تجاه أمريكا٠ فقد عارضت أوروبا مبادرة الدرع الصاروخى ، وتحدت أوروبا الولايات المتحدة بالتوقيع على « بروتوكول كيوتو » ، وفى الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامى ، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا٠

وبعبارة أخرى ، فإن أزمة القيادة التى تمثلت فى تردد أمريكا فى القيام بدور إمبراطورى عالمى خوفًا من تحمل أعبائه ، وتفضيلها « الانفرادية » أى التدخل فى الشئون العالمية « منفردة » ومن أجل مصالحها فقط ، هى التى تفسر لماذا حدث ما حدث٠

ولكن ، هل تغيرت أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر ؟ أى : هل تخلت عن «الانفرادية » ؟

بمجرد أن أعلنت أمريكا أنها فى « حالة حرب » ، أعلن وزير الخارجية «كولين باول » أن مهمته هى « بناء تحالف عالمى »٠ وتحدث الرئيس بوش عن « إعادة بناء أفغانستان » وعن دور للأمم المتحدة٠ وفى القمة الاقتصادية فى شنغهاى فى منتصف أكتوبر ٢٠٠١م، لم تعد الصين دولة عدوًا٠ وهناك قال باول : بعد الآن لن يصفنا أحد بـ « الانفرادية » ، نحن الآن مع التعددية لدرجة أننى أقضى ٢٤ ساعة يوميًا فى « مصافحة كل يد »٠

وبالفعل ، اتجهت أمريكا إلى « التعددية » فى بناء تحالف دولى فى الحرب ضد الإرهاب ضم بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان ، وقال الأوروبيون : كلنا نيويوركيون ، كما ضم روسيا والصين اللتين كانتا هدفى الحرب الباردة الجديدة حتى ١٠ سبتمبر ، وكذلك الهند وباكستان الجارتين العدوتين ، بالإضافة إلى دول عربية وإسلامية قدمت التسهيلات والمعلومات٠

غير أن التعددية التى توجهت إليها أمريكا كانت من نوع « التعددية بالطلب - a la carte multilateralism » وبعد السقوط السريع والسهل لمزار الشريف وكابول وسقوط حكم طالبان ، سرعان ما عادت الانفرادية الأمريكية تطل برأسها. فلم تفصح أمريكا لحلفائها عن مدى الحرب المعلنة ، وعن المرحلة الثانية منها ، والدول الأخرى التى ستنتقل إليها. كما أعلنت واشنطن عن انسحابها من جانب واحد من اتفاق الصواريخ الباليستية الموقعة مع الاتحاد السوفييتى السابق عام ١٩٧٢م. وظلت تتجاهل نشاطات « بروتوكول كيوتو » و« اتفاق الأسلحة البيولوچية ».

وهكذا ، فإن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، وإن كانت قد أكدت أن أمريكا لا يمكن أن تنعزل عن العالم ؛ لأن أمنها قد يتهدد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفًا ، فقد أظهرت أيضًا حاجة أمريكا إلى الأمم المتحدة والعمل الدولى الجماعى عند الأزمات « التعددية » أى أن أمريكا منفردة لا تستطيع أن تحقق مصالحها على المستوى العالمى « الانفرادية ».

غير أن أمريكا على نحو ما يمكن استنتاجه بعد حرب أفغانستان ، لم تتخل عن «الانفرادية » إلا قليلا باتجاه « التعددية بالطلب » فى الأزمة ثم العودة إلى الانفرادية. وهذا ما قد تطبقه أمريكا فى حروب لاحقة مع ما تسميه « الدول المارقة»، أو فى إطار ما تسميه الحرب الممتدة ضد الإرهاب.

وبالنتيجة فإن أحداث سبتمبر وما تلاها من حرب أفغانستان قد كشفت من جديد مأزق قيادة أمريكا للعالم. فأمريكا تحرص على الانفرادية فى العالم « للهيمنة » من جانب ، ومن جانب آخر ، تطالب العالم بثمن الهيمنة (تمويل من ألمانيا واليابان ودول الخليج - وقوات من بريطانيا - وقواعد فى پاكستان - ومعلومات استخباراتية من إسرائيل والدول العربية).

وبمعنى آخر ، فإن أمريكا تريد الهيمنة على العالم وخوض الحروب فى أطرافه وإسقاط النظم المارقة فيه وفرض قيمها السياسية والثقافية عليه ، كإمبراطورية ، ولكنها لا تريد أن تتحمل تكاليف الإمبراطوريات حتى لا تسقط تحت وطأة العجز الاقتصادى كما حدث للإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية البريطانية.

غيـر أن الانفـرادية الأمـريكية سـتظل تخـلق دومـًا عدوهـا ٠ فالهيمـنة الفرنسـية النـابليونيـة خلقت حلفـًا معاديًّا من بريطانيا وبروسيا وروسيا والنمسا فى القرن التاسع عشر ٠ والهيمنة الألمانيـة فى القرن العشرين تحالفت ضدها بريطانيا وفرنسا وروسيا ثم أمريكا ٠

إنه قانون حديدى للتاريخ ٠

رضا هلال

٢٠٠٢/١/١٥

الحروب الأمريكية فى القرن العشرين

د . محمد قدرى سعيد(*)

التدخل الأمريكى فى كمبوديا

كان قرار التدخل العسكرى الأمريكى فى كمبوديا فى ٣٠ إبريل ١٩٧٠ مفاجأة كبرى للأوساط الدولية وللرأى العام الأمريكى نفسه . فقد جاء التدخل فى وقت أعلنت فيه الولايات المتحدة أنها سوف تبدأ انسحابها من الهند الصينية و« فتنمة » الصراع هناك بتركه للفيتناميين . لكن تطورات الأحداث التى سبقت التدخل يمكن أن تشرح الأسباب وراء اتخاذ الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون لهذا القرار . السبب الأول كان تدعيم حكم الجنرال لون نول قائد الانقلاب اليمينى فى كمبوديا الذى أطاح بحكم الأمير سيهانوك فى ١٨ مارس ١٩٧٠ . والسبب الثانى تعزيز سياسة فتنمة الحرب الدائرة فى الهند الصينية وتوفير أفضل الظروف لنجاحها .

كان الموقف الاستراتيجى بالنسبة لقوات نظام لون نول الموالى لأمريكا صعبًا ، فقد أجبرت قواته على الانسحاب أمام هجوم الثوار من أربعة أقاليم كثيفة بالسكان شمال شرق كمبوديا ، وسيطرت القوات الفيتنامية الشمالية فعليًا على ما يقرب من ثلثى المساحة الكلية للبلاد . كذلك واجهت كمبوديا مصاعب إدارية واقتصادية جمة ، وكان لابد من العون الأجنبى ، فبدونه كان النظام مقضيًا عليه لا محالة . فى ذلك الوقت كان واضحًا للرئيس نيكسون أن عدم اتخاذ إجراء حازم ضد مراكز تمركز الشيوعيين فى كمبوديا قد يغريهم بمهاجمة « پنوم پنه » وإقامة حكومة بديلة تحول كمبوديا بأسرها إلى قاعدة شيوعية .

(*) رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

من ناحية أخرى ، أيقنت الولايات المتحدة أن انسحابها من فيتنام أمر ضرورى ولن يتأخر كثيرًا ، وأن احتلال الشيوعيين لجميع أنحاء كمبوديا سيكون نتيجته تطويق فيتنام الجنوبية تمامًا وسيضع القوات الأمريكية والقوات الفيتنامية الجنوبية فى وضع لا يمكن الدفاع عنه. لذلك رأت الولايات المتحدة أن توجه ضربة قاضية إلى القوات الشيوعية وأن تزيد نشاطها العسكرى على كل الجبهات فى وقت واحد فى محاولة منها لقمع القوات الثورية وتدمير قدرتها على المقاومة والقتال.

كان لقرار الرئيس نيكسون بالتدخل العسكرى فى كمبوديا أصداء واسعة على المستوى الدولى والداخلى فى الولايات المتحدة. فقد أعلن الاتحاد السوفييتى أن الأمر بالزحف على كمبوديا يعد خرقًا للقواعد التى تقوم عليها مفاوضات باريس الرباعية الدائرة بشأن إنهاء الحرب الفيتنامية ، وقامت الصين الشعبية بإمداد قوات التحرير الوطنية التى شكلها سيهانوك فى بكين بالعون العسكرى والمادى ؛ أما الرأى العام الأمريكى فقد أدى قرار التدخل العسكرى فى كمبوديا إلى انقسامه وبث روح جديدة فى المجموعات الرافضة لتورط الولايات المتحدة فى الهند الصينية. وازدادت حدة اضطرابات الطلبة الأمريكيين فى بعض الجامعات الأمريكية واشتدت معارضتهم لسياسات الحكومة فى الهند الصينية. وأثار اتخاذ الرئيس الأمريكى لقراره بالتدخل فى كمبوديا دون علم الكونجرس سخط غالبية الأعضاء ، واتضح ذلك بصورة مباشرة حين رفض المجلس بأغلبية ٥٢ صوتًا ضد ٤٧ صوتًا مشروعًا يقضى بالتصريح للرئيس بأن يرسل فى أى وقت قوات إلى كمبوديا.

إزاء فشل القوات الأمريكية وقوات فيتنام الجنوبية فى القضاء على ثوار كمبوديا ومناصريهم من الفيت كونج وقوات فيتنام الشمالية ، وإزاء موجة السخط الداخلى ضد الغزو الأمريكى لكمبوديا ، أعلن الرئيس نيكسون فى يوم ٨ مايو- أى بعد حوالى أسبوع واحد من إصداره قرار التدخل - أنه سوف يسحب القوات الأمريكية من كمبوديا فى ٣٠ يونيه ١٩٧٠ . وتحقق بالفعل الانسحاب فى هذا التاريخ بينما استمرت الغارات الأمريكية ، كما أعلنت فيتنام الجنوبية أن قواتها سوف تظل فى كمبوديا إلى الوقت الذى يشعر فيه الكمبوديون بأنهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم. لم يتخل الرئيس نيكسون كلية عن نظام لون نول اليمينى فى بنوم بنه ، واستمرت الولايات المتحدة فى دعم النظام اقتصاديًا وعسكريًا ، وعملت من ناحية

أخرى على الزج بتايلاند إلى مسرح المواجهة بين قوات لون نول وبين الثوار ومناصريهم من الشيوعيين .

الحرب الباردة

بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، تفكك معظم الحشد الأمريكى وتقلصت قوة الولايات المتحدة العسكرية. فمن ١٢ مليون رجل وامرأة تحت السلاح ، انخفض العدد إلى حوالى مليون ونصف فى سنة ١٩٤٧ ، ومع ذلك بقى الأسطول والقوات الجوية الأقوى على مستوى العالم ، وساعد احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووى على خلق شعور بالأمن لا يمكن إغفاله. أنشأت الولايات المتحدة وكالة للطاقة النووية فى عام ١٩٤٦ لأغراض البحوث والتطوير ، وجعلت من القوات الجوية سلاحا مستقلا ، وفى ١٩٤٩ وضعت أفرع القوات المسلحة تحت إدارة واحدة للدفاع (وزارة الدفاع الأمريكية). فى نفس العام أجرى الاتحاد السوفييتى تجربته النووية الأولى وبدأ عصر السباق النووى بتفجيرات متبادلة للأسلحة النووية والهيدروجينية .

تميزت فترة رئاسة ترومان الثانية (١٩٤٩-١٩٥٣) باندلاع موجة « الرعب الأحمر - Red Scare » التى قامت على تصورات وجود تغلغل شيوعى داخل الإدارة الأمريكية. **وفى ١٩٤٧ صدر برنامج « ولاء الموظفين الفيدراليين - Federal workers loyalty program » الذى تسبب فى فصل أعداد كبيرة من الموظفين الفيدراليين وإجبار آلاف منهم على الاستقالة بسبب الشك فى ميولهم الشيوعية.** وساعد على تضخيم تلك الموجة من الاضطهاد الفكرى ، انتصار الشيوعية فى الصين ، وتفجير السوفييت لقنبلتهم النووية الأولى ، والحرب الكورية ، وسرقة أسرار القنبلة النووية الأمريكية بواسطة عملاء للسوفييت (چوليوس روزنبرج وزوجته إيثيل) والقبض عليهم فى ١٩٥١ ثم إعدامهم بعد ذلك فى ١٩٥٣ .

خلال فترة أيزنهاور الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧) توفى چوزيف ستالين فى ٥ مارس ١٩٥٣ ، وفتح ذلك الباب لبدء محاولات لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى. ففى عام ١٩٥٥ ، وافق السوفييت على إنهاء « احتلال القوى الأربعة » للنمسا ، وتقابل فى يوليه ١٩٥٥ أيزنهاور مع الزعيم السوفييتى الجديد

نيكيتا خروشوف. تبنى أيزنهاور سياسة « النظرة الجديدة » الدفاعية ، فقام بتخفيض الجيش من ١,٥٠٠,٠٠٠ فرد إلى ٩٠٠,٠٠٠ فرد خلال سبع سنوات ، وفى المقابل توسع فى تطوير الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى. وخلال فترته الثانية واجه أزمتين عالميتين : الأولى ثورة المجر ضد الحكم الشيوعى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ ، **والثانية الغزو الثلاثى الإسرائيلى - الفرنسى - الإنجليزى لمصر.** فى الحالة الأولى ، نجح أيزنهاور فى ألا تتحول الأزمة إلى مواجهة بين القوتين العظميين ، **وفى الثانية ساعد فى إخراج القوى الغازية وانسحابها من مصر.**

نجح الاتحاد السوفييتى فى ٤ أكتوبر ١٩٥٧ فى إطلاق أول قمر صناعى يدور حول الأرض ، وزادت المخاوف فى الولايات المتحدة من التقدم التكنولوجى السوفييتى فى مجال الفضاء مما أطلق سباقًا بين البلدين فى هذا المجال ، كانت نتيجته نجاح الولايات المتحدة فى إنزال أول إنسان فوق القمر فى ٢٠ يوليه ١٩٦٩. ولتحقيق مزيد من التقارب بين الكتلتين ، اجتمع أيزنهاور مرة أخرى فى سنة ١٩٦٠ مع خروشوف وباقى الرؤساء الغربيين لمناقشة مشكلة برلين وتوحيد ألمانيا ومسائل الحد من التسلح. ولم يمض أسبوعين على هذا اللقاء حتى أسقط الاتحاد السوفييتى طائرة تجسس أمريكية « يو-٢ - U-2 » وأسر الطيار الأمريكى وأحدث ذلك نكسة فى العلاقات بين البلدين.

انتخب الرئيس چون كنيدى عن الحزب الديمقراطى فى ١٩٦٠ مع صعود التليفزيون كوسيلة للدعاية الانتخابية ، واستطاع التغلب على منافسه الجمهورى ريتشارد نيكسون. وفى إبريل ١٩٦١ صدق كنيدى على خطة لغزو كوبا والإطاحة برئيسها الكوبى فيديل كاسترو ، وكانت الخطوط الأولى للخطة قد وضعت فى عهد أيزنهاور على أساس أن تقوم وكالة المخابرات الأمريكية بتدريب وتمويل ١٥٠٠ من اللاجئين الكوبيين فى أمريكا للقيام بعملية الغزو. وفى ١٧ إبريل ١٩٦١ تم إنزال اللاجئين الكوبيين فى « خليج الخنازير - Bay of Pigs » جنوب غرب كوبا ، وتحول الأمر بعد ذلك إلى كارثة بسبب تسرب أنباء الغزو إلى الكوبيين ، ورفض الرئيس كنيدى دعم عملية الغزو بالقوات الجوية ، ولم يحدث ما توقعته المخابرات الأمريكية من أن الغزو سوف يفجر تمردا داخليا ضد كاسترو. قامت قوات كاسترو

بإغلاق الخليج ، ومنعت القوة الغازية من الوصول للشاطئ ، وقتلت بعضهم واستسلم منهم ١٢٠٠ رجل • وفى سنة ١٩٦٢ أطلق كاسترو سراح السجناء الأسرى فى مقابل ٥٣ مليون دولار من الأغذية والأدوية الأمريكية •

أدت تلك المحاولة الفاشلة لغزو كوبا إلى مزيد من التدهور فى العلاقات الأمريكية - السوفييتية ، **ووصلت الأمور إلى أسوأ من ذلك فى أكتوبر ١٩٦٢ عندما قام السوفييت بنشر صواريخهم طويلة المدى فى كوبا مما شكل تهديدًا صارخًا للأرض الأمريكية** • وبدا وقتها أن الاتحاد السوفييتى يطمع من وراء ذلك التحرك الجرئ فى الحصول على مكاسب عسكرية وتحقيق نفوذ سياسى فى أمريكا اللاتينية ، بالإضافة إلى حماية النظام الشيوعى فى كوبا بعد أن حاولت الولايات المتحدة التخلص منه فى عملية خليج الخنازير • بدأت الأزمة بعد اكتشاف طائرات الاستطلاع الأمريكية لعمليات بناء وتركيب لمواقع إطلاق صواريخ نووية متوسطة المدى فى جزيرة كوبا ، ورفض الرئيس كنيدى نصيحة مستشاريه بشن هجوم مفاجئ على كوبا لتدمير تلك القواعد وقدم إنذارًا علنيًّا مباشرًا إلى الاتحاد السوفييتى وأعلن عن حصار بحرى حول كوبا مطالبًا بالإزالة الفورية لقواعد الصواريخ وسحب كل الصواريخ الهجومية • وبعد أسبوعين كاملين من التوتر الدولى غير المسبوق ، أصبح العالم على حافة حرب نووية شاملة ، ثم تراجع خروشوف ، وفى المقابل وافق كنيدى على عدم القيام بمحاولات جديدة للإطاحة بالنظام الكوبى • وبرغم هذا التنازل ، اعتبر الجميع أن الأزمة قد انتهت بانتصار الولايات المتحدة وكسب كنيدى شهرة واسعة على المستوى الدولى • وحظيت تلك الأزمة وأسلوب إدارتها بكثير من اهتمام الباحثين بوصفها إحدى الأزمات الخطيرة فى عصر الحرب الباردة والتى كان بوسعها إشعال حرب عالمية ثالثة •

هيمنت أحداث حرب فيتنام على رئاسة جونسون ، وامتد أثرها على العلاقات بين الشرق والغرب بعد ذلك خلال السنوات الأولى من حكم الرئيس نيكسون • قام نيكسون ووزير خارجيته هنرى كيسنجر بإحداث تغيير جوهرى فى السياسة الخارجية الأمريكية ، فخففا من حدة سياسات الاحتواء والأحلاف ، وجعلا من توازن القوى والعلاقات الثنائية مع السوفييت والصين حجر الزاوية فى العلاقات الخارجية

الأمريكية. وأسفر ذلك في النهاية عن سياسة الانفراج أو التهدئة في العلاقات الدولية ، وبدأت مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية « سولت » انتهت بتوقيع معاهدة حظر استخدام نظم الصواريخ المضادة للصواريخ ، وفي ١٩٧٢ بدأت المفاوضات الخاصة بالحد من أعداد الصواريخ الاستراتيجية الهجومية. وصاحب ذلك تطور مفاجئ في العلاقات الأمريكية - الصينية بعد أن قام كيسنجر سرا في ١٩٧٢ بزيارة الصين ، تلتها زيارة مماثلة لنيكسون وإقامة علاقات كاملة بين الدولتين. ولم ينتظر العالم كثيرا حتى تعرض المناخ الدولي الجديد لاختبار صعب **عندما اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ ، فوقفت الولايات المتحدة وراء إسرائيل ودعمتها بالسلاح ، وأيد الاتحاد السوفييتي العرب ، لكن إدارة الأزمة على المستوى الدولي لم تفلت من أيدي الطرفين ، ولم يتحول الصدام في الشرق الأوسط إلى مواجهة عالمية.**

استقال نيكسون في ٨ أغسطس ١٩٧٤ على أثر فضيحة « واترجيت » ، وأخذ مكانه نائبه چيرالد فورد الذي خسر بعد ذلك أمام المرشح الديمقراطي چيمي كارتر في ١٩٧٦. حاول كارتر الاستمرار في سياسة التهدئة ، لكن جهوده لم تنجح نتيجة للسياسة السوفييتية التي قدمت الدعم للثورات في إفريقيا ، ونشرت صواريخ متوسطة المدى في أوروپا ، وقامت باحتلال أفغانستان. ولم يعد انتخاب كارتر وفاز منافسه الجمهوري ريجان بمقعد الرئاسة في ١٩٨٠. بدأ ريجان رئاسته بمحاولة تحسين الاقتصاد وإعادة تعريف أهداف السياسة الخارجية ، وأعلن في ١٩٨٣ عن مبادرة للدفاع الاستراتيجي عرفت بـ « حرب النجوم » لبناء نظام فعال لاعتراض الصواريخ الاستراتيجية الهجومية. وتميزت فترة ريجان الأولى بعدد من التحركات الجريئة ، **مثل زعزعة نظام « الساندنيستا » اليساري في نيكاراجوا عن طريق تقديم الدعم لمتمردي الكونترا. كذلك إرسال كتيبة من مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان في ١٩٨٣ للمساعدة في وقف إطلاق النار هناك ، انتهت بمقتل ٢٦٠ فردًا من القوة بسبب عمل فدائي مضاد انسحبت على أثره قوات المارينز من الشواطئ اللبنانية. وفي ١٢ أكتوبر ١٩٨٣ قام ريجان بغزو « جرينادا » في الكاريبي لمواجهة النفوذ الكوبي والسوفييتي المتزايد هناك. ووصلت الخسائر في الأرواح في هذا الغزو إلى ٤٢ أمريكيًا و ١٦٠ من جرينادا و ٧١ من كوبا.**

استطاع ريجان خلال فترة رئاسته الثانية أن يتفاوض مع السوفييت حول « معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى » INF ، وأن يزيل من أوروبا نوعين من الصواريخ كان الطرفان قد قاما من قبل بنشرهما هناك. وتحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفييتى بدرجة كبيرة فى ١٩٨٨ مع تولى ميخائيل جورباتشوف رئاسة الحكومة ، وواجه ريجان بعض المشاكل عندما قامت إدارته ببيع الأسلحة إلى إيران فى مقابل الإفراج عن الرهائن فى لبنان واستخدام جزء من عائد الصفقة مع إيران فى مساعدة متمردى « الكونترا » فى نيكاراجوا. تابع الرئيس بوش بعد انتخابه فى ١٩٨٨ سياسة سلفه رونالد ريجان فى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الاتحاد السوفييتى ، وفى ديسمبر ١٩٨٩ أرسل قُوَّاتٍ أمريكية إلى پنما لاختطاف رئيسها إمانويل أورتيجا الذى حوكم بعد ذلك فى الولايات المتحدة بتهمتى الابتزاز وتهريب المخدرات. أدت سياسات ميخائيل جورباتشوف الداخلية إلى تفكك الاتحاد السوفييتى وتحويل جمهورياته إلى دول مستقلة. وباختفاء الاتحاد السوفييتى فى أكتوبر ١٩٩٠ كانت نهاية الحرب الباردة.

حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعراق سياسة الاحتواء ، وعملت خلال فترة حربه مع إيران (١٩٨٠- ١٩٨٨) على ألا تخسر العراق الحرب وطورت علاقتها معه. وفى محاولة للتأثير فى توجهات العراق بعد انتهاء الحرب ، قامت إدارة بوش وريجان بزيادة مشترياتهم من البترول العراقى ، ووافقت على برنامج ضخم يسمح بتقديم قروض للمشتريات الزراعية ، وعملت على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين ، وبجانب ذلك قدمت للعراق قرب نهاية حربه مع إيران معلومات أمنية وعسكرية مهمة. **وفى بداية عام ١٩٩٠ ، أعلنت العراق أنها سوف ترد بالأسلحة الكيماوية إذا هاجمتها إسرائيل ، وأخذت فى توجيه الانتقادات للتواجد الأمريكى العسكرى فى الخليج ، وزادت من التهديدات العدائية للكويت والإمارات واتهام الدولتين بخرق الاتفاقات الخاصة بالحد من إنتاج البترول وخفض أسعاره والتسبب فى خفض عائد العراق من البترول وتحميله خسائر طائلة.**

غزت القوات العراقية الكويت واحتلتها فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكان ذلك سببًا فى اشتعال حرب الخليج الثانية التى استمرت من ١٦ يناير إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١ وانتهت بطرد العراق واستعادة الكويت لاستقلالها٠ كان دور الولايات المتحدة رئيسيًّا فى الحرب ، فقد نجحت فى حشد تحالف دولى من ٣١ دولة وتحقيق التعاون مع روسيا الاتحادية فى إصدار ١٢ قرارًا من مجلس الأمن بإدانة الغزو العراقى للكويت واستعمال القوة ضد العراق إذا لم تسحب قواتها بدون شروط قبل ١٥ يناير ١٩٩١ ٠ تكون التحالف الدولى من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وسوريا والسعودية والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبنجلاديش وبلچيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك واليونان والمجر وإيطاليا والكويت والمغرب وهولندا ونيوزلندا والنيجر والنرويج وعمان وپاكستان وپولندا وقطر والسنغال وكوريا الجنوبية وإسپانيا والإمارات العربية المتحدة٠ وفى أكبر حفلة عسكرية بعد حرب فيتنام ، تكونت القوة الأمريكية من ٥٠٠,٠٠٠ جندى و ١٨٠٠ طائرة و ١٠٠ سفينة حربية٠ **ولم تتحمل الولايات المتحدة تكاليف الحرب وحدها بل طالبت الدول الأخرى بدفع ما يقرب من ٥٣ بليون دولار ، تكفلت المملكة العربية السعودية والكويت بالقسط الأكبر منها٠**

وقفت الأسرة الدولية فى مواجهة الغزو ، ولم يواجه الرئيس بوش إلا صعوبات قليلة فى الحصول على تأييد الرأى العام بضرورة مقاومة العدوان العراقى٠ تركزت الصعوبة الحقيقية بالنسبة للإدارة الأمريكية أمام الرأى العام فى تحديد الأسباب التى تبرر ذهابها إلى الحرب٠ هل لمقاومة العدوان وتحرير الكويت؟ أم الحفاظ على أمن مصادر النفط؟ ولماذا لم تبادر دول أخرى أكثر اعتمادًا على نفط الخليج بإرسال قوات أو المشاركة فى التكاليف؟٠

بعد عدد من المداولات العاجلة بين المسئولين الأمريكيين والسعوديين ، قامت المملكة العربية السعودية بطلب قوات أمريكية للدفاع عن المملكة ، وأطلق على نشر قوات التحالف الدولى فى السعودية « عملية درع الصحراء »٠ ولقد تم ذلك من خلال عملية إبرار جوى ضخم للقوات الأمريكية وتبعتها فرق المشاة الميكانيكية والمدرعة من مصر وسوريا وإنجلترا وفرنسا ، كما واكب ذلك وصول الطائرات المقاتلة

والقاذفة وحاملات الطائرات والبوارج والمدمرات في الوقت الذى كان فيه العراق يواصل حشد قواته فى الكويت ويعد مسرح العمليات ويجهز دفاعاته وموانعه لصد أى هجوم لطرد قواته من الكويت. وفى ٨ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن الرئيس بوش عن البدء فى تشكيل قوة هجومية أطلق عليها « عملية عاصفة الصحراء » لإخراج العراق من الكويت ، واستخدم فى ذلك جسرًا جويًا وبحريًا ضخمًا لنقل المعدات والأسلحة استمر إلى ما يقرب من شهر ونصف. وبعد جدل طويل صوت الكونجرس فى يناير ١٩٩١ فى صالح القيام بعملية عسكرية لتحرير الكويت استجابة لقرار مجلس الأمن باستخدام «كل الوسائل الضرورية » إذا لم تنسحب العراق من الكويت قبل ١٥ يناير ١٩٩١ ووضع الكونجرس بهذا التصويت نهاية « لعقدة فيتنام ». ومع اقتراب نذر الحرب ، تسارعت محاولات رؤساء الدول والمنظمات الدولية لمنع اندلاع الحرب ، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على الانسحاب غير المشروط وأصر صدام حسين على البقاء فى الكويت.

وتمثلت المحاولات الأخيرة لتجنب الحرب فى اقتراح الرئيس بوش مقابلة وزير خارجية العراق طارق عزيز فى واشنطن وأن يذهب وزير الخارجية الأمريكى چيمس بيكر للقاء الرئيس صدام فى بغداد. **وأكد بوش أن الولايات المتحدة لن تقبل بأقل من الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت. ومن جانبه اشترط العراق أن تتضمن المباحثات المشكلة الفلسطينية ولم تقبل الولايات المتحدة الربط بين القضيتين.** وتحول اقتراح بوش إلى فكرة عقد اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين فى چينيف فى التاسع من يناير ١٩٩١م قبل ستة أيام من الميعاد النهائى الذى حدده مجلس الأمن للعراق للانسحاب من الكويت. وبالفعل حدث اللقاء بين الوزيرين وسط أجواء توتر عالمى واستمر لست ساعات ، لكنه لم يسفر عن شىء نتيجة رفض العراق الانسحاب من الكويت ومطالبته خلال اللقاء بمعالجة كل نزاعات الشرق الأوسط كحزمة واحدة. ولم يعد أمام كل الأطراف بعد ذلك إلا الاحتكام للسلاح.

انقسمت عملية عاصفة الصحراء إلى مرحلتين. الأولى جوية استمرت خمس أسابيع من الغارات المكثفة قصد بها تحطيم دفاعات العدو لتقليل الخسائر عندما تبدأ

مرحلة الهجوم البرى. استخدم فى المرحلة الأولى ١٨٠٠ طائرة انطلقت من القواعد الجوية ومن فوق حاملات الطائرات ، ومجموعة من الأسلحة المتطورة تكنولوچيا مثل الصاروخ الكروز توماهوك والصاروخ الپاتريوت المضاد للصواريخ ونظم الكشف وتحديد الأهداف باستخدام الأشعة فوق الحمراء والطائرة الأمريكية إف-١١٧ (الشبح) والطائرة البريطانية التورنادو. عملت قوات التحالف تحت قيادة الچنرال الأمريكى نورمان شوارتسكوف والفريق خالد بن سلطان من السعودية بصفته مسئولا بصورة مباشرة عن القوات العربية. شاهد العالم حرب تحرير الكويت على شاشات التليفزيون من خلال التقارير اليومية لقيادة قوات التحالف ، ولم تسمح سياسة الپنتاجون الإعلامية للصحفيين بالتحرك داخل مسرح العمليات ، واقتصرت على ما تقدمه لهم من أنباء وصور فيلمية.

بدأ الهجوم البرى فى صباح ٢٣ فبراير ١٩٩٩ ولم يأخذ إلا ١٠٠ ساعة تحديدًا ، وتميز بتنفيذ عمليات التفاف وتطويق ناجحة ضد القوات العراقية. صاحب الهجوم الرئيسى عمليات تمويه وخداع بحشد قوات برمائية فى الخليج ، وركز العراقيون على تقوية دفاعاتهم على الجبهة اعتقادًا منهم أن الهجوم البرى المتوقع سوف يأتى عبر خط المواجهة المباشر . وفى هذه المرحلة قامت القوات السعودية والفرقة الأولى والثانية مشاة أسطول ولواء النمور الأمريكى والقوات المصرية والقوات السورية باختراق الخطوط الدفاعية العراقية فى الكويت المحتلة وأعطى ذلك انطباعًا للعراقيين أن الهجوم الرئيسى قادم من الأمام ، ولكن كان الفيلق الثامن عشر المدرع الأمريكى يتمم حركة المناورة الواسعة إلى الغرب برًا وجوًا داخل الأراضى العراقية منشئًا محطات ضخمة لإعادة عمليات الإمداد اللوچيستيكى فى عمق الصحراء العراقية. وأدت الحملة الجوية المكثفة إلى خفض معنويات القوات العراقية بدرجة كبيرة ، وتدمير قسط كبير من أسلحتها ، وقطع خطوط اتصالاتها مع قياداتها فى بغداد ، مما أدى فى النهاية إلى قتل عدد كبير من الجنود والضباط واستسلام البعض الآخر . وفى محاولة من بغداد للزج بإسرائيل فى الحرب وتفكيك التحالف الدولى ، أطلقت عليها ٨٥ صاروخًا باليستيًا مطورًا ، لكن الضغوط الأمريكية كانت كافية لمنع إسرائيل من الدخول فى الحرب ، وحصلت إسرائيل فى المقابل على بطاريات پاتريوت المضادة للصواريخ. بالنسبة لإيران فقد ظل موقفها محايدًا أثناء فترة الحرب ، وقام صدام

حسين بإخلاء ١٣٧ طائرة عراقية إليها للمحافظة عليها من التدمير ، لكن إيران استولت عليها ومازالت تحتفظ بها حتى بعد انتهاء الحرب •

ومع الساعات الأولى من يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ كانت القوات العربية تقف على أبواب الكويت ، ولم يكد النهار ينتصف حتى تم تحرير المدينة ورفعت القوات المصرية العلم المصرى على السفارة المصرية ، بينما كانت القوات العربية الأخرى تستكمل تحرير المدينة وتأسر الآلاف من القوات العراقية التى لم تجد أمامها بدا من الاستسلام • **وانتهت الحرب فى منتصف ليلة ٢٨ فبراير ١٩٩١ بانسحاب الجيش العراقى من الكويت ، وبلغ عدد القتلى من الجانب الأمريكى فى العمليات العسكرية ١٤٨ وفى غير العمليات العسكرية ١٢١ وبلغ عدد الجرحى ٤٠٧ • اشتركت المرأة الأمريكية فى الحرب بأعداد كبيرة وفى مهام متعددة أكثر من أية حرب سابقة وأصيب منهن ١٥ امرأة• وطبقًا لتقدير وكالة المخابرات الأمريكية فى يونيه ١٩٩١ بلغت الخسائر العراقية ١٠٠,٠٠٠ قتيل ٣٠٠,٠٠٠ جريح و٦٠,٠٠٠ أسير •**

وجهت كثيرٌ من الانتقادات لإدارة الرئيس بوش ؛ لأنها سمحت للقيادة العراقية بإنقاذ عدد من وحداتها وقواتها والانسحاب بها سالمة إلى بغداد ، مما أتاح لصدام حسين بعد انتهاء الحرب التحول لإخماد التمرد الشيعى فى الجنوب والكردى فى الشمال • وفرض مجلس الأمن على العراق حصارًا اقتصاديًّا حتى يتحقق من إزالة كل ما يمتلكه من أسلحة التدمير الشامل •

أدت حرب الخليج إلى تحريك المياه الراكدة فى الشرق الأوسط ، وأسفرت الجهود الأمريكية عن استئناف عملية السلام العربية - الإسرائيلية فى مؤتمر مدريد الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩١ تحت إشراف الولايات المتحدة وروسيا وباشتراك مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا وممثلين عن الفلسطينيين • أسفرت الحرب أيضًا عن زيادة التعاون الأمنى بين الولايات المتحدة وعدد من دول المنطقة فى صورة اتفاقات دفاعية وتدريبات مشتركة وتخزين أسلحة مما أتاح للقوات الأمريكية التدخل السريع عندما حرك العراق قواته تجاه الكويت مرة أخرى فى أكتوبر ١٩٩٤ •

التدخل الأمريكى فى البوسنة

فى مارس ١٩٩٢ أعلنت دولة البوسنة والهرسك استقلالها عن يوجسلافيا ، لكنها لم تلبث أن انخرطت فى حرب أهلية طويلة بين طوائفها العرقية الرئيسية من المسلمين (٥٢ %) والصرب (٣١ %) والكروات (١٧ %) . ويرجع سبب الحرب إلى رفض صرب البوسنة الانفصال عن يوجوسلافيا ذات الأغلبية الصربية والتى تحكم بواسطة العسكريين من الصرب ، ولوجود معظم مصانع أسلحة يوجوسلافيا فى منطقة البوسنة . مارس الصرب خلال فترة الحرب الأهلية جرائم التطهير العرقى ضد المسلمين والكروات وقاموا بطردهم من المناطق الصربية ونتج عن ذلك أكثر من ٣ ملايين لاجئ ، ولم يأت صيف ١٩٩٢ حتى كان الصرب قد وضعوا أيديهم على ثلثى مساحة البلاد وأعلنوها جمهورية « لصرب البوسنة والهرسك » . **وزاد اختلال التوازن بين الأطراف المتصارعة بعد أن فرضت الأمم المتحدة حظرًا على بيع السلاح للمنطقة مع استمرار تلقى صرب البوسنة للدعم العسكرى من يوجوسلافيا .**

وللوصول إلى حل للنزاع بين الأطراف الثلاثة فى البوسنة ، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومعهم بعد فترة قليلة الولايات المتحدة وروسيا ، باقتراح مشروع للسلام قدمه عن الأمم المتحدة وزير الخارجية الأمريكى السابق سيروس فانس ، وعن الاتحاد الأوروبى لورد أوين . كان الهدف من المشروع الحفاظ على البوسنة كجمهورية متعددة الطوائف برئاسة الرئيس المسلم على عزت بيجوفيتش مع تقسيم البلاد إلى عشر مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتى . قبل المسلمون والكروات وزعيم صرب البوسنة رادوفان كراتشيك مشروع فانس - أوين فى البداية ، ثم رفضه برلمان صرب البوسنة نتيجة لتحريض القائد العسكرى الصربى الجنرال راتكو ملاديك . وفى أغسطس ١٩٩٣ اقترح أوين ووسيط الأمم المتحدة ثورفالد ستولتنبرج **تقسيم البوسنة إلى ثلاثة أقسام ٥٢ % للصرب و ٣٠ % للمسلمين و١٨ % للكروات .** لم يلق مشروع أوين - ستولتنبرج التأييد الكافى لكنه استمر كأساس للوساطة الدولية خلال العامين التاليين(*).

(*) رغم أن البوسنويين يمثلون أكثر من ٥٠ % من السكان .

خلال عام ١٩٩٤ قامت قوات حلف الناتو تحت مظلة الأمم المتحدة بشن غارات جوية على القوات الصربية لفك الحصار عن سراييفو ودفع قوات صرب البوسنة بعيدًا عنها. وتلا ذلك نشر قوة حفظ سلام من الأمم المتحدة قوامها ٢٠,٠٠٠ جندى « قوة حماية الأمم المتحدة » للحد من أعمال العنف وتقديم المساعدات الإنسانية. وبرغم ذلك استمر العنف والقتال المتبادل، **وأخذ عدد من جنود الأمم المتحدة كرهائن بواسطة صرب البوسنة مما جعل الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر يطير إلى البوسنة ويجتمع بقادة الأطراف المتحاربة ويتوصل إلى اتفاق للهدنة لمدة أربعة شهور فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤.**

وفى محاولة لتحقيق تسوية نهائية وإيقاف نوبات تفجر القتال، استمرت « مجموعة الاتصال » المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا فى البحث عن مخرج. وفى مايو من نفس العام انفجر الموقف بشدة وحاصرت قوات صرب البوسنة مرة أخرى قوات الأمم المتحدة انتقامًا لغارات حلف الناتو على مقر قيادتهم. وفى تطور مفاجئ قرب نهاية يوليه ١٩٩٥ بادرت حكومة كرواتيا بشن هجوم سريع استرجعت به منطقة كراچينا من أيدى الصرب، وطردت الصرب من المدن البوسنية جلاموك و بوسانكو و جراهوفو وأصبح الأمل ممكنًا بعد تدهور الموقف الصربى للوصول إلى تسوية للمشكلة من خلال التفاوض. **تقدم مساعد وزير الخارجية الأمريكية ريتشارد هولبروك بمشروع معدل للسلام أعطى صرب البوسنة ٤٩% والاتحاد الفيدرالى للمسلمين والكروات ٥١ % من البوسنة. توصل قادة صربيا وكرواتيا والبوسنة إلى بنود اتفاق السلام فى مدينة دايتون بولاية أوهايو الأمريكية فى نوفمبر ووقعت الاتفاقية فى پاريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٥.**

وطبقًا لبنود الاتفاقية بقيت سراييفو عاصمة للبوسنة داخل الجزء المسلم - الكرواتى وشكلت حكومة مركزية تعمل تحت قيادة جماعية مسئولة عن السياسة الخارجية والاقتصاد والمالية والشئون الأخرى المشتركة. نصت الاتفاقية على وجود برلمان مركزى يحتل ممثلو صرب البوسنة ثلث مقاعده، ويحتل الثلثين الآخرين ممثلو الكروات والمسلمين. أما أمور الدفاع والأمن الداخلى فترك تصريفها لكل فريق على حدة.

وصل عدد قتلى الحرب الأهلية فى البوسنة إلى ٢٥٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ شخص وأكثر من ٣ مليون بدون مأوى ٠ وتركت الحرب آثارًا جسيمة على اقتصاد المنطقة والبنية التحتية٠ ونتيجة للمذابح الوحشية والتجاوزات المختلفة لحقوق الإنسان ، تشكلت محكمة للتحقيق فى جرائم الحرب اليوجوسلافية ومحاكمة المتهمين ٠ واضطلعت قوة دولية قوامها ٦٠,٠٠٠ جندى تحت قيادة حلف الناتو بمراقبة تطبيق اتفاقية دايتون تتكون فى معظمها من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وأيضًا اشتركت روسيا وأكثر من ٢٠ دولة أخرى فى هذه القوة٠ وفى سبتمبر ١٩٩٦ وطبقا لبنود الاتفاق انتخب مجلس ثلاثى للرئاسة من على عزت بيجوفيتش وممثل عن كل من الصرب والكروات ٠

حرب كوسوفا

أسس جوزيف بروز تيتو جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية الاشتراكية فى عام ١٩٤٥ من ستة أقاليم : صربيا وكرواتيا وسلوفانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود ، بالإضافة إلى إقليمين آخرين يتمتعان بالحكم الذاتى وهما فويفوديبا وكوسوفا ٠ تمتعت كوسوفا فى عهد تيتو بنظام يرقى إلى مستوى الإقليم المستقل ، فقد كان لها رئيس وبرلمان ، وبعد رحيله ظهرت نزعات قومية انفصالية اتخذت مظهرًا متطرفًا فى صربيا تحت قيادة سلوبودان ميلوسيفيتش ٠ قام ميلوسيفيتش بإلغاء الصلاحيات التى منحها الدستور اليوجوسلافى لإقليم كوسوفا وضمه إلى جمهورية صربيا مما أدى إلى تفجر الأوضاع داخل الإقليم وتدخل الجيش اليوجوسلافى لقمع الاضطرابات بأسلوب اتسم بالعنف الشديد ٠

مع بداية عام ١٩٩٦ ظهر تيار كوسوفى للمقاومة المسلحة كان من نتيجته ظهور كيان عسكرى للإقليم ممثلا فى « جيش تحرير كوسوفا » وأصبح العنف متبادلا بين الطرفين الصربى والكوسوفى واندلعت أعمال القتال بينهما إضافة إلى المظاهرات المستمرة التى قوبلت من الشرطة الصربية بالقمع ٠ وفى شهر مارس ١٩٩٨ تطورت أحداث العنف ، وصعدت قوات الأمن الصربية من إجراءات القمع ، **واستخدمت أساليب وحشية فى مهاجمة التجمعات السكانية ذات الأصل الألبانى مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا إلى حوالى ١٥٠٠ وخروج موجات من النزوح والهجرة**

الجماعية لحوالى ٤٠٠,٠٠٠ من السكان الألبان أخذوا طريقهم إلى خارج القرى والمدن واتجهوا نحو الجبال أو عبروا الحدود إلى جمهورية الجبل الأسود أو ألبانيا ، وأصبح الوضع برمته يهدد الأمن والاستقرار الإقليمى فى أوروبا بصفة عامة وفى منطقة البلقان بصفة خاصة ٠

بدأت الجهود الدولية فى التوصل إلى تسوية مناسبة لمشكلة كوسوفا بداية من مارس ١٩٩٨ ، ونشطت لجنة الاتصال المعنية بالموضوع والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، حيث أوفدت عدة مبعوثين لها لإقناع القيادات اليوجوسلافية وقيادات ألبان كوسوفا ببدء حوار جاد وغير مشروط للتوصل إلى تسوية سلمية ، وفى نفس الوقت أصدر الاتحاد الأوروبى عدة بيانات تدعو لحل المشكلة سلميًا ، واستخدم فى ذلك عددًا من أساليب الضغط الاقتصادى ومنع هبوط الطائرات اليوجوسلافية فى المطارات الأوروبية وحظر تصدير الأسلحة إلى يوجوسلافيا ٠ وتصاعدت دعوات المنظمات الدولية والإقليمية ومن بينها منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ومنظمة المؤتمر الإسلامى باتباع الطرق السلمية ووقف أعمال العنف حتى يمكن التوصل إلى تسوية سياسية تسمح بالمحافظة على حقوق الأقليات القومية فى كوسوفا ومعاقبة مرتكبى جرائم الحرب ٠ ومع تدهور الموقف ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١١٩٩ عبر فيه عن أسفه لاستخدام قوات الأمن الصربية والجيش اليوجوسلافى للعنف وطالب بوقف إطلاق النار بين أطراف النزاع ٠ كما ساند قرار مجلس الأمن رقم ١٢٠٣ القيام بمهمة للتحقق من الموقف على الأرض ومن الجو للتأكد من التزام الجانب الصربى بتوجيهات مجلس الأمن ٠

بدأت مجموعة الاتصال مفاوضات « رامبوييه » بفرنسا على مرحلتين : الأولى فى رامبوييه من ٦ - ٢٣ فبراير ، والثانية فى باريس من ١٥ إلى ١٨ مارس ١٩٩٩ ٠ ونجحت مجموعة الاتصال فى حمل الطرفين على التخلى عن مطالب الحد الأقصى التى تعنى بالنسبة لألبان كوسوفا الاستقلال التام عن صربيا ، وبالنسبة للصرب إخضاع الإقليم للسيادة الصربية الكاملة ٠ ركزت المفاوضات فى أسبوعها الأخير على بعض التفاصيل الإجرائية التى تدور حول منح الإقليم حكما ذاتيًا يتمتع بصلاحيات جوهرية فى مجال التعليم والإدارة وحرية التعبير والاقتصاد والأمن

الداخلى ، مع احتفاظ الحكومة المركزية للاتحاد اليوجوسلافى بشئون الدفاع والشئون الخارجية. ورغم ذلك رفض الصرب توقيع الاتفاق لرفضهم فكرة أن تتولى قوات تابعة لحلف الناتو مهمة حفظ السلام فى إقليم كوسوفا واعتبروا ذلك ماسًا بسيادتهم ، فى حين أصر ألبان كوسوفا على ذلك نظرًا لفقدانهم الكامل للثقة فى نيات الصرب وتوقعهم أن يستأنف الصرب أعمال التطهير العرقى بنفس الأسلوب الذى اتبع من قبل فى البوسنة.

انفرط عقد المفاوضات فى ١٩ مارس ١٩٩٩ ، وعقد المجلس الدائم لحلف الأطلنطى اجتماعًا فى بروكسل لبحث استراتيچية الحلف حيال الأزمة. وتزايدت احتمالات توجيه ضربة عسكرية بواسطة الحلف بعد أن قررت منظمة الأمن والتعاون الأوروپى إجلاء المراقبين التابعين لها وعددهم ١٤٠٠ ، بينما طالب متحدث باسم جبهة تحرير كوسوفا بتدخل فورى لحلف الناتو من أجل حماية السكان المدنيين. وفى محاولة أخيرة لإثناء الرئيس ميلوسيفيتش عن موقفه ، سافر السفير الأمريكى هولبروك إلى بلجراد ووجه إليه إنذارًا نهائيًا بالامتثال أو المخاطرة بمواجهة غارات جوية وشيكة من حلف الناتو. وصرح الرئيس الأمريكى أن اتخاذ موقف حاسم تجاه الصرب أصبح ضروريًّا وأن ذلك يخدم المصالح القومية الأمريكية من خلال ضمان الأمن الإقليمى فى أوروپا وتجنب وقوع كارثة إنسانية فى تلك المنطقة الحساسة من العالم. وأعلن رئيسا مؤتمر پاريس ووزيرا خارجيتى فرنسا وألمانيا وقف المباحثات إلى أجل غير مسمى وعدم استئنافها قبل أن يعلن الجانب الصربى موافقته على الاتفاق بكل أجزائه والتوقيع عليه بعد أن وقع عليه ألبان كوسوفا. وأعلن الچنرال الأمريكى ويسلى كلارك أن قوات الحلف مستعدة لتوجيه ضربات عسكرية ضد يوجوسلافيا ، لكن الرئيس الصربى لم يترك لأوروپا والولايات المتحدة خيارًا إلا الحرب.

فى ٢٣ مارس ١٩٩٩ صدرت الأوامر ببدء عملية « القوات الحليفة » وشن الحرب الجوية ضد يوجوسلافيا. ضربت موجة الغارات الأولى مجموعة كبيرة من وحدات الرادار والإنذار المبكر ووحدات الدفاع الجوى والقواعد الجوية ومراكز القيادة. ومن الواضح أن ميلوسيفيتش قد قامر على حدوث رد فعل دولى يستنكر الهجوم على دولة ذات سيادة لم تقم الأمم المتحدة بتوقيع عقوبة عليها. **وخلال الأيام**

الأولى للحرب ، قام الرئيس الصربى بانتهاز ظروف القتال وطرد أعدادًا كبيرة من سكان كوسوفا خارج الإقليم مما أثار الرأى العام العالمى ضده. ولم تكن الحملة الجوية للناتو خالية من الأخطاء ، فقد أصابت بعض الغارات بطريق الخطأ السفارة الصينية فى بلجراد وأعدادا كثيرة من المدنيين ، كما فى حادثة ضرب أحد الكبارى أثناء مرور أحد القطارات عليه وضرب إحدى قوافل اللاجئين ، وبرغم ذلك نجحت الحرب الجوية فى تدمير البنية الاستراتيجية للنظام الصربى. استطاع الناتو مستخدما الصواريخ الكروز ، والقاذفات الثقيلة بى - ٥٢ ، وب - ٢ ، والتورنادو ، وكذلك القنابل الموجهة ، ورؤوس الكربون ، فى تدمير نظم الرادار الساحلية ونظم التحكم الجوى والملاجئ الحصينة ووحدات تكرير البترول ومستودعاته ومحطات الطاقة والكبارى الاستراتيجية ومحطات المياه والمصانع الحربية ومراكز القيادة للجيش والبوليس والمخابرات.

استمرت الحرب الجوية لمدة ٧٨ يومًا ، ووصل عدد طلعات الطيران فى الثلث الأخير من الحملة إلى ما يقرب من ٧٠٠ طلعة فى اليوم الواحد بإجمالى ٣٥٠٠٠ طلعة طيران خلال فترة الحرب كلها ، واستهلكت الغارات الجوية ٢٠,٠٠٠ قنبلة وصاروخ ، ودمر للجانب الصربى ٤٠ كبرى و ١٢٠ دبابة و ١٠٠ طائرة ، وقتل له من المدنيين حوالى ١٢٠٠ . وخلال فترة الحرب لم تنجح قوات الناتو فى القضاء على القوة الصربية الموجودة بالبوسنة (٤٠,٠٠٠ جندى) نتيجة لطبيعة الأرض وانتشار تلك القوات بصورة جعلت اصطيادها صعبًا. ونتيجة لاشتراك قوات جيش تحرير كوسوفا فى المراحل الأخيرة من الحرب وإغارتهم على القوات الصربية ودفعهم للخروج من مخابئهم ، تمكن حلف الناتو من توجيه الضربات إليهم. ووصلت خسائر الصرب مع نهاية الحرب إلى ١٢٠ دبابة و ١٠٠ طائرة و ٢٢٢ عربة مصفحة و ٤٥٤ قطعة مدفعية. وفى ١٠ يونيه ١٩٩٩ صرح وزير الدفاع الأمريكى ويليام كوهين أنه قد دمر ليوجوسلافيا خلال الحرب ٨٠ % من قوتها الجوية ودفاعها الجوى ، وثلثى قدراتها فى مجال صناعة الذخيرة ، وكل مصانع تكرير البترول ، و ٤٠ % من إمدادات الوقود. ونتج عن الحرب مليون لاجئ ، ووصلت تكلفتها إلى حوالى ٥ بلايين دولار ، بليونين تحملتهم الولايات المتحدة وتحمل حلف الناتو البلايين الثلاث الباقية ، ووصلت خسائر الصرب المادية إلى حوالى ٤٠ بليون دولار.

انتهت حرب البلقان فى ١٠ يونيه ١٩٩٩ عندما أعلن حلف الأطلنطى تعليق غاراته العسكرية على يوجوسلافيا ، وتزامن ذلك مع قيام بلجراد بسحب قواتها العسكرية من كوسوفا. وفى نفس الوقت بدأت استعدادات قوات الناتو الموجودة فى مقدونيا لدخول الإقليم بعد أن انضم إليها قوات من مشاة البحرية الأمريكية المتمركزة فى اليونان وألبانيا. ونص الاتفاق العسكرى بين حلف الناتو ويوجوسلافيا على أن يكتمل انسحاب قوات الجيش والشرطة والمجموعات شبه العسكرية الصربية واليوجوسلافية من كامل إقليم كوسوفا خلال ١١ يومًا. من ناحية التفاصيل جاء الانسحاب اليوجوسلافى موافقًا للاتفاق الموقع بين الناتو ويوجوسلافيا فى ٩ يونيه وما اتفق عليه فى ٣ يونيه بين يوجوسلافيا والاتحاد الأوروبى والرئيس الفنلندى أهتيسارى ورئيس وزراء روسيا السابق فيكتور تشيرنوميردين. وفى ١٠ يونيه صدر عن مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ متضمنًا نشر قوات مدنية وأمنية دولية فى كوسوفا تحت إشراف الأمم المتحدة مع وجود « مؤثر » لقوات الناتو على أن تعمل كل القوات تحت قيادة موحدة. وينص القرار أيضًا على عودة اللاجئين ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفا والعمل على تطوير المنطقة اقتصاديًّا.

بعد صدور قرار مجلس الأمن بدأ الجنرال الإنجليزى ميتشيل چاكسون استعداده لدخول أول عناصر قوات حفظ السلام إلى كوسوفا فى ١٢ يونيه ، وفى ٢٠ يونيه ١٩٩٩ كان الانسحاب الصربى من كوسوفا قد اكتمل. تكونت قوة حفظ السلام (كفور - KFOR) من ٥٠,٠٠٠ فرد معظمها من قوات حلف الناتو واشترك فيها قوات من خارج الحلف تمثل ١٢ دولة ، كما اتفق على كيفية اشتراك الجانب الروسى فى القوة بعد أن قامت قوة روسية صغيرة قوامها ٢٠٠ فرد باحتلال مطار بريشتينا عاصمة كوسوفا ووصل الأمر إلى حافة المواجهة. وعلى أثر اكتمال الانسحاب الصربى من كوسوفا أعلن خافير سولانا سكرتير عام الحلف إنهاء الحملة الجوية.

تكفل حلف الناتو منذ بداية الأزمة بالقسط الأعظم من عمليات الإغاثة ومعالجة الأزمة الإنسانية الناتجة عن ارتكاب النظام الصربى للتطهير العرقى والمذابح الوحشية ضد ألبان كوسوفا وقام ببناء معسكرات للاجئين ، ومراكز استقبال ،

ومحطات للإمداد بالغذاء ومواد الطوارئ ، ونقل آلاف الأطنان من مواد الإغاثة .
وبعد انتهاء الحرب صدم العالم بالحالة التى وجد عليها إقليم كوسوفا من الداخل ، والمؤشرات الواضحة لعمليات الإعدام والتطهير العرقى واسعة النطاق ، واستخدام السكان كدروع بشرية ، وعمليات الاغتصاب ، والطرد الجماعى ، ونهب وحرق المساكن وتدمير المحاصيل ، وحرق مستندات وأوراق الهوية ، وأعمال أخرى كثيرة تمثل انتهاكًا لحقوق الإنسان .

وبعد مرور شهر على بداية حرب كوسوفا ، احتفل حلف الناتو فى ٢٣ إبريل ١٩٩٩ بمرور ٥٠ سنة على إنشائه . وكانت النية أن يحتفل أعضاء الحلف التسعة عشر بانتصار الحلف فى الحرب الباردة وتوسيع الحلف وتبنى استراتيجية جديدة للألفية القادمة ، لكن تزامن الاحتفال مع العمليات العسكرية فى كوسوفا ساعد على طرح أسئلة جوهرية عن مستقبل الحلف ودوره فى أوروبا والعالم .

كان مستقبل الحلف - فى الحقيقة - موضعًا للتساؤل منذ سقوط حائط برلين فى سنة ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفييتى وتفكك جمهورياته ؛ فنشأة الحلف جاءت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف الدفاع عن أوروبا ومنع نشوب حرب عالمية ثالثة ، وتركز دوره فى التصدى لهجوم سوفييتى محتمل ضد أوروبا الغربية . لقد قام الحلف بدوره خلال سنوات الحرب الباردة حيث وفر غطاء للأمن الجماعى الأوروبى - الأطلسى كما أوجد إطارا لحل المشاكل بين أعضائه وساعد فى دفع عملية التكامل السياسى والاقتصادى للقارة . وأهم من ذلك عمل الحلف على إيجاد رابطة تنظيمية بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية كان وجودها مفقودًا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . وساعد وجود الحلف على التخفيف من الأضرار الجانبية التى كان من الممكن أن تحدث لأوروبا نتيجة إتمام الوحدة الألمانية والانهيار المدوى للاتحاد السوفييتى .

كان الهدف تحديد مهمة جديدة للحلف ، وبالمعنى القانونى مراجعة وتعديل البند الخامس من معاهدة إنشاء الحلف سنة ١٩٤٩ التى تنص على « **أن الهجوم على أحد الأعضاء يجب التصدى لـه بواسطة كل الأعضاء** » - تعديلها بحيث تسمح بتوسيع نطاق التدخل للحلف ليشمل الأسباب الإنسانية وعمليات حفظ السلام ومنع الانتشار

النووى داخل وخارج أوروبا . لقد كان لأزمة كوسوفا الفضل فى طرح حقائق استراتيجية جديدة تتصل بمهمة حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتطوير هوية أمنية أوروبية ، ودراسة كيفية الحفاظ على التماسك الأوروبى فى غيبة التهديد السوفييتى . لقد أكدت حرب كوسوفا أن الحروب القادمة سيكون معظمها إقليميًا ، وأن الأوروبيين لن يمكنهم التدخل بدون قوة النيران الأمريكية ، وأن حلف الناتو يوفر للأمريكيين غطاء شرعيًا للتدخل مكون من ١٩ دولة ديمقراطية . أظهرت أزمة كوسوفا أيضًا مستوى أفضل من التنسيق الأوروبى - الأمريكى لم يكن موجودًا بنفس الدرجة خلال أزمة البوسنة ١٩٩٥ . وأدت الأزمة إلى عودة فرنسا للقيادة العسكرية الموحدة للناتو بحكم ظروف الحرب وبدون أن يتحقق ذلك رسميًا . كما تصرفت اليونان وتركيا خلال الأزمة بشكل مسئول برغم ما بينهما من مشاكل . واستمر تأييد كل من رومانيا وبلغاريا للحرب وأعينهم تنظر إلى المستقبل حتى يأتى دورهم للانضمام للحلف . وأثبتت الحرب نجاح سياسة قبول أعضاء جدد من الدول الشيوعية السابقة ، وأن تلك السياسة قد ساعدت على دعم الاستقرار فى البلقان وشرق أوروبا . وأخيرًا أثبتت تجربة الحرب أن الحلف فى مهمته الجديدة قد استطاع أن يكسب الرأى العام لجانبه لفترة معقولة فى ١٩ دولة مختلفة ، وأن هذا التأييد لم يهتز ولم يتزعزع برغم استمرار الحرب لفترة أطول مما كان متوقعًا لها .

لقد تبنى حلف الناتو استراتيجية للحوار فى أوروبا انتهت فى ١٩٩٤ إلى بناء شراكة من أجل السلام حاول فيها أن يؤدى دورًا فى التخفيف من تداعيات انهيار الكيان العملاق للاتحاد السوفييتى وأن يمد يده إلى روسيا ليحافظ عليها قريبة من الكيان الأوروبى ، وفى ١٩٩٥ ساعد الناتو فى إنهاء حرب البوسنة ووقف إطلاق النار فى الإقليم . وبعد ذلك فتح الباب لانضمام أعضاء جدد من جمهوريات شرق أوروبا ، فقبل انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك . لكن تبنيه لفكرة الحوار مع أعداء الأمس ، وقيامه بمهام لحفظ السلام ، ثم قبوله بمبدأ التوسع شرقًا لم يحل معضلة السؤال الرئيسى عن دوره العسكرى فى المستقبل . وجاءت أحداث كوسوفا لتقدم نموذجًا لما يمكن أن يقوم به حلف الناتو فى عالم متغير مازالت الحرائق تنتشر فى أرجائه .

الحروب الأمريكية فى أفغانستان

أولى حروب القرن الحادى والعشرين

دخل التاريخ الأمريكى خلال دقائق قليلة من الزمن منعطفًا جديدًا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بعد أن تعرضت رموزه السياسية والعسكرية والاقتصادية لهجوم خاطف انتحارى بطائرات مدنية اُختطفت بركابها داخل الولايات المتحدة وطارت إلى أهدافها ودمرتها٠ أسفر الحدث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمى فى نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالى الغربى من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية٠ وأهم ما أطاح به الحدث بدءًا من لحظاته الأولى ، ذلك اليقين الراسخ فى وجدان الشعب الأمريكى وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية ، بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع وفى حماية قوتها العسكرية والأسطورية ، بعيدة عن مشاكل العالم ومخاطره٠ ووسط الذهول والصدمة التى انتشرت أمواجها من مكان الحدث نفسه إلى داخل الولايات المتحدة ثم إلى أرجاء المعمورة ، قفزت أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات وسط الركام والدخان الذى استمر يغطى المكان لشهور طويلة تالية٠

بعد أن استوعب الناس والخبراء والمحللون هول النتائج الأولية كان وصفهم للحدث بأنه « بيرل هاربر » الجديدة ، وبهذا الوصف تحول الهجوم إلى عمل عسكرى ضد الولايات المتحدة وليس مجرد عملية اختطاف عادية لطائرات مدنية٠ وقد كان الهجوم ، وطبقًا لكل المقاييس المعروفة ، عملا رفيعًا من أعمال القوات الخاصة يتسم بالتخطيط المسبق المحكم ، والاختيار المتأنى للأهداف وما تمثله من قيمة ورموز ، وبعد ذلك الإصرار على إنجاز المهمة حتى الموت٠ ومن ناحية الخسائر ، كانت هائلة بشريًا وسياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا٠ ولقد أدت الكارثة المدوية إلى نتائج فورية لم تحدث من قبل فى التاريخ الأمريكى ، فلأول مرة تُغلق المطارات الأمريكية كلها أمام الطيران المدنى ، ولأول مرة يتعرض البنتاجون لضربة عسكرية منذ انتهاء بنائه فى ١٩٤٣ ، كذلك إغلاق بورصة الأوراق المالية ، وقاعة الاستقلال، ومترو الأنفاق ، وديزنى لاند ، وغير ذلك من الأماكن التى تُعرف بها أمريكا بين

دول العالم لقيمتها الاقتصادية والثقافية الفريدة. وأكثر من ذلك ظلت الولايات المتحدة وقيادتها لعدة ساعات رهينة تخطيط مجموعة المهاجمين ، حتى إن الرئيس « بوش » لم يجد مكانًا آمنًا يلجأ إليه إلا طائرته ، ومركز القيادة الحصين فى ولاية نبراسكا الأمريكية ، قبل أن يرجع فى نهاية اليوم إلى مكتبه البيضاوى فى البيت الأبيض.

ولقد اتجه الاتهام خلال الأيام الأولى التى تلت الهجوم ، إلى «أسامة بن لادن» - السعودى الجنسية وزعيم تنظيم القاعدة والمقيم فى أفغانستان منذ فترة طويلة ، والمتهم أيضًا بتفجير مبنى سفارتين أمريكيتين فى إفريقيا والمدمرة كول فى خليج عدن ، والعديد من العمليات الإرهابية المعروفة. وواجه العرب والمسلمون انحيازا إعلاميًّا واضحًا ، وشحنًا للرأى العام ومحاولة لدفع نتائج التحقيق فى اتجاه إثبات تهم مختلفة ضدهم. وأعلن الرئيس الأمريكى شن الحرب على الإرهاب فى كل مكان من دول العالم ، ودعا إلى تكوين تحالف دولى للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة. وطالبت الولايات المتحدة حركة طالبان الحاكمة فى أفغانستان بتسليم «أسامة بن لادن » لمحاكمته فى أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتدمير تنظيم القاعدة والقضاء على حكم طالبان وإقامة حكومة ديمقراطية فى أفغانستان.

بدأ الهجوم على أفغانستان فى السابع من أكتوبر ٢٠٠١م ، ومع بدء العمليات تحدد بوضوح أطراف المواجهة. أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن الولايات المتحدة فى إطار حربها ضد الإرهاب قد بدأت عملية عسكرية واسعة وشاملة ضد حركة طالبان الحاكمة فى أفغانستان ، وضربت بالصواريخ معسكرات التدريب التابعة لتنظيم « القاعدة » بقيادة « أسامة بن لادن » المتهم الأول فى هجوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. وبعد ذلك بقليل ، رد « أسامة بن لادن » فى شريط مسجل بثته قناة الجزيرة القطرية ، ظهر فيه أيمن الظواهرى زعيم تنظيم الجهاد وسليمان غيث المتحدث باسم تنظيم القاعدة : « أن أمريكا لن تنعم بالأمن قبل أن تنعم به فلسطين ، وأن ما حدث فى الولايات المتحدة هو رد فعل طبيعى للسياسة الأمريكية الجاهلة ».

بدأت الحرب بقصف كاسح لمواقع عسكرية حول العاصمة كابول ، مستهدفة الدفاعات الجوية ، ومبنى وزارة الدفاع ، وقاعدة للقيادة الجوية فى مدينة قندهار ، وعدد من معسكرات « القاعدة » فى شرق وجنوب وشمال أفغانستان ، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الحيوية الأخرى. واستمرت الحملة الجوية بعد ذلك فى تصعيد مستمر حتى مساء الجمعة ١٩ أكتوبر حين بدأت أولى عمليات التدخل البرى باستخدام قوات خاصة من قوات الرينجرز التابعة للجيش الأمريكى فى عملية محدودة ضد هدف بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان.

واجه التخطيط للحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان صعوبات أساسية تمثلت فى طبيعة الهدف المطلوب تحقيقه وهو الإمساك بـ « أسامة بن لادن » حيًّا أو ميتًا ، وتدمير تنظيم القاعدة والقبض على أعضائه ، ثم الإطاحة بنظام طالبان وإقامة نظام حكم بديل له فى كابول. وتركزت الصعوبات الأخرى فى الطبيعة الجغرافية لأفغانستان ، من حيث استحالة الوصول إليها برًا أو جوًا بدون المرور بدول أخرى ، وقسوة أرضها الجبلية التى تمثل صعوبة حقيقية لأية حملة برية وتمنح « ابن لادن» وجماعته ملاذًا آمنا ليس من السهل اكتشافه أو الوصول إليه. ولم يكن هناك فى دروس التاريخ القريب أو البعيد ما يشجع الولايات المتحدة على غزو أفغانستان ، فقد عُرفت تلك البلاد بأنها مقبرة القوى العظمى ، ففى ١٨٤٢ فقدت بريطانيا ١٦٥٠٠ من الجنود والمدنيين أثناء انسحابهم من كابول وسط شتاء أفغانستان القاسى ، وعلى مدى سنوات الثمانينيات ، أنهى المجاهدون الأفغان الاحتلال السوفييتى بمساعدة العالم الإسلامى والولايات المتحدة.

وبرغم تلك الصعوبات ، بدأت الحملة العسكرية مرحلتها الأولى وسط ظروف سياسية مواتية مقارنة بتجربة الاتحاد السوفييتى فى أفغانستان. ففى إطار محاربة الإرهاب ، تلقت الولايات المتحدة تأييدًا من كل المنظمات الدولية الكبرى ، مثل حلف الناتو والاتحاد الأوروبى ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية والآسيان والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة قد تلقت أيضًا تأييد الجيران المباشرين لأفغانستان ، مثل پاكستان والصين وإيران وتركمنستان وأوزباكستان وطاجيكستان ، وحصلت على قرار من مجلس

الأمن يفرض على كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة منع الإرهابيين من السفر وتحويل الأموال والتعاون فى تسليمهم للعدالة.

أما الدعم المباشر للحملة العسكرية فكان هائلا بكل المقاييس ، فمن الاشتراك المباشر فى العمل العسكرى بجانب الولايات المتحدة مثل بريطانيا ، إلى تقديم المعلومات والدعم اللوجيستى والقواعد العسكرية ومراكز تجميع وانطلاق القوات وحق استخدام المجال الجوى للمرور أو شن الهجمات. بالإضافة إلى ما سبق ، ساهمت بعض الدول بالعمل وتقديم العون فى مجال الجهود الإنسانية ورعاية اللاجئين. ويمكن القول : إن دعم پاكستان الكامل للحملة العسكرية الأمريكية كان نقطة تحول رئيسية فى مسار الأحداث لصالح الولايات المتحدة.

وفى إطار الوصول إلى الخيار المناسب لسيناريوهات الحملة العسكرية طرحت القيادة السياسية والعسكرية فى الولايات المتحدة على بساط البحث عددًا من الخيارات كان من بينها الاكتفاء بالحملة الجوية وتوجيه ضربة كاسحة من صواريخ كروز والمقذوفات الموجهة الدقيقة بواسطة الطائرات ب ـ ٥٢ و ب ـ ٢ . ومزية هذا الخيار أنه يجنب الولايات المتحدة التعرض لخسائر بشرية لكنه لا يحقق هدف الوصول إلى « ابن لادن » إلا إذا قامت طالبان بتسليمه تحت وقع الضرب الجوى. وكان الخيار الثانى غزو أفغانستان واحتلالها بالكامل مستخدمة القوات البرية والجوية معًا. وكان واضحًا أن هذا الخيار يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود وإقامة قاعدة أمريكية داخل الحدود الأفغانية والدفاع عنها. ولقد استقر الأمر فى النهاية على تكثيف الحملة الجوية لأقصى درجة ممكنة ، والاستعانة بقوات تحالف الشمال الأفغانية والمعارضة لحركة طالبان بعد إمدادها بالسلاح ، واستخدام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية للقيام بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن « ابن لادن » والقبض عليه و« الملا عمر » وباقى قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

وبدءًا من الثامن من نوفمبر ٢٠٠١ بدأت الحرب فى أفغانستان تأخذ شكلا جديدًا بعد شهر كامل من القصف الجوى استمر على وتيرة واحدة ومن طرف واحد بدون أن يحدث تغييرات جوهرية على موقف القوى المتصارعة. بدأ التغير بسقوط مدينة مزار الشريف فى أيدى قوات تحالف الشمال بعد قصف أمريكى متواصل ، وحسم

سقوط المدينة أشياء كثيرة أهمها أن الولايات المتحدة قد اختارت أخيرًا استراتيجية الاعتماد على تحالف المعارضة الأفغانية ·

بعد سقوط مدينة مزار شريف ، اندفعت القوات فى اتجاه العاصمة كابول فسقطت المدينة بعد سقوط مزار شريف بعدة أيام فقط · ولا شك أن انهيار حركة طالبان خلال فترة قصيرة قد أدهش كثيرًا من المراقبين إلا أن الخيارات كانت أمامها قليلة ، فالاستيلاء على المدن كان يبدأ بدك المدينة تمامًا بواسطة الطائرات الأمريكية وبالتنسيق مع قوات تحالف الشمال ، مما جعل المدن مصيدة حقيقية بالنسبة لحركة طالبان ، وجعلها تقرر الانسحاب من أكثر من مدينة بهدف اللجوء إلى أماكن أخرى أكثر أمنا · وأبدت قوات طالبان صلابة أكبر فى الدفاع عن مدينة « كوندوز » آخر المدن الكبرى فى شمال أفغانستان ، ولم تسقط أيضًا مدينة قندهار معقل حركة طالبان إلا بعد قتال مرير ومفاوضات مضنية بين قوات طالبان وقوات قبائل الجنوب الباشتونية التى قررت إزاحة حركة طالبان والتخلص منها ·

وفى الأسبوع الأول والثانى من ديسمبر ٢٠٠١ تركزت العمليات العسكرية فى منطقة « تورا بورا » شرق أفغانستان ، حيث اختبأ فى أنفاقها من تبقى من مقاتلى طالبان وتنظيم القاعدة ، وقامت القوات الأمريكية بدك تلك الكهوف والأنفاق بالقنابل الثقيلة واقتحامها بواسطة القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية · لقد استمرت حرب الولايات المتحدة فى أفغانستان لفترة تربو على الشهرين إلا أن أصوات الرصاص لم تخفت تمامًا حتى مطلع العام الجديد ٢٠٠٢م ، ولم يتم حتى الآن القبض على « أسامة بن لادن » زعيم تنظيم القاعدة أو الملا عمر زعيم حركة طالبان ·

* * *

إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية
نحو روسيا المعاصرة

د. رضـــا شحاتة

سفير مصر فى روسيا

(١)

الوفاق والافتراق

اتسمت فترة السبعينيات بتورطين عسكريين كبيرين ، تورط عسكرى أمريكى فى فيتنام ، انتهى بانسحاب درامى لا يزال يشكل عقدة مستعصية فى الشخصية السياسية الأمريكية ، ولا يزال يحرك سلوكها الخارجى فى العلاقات الدولية ، وتورط عسكرى سوفييتى فى أفغانستان فى وسط آسيا منذ ٢٩ ديسمبر ١٩٧٩ ، واستمر حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، وانتهى بانسحاب أشد درامية وإثارة ، وبتداعى وسقوط حائط برلين رمز الحرب الباردة ، والمواجهة بين السياستين السوفييتية والأمريكية خلال نصف قرن .

فى ثلاثيته الكبرى التى قدم فيها هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى فى عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ، وكشف فيها للمؤرخين والمحللين أسرار العلاقات الأمريكية الروسية ، سجل فيها كيسنجر «سنوات البيت الأبيض ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣» ، حيث عالج فيها سياسة الرئيس نيكسون فى فترة ولايته الأولى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ ، وطرح فيها خيارات السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى ، والتى كانت تدور حول الحرب والسلام فى فيتنام ، والبحث عن طريق للخروج ، وكذلك فى السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ التى سماها كيسنجر «سنوات الغليان» ، والتى كانت كذلك بحق ، يسجل فيها عامًا ونصف العام من الولاية الثانية للرئيس نيكسون من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ حين كان كيسنجر

مستشارًا للأمن القومى ، وهى الفترة التى شهدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسوريا وإسرائيل ، والمواجهة النووية الأمريكية السوفييتية ..

وفى مذكراته التى وصفها بأنها « سنوات التجديد » ونشرها عام ١٩٩٩ ، يحلل كيسنجر سياسة الوفاق الأمريكية مع الاتحاد السوفييتى والتى قام فيها بدور المهندس لاتفاق السلام ، باتفاق الخروج منذ عام ١٩٧٠ من الورطة الأمريكية فى فيتنام ، وسياسة الانفتاح مع الصين عام ١٩٧١، ثم تفرغ بعد ذلك للمواجهة السياسية وشبه العسكرية فى الشرق الأوسط فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بعدها فى ولاية الرئيس چيرالد فورد ١٩٧٤ .

الفشل الأمريكى الكبير فى وقف التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا (عام ١٩٦٨) فى عهد الرئيس ليندون چونسون ، والتى مارست فيها موسكو (مبدأ بريچينيف) للتدخل لمنع أى ثورة أو تحرك ضد مصالحها فى أوروبا الشرقية، عكس موقفًا متشددًا للكرملين عسكريًّا وأيديولوچيًّا .

وتشير وثائق الاجتماعات السوفييتية فى الإعداد لغزو تشيكوسلوفاكيا ، أن موسكو أبلغت الرئيس الأمريكى چونسون رسالة لتؤكد له « أنها لا تتحرك ضد حلف الأطلنطى » ولم يكن لواشنطن أى تأثير يثبط خطط موسكو فى أوروبا الشرقية، فازداد تورطها وانغماسها العسكرى فى فيتنام فى ولاية چونسون ثم نيكسون.

انتهج نيكسون ومستشاره للأمن القومى «هنرى كيسنجر» استراتيچية مضادة للاتحاد السوفييتى، وكانت سياسة الوفاق هى حجر الزاوية لهذه الاستراتيچية.

كانت النظرة الأمريكية للاتحاد السوفييتى أنه يمثل دولة « معادية أيديولوچيًّا»، تطرح تهديدات عسكرية على المصالح الأمريكية ، ووضعت السياسة الأمريكية لنفسها هدفًا أساسيًّا هو وقف التحدى السوفييتى .

« مهندس » السياسة الأمريكية الخارجية فى تلك السنوات هو دون شك «هنرى كيسنجر» الذى أدرك أن أولى خطوات وقف التحدى السوفييتى هى على حد قوله «ضم الصين إلى رقعة الشطرنج العالمية » وإعداد إستراتيچية للخروج من فيتنام ، وفى الوقت نفسه البحث عن نقاط الضعف فى جسد الاتحاد السوفييتى .

توصل تفكير كيسنجر إلى أن القوة العسكرية السوفييتية تستنزف قوته الاقتصادية إلى درجة الجمود ، وبتحليلاته ومعلوماته الدقيقة ، استمر التوتر الكامن بين موسكو وبكين ، وكان التحرك العالمى للسياسة الأمريكية ـ كما طبقه كيسنجر بذكاء ـ يبدأ من الخروج من التورط العميق فى فيتنام ، حتى يواجه فى الشرق الأوسط ـ وكما قال «تسليح السوفييت لحلفائهم العرب لخوض الحرب » ، وأنه على أمريكا أن « تحول دون انتصار العرب فى مثل هذه الحرب »٠

بنى كيسنجر إستراتيجيته فى مواجهة السوفييت فى الشرق الأوسط على هذه الفرضية البسيطة ، وهى إجهاض أى خيار عسكرى عربى حتى يفرض على الاتحاد السوفييتى وعلى حلفائه العرب أن يتخلى كل منهما عن الآخر ، أو أن ينفصل كل منهما عن الآخر ٠ وتحققت نبوءة كيسنجر بعد ذلك بسنوات وجيزة ، كما قال هو بعبارته البليغة : «لقد تحقق ما تنبأت به »٠

بنى كيسنجر سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتى فى كل من فيتنام وفى الشرق الأوسط على (سياسة الوفاق) من منطلق تقديراته بأن « الديبلوماسية المرنة » تحقق للمصالح الأمريكية مكاسب ضخمة فى مواجهة الجمود الديبلوماسى السوفييتى٠

ابتكرت السياسة الأمريكية فى عهد نيكسون أسلوبًا فريدًا عرف باسم « أسلوب الربط » فى القضايا الخلافية بينها وبين السياسة السوفييتية فى مختلف موضوعات التفاوض ، بمعنى الربط بين قضايا خفض التسلح وموضوع توسيع آفاق التجارة ، والربط بين الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ، وقضايا الحد من التسلح ، وكانت فلسفة نيكسون ـ كيسنجر فى التعامل مع موسكو هى أن سياسة الوفاق تكشف الاتحاد السوفييتى وتفرض عليه تحديات خطيرة٠

وكان أول نجاح إستراتيجى تحققه السياسة الأمريكية فى مواجهة موسكو ، هو نجاحها فى التطبيع والانفتاح مع الصين ، ومع ذلك استمر الضغط العسكرى الأمريكى على هانوى ، ولكن دون تدخل مباشر من السوفييت ، وفى الوقت نفسه استمر الإعداد للقمة الأمريكية السوفييتية عام ١٩٧٢، واستطاع كيسنجر التوصل لاتفاق سلام مع هانوى والانسحاب من فيتنام عام ٧٣ ، كما استطاع كيسنجر أن يقنع

الاتحاد السوفييتى بأن لقاء القمة أهم وأخطر لموسكو من علاقاتها مع هانوى ، فيما انتزع من لقاء القمة سبيل الخروج من الورطة الكبرى فى فيتنام .

اتخذت الإدارة الأمريكية من خروجها من التورط الكبير فى فيتنام باتفاق عام ١٩٧٣ ، سبيلا لإعداد المسرح السياسى لدخول قوى وشبه دائم فى الشرق الأوسط، بعد حرب ١٩٦٧ بآثارها الاستراتيجية الضخمة ، التى شهدت بداية التراجع فى النفوذ السوفييتى فى المنطقة فى تطور من أخطر التطورات ، التى يقول كيسنجر إنه قد تنبأ بها عام ١٩٧٠ ، وهو طرد الخبراء السوفييت من مصر ، وذلك التطور الذى تحقق بنهاية عام ١٩٧٣ ـ والقول هنا أيضًا لكيسنجر ـ هو «سيطرة الولايات المتحدة على الديبلوماسية فى الشرق الأوسط » .

وإذا كان الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ قد كشف عن النزعة المحافظة المتطرفة والميالة للتدخل العسكرى السوفييتى ، فإن الحرب فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ أى بعد خمس سنوات فقط، قد عمقت من هذا الاتجاه للتدخل العسكرى فى الشرق الأوسط .

فى مثل هذا التحول الخطير ، اعتبرت النظرة الاستراتيجية لنيكسون وكيسنجر أن هذه النزعة الخطيرة فى « السياسة التوسعية » ـ هكذا وصفت واشنطن سياسة موسكو ـ تعتمد على عنصرين، العنصر الأول التفوق فى الأسلحة التقليدية ؛ والعنصر الثانى مظلة القوات النووية الاستراتيجية ، وقد دفعت هذه الظواهر الجديدة فى السياسة السوفييتية ـ فى الشرق الأوسط ـ فى حرب ١٩٧٣ إلى ظهور مدرسة جديدة أو اتجاه جديد فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتى عرف باسم «مدرسة المحافظين الجدد » الذين رأوا أنه لا سبيل للتصدى لهذه السياسة السوفييتية إلا بمعارضة سياسة الوفاق .. وهو التيار الذى ازداد نموًا حتى نهاية السبعينيات ، وانتهى الأمر بعد فترة الرئيس چيمى كارتر ٧٦ ـ ٨٠ إلى ولاية الرئيس رونالد ريجان ، وانطلاق الحرب الباردة الثانية كأعتى وأشد ما تكون الحروب .

والنظرة الاستراتيجية للتطورات اليوم ، تشير إلى أن حرب فيتنام ثم الانسحاب الأمريكى وسقوط فيتنام الجنوبية وسايجون عام ١٩٧٥ ، تكمن وراء هذا التشدد الجديد فى السياسة الأمريكية ، ويكاد يكون نيكسون قد أدى مهمته التاريخية بخروج

القوات الأمريكية من فيتنام باتفاقيات پاريس ١٩٧٣ ، لكن هذا الخروج ظل فى وجدان وعقل السياسة الأمريكية فيما بعد كارتر ، وريجان ، يمثل دافعًا قويًّا لتعويض الخلل الاستراتيچى والسيكولوچى الذى أصاب السياسة الأمريكية.

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ساحة أخرى من ساحات المواجهة السياسية الكبرى بين السياسة الأمريكية والسياسة السوفييتية ، سجلها كيسنجر فى « سنوات البيت الأبيض » و«سنوات الغليان» ولم يخف فيها الدعم السياسى والعسكرى لإسرائيل، خلال الحرب وقبلها ، لمواجهة الدعم السوفييتى للدول العربية ولجيوشها قبل حرب ١٩٧٣ ، التى وصفها نيكسون بأنها الحرب التى أدت إلى السلام.

فى العرض الشامل الذى قدمه نيكسون إلى الكونجرس فى ٩ فبراير ٧٢ ، أبرز الدور السوفييتى فى الشرق الأوسط ، ووصف المصالح السوفييتية بأنها على طرفى نقيض مع المصالح الأمريكية إلى أبعد مدى باستثناء الرغبة فى تجنب المواجهة النووية ، **وقال نيكسون : إن سعى الاتحاد السوفييتى إلى استخدام النزاع العربى الإسرائيلى لاستمرار وضعه العسكرى فى مصر وتوسيع نطاقه يثير مشاعر القلق لدى الولايات المتحدة ، كما أن اعتماد مصر المستمر على الإمدادات العسكرية السوفييتية يتيح للسوفييت استخدام مرافقها البحرية والجوية - إن لذلك آثارًا خطيرة لاستقرار ميزان القوى محليًّا وإقليميًّا فى شرق البحر المتوسط وعالميًّا ، ولا يسع حلف الأطلنطى أن يتجاهل الآثار المحتملة لهذا كله.**

بهذه السياسة ، تعاملت الولايات المتحدة مع مصر قبل حرب ٧٣ ، فى لقاءات كيسنجر مع مستشار الأمن القومى فى مصر حافظ إسماعيل سرًّا فى پاريس ٢٠ مايو ٧٣ ، ليبحث مبادئ التسوية السلمية فى المفاوضات السرية ، لكن التطورات كانت تسير فى اتجاه لا علاقة لـه بالتسوية السلمية أو المفاوضات السرية ، بل كانت تسير فى اتجاه الحرب. كانت شحنات الأسلحة السوفييتية إلى مصر وسوريا مستمرة واندلعت حرب ٧٣ فى ٦ أكتوبر لتضع السياستين السوفييتية والأمريكية وجهًا لوجه فيما يشبه المواجهة النووية ، وقدر نيكسون أن الأزمة سوف تكون حاسمة للعلاقات السوفييتية الأمريكية. وفى السابع من أكتوبر بعث نيكسون إلى بريچينيف فى موسكو رسالة يحث فيها على ضبط النفس المتبادل وعلى دعوة مجلس الأمن

للانعقاد، وجاء رد بريجينيف مشجعًا ، كان السوفييت ميالين للتفاهم وكانوا قلقين من تدهور الموقف العسكرى على الجبهة السورية ، لكن استمرار الجسر السوفييتى أثار قلق واشنطن ، وكان هم كيسنجر وقف إمدادات الأسلحة السوفييتية ، فسعى لأن يثبت للكرملين أن الولايات المتحدة قادرة على مجاراته عسكريًا ، وإقناع العرب والسوفييت بضرورة وضع نهاية لتلك الحرب ووقف إطلاق النار ·

كانت إستراتيجية كيسنجر فى حرب ٧٣ تقوم على ضرورة إنهاء وجود السوفييت وإجبارهم على التسليم بقصورهم ، وأن تكون الأسلحة الأمريكية أكثر تفوقا على الأسلحة السوفييتية فى أيدى العرب · وفى اجتماع كيسنجر مع السفراء العرب فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ فى واشنطن ، حذرهم من أن الشرق الأوسط ينبغى ألا يتورط فى الصراع العالمى الأمريكى السوفييتى ·

بعد أن زار رئيس الوزراء السوفييتى كوسيجين القاهرة فى ١٥ أكتوبر ، طلب بريجينيف إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة حول الشرق الأوسط ، فسافر كيسنجر إلى موسكو ليصلها فى ٢٠ أكتوبر للحصول على موافقة السوفييت والعرب على قرار وقف إطلاق النار كأساس لبدء جهود ديپلوماسية ·

فى هذا الوقت الحاسم فى الحادى والعشرين من أكتوبر ٧٣ ، بدأت المباحثات السوفييتية الأمريكية ، وحاول السوفييت ربط وقف إطلاق النار بدعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية ، لكنهم غيروا موقفهم التفاوضى ، وأخيرًا وافق بريجينيف على مجرد وقف إطلاق النار ، وإجراء المفاوضات بين الأطراف تحت رعاية ملائمة ورئاسة لمؤتمر للسلام يعقد فيما بعد ، وصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ فى الثانى والعشرين من أكتوبر ، وتحققت النهاية لأزمة مستحكمة دون اندلاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ·

لكن انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار لم تتوقف ، وفى الخامس والعشرين والسادس والعشرين من أكتوبر ، وجه بريجينيف رسالة عاجلة إلى نيكسون قرأها السفير السوفييتى دوبرينين ببطء شديد على كيسنجر يقول فيها : « إن استمرار إسرائيل فى خرق وقف إطلاق النار يمثل تحديًا للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى» ودعا للعمل مع موسكو لفرض تنفيذ وقف إطلاق النار ، وهدد بأن تعمل

موسكو بمفردها ، وعندما تلقى نيكسون الرسالة ، فوض كيسنجر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة ، فأعلنت التعبئة العسكرية وحالة التأهب العسكرى ، وتفهم كيسنجر صعوبة الموقف بالنسبة للسوفييت وأن هيبتهم كقوة عظمى أصبحت فى الميزان ، فقرر رفع حالة الاستعداد العسكرى ووضع القيادة الاستراتيجية فى حالة استنفار بقصد إقناع السوفييت بإصرار الولايات المتحدة على العمل ٠

فى هذه اللحظات بعث كيسنجر باسم نيكسون برسالة إلى بريچينيف يقول فيها « إن إرسال قوات سوفييتية إلى الشرق الأوسط يعتبر خرقًا لاتفاقية حظر الحرب النووية في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ » وكان السوفييت يتحركون على ما يبدو باتجاه المواجهة٠ أصدر نيكسون أوامره بإعداد خطة لإرسال قوات أمريكية إلى الشرق الأوسط فى حالة تدخل السوفييت ٠

كان لحرب أكتوبر أثرًا مباشرًا على تقويض سياسة الوفاق التى سارت عليها السياسة الأمريكية سنوات طويلة ، ونسفت الاعتقاد الخاطئ بأن هذا الوفاق سوف يؤدى إلى الحد من حظر النزاعات الإقليمية ، بالرغم من اعتقاد كيسنجر ونيكسون الراسخ أن الوفاق بينهما كان عنصرًا مساعدًا فى حل أزمة الشرق الأوسط٠

كان دور الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط هو الشغل الشاغل للسياسة الأمريكية ، وكانت تسعى لتحجيم ذلك الدور فى عملية التسوية إلى أدنى حد ممكن ، واستقرأت السياسة الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣ أن السياسة السوفييتية خلال الحرب لم تكن متعاونة ، وكانت متناقضة مع روح الوفاق ، كما أن الجهود السوفييتية والأمريكية المشتركة للاتفاق على شروط التسوية فشلت ، ومع ذلك كان كيسنجر مهتمًا بإيجاد إطار أو محفل ولو رمزى للمفاوضات - فى شكل مؤتمر متعدد الأطراف بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى چنيف تحت رعاية الأمم المتحدة ، بهدف إعطاء السوفييت الإحساس الكافى بالمشاركة ، للحيلولة بينهم وبين عرقلة جهود السلام٠

بعد حرب ٧٣ ، بدأت قصة أخرى تنكشف فصلا بعد فصل يتراجع فيها الدور السوفييتى السياسى عن مسرح الشرق الأوسط بعد اتفاقى سيناء الأول (عام ١٩٧٤) وسيناء الثانى عام (١٩٧٥) بوساطة أمريكية خالصة ، إنفرد فيها

هنرى كيسنجر بالدور الأكبر بين القاهرة ودمشق وتل أبيب ، بعد أن كان السادات قد أعلن أن الولايات المتحدة « تمتلك كل الأوراق الرابحة » وكانت تلك هى الكلمات التى ينتظر كيسنجر سماعها منذ سنوات طويلة ٠

وحتى بعد أن ذهب كيسنجر عندما انتصر الرئيس چيمى كارتر على الرئيس چيرالد فورد فى نوفمبر ١٩٧٦ ، وجاء معه بريچينسكى مستشارًا للأمن القومى ، ظل الدور السوفييتى يتراجع وينحسر على المسرح السياسى ، فى الوقت الذى يزداد ويتسع الدور الأمريكى عل مسرح التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل ٠

كان زيجنيو بريچينسكى مصممًا على وضع النزاع العربى الإسرائيلى فى قمة أولويات الإدارة الجديدة ، وكان مطلع عام ١٩٧٧ فرصة سانحة لمثل هذه الخطوة ؛ إذ كانت ظلال حرب أكتوبر تدفع للتركيز المستمر لمنع مخاطر انهيار عملية السلام ، واتفق مجلس الأمن القومى الأمريكى على التوجه لمؤتمر چينيف فى سبتمبر عام ١٩٧٧ ٠

فى أوائل أغسطس ١٩٧٧ قام وزير الخارجية الأمريكى سايروس فانس برحلة إلى الشرق الأوسط ، حمل معه خلالها مقترحات لمبادئ التسوية فى چينيف - وكان الرئيس السادات يصر على الاتفاق أولا على الوثائق ثم الذهاب للتوقيع ، وكان السوفييت يستعدون للقيام بدور كبير فى المؤتمر ، لكن الإدارة الأمريكية أهملت التعاون مع القيادة السوفييتية ، فأصر الاتحاد السوفييتى على دور له بالاشتراك مع واشنطن - وقدم لموسكو مشروع بيان مشترك يتحدث عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وعن الأمن وعن التطبيع على أساس قرار ٢٤٢ أعده السفير الأمريكى الفريد أثرتون وكيل الخارجية الأمريكية والسفير السوفييتى ميخائيل ستينكو نائب وزير الخارجية السوفييتية ، مع الإشارة لاستئناف مؤتمر چينيف الذى عقد عام ١٩٧٣ ، وأن يكون الاتحاد السوفييتى أحد رعاة المؤتمر ٠

ويقول « وليام كوانت » (مساعد مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر) الذى عاصر هذه الأحداث التاريخية إن السادات « بدأ فى توزيع رهاناته ، خوفًا من أن تصبح چينيف بمثابة قيد على أسلوبه فى الديپلوماسية المتحررة من القيود » وأدى البيان السوفييتى الأمريكى المشترك إلى ردود عاصفه فى إسرائيل وخشية من عودة السوفييت كقوة فى الشرق الأوسط٠

ويرى (كوانت) مع كثير من المحللين ، أن السادات ذهب إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ بعد شهر من إعلان أول أكتوبر ١٩٧٧ بين موسكو وواشنطن ، فرارًا من الطريق المسدود الذى يمكن أن ينتهى إليه مؤتمر جينيف برعاية أمريكية سوفييتية ، **وكثيرًا ما يؤكد المحللون رغبة السادات « فى إبعاد السوفييت عن الساحة الديبلوماسية»** وكان السادات - فى رأيهم - يؤمن نفسه من تحول مؤتمر جينيف إلى مصيدة سوفييتية .

وبمثلما أبعد السادات العسكريين السوفييت عن مصر قبل حرب ١٩٧٣ ، عاد فى نوفمبر ١٩٧٧ وهو فى الطريق إلى القدس ، فأبعدهم سياسيًا عن المشاركة فى مؤتمر جينيف برعاية سوفييتية أمريكية مشتركة ، وخسرت الديبلوماسية السوفييتية مرة ثانية أمام الديبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، تعويضًا للخسارة الأمريكية فى فيتنام قبل حرب أكتوبر بأربع سنوات .

تحركت السياسة الأمريكية - بالتوازى مع الشرق الأوسط - إلى ملاحقة سياسة التدخل السوفييتى فى إفريقيا ، فى أنجولا وموزمبيق وجنوب إفريقيا ، من خلال العمل على تقليل نفوذه وتشتيت قواه وطرده من معاقله .

فى الشرق الأوسط ، تحقق للسياسة الأمريكية تراجعًا ضخمًا فى الوجود السوفييتى بعد حرب ١٩٧٣ من خلال قدرة كيسنجر الخارقة فى التعامل مع الشخصيات ، فاستطاع مع الرئيس السادات التوصل لاتفاق فض الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ ، ثم الثانى فى سيناء عام ١٩٧٥ ، وفتح بذلك الطريق أمام التسوية السياسة فى عهد الرئيس كارتر ١٩٧٩ ، واستطاع فى جنوب إفريقيا فتح الطريق لتحقيق التسوية فى روديسيا ليحاصر الوجود السوفييتى فى جنوب القارة .

هذا الخلل الجسيم فى التوازن الاستراتيجى السوفييتى الأمريكى فى منتصف السبعينيات والذى تمثل - كما يشير المؤرخون للسياسة الأمريكية بعد الخروج الأمريكى المهين من تورطها العسكرى فى فيتنام بعد سقوط سايجون عام ١٩٧٥ - فى مواجهة النزعة الهجومية العالمية للاتحاد السوفييتى ، هذا الخلل صححه الدخول فيما بعد ، بل الاقتحام السياسى الأمريكى الواسع لمسرح الشرق الأوسط والذى ازدادت وتيرته فى التصاعد مع انطلاقة حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ومع التغيرات

الاستراتيچية الضخمة التى أحدثتها فى علاقات دول المنطقة بالاتحاد السوفييتى من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، ولعقود طويلة لاحقة حتى نهاية القرن العشرين . وفى الوقت نفسه تقريبًا كانت موازين القوى بين السياسة الأمريكية والسوفييتية تتأرجح مرة لصالح الاستراتيچية السوفييتية فى الشرق الأقصى، ثم تعود لتصحيح الخلل لصالح الاستراتيچية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

فى الوقت نفسه كذلك ، كانت مباحثات تاريخية مهمة تجرى بين المعسكرين الشيوعى والغربى فى مدينة هلسنكى عاصمة فنلندا ، تلك الدولة الصغيرة المحايدة على حدود الاتحاد السوفييتى . لتصل إلى ما عرف باسم « وثيقة الفصل الأخير من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى » الذى صدر باسم هلسنكى عام ١٩٧٥ ، ليحدد ميثاقًا سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا وأمنيًا جديدًا للعلاقات بين المعسكرين ، ليُرسخ حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية ويؤكد حرمتها ، ويفتح الباب للاتصالات الإنسانية والتبادل الثقافى وفى قضايا حقوق الإنسان ، ويفتح بين موسكو وعواصم الغرب كله بوابات تظل تتدفق منها المبادئ والقيم الغربية وأفكاره وتجاربه من المنافذ السوفييتية ومن ستارها الحديدى بعد ثلاثين عامًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

لم يكن ذلك الفصل الأخير - كما عرف تاريخيًا - لمؤتمر الأمن والتعاون الأورو پى هو الفصل الأخير فعلا فى السلسلة الطويلة من مباحثات دول حلف وارسو وحلف الأطلنطى للتوصل إلى ميثاق جديد ، وابتكرت إدارة ريجان لنفسها مبدأ أطلقت عليه « مبدأ ريجان » كعادة الرئاسات الأمريكية فى ابتكار مبادئ تنسب إليهم (مبدأ مونرو - ومبدأ ترومان - ومبدأ كارتر .. إلخ) وهو يقضى بتقديم المساعدات العسكرية والدعم المعنوى والديپلوماسى لقوى المقاومة ضد الاتحاد السوفييتى حيثما كانت، سواء قوات المجاهدين فى أفغانستان أو ثوار « الكونترا » فى نيكاراجوا ، أو حركة « تضامن » فى پولندا أو حتى « المنشقين » فى موسكو ذاتها، بهدف زعزعة النظام الشمولى السوفييتى وتحطيم الإمبراطورية التى ظل يصفها حتى نهاية ولايته الثانية ١٩٨٨ « أنها إمبراطورية الشر » .

شهدت ولاية ريجان التى امتدت ثمانى سنوات معارك عاصفة ومواجهات سياسية شديدة السخونة مع الاتحاد السوفييتى ، بدءا من الأزمة الپولندية ٨٠ - ٨١

التى كانت بمثابة محور للحرب الباردة ، ما بين تطلعات حركة « تضامن » للحرية والحقوق السياسية وبين احتمالات التدخل العسكرى السوفييتى ـ الذى لم يتم ـ وبين التأييد الهائل للإدارة الأمريكية لعمليات التذمر المتنامية فى دول أوروبا الشرقية والمعسكر الاشتراكى وحلف وارسو بشكل عام.

كما شهدت السياسة الأمريكية قضايا خلافية شديدة التعقيد فى علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى ، بدءًا من خيارات مصر للسلام منذ الثمانينيات وعلاقاتها الجديدة مع الولايات الأمريكية فى ولاية الرئيس كارتر ورعايته لاتفاقيات كامب ديفيد ، إلى دخول القوات السوفييتية أفغانستان عام ١٩٧٩ فى نهاية ولاية الرئيس كارتر.

استطاعت السياسة الأمريكية فى الثمانينيات وبنهاية ولايتى الرئيس ريجان فى يناير ١٩٨٩ أن تسجل نقاطًا عديدة على حساب الاتحاد السوفييتى فى سياسات الحد من التسلح، بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيچى ، والدليل التاريخى على نجاح تلك الاستراتيچية أن العالم والعلاقات الدولية عمومًا والعلاقات الأمريكية السوفييتية خصوصًا ، شهدت الفصل الأخير من الحرب الباردة بفوز إستراتيچية ريجان ، دون حرب حقيقية ضد الاتحاد السوفييتى ، وذلك بسقوط حائط برلين عام ٨٩ ثم سقوط الستار الحديدى نفسه.

فى عام ١٩٩١ ، بعد عامين فقط من انتهاء ولاية ريجان ، انهار الاتحاد السوفييتى نفسه وتحلل إلى دول تسمى رابطة الدول المستقلة ، لكن عقد التسعينيات لم يترجم هذا النصر إلى حقيقة إستراتيچية لصالح السياسة الأمريكية ؛ فبعد فترة التحول الهائل الذى اجتازته روسيا ٩١ ـ ٩٩ حيث شهدت صدامًا لمؤسسات ظلت قائمة أكثر من سبعين عامًا ، لم تقم بعد مؤسسات بديلة لتحل محل المؤسسات القديمة ، وظلت روسيا فى مفترق الطرق تبحث من جديد فى تاريخها وثقافتها وتراث شعبها وتجاربها عن بوصلة جديدة تسترشد بها فى تحركها فى تيارات العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة.

المواجهة السياسية والعسكرية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى أفغانستان ، كانت هى النمط المثالى للصراع والحرب الباردة بينهما خلال الثمانينيات، وقصة التورط السوفييتى فى أفغانستان أشبه بقصة التورط العسكرى

الأمريكى فى فيتنام ، كلاهما إنتهى بالخروج المهين، لكن الخروج السوفييتى كان خروجًا نحو السقوط بعد عقد واحد من الدخول ، أما الخروج الأمريكى فكان خروجًا من نوع مختلف ، قلب موازين واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتى ونحو العالم ـ بقوة إندفاع لا تقف حتى تحقق السياسة الأمريكية بنهاية الثمانينيات ومطلع العقد الأخير من هذا القرن ما يسميه الرئيس السابق چورچ بوش (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢) بالنظام العالمى الجديد ، الذى تكاد فيه السياسة الأمريكية أن تمسك بزمام الأمور فى مناطق العالم .

فجّرت سيطرة الحزب الشيوعى فى أفغانستان فى نهاية السبعينيات صراعات حادة داخل القيادات السياسية للحزب بأجنحته المتنافسة ، التى كانت تهدد الحزب نفسه بالتمزق وتهدد النفوذ الشيوعى فى أفغانستان بالسقوط .

ظلت اجتماعات مجلس الوزراء السوفييتى ، واجتماعات المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى لا تنقطع فى يناير ومارس عام ١٩٧٩ لتبحث فى أساليب التدخل لحماية الحزب وإنقاذ النظام الشيوعى ، وكانت القيادة السوفييتية مترددة ومتحفظة فى اتخاذ قرارات حاسمة وبعيدة المدى ربما تنزلق بها للتورط بدون رجعة ، ولكن الأصوات داخل أفغانستان كانت تسير باتجاه يفرض التدخل رغم المحاذير والشكوك .

بدأ مجلس الوزراء السوفييتى فى يناير ١٩٧٩ باتخاذ قرار بالبدء فى إرسال مستشارين مدنيين ، ثم قرر بعد فترة قصيرة إرسال مستشارين عسكريين لعلهم ينجحون فى إقامة الحكم الشيوعى المترنح بعد مصرع الزعيم الأفغانى تاراكى فى خضم الصراعات المذهبية والحزبية والعشائرية مع الرئيس الأفغانى الجديد حفيظ الله أمين ، ومخاوف القيادة السياسية السوفييتية من اتجاه حفيظ الله أمين لانتهاج سياسة الحياد ، وتحوله نحو الغرب والولايات المتحدة بعد خلافاته الحادة مع موسكو .

عادت القيادة السوفييتية لتبحث فى مارس ١٩٧٩ احتمالات التدخل العسكرى بعد المعلومات التى توفرت لها من أفغانستان عن « مساندة پاكستان ـ كما تقول الوثائق السوفييتية ـ على تسلل الإرهابيين لزعزعة النظام الشيوعى » .

لكن احتمالات التدخل العسكرى فى أفغانستان كانت تلقى معارضة القادة

السوفييت فى ذلك الوقت - أندربوف وجروميكو - لتقديراتهم لخطورة تأثير ذلك التدخل على العلاقات السوفييتية الأمريكية ، لكنهما رغم ذلك لم يستطعا إغفال الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى أفغانستان ، وتشهد على ذلك محاضر اجتماعات المكتب السياسى ومجلس السوفييت طوال عام ١٩٧٩ .

ورغم أن القادة السوفييت - أندربوف وجروميكو وبوناماريوف - بل ووزير الدفاع السوفييتى أوستينوف ، قد تنبئوا بالعواقب الوخيمة التى تترتب على الاستجابة لطلب الحكومة الأفغانية ، وإلحاح الحزب الشيوعى الأفغانى لتقديم العون العسكرى فى إبريل ١٩٧٩ ، رغم ذلك كله لم يكن أمام القيادة السوفييتية فى نهاية العام إلا الموافقة على طلب التدخل العسكرى فى أفغانستان لفرض الحكم الشيوعى، وفى ديسمبر ١٩٧٩ اتخذ المكتب السياسى السوفييتى قراره بالتدخل العسكرى بحجة الدفاع عن الثورة ، ودخلت القوات السوفييتية أفغانستان فى أول تورط عسكرى فى خارج الاتحاد السوفييتى وأراضى دول حلف وارسو .

فى السابع عشر من يناير ١٩٨٠ اجتمع المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى لبحث رد الفعل الأمريكى وإستراتيجية الحركة ضد الولايات المتحدة ، بعد ردود الفعل السلبية من واشنطن ومن دول حلف الناتو ، والتهديد بفرض عقوبات أمريكية على الاتحاد السوفييتى ، وجهت القيادة السوفييتية لواشنطن اتهامات بدعم وتشجيع القوى الرجعية بعد أن تمكنت الولايات المتحدة من تعبئة الإدانة الدولية فى الأمم المتحدة فى قرار قوى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الاتحاد السوفييتى صوتت فيه ١٩٤ دولة ضد الغزو السوفييتى لأفغانستان ، وقررت فيه واشنطن مقاطعة الألعاب الأولمبية فى موسكو ، **ودخلت الحرب الباردة الثانية منعطفًا حادًا حين اتهمت موسكو الولايات المتحدة بأنها تستغل أراضى پاكستان لتدريب العصابات « كما تصفهم الدعاية السوفييتية » .**

أما السياسة الأمريكية فكان رد فعلها أشد وأبعد أثرًا ، إذ اتخذت قرارًا استراتيچيًا بإعادة تسليح پاكستان وتكثيف الوجود العسكرى الأمريكى والبحرى ، خاصة فى المحيط الهندى وتعزيز الوجود الأمريكى فى الخليج .

اتهمت القيادة السوفييتية وأجهزة الدعاية الشيوعية الولايات المتحدة بأنها

تلعب دورًا خطيرًا فى مساعدة الثوار الأفغان بتقديم السلاح والتدريب عن طريق دول ثالثة هى مصر والسعودية ، وعن طريق باكستان ، وطغت دوامة الحرب والقتال فى أفغانستان وأجواء الحرب الباردة الجديدة على مجمل العلاقات الأمريكية السوفييتية .

لم تضيع إدارة الرئيس كارتر وقتًا فى اقتناص هذه الفرص التاريخية الفريدة لاستنزاف قوى الاتحاد السوفييتى العسكرية والسياسية من خلال الحرب الأفغانية ، بحشد الثوار وقوى المعارضة السياسية داخل أفغانستان وخارجها ، فقدمت المال والسلاح للمجاهدين الأفغان من خلال منظمات المعونات والتضامن من أجل تحرير شعب أفغانستان .

وتشير الوثائق الأمريكية ، وخاصة وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، إلى توصيات بـ « أهمية استخدام الحركات والجماعات الدينية فى الصراع ضد انتشار النفوذ الشيوعى » .

استمر التورط العسكرى السوفييتى واستمرت الحرب الأفغانية ، واستمر الدعم الأمريكى العسكرى والسياسى والدعائى للثوار الأفغان ، دون نصر سوفييتى ودون هزيمة للمجاهدين الأفغان ، حتى عهد جورباتشوف فى أكتوبر ١٩٨٥ بعد خمس سنوات من الصراع بين الاستراتيجية السوفييتية والأمريكية على أرض أفغانستان ، حين اتخذ جورباتشوف ـ على مستوى المكتب السياسى للحزب الشيوعى ـ قرارًا بالتسوية السياسية للمشكلة الأفغانية وسحب القوات السوفييتية .

وإذا كانت قصة الدخول والتورط فى أفغانستان ١٩٧٩ هى قصة الأخطاء العسكرية والسياسية الفادحة للقيادة السوفييتية فى آخر السبعينيات ، إذ أتاحت للإستراتيجية الأمريكية الفرصة التاريخية للثأر للخروج من فيتنام ؛ فإن قصة الخروج السوفييتى بعد قرار جورباتشوف هى الفصل ربما قبل الأخير فى اتجاه السقوط الكبير ، ليس فى أفغانستان فحسب بل فى إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وربما مع العالم كله .

فى نوفمبر ١٩٨٦ كان جورباتشوف قد انتهى إلى ضرورة إنهاء هذه الحرب خلال عام أو على أقصى تقدير خلال عامين ، وقال بالحرف للمكتب السياسى :

« بعد سنوات ست ، ما لم يتغير المنهج العسكرى فى أفغانستان فإن الحرب سوف تستمر عشرين أو ثلاثين عامًا » ، وقال جورباتشوف « نحن نحارب بلا نهاية ، ولابد من إنهاء العملية بأسرع ما يمكن والاتجاه للتسوية السياسية » وقد أيده فى هذا القرار الاستراتيجى وزير خارجيته إدوار شيفرنادزه (رئيس جمهورية جورجيا الحالى) حين قال : « إن الولايات المتحدة تسعى لاستنزاف الاتحاد السوفييتى من خلال استمرار هذه الحرب ».

كان وزير الخارجية السوفييتى شيفرنادزه يدرك بوضوح أن السياسة الأمريكية تعمل على استمرار التورط السوفييتى وتعميق سقوطه فى المستنقع ، وكان جورباتشوف بدوره قد تفهم الأبعاد الاستراتيجية بعيدة المدى لاستمرار الوجود العسكرى السوفييتى فى أفغانستان ، فأدار مع شيفرنادزه مباحثات الانسحاب والتسوية مع باكستان منذ عام ١٩٨٧ ، وفتح الطريق أمام الخروج الكبير بعد توقيع اتفاقيات جينيف فى يناير ١٩٨٩ وتحديد موعد لبدء الانسحاب فى ١٥ فبراير ١٩٨٩ .

كان السقوط السوفييتى العسكرى فى أفغانستان فى فبراير ١٩٨٩ نذيرًا بسقوط سياسى أخطر ، وكان سقوط حائط برلين من العام نفسه شاهدًا على الفصل الأخير من الحرب الباردة الجديدة.

الحرب الأفغانية فى أبعادها العسكرية والسياسية بين الاستراتيجية السوفييتية والأمريكية خلال الثمانينيات ، ستظل فى بؤرة العلاقات الأمريكية السوفييتية ، وستظل صفحاتها على الجانبين تكشف عن خبايا غامضة فى اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتى فى العقود الأخيرة من القرن العشرين.

الفصول الأخيرة

ثمة ما يشبه الإجماع بين المؤرخين على أن فترة الثمانينيات هى التى شهدت بداية النهاية للاتحاد السوفييتى بصعود جورباتشوف للسلطة عام ١٩٨٥ حتى خروجه من المسرح السياسى وإسدال الستار على الحقبة السوفييتية فى التاريخ الحديث كله فى ديسمبر ١٩٩١ .

كما يُجمع علماء العلاقات الدولية على أن الأيام الأخيرة لجورباتشوف - وخاصة منذ سقوط حائط برلين عام ٨٩ وتوحيد الألمانيتين فى السنوات الأولى من تسعينيات

القرن الماضى - شهدت أحداثًا ضخمة ، يمثل كل منها قصة كاملة الفصول بتطوراتها ونهاياتها ، التى شكلت صورة جديدة مختلفة ، ليس فقط للعلاقات الأمريكية السوفييتية ، بل وللعلاقات الأوروبية والعلاقات الدولية مع نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة ٠

تولى الرئيس الأمريكى چورج بوش إدارة السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ٨٩ ، والأحداث فى الاتحاد السوفييتى تشهد آخر فصول الحرب الباردة الثانية ، وتشهد أيضًا الأيام الأخيرة للنظام الشيوعى سواء فى روسيا ذاتها أم فى دول أوروپا الشرقية من دول حلف وارسو ، ونهاية أربعة عقود من الصراع الأمريكى السوفييتى ٠

كان الرئيس السوفييتى جورباتشوف - سعيًا وراء استمالة الغرب والإدارة الأمريكية الجديدة فى واشنطن وإقناعها بصدق نوايا سياسة البرستيرويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (الانفتاح) - قد قدم تنازلات إستراتيچية هائلة فى العديد من المجالات : الحد من التسلح - انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان - التعهد بخفض القوات السوفييتية ، وإعلانه نبذ فلسفة الحرب الطبقية فى العلاقات الدولية من أجل اتباع فلسفة القيم الإنسانية الشاملة كأساس للسياسة الخارجية السوفييتية ٠

ظلت الشكوك تساور الرئيس الأمريكى بوش بسبب إحباطات عصر الوفاق فى السبعينيات ، وبدأ بوش هو ومستشاره « الچنرال برنت سكوكرفت » يميلان تدريجيًا للاقتناع بأن جورباتشوف قد أصبح مستعدًا للحوار والحلول الوسط والتنازلات الكبرى ٠

حدد الرئيس بوش للسياسة الخارجية الأمريكية ثمنًا باهظًا حتى تقبل واشنطن التعاون مع جورباتشوف ، ولشدَّ ما ذهل بوش وفريقه من أن جورباتشوف والاتحاد السوفييتى كانا على استعداد لدفع هذا الثمن الباهظ ، والذى يتمثل فى التنازلات الكبرى فى أوروپا ٠

بدأ الفصل الثانى (كان الفصل الأول غزو أفغانستان فى نهاية ١٩٧٩) من مرحلة السقوط العظيم فى خريف ٨٩ بالثورات السلمية فى أوروپا الشرقية ووسطها

(باستثناء رومانيا) وبسقوط الإمبراطورية السوفييتية الخارجية وانهيار حلف وارسو عمليًا الذى حلّ نفسه عام ١٩٩٠ .

تحقق للسياسة الأمريكية التوصل لاتفاقية جديدة خفضت مستويات التفوق السوفييتى فى الأسلحة التقليدية فى أوروبا ، الأمر الذى ضاعف من نفوذ الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى الحد الذى ساعد على وصول قوات الحلف إلى مستويات استطاعت معها الولايات المتحدة أن تعيد نشر قواتها من أوروبا إلى منطقة الخليج (فى أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت أغسطس ١٩٩٠) لاستخدامها ضد العراق فى معارك عاصفة الصحراء .

أما فى ألمانيا الشرقية ـ تلك الغنيمة الكبرى التى فاز بها الاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية ـ فقد اتحدت مع ألمانيا الغربية وانضمت لحلف الأطلنطى .

أما الفصل الثالث والأخير ، فقد أسدل عليه الستار بتفكيك الاتحاد السوفييتى فى ديسمبر ١٩٩١ حيث أنزل العلم السوفييتى من فوق قباب الكرملين ليلة عيد الميلاد؛ ليرتفع مكانه العلم الروسى الجديد ذى الألوان الثلاثة الأحمر الأزرق والأبيض .. لتنهى روسيا وجود الاتحاد السوفييتى فى الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٩١ وليسدل التاريخ على الحرب الباردة .

كيف تنبأت إدارة الرئيس بوش بهذا السقوط العظيم ، وكيف فسرته وكيف وجهت سياستها ومواردها وإستراتيجيتها لمواجهة هذه اللحظات التى من أجلها خاضت حربًا باردة خمسين عامًا ، وخاضت حروبًا محلية بالوكالة فى قارات العالم فى آسيا وفى فيتنام فى الستينيات وفى أفغانستان فى الثمانينيات ، ودخلت مواجهات سياسية وعسكرية فى الشرق الأوسط فى السبعينيات فى حرب رمضان/أكتوبر وحركت من أجلها حركات المعارضة والانشقاق فى أوروبا الشرقية فى بولندا ، ومن قبلها فى المجر وتشيكوسلوفاكيا فى الخمسينيات والستينيات ؟ ! .

كيف وجهت الإدارة الأمريكية سياستها تجاه الاتحاد السوفييتى فى هذه السنوات وكيف واجهت هذه الساعات الحاسمة فى موازين القوى العالمية ؟ ! .

لقد عاصرت إدارة الرئيس بوش فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية فترة من أخطر فترات التغيير التاريخى فى العلاقات الدولية فى القرن العشرين . منذ توليه فى

يناير ٨٩ عقد الرئيس بوش العزم على وضع بصماته على العلاقات الأمريكية الروسية ، وأن يبنى على نفس الأسس التى بنى عليها رونالد ريجان ٠

فى مواجهة عدة مبادرات سوفييتية أطلقها جورباتشوف عام ٨٧ لإعادة توجه السياسة الخارجية السوفييتية من أجل تخفيف التوتر وتراكمات السبعينيات والثمانينيات ، بتوقيع اتفاق أمريكى سوفييتى لتحديد الصواريخ متوسطة المدى وقصيرة المدى ، وفى عام ٨٨ بإعلان نيته سحب القوات السوفييتية من أفغانستان ، وفى نفس العام فى ديسمبر ٨٨ ألقى أخطر بياناته السياسية فى الأمم المتحدة ، لتحديد أسس جديدة للسياسة الخارجية السوفييتية تقوم على « التكامل العالمى والتحول إلى اقتصاد السوق ونزع السلاح وإنهاء الحرب الباردة ووقف سباق التسلح وتسوية المنازعات الإقليمية » وقدم تنازلات إستراتيجية هائلة بخفض القوات والأسلحة النووية كان لها وقع الصاعقة عند دول أوروبا الغربية ٠

هذه المبادرات التى أطلقها جورباتشوف ، أثارت مناقشات ساخنة فى دوائر السياسة الخارجية الأمريكية ـ البيت الأبيض ـ ومجتمع المخابرات الأمريكية ، وفى مقدمتهم مستشار الرئيس بوش (سكوكروفت) الذى تعود شكوكه أيضًا مثل الرئيس بوش إلى إحباطات فترة الوفاق (فترة السبعينيات إبان عهد الرئيس نيكسون ثم فورد ثم كارتر ، ثم عودة الحرب الباردة فى عهد الرئيس ريجان) ٠

إلا أن عام ١٩٨٩ يعتبر عامًا حاسمًا بكل المعايير ، حيث غير ملامح العلاقات الديبلوماسية فى أوروبا التى سيطرت أجواء الحرب الباردة عليها خمسين عامًا ، حتى أن المحللين والمؤرخين وصفوا هذا العام بأنه أخطر سنوات القرن العشرين ، وبأن الاثنى عشر شهرًا تمثل (ثورة إصلاحية ثانية) فى العصر الحديث ، حتى أن جورباتشوف نفسه وصفها بأنها نهاية الحرب الباردة ٠

شهد هذا العام الانسحاب من أفغانستان بعد عشرة أعوام ، وكان الهدف السوفييتى المصالحة مع الغرب وطمأنة دول شرق أوروبا ، ولكنه أطلق الثورات القومية وإنتفاضات الأقليات من عقالها لتتحدى القوة السوفييتية ، وأدى بعد ذلك إلى فقدان الحزب الشيوعى لسيطرته واحتكاره للسلطة ، وسقوط الشيوعيين فى أوروبا الشرقية تباعًا ، حتى أن المؤرخين قالوا إن سقوط الشيوعية فى بولندا استغرق عشر سنوات

وفى المجر عشرة شهور وفى ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع وفى تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام، أما فى رومانيا فكانت استثناء داميًا ، حيث جاءت النهاية الدرامية لتشاوشيسكو وزوجته يوم عيد الميلاد عام ٨٩ ، وفى دول الاتحاد السوفييتى السابق ودول أوروبا الشرقية ، انتصرت القومية على الشيوعية وتفجرت مشاكل القوميات والنزاعات والصراعات العرقية.

فى عام ١٩٨٩ سقط حائط برلين رمز الحرب الباردة وتقسيم أوروبا واتحدت ألمانيا عام ١٩٩٠ وعجلت بالانسحاب السوفييتى سياسيًا وعسكريًا من أوروبا ، حتى تراجعت حدود الإمبراطورية الروسية إلى ما كانت عليه عام ١٦٥٣ فى منتصف القرن السابع عشر ، وضاعت معها كل إنجازات جغرافية إقليمية حققتها على مدى ثلاثة قرون فى عهود القياصرة والحكام السوفييت فى اتجاه الغرب ، مخلفة وراءها دولة يورآسيوية جديدة أكثر مما هى أوروبية الطابع.

سياسة جورباتشوف التى بدأت بتطبيق سياسة الانفتاح للحصول على تأييد شعبى لإصلاحاته ، فتحت أبوابًا لا تغلق وكشفت من ورائها عقودًا من الاضطهاد والمجاعات والترحيل فى عهود سابقة ومثلت البيروسترويكا (إعادة البناء) لجورباتشوف مأزقًا حقيقيًا ؛ إذ سمح للحقيقة أن تطل وتبزغ لتهدم الأسس التى قام عليها النظام الشيوعى والاتحاد السوفييتى.

رغم التشكك الذى ظل سائدًا ومسيطرًا على فكر الرئيس بوش ومستشاره سكوكروفت ووزير خارجيته چيمس بيكر من إستراتيچية جورباتشوف « التى تستهدف شق الصفوف داخل التحالف الغربى وزعزعة النفوذ الأمريكى فى أوروبا الغربية » ، فإن تقديرات أمريكية رصينة كانت لا تزال ترى فى إستراتيچية جورباتشوف هذه (فكرًا جديدًا) ، حتى أن الرئيس بوش فى مايو ٨٩ لم يجد مفرًا أمام جامعة تكساس من الاعتراف بأنه آن الآوان لتجاوز مرحلة الاحتواء وإدماج الاتحاد السوفييتى فى المجتمع الدولى وإن استدرك قائلا « أن الوعود مع ذلك لا تكفى ».

لكن عجلة الأحداث كانت سريعة الإيقاع حتى أن أشهر الخبراء الأمريكيين فى الشئون السوفييتية المخضرم چورچ كينان - صاحب سياسة الاحتواء التى طبقتها

الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو عميد الشئون السوفييتية والعلاقات الأمريكية السوفييتية ـ قال أمام لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى « إن الاتحاد السوفييتى لم يعد يمثل تهديدًا عسكريًا للولايات المتحدة » بل إن مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا قالت : « إن الحرب الباردة قد انتهت » رغم كل المخاوف التى انتابت واشنطن وعواصم الغرب من قبل ما وصف « بظاهرة جورباتشوف » ٠

تحول اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية من مخاطر تهديد الاتحاد السوفييتى كدولة كبرى خارج حدوده فى أوروبا الشرقية ، إلى مصادر الخطر الداخلية فى روسيا ذاتها ، أو ما يسمونه (الإمبراطورية الداخلية) وكان ذلك موضع اهتمام وقلق كبيرين فى دوائر المخابرات ومجلس الأمن القومى الأمريكى متمثلا فى الجنرال سكوكروفت مستشار الرئيس بوش الذى كان يخشى من فقدان جورباتشوف للسلطة ٠

بدأت تقديرات المخابرات المركزية تشير إلى المخاطر التى تحيط بجورباتشوف واحتمالات سقوطه ، والشكوك الكبيرة التى تحيط بسياسته الإصلاحية ، واحتمالات تصاعد الأزمات والقلاقل إلى حد الوصول بالاتحاد السوفييتى نفسه إلى مفترق طرق ٠

كان التحدى الأكبر ـ والمفارقة الكبيرة لا تزال إلى اليوم ـ يكمن فى الحركات الانفصالية والعنف العرقى والقلاقل فى البلطيق والقوقاز بل وفى أوكرانيا ذاتها ٠

ورغم أن مجلة « التايم » الأمريكية اعتبرت جورباتشوف رجل العقد (٨٠ ـ ٩٠) وأهم شخصية فى السنوات العشر ، ورغم حصوله على جائزة نوبل عام ١٩٩٠ عرفانًا من الغرب بإنهاء الحرب الباردة ، فإن مصير جورباتشوف كان معقودًا بقوة الأحداث الداخلية والصراعات التى أفقدته القدرة على السيطرة على مقاليد الأمور إلى حد تسليمها طوعًا لخليفته يلتسين فى مطلع عام ١٩٩٢ ٠

السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش استطاعت التعامل بذكاء مع جورباتشوف رغم شكوكها الأولى ، واستفادت من نصائح رئيسة وزراء بريطانيا « مارجريت تاتشر » وركزت فى جدول أعمالها فى موسكو على قضايا الحد من التسلح، والصراعات الإقليمية والمساعدات الاقتصادية ، كما ركزت على قضايا

تضيق الخناق على الوجود السوفييتى فى أوروبا الشرقية وعلى توحيد الألمانيتين وانضمامهما لحلف الناتو ، كما شجعت جورباتشوف على تقديم التنازلات الواحدة تلو الأخرى ، وكان هو نفسه مدفوعًا لذلك من أجل تثبيت المسرح الدولى من ناحية وللتركيز على الجبهة الداخلية فى روسيا من ناحية أخرى٠

كان هدف السياسة الأمريكية هو الوصول إلى أكبر عدد من الاتفاقيات الاستراتيچية كى تستمر التوازنات فى صالحها ، حتى لو حدثت تغييرات فى القيادة السوفييتية (وهو ما حدث فعلا) وبدأت تستعد لاحتمال انهيار الاتحاد السوفييتى وسقوط جورباتشوف (تأكدت التقديرات الأمريكية بقرب سقوط جورباتشوف فى اجتماعات القمة فى مالطة ١٩٨٩ ، حيث وافق على توحيد ألمانيا ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاتحاد السوفييتى ـ بعد هذه القمة ـ مرحلة السقوط والتداعى وفقدان مكانته كدولة عظمى) ، وأصبح عام ١٩٩٠ فى تقدير الچنرال سكوكروفت « عام التحول الجذرى فى الميزان الاستراتيچى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية »٠

لم يعد اعتراف السياسة الخارجية الأمريكية بالاتحاد السوفييتى كدولة عظمى من منطلق حقيقة إنها تمتلك مقومات الدولة العظمى بقدر ما ينطلق من المخاوف والمحاذير الهائلة التى يمكن أن تترتب على ضعفه وانهياره ، وعملت السياسة الخارجية الأمريكية بكل الوسائل أن تضمن للإمبراطورية المنهارة سقوطًا لينًا هينًا Soft Landing For The Collapsing Empire كما قال چيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى، فهل تحقق هذا الهبوط اللين ؟

الحقيقة التاريخية تقول عكس ذلك ؛ إذ إن تقديرات المخابرات المركزية الأمريكية منذ نوفمبر ١٩٩٠ بدأت تقول فى عبارات صريحة أن النظام الشيوعى يحتضر ، وتوقعت ما هو أسوأ فى الأعوام القادمة ، وقدرت أن الشخصية الصاعدة فى روسيا هى بوريس يلتسين ، وتوقعت المخابرات المركزية الأمريكية عدة احتمالات لتطور روسيا مع انتقال السلطة من جورباتشوف إلى يلتسين ، إما المزيد من التطور ، وإما التدهور والفوضى الشاملة ، وإما التدخل العسكرى (محاولة الانقلاب وهو ما حدث فى أغسطس ١٩٩١)٠

من وجهة نظر السياسة الأمريكية ونجاحاتها فى إنهاء الحرب الباردة ، واقتناص

التنازلات الاستراتيجية بل التاريخية من القيادة السوفييتية فى أحرج مراحل تاريخ روسيا المعاصر ، فإن عام ١٩٩٠ هذا كان أكثر الأعوام نجاحًا ؛ إذ حقق لها معظم أهدافها فى علاقاتها مع موسكو ، وبالمثل كان عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بالنسبة للاتحاد السوفييتى فى علاقاته مع الولايات المتحدة هو عام الكارثة ومن أصعب الأعوام فى التاريخ الروسى المعاصر .

واشتد الهجوم على جورباتشوف وشيفرنادزه ، وكانت الآثار واضحة على العلاقات الأمريكية السوفييتية والمكاسب التى حققتها السياسة الخارجية الأمريكية فى مهب الرياح ، وكذلك كانت مكانة جورباتشوف وأنصاره من الإصلاحيين والديمقراطيين ، وازدادت ضغوط العسكريين والمتشددين للتأثير على العلاقات الأمريكية السوفييتية فى مجال مفاوضات الحد من الأسلحة إلى حد اتهام جورباتشوف بالخيانة والاستسلام للولايات المتحدة والتفريط فى المصالح السوفييتية.

وكانت أزمة الخليج هى الاختبار الحقيقى للتحول الجديد فى العلاقات السوفييتية الأمريكية ، لكنها فى الوقت ذاته كانت مادة أو ذخيرة للمعارضين السوفييت لسياسة جورباتشوف المتصالحة مع النظام العالمى الجديد ومع الاستراتيجية الأمريكية ، ليس مصادفة أن يستقيل شيفرنادزه فى أغسطس ١٩٩٠ بعد أسابيع من قرار مجلس الأمن ٦٧٨ الذى دعا لاستخدام القوة ضد العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت .

وليس أدق من تعبير صحيفة « سوفيتسكايا راسيا » وهى من الصحف الروسية المتشددة فى وصف العلاقات الأمريكية السوفييتية فى قولها « إن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية قد وضع نهاية للاتحاد السوفييتى كدولة عظمى » .

كانت المخابرات المركزية الأمريكية تقدر وتتوقع نهاية عهد جورباتشوف وعلى يديه نهاية الاتحاد السوفييتى ، فقد تنبأت بذلك فى إحدى وثائقها التى أعدها مجلس الأمن القومى تحت عنوان « المرجل السوفييتى » وذلك فى ٢٥ إبريل ١٩٩١ حين توقعت « أن القوة المناهضة للشيوعية سوف تطيح بالإمبراطورية السوفييتية وبنظام الحكم » ، وطرحت تصوراتها للظروف التى سوف ينطلق منها المتشددون لإعادة السيطرة على الحكم بموافقة أو بدون موافقة جورباتشوف ، توقعت بالتحديد « فشل

أى محاولـة انقلابيـة » وتوقعت المخابرات المركزية الأمريكية صعود يلتسين و« أنه سـوف يصـبح أول رئيس ديمقراطـى منتخب فى تـاريخ روسيا » وأنه سوف يتحدى « النظام القديم » وهو ما حدث بالفعل .

كـانت تقديرات المخابرات الأمـريكية أن المسـألة القوميـة والنزاعات الاستقلالية والحركات الانفصـالية هى أخطر مـا يهدد الاتحـاد السوفييتى ، وقد وصفت الولايات المتحدة تلك التطورات فى الاتحاد السوفييتى بأنـه فى خضم الثورة التى من المرجح أن تطيح بالحزب الشيوعى من السلطة وتـُعيد تشكيل الدولـة حتى السنوات الخمس القادمـة ، والواقـع أن ذلك حدث خـلال ستة شـهور لا خمس سنوات ، شـهدت حظـر الحزب الشيوعى وانهيار الاتحاد السوفييتى وانتصار بوريس يلتسين .

كـانت تقديرات السياسـة الأمريكية ـ من خـلال مخابراتها المركـزية ـ تقدر أربعة احتمالات، إما أزمـة مزمنـة، أو تغيير فى النظام ، أو تفكك ـ يسوده الفوضى والعنف ـ إلى دول منفصـلة ، أو حـدوث انتكاسـة (انقـلاب) وكـان احـتمال تغييـر الـنظام هـو الأقرب إلى خدمـة المصـالح الأمريكية ، أما التفكك والفوضى فهو يهدد بإحياء الحرب البـاردة حيـث سوف تضـطر الولايـات المـتحدة للـتعامل مـع دول جديدة ومـع أخطـار الانتشار النووى.

فى ديسمبر ١٩٩١ كـان الخطـر الحقيقى هو انفجار الاتحاد السوفييتى من الداخل وسـيطرة المـتطرفين أو الإرهـابيين علـى الأسـلحة الـنووية للاستخدام فى الحـروب الأهلية أو الصـراعات المحلية ، كما كان الهم الأكبر للسياسة الأمريكية فى هذه الفترة الحرجة هو التوصل لإتفاقات ملزمة ما دامت فى الكرملين سلطة باقية .

لقد لعبت السياسـة الأمـريكية دورًا تاريخيًا وهامًـا فى تحديـد وخلق واسـتثمار الفـرص الاسـتراتيـجيـة لـتحقيق النصـر الـتاريخى علـى الاتحـاد السـوفييتى ، تعـامل بوش مـع جورباتشوف ومشكلاته الضخمة ، مع ثورات الماضى وإشكاليات الحاضر من أجل تغيير مسـار العلاقـات الأمـريكية الروسـية ومـن ثـم الـنظام العـالمى لمـا بعد الحرب العالمية الثانية .

وقـراءة العلاقـات الدوليـة المعاصـرة فى مسارها خلال خمسين عامًا ، تكشف عن أن العـامل الرئيسـى وراء هـذا التحدى الـتاريخى، لـم يكـن فقط مجـرد الديـپلوماسـية

الشخصية البارعة ، بل القوى الموضوعية الداخلية فى الاتحاد السوفييتى ، والجهد الهائل الذى بذله رجال السياسة وصناع القرار على الجانبين الأمريكى بل والسوفييتى أيضًا .

فهل كانت الحرب الباردة هى السبب التاريخى وراء انهيار الاتحاد السوفييتى ؟ أم أن نهاية الاتحاد السوفييتى نفسه هى التى أدت إلى نهاية الحرب الباردة ؟

من وجهة نظر السياسة الأمريكية ، أو بالأحرى من المنظور الأمريكى للعلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن الذى أدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتى ليس سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفييتى ، بل العكس هو الصحيح .

سياسة الوفاق هى التى مهدت الطريق أمام انهيار قوى الاتحاد السوفييتى .

قدرت السياسة الأمريكية أنه ما أن اطمأن جورباتشوف لثقة الغرب ، حتى بدأ فى تحطيم أسس ونظام الاتحاد السوفييتى ، وما أن زال فى مفهوم الاتحاد السوفييتى الخطر العسكرى للغرب الذى تعرض له الاتحاد السوفييتى عقودًا طويلة ، حتى اختفى أو زال الهدف الذى قامت على أساسه سياسة المواجهة والحرب الباردة .

قدرت السياسة الأمريكية أن سياسات البيرسترويكا والجلاسنوست هى القوة التى سوف تدمر الاتحاد السوفييتى بدلا من أن تنقذه ، وهو ما يجمع عليه المحللون حول الأسباب الموضوعية لانهيار الاتحاد السوفييتى .

ومهما ينظر كثير من الناس اليوم إلى جورباتشوف على أنه صانع المعجزة فإنه فى المنظور السياسى الروسى غير ذلك .

لقد استفادت السياسة الأمريكية استفادة قصوى من حاجة جورباتشوف والنظام السوفييتى فى عهده إلى الاستقرار على الساحة الدولية ، واستفادت السياسة الأمريكية من الفرص المتاحة للتفاوض والحصول على أفضل الشروط ..

توقعت السياسة الأمريكية التغيرات فى شرق أوروبا نتيجة لاتفاقيات الحد من التسلح والتفكك السياسى ، فأتاحت للإدارة الأمريكية وصناع سياستها الفرصة التى تحتاجها لتنفيذ خطة ناجحة فى أزمة الخليج .

أدى انهيار الاتحاد السوفييتى عسكريًّا وسياسيًّا إلى فتح الأبواب على مصراعيها إلى نجاحات للسياسة الأمريكية فى إدارة أزمة الخليج سياسيًا وعسكريًا واستراتيجيًّا ، ومن ثم كان الارتباط واضحًا بين انهيار الاتحاد السوفييتى نهاية ١٩٩١ وبداية ما أطلق عليه چورچ بوش « النظام العالمى الجديد » بإدارة الأزمات الأخرى فى صراع الشرق الأوسط ، بعد اجتماع بوش وجورباتشوف فى ٩ ديسمبر ١٩٩٠ لبحث أزمة الخليج ، ومحاولات إرغام صدام حسين على الانسحاب ، ثم الموافقة على الاقتراح السوفييتى بعقد مؤتمر للشرق الأوسط حول عملية السلام بين العرب وإسرائيل وإطلاق عملية المفاوضات فى العام التالى فى أكتوبر ـ نوفمبر وذلك عشية النهاية التاريخية لكليهما فى ديسمبر ١٩٩١ (النهاية السياسية للزعيم جورباتشوف والنهاية المادية للاتحاد السوفييتى) .

استقراء التطورات خلال هذه الفترة مابين عام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ يفصح عن أنها شهدت أحداثًا كبرى فى تفاعل السياستين الأمريكية والسوفييتية ، مابين تحرر شعوب أوروبا الشرقية من النفوذ الشيوعى الواحد بعد الآخر ، ثم توحيد الألمانيتين بعد تقسيم دام أكثر من أربعة عقود من الزمن ، من ثم الائتلاف بين القيادة السوفييتية والإدارة الأمريكية فى حرب الخليج ، ثم انتهى هذا كله بتفكك الاتحاد السوفييتى ذاته .

ظلت الشكوك ـ كما سبق القول ـ تسيطر على برنت سكوكروفت مستشار الرئيس الأمريكى چورچ بوش من سياسة جورباتشوف ، وتحذر من هجومه هجومًا سلميًّا لنزع سلاح الغرب ، وكان دائم النصح للرئيس بوش للتحقق من حقيقة تنازلات جورباتشوف المثيرة فى مجال الحد من الأسلحة .

ولكن الرئيس بوش قد استقر على الأخذ بسياسة استمالة جورباتشوف وإقناعه بالتعامل مع السياسة الأمريكية لفتح الباب أمام شعوب أوروبا الشرقية لتقرر مصيرها بنفسها ، ولتوحيد الألمانيتين مع بقائهما داخل الناتو ، ولكنه فى ذلك كله كان يحرص على عدم إلحاق الذل بالاتحاد السوفييتى ، وكان چورچ بوش ، فى وعيه وذاكرته الدروس المستفادة من إذلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، ولم يفصح الرئيس بوش عن مشاعر الانتصار بعد سقوط حائط برلين ، بل أوضح لجورباتشوف

أنه متفهم تمامًا المشكلات التى يواجهها الاتحاد السوفييتى فى دول البلطيق (لاتفيا - لتوانيا - إستونيا) التى تطالب بالاستقلال .

لكن مشكلة توحيد ألمانيا كانت هى المشكلة بالغة التعقيد، وكان الخطر الأساسى يكمن فى إقناع الاتحاد السوفييتى أن إعادة توحيد ألمانيا لا يشكل خطرًا على الاتحاد السوفييتى ، وبالمثل إعادة تنظيم الناتو، ومن ثم تسهيل سحب القوات السوفييتية من دول شرق أوروبا .

الحقيقة أن نجاح السياسة الأمريكية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى فى عهد الرئيس بوش يتمثل أولا فى معاهدة التسوية الخاصه بألمانيا فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ . (وكان صدام حسين قد غزا الكويت قبل ذلك بأسابيع قليلة فى الثانى من أغسطس من نفس العام) .

لكن أزمة حرب الخليج ، من وجهة نظر السياسة الأمريكية فى تفاعلها مع السياسة السوفييتية تمثل نجاحًا وإنجازًا كبيرًا لها، حيث استطاع الرئيس بوش أن يحصل من جورباتشوف على « وعد وتعهد » بالتعاون معه فى أزمة الخليج ، مما دفع الرئيس بوش لأن يعلن عن تطلعه لنظام عالمى جديد تتعاون فيه الدولتان من أجل حفظ السلام العالمى ! وتحققت نبوءة بوش فى تعاون جورباتشوف معه ، رغم إنه عندما قرر استخدام القوة ضد العراق ، أعرب كثيرون عن مخاوفهم من أن يؤدى ذلك إلى تورط الولايات المتحدة فى فيتنام جديدة فى الشرق الأوسط .

من منظور السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش ، أنه حقق الانتصار العسكرى ، ولكنه لم يحقق الانتصار السياسى ، وهو بمنطق السياسة نفسها فتح الطريق أمام نظام عالمى جديد ، لكن هذا النظام العالمى الجديد الذى هيأه انتصار السياسة الأمريكية فى أوروبا وفى الخليج ، كان وراء تآكل واهتزاز الأرضية والقاعدة السياسية الداخلية التى يستند عليها جورباتشوف ، ففى ذلك الوقت كانت قاعدة جورباتشوف تتداعى داخل روسيا ، ولم تكن صداقة أو تعاون جورج بوش مع جورباتشوف حائلا يقف بينه وبين إقامة علاقات وثيقة مع خلفه السياسى الرئيس السابق بوريس يلتسين ، لكن حل الاتحاد السوفييتى فى نهاية ١٩٩١ وسقوط الدول التى تفككت منه إلى هاوية الفوضى ، أخرجت موسكو - ولو مؤقتًا - من معادلة العلاقات السوفييتية الأمريكية كشريك متكافئ مع الولايات المتحدة .

ولعل صدى الانتصار السياسى الذى حققته السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش مع الاتحاد السوفييتى مابين ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ بدون حرب ، أو بالأحرى بخوض حرب باردة ثانية ، لـه نفس الأصداء والآثار التاريخية بعيدة المدى للنصر العسكرى الذى حققته قوات الحلفاء ـ وللسخرية التاريخية ـ أن الاتحاد السوفييتى نفسه كان من هؤلاء الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية عام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ ٠

الحاضر والمستقبل

ورث الرئيس كلينتون نظامًا عالميًا جديدًا، اختفى فيه الاتحاد السوفييتى كظاهرة تاريخية امتدت خمسين عامًا ، تحدث فيها السياسة الأمريكية فى أوروبا ومختلف مناطق العالم ، وورث وضعًا جديدًا داخل روسيا ذاتها سقطت فيها الشيوعية نظريًا وتطبيقيًا ، إلا أن القوى الشيوعية لم تمت ، وسعت فيها القوى المنادية بالإصلاح والديمقراطية إلى ترسيخ وجودها ، لكنها لم تسيطر على الساحة السياسية سيطرة كاملة٠ انهار الاقتصاد السوفييتى المركزى المخطط، لكن اقتصاد السوق الحر لم تقم دعائمه ، انهارت نظم وعقيدة الحزب الواحد لكن التعددية السياسية ومفردات المجتمع المدنى لم تترسخ بدرجة كافية٠

كان على الإدارة الأمريكية فى ولاية الرئيس كلينتون الأولى أن تتعامل مع النتائج الاستراتيجية الخارجية والداخلية لسقوط الاتحاد السوفييتى وانحساره عن شرق أوروبا وآسيا الوسطى ، وسقوط النظرية الشيوعية٠

اختطت السياسية الأمريكية فى بداية تفاعلها مع الحقبة اليلتسينية ٩٢ ، ٩٦ نهجًا جديدًا يقوم على مبدأ الارتباط والشراكة ، وركزت على دعم الرئيس السابق يلتسين فى سياسته الرامية إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادى وترسيخ الممارسة الديمقراطية من أجل هدف إستراتيجى أبعد ، وهو تحقيق اتفاقيات ملائمة فى مجالات الرقابة على التسلح٠

إلا أن التجارب الأمريكية فى التعامل مع الحقبة اليلتسينية لم تكن سلسة أو هينة ، فقد ولدت فى أوقات كثيرة مشاعر وردود فعل سلبية فى أوساط النخبة الروسية ، برغم الدعم المالى من البنك الدولى ومن الولايات المتحدة بعد تعثر مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة٠

كان من الضرورى أن تبحث السياسة الأمريكية فى ولاية كلينتون الأولى عن خطوط جديدة لعلاقاتها مع روسيا بأوضاعها الداخلية والاستراتيجية الجديدة ، من خلال البحث عن ترتيبات أمن جديدة فى أوروبا الشرقية ووسطها ، وفى المنطقة اليورآسيوية بحيث تعكس الحقائق الجديدة بتوسيع منطقة الاستقرار إلى آفاق أوسع تجاه الشرق .

تجسدت هذه المفاهيم فى استراتيجية توسيع الناتو شرقًا ، ليشمل بولندا والتشيك والمجر ، ثم ربط أوكرانيا ودول البلطيق بعلاقات وثيقة بالغرب ، ثم فتح ممر أو طريق باتجاه مخزون الطاقة والنفط فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وموارد الغاز عبر جورجيا وأذربيجان فى منطقة القوقاز الاستراتيجية .

تركزت الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية فى ولايتى كلينتون ويلتسين على عدة مبادئ أساسية :

المبدأ الأول : مبدأ التبادلية ، أى أن تقدم روسيًا مقابلا للمنافع والفوائد التى تحصل عليها من الولايات المتحدة (أى تحديد سلوك روسيا الدولى والتأثير عليه مقابل المعونات متعددة الأطراف) بحيث تكون المصالح الإقليمية الاقتصادية الأمريكية مضمونة مقابل السلوك الدولى الروسى الملائم ، مثل توسيع الناتو وتطوير الصواريخ التكتيكية ومنع الانتشار النووى والصاروخى وفتح الأسواق للاستثمارات الخارجية .

المبدأ الثانى : هو الارتباط القوى بين تطبيق الإصلاحات فى روسيا والدعم الاقتصادى من الغرب (قدم الغرب حوالى ٢٧ بليون دولار من القروض منذ عام ٩٢) - إعادة جدولة ديون روسيا التى تبلغ ١٣٠ بليون دولار - ضرورة التركيز على الإصلاحات الهيكلية ، تفكيك الاحتكارات - الإصلاح الزراعى - الإصلاح القانونى وسيادة القانون وسياسة الإصلاح العسكرى والاستراتيجى .

المبدأ الثالث : وهو المبدأ الاستراتيجى الأهم بتحقيق ميزان أكثر توازنًا فى منطقة يورآسيا .

وكانت أساليب السياسة الأمريكية متنوعة ، من الامتناع عن تقديم تنازلات لروسيا مقابل القبول بتوسيع الناتو ، وممارسة الضغوط على أنشطة الانتشار النووى

الروسية، إلى دعم استقلال دول البلطيق ودول رابطة الكومنولث ، أما الهدف الاستراتيجى فكان - بالنسبة للسياسة الأمريكية - هو الحيلولة دون إعادة بناء الإمبراطورية الروسية ، والالتزام بسياسة إقامة نظام دفاعى صاروخى مضاد (وهو ما أصرت عليه إدارة الرئيس كلينتون فى النصف الأول من عام ٢٠٠٠) ٠

كذلك ما تزال روسيا تمتلك أضخم خزان للطاقة فى العالم من موارد النفط والغاز فى منطقة منخفض بحر قزوين الشمالى إلى غرب سيبيريا إلى سخالين ، وفى منظور السياسة الأمريكية والتخطيط الاستراتيجى ، فإن موارد الطاقة فى روسيا ذات أهمية قصوى للاستقرار الاقتصادى للدول الغربية، فى ضوء عدم الاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط وعدم حسم مشكلاته المزمنة ، سواء الصراع العربى الإسرائيلى أم أوضاع منطقة الخليج القلقة ٠

وربما ظلت تطورات السياسة الخارجية الروسية الرامية إلى استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى من أهم مجالات الاحتكاك مع المصالح الأمريكية (توسيع الناتو ، العلاقات مع الدول التى تراها السياسة الأمريكية مناوئة لمصالحها فى الشرق الأوسط أو آسيا) ٠

ولا يقتصر الأمر على مجالات الاحتكاك مع المصالح الأمريكية ، بل يتعداها إلى مناطق المنافسة الجديدة فى آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز (التنافس مع تركيا فى آسيا الوسطى والقوقاز ، والتعاون مع إيران فى منطقة بحر قزوين) ويمثل الشرق الأوسط - فى أنماط العلاقات الأمريكية الروسية الجديدة فى هذه الفترة من التسعينيات مجالا من مجالات السباق والمنافسة ، حيث إن اتجاه روسيا نحو الجنوب ، الذى انتهجته دبلوماسية المستشرق المخضرم « يفجينى بريماكوف » فى المنتصف الثانى من التسعينيات بتوسيع نطاق التعاون مع إيران والعراق (خلال حرب الخليج بصفة خاصة) ٠

مجالات الاحتكاك الأمريكية الروسية ومجالات السباق والمنافسة التى بدأت تتراكم منذ منتصف التسعينيات ، تضيف أبعادًا وخصائص جديدة على العلاقات الروسية الأمريكية ، تكشفت كلما تعرضت العلاقات الأوروبية أو الدولية أو الثنائية بين البلدين لأزمات أو نقاط ساخنة (الشرق الأوسط - الخليج - البلقان) وكان من

المحتم أمام تفاعلات مجالات الاحتكاك وتضاعف مجالات السباق أن تبحث السياسة الخارجية الأمريكية فى منتصف التسعينيات عن استراتيجية جديدة لها للتعامل مع روسيا فى شكلها ومضمونه الجديدين ، وإذا كانت روسيا قد تخلت عن عقيدتها الشيوعية ، فهى لا تزال تتطلع إلى مكانتها كقوة عالمية ، وإذا كانت قد انحسرت عن حدودها إبان الاتحاد السوفييتى ، فهى لا تزال تمتلك قدرات كافية لتؤكد ذاتها فى محيطها الأوروبى وإن لم تعد تمتلك الأدوات القديمه للمواجهة العالمية الشاملة .

أدركت السياسة الأمريكية - ربما متأخرًا بعض الشيء - أنه من الخطأ نسيان أو إغفال مئات من السنين من التاريخ الروسى الذى شهد حروبًا جاءت من الشرق والغرب ، وشهد احتلالا من دول أجنبية ، وهى أحداث تاريخية فاصلة جعلت الشخصية الروسية شديدة الحساسية ، مفرطة فى ردود فعلها من شبهة التدخل الأجنبى أو حتى من حدوث مثل هذا التدخل .

ظلت السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية التسعينيات وحتى منتصفها فى ولاية الرئيس كلينتون وفى سنين حكم الرئيس يلتسين ، تنطلق من أهداف إستراتيجية ثابتة وطويلة الأجل ، هى البحث عن علاقات شراكة مع روسيا للتعاون فى مجال الأسلحة الاستراتيجية لحاجة الولايات المتحدة لنشر منظومتها الدفاعية الصاروخية (وهو ما يتعارض معارضة جذرية مع المصالح الاستراتيجية الروسية من وجهة نظر القيادة الروسية) ولخلق علاقة حوار واسعة بين روسيا والناتو ، يحقق لحلف الأطلنطى إمتدادًا أوسع باتجاه الشرق ، وهو أيضًا ما يتصادم مع الأمن القومى الروسى بمفهومه الواسع ، والسعى لاعتراف روسيا بضرورة الحد من انتشار الأسلحة النووية والدمار الشامل (وربما كان هذا الهدف الاستراتيجى الأمريكى ، والهدف الوحيد الذى تتلاقى فيه المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى) .

وقد لعب الكونجرس الأمريكى دورًا هامًا فى تحديد علاقات الولايات المتحدة بروسيا بفرض مبدأ (الشفافية) كشرط لحصول روسيا على قروض لتحويل صناعاتها العسكرية إلى صناعات مدنية ، مع فتح قنوات حوار بين الكونجرس والبرلمان الروسى حول قضايا الحد من التسلح والمساعدات الاقتصادية والطاقة ،

وإمكانيات وصول الولايات المتحدة لموارد النفط والغاز من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى ٠

ولا شك أن ظاهرة عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، تزيد من الأهمية الضخمة لاحتياطيات الطاقة فى آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية ٠

وظلت روسيا الاتحادية بالنسبة لإدارة كلينتون وسياسته الخارجية لها نفس الأهمية والخطورة التى كان يمثلها الاتحاد السوفييتى - فى عهود سابقيه « بوش » و« جورباتشوف » وغيرهما من ساسة الاتحاد السوفييتى وزعماء الولايات المتحدة ، وليس من المبالغة القول أن روسيا احتفظت تاريخيًا بنفس القدر من أهميتها الاستراتيچية للسياسة الأمريكية سواء وهى فى ذروة قوتها أم فى حالة ترديها الاقتصادى وضعف بنيانها السياسى الداخلى ٠

وبالنسبة للسياسة الأمريكية ، فإن روسيا - مثلها مثل الاتحاد السوفييتى فيما مضى - تمثل عاملا حيويًا مؤثرًا فى الأمن الأوروپى ، وتحولاتها الاقتصادية مستقبلا ، يمكن أن تؤثر على سياستها الخارجية وتوفر لها قوة هائلة فى مناطق العالم الاستراتيچية ، وهى فى منظور السياسة الأمريكية الحالية - إذ تضعضعت قوتها - تمثل مصدرًا لزعزعة الاستقرار لا يقل خطرًا عن خطرها وهى فى ذروة قوتها وتأثيرها على الأمن الدولى ٠

بالنسبة للسياسة الأمريكية ، أيضًا فروسيا - كما كانت فى عهد الاتحاد السوفييتى - لها أطول حدود برية مع الصين، ومن ثم فاحتمالات شراكتها الاستراتيچية تفرض على السياسة الأمريكية إيجاد المعادلة الصحيحة لموازنة جهد روسيا باتجاه الصين ٠

وروسيا الحالية - كما كانت فى العهد السوفييتى - بالنسبة للسياسة الأمريكية لا تزال المصدر الأكبر للقدرات النووية والانتشار النووى ٠

مع سقوط الشيوعية ، أتيحت للسياسة الأمريكية فى عهود الرئيس بوش وكلينتون فى ولايته (٩٢-٩٦) و (١٩٩٦- ٢٠٠٠) إمكانيات تاريخية عديدة لتجاوز إشكاليات المواجهة النووية ، وعدم الاكتفاء بإجراء تخفيضات عميقة فى الترسانات النووية ، بل والتحرك إلى ما هو أبعد من « مبدأ الدمار المؤكد المتبادل » الذى قامت عليه الاستراتيچية النووية للولايات المتحدة عقودًا طويلة ٠

اتجهت السياسة الأمريكية ـ على الصعيد الاستراتيجى باتجاه روسيا ـ إلى السعى لخلق نظام أمنى أوروپى جديد ، يعكس نهاية خطوط التقسيم إلى معسكرين وكتلتين ، أى بإتاحة الفرص التاريخية وفتح أبواب المنظومة الأمنية ـ حلف الناتو أمام أعضاء جدد من شرق أوروپا ووسطها .

كما أتيحت للسياسة الأمريكية إمكانيات الربط بين الدول التى كانت تنضوى تحت كيانات سياسية واقتصادية مفتعلة (فتح باب منظومة الأمن والتعاون الأوروپى لدول الاتحاد السوفييتى السابق) واستطاعت السياسة الأمريكية تحويل خصومها القدامى إلى شركاء جدد لدعم إستراتيچيتها للأمن والسلام فى أوروپا وآسيا الوسطى ـ فى المناطق الحساسة مثل البحر الأسود والخليج .

هذه التحديات الجديدة تمثل جدول أعمال السياسة الأمريكية تجاه روسيا فترة ما بعد الشيوعية وفى السنوات الأولى لعهد كل من الرئيس كلينتون والرئيس السابق يلتسين ، وكان إنجاز هذه المهام هو أخطر ما يواجه السياسة الأمريكية فى السنوات الأخيرة ، وفى مقدمتها خلق علاقة الشراكة والتعاون الجديدة مع روسيا .

وفى سنوات الرئيس كلينتون فى ولايته الثانية ، تظل ثمة تحديات أو مشكلات دولية تواجه الاستراتيچية الأمريكية العالمية فى إطار علاقاتها بروسيا ـ وفى تقديرات السياسة الأمريكية :

أولى هذه التحديات : هو التحدى الاستراتيچى وليس ثمة ما هو أخطر من مستقبل ومصير الأسلحة النووية فى الترسانة الروسية ، وقد رسمت الإدارة الأمريكية سياسة مخططة لمحاربة الانتشار النووى ، وأحيانًا ما تسميها بظاهرة « التهريب النووى » (تقصد تهريب المواد النووية بل الأسلحة النووية) .

أما التحدى الثانى : فهو توسيع إطار وحدود الأمن الأوروپى ، ولم يحدث أن طرح موضوع خلافى حاد وتظهر فيه الاختلافات العميقة بين الولايات المتحدة وروسيا مثل موضوع الأمن الأوروپى من عام ١٩٩٤ ، حين سعت الولايات المتحدة وأصرت ونجحت فى توسيع الناتو ـ رغم مقاومة لم تنته ـ بضم ثلاث دول هى پولندا والمجر والتشيك لعضوية الحلف .

أما التحدى الثالث : فيتمثل فى التحدى الاقتصادى ، وهو تحدى تحويل الاقتصاد

الروسى إلى اقتصاد حر مفتوح فى ظل مناخ يسوده الاستقرار التشريعى ويتيح الفرصة للاستثمارات الأجنبية من خلال مكافحة الجريمة والفساد وتنشيط التعاون فى مجال الطاقة (خاصة فى منطقة بحر قزوين) مما يمهد الطريق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاندماج مع الاقتصاد العالمى ٠

هذه التحديات الثلاثة أو الإشكاليات الثلاثة ، تمثل دون شك للسياسة الخارجية الأمريكية مجالات اختلاف بينة مع السياسة الروسية ، ولكنها فى الوقت نفسه تتيح مجالا واسعًا للمصالح المشتركة ووصولا إلى حلول مشتركة تحقق أهداف السياسة الأمريكية تجاه روسيا فى المقام الأول ٠

ورغم كل الإمكانيات المتاحة لحل هذه الإشكاليات الثلاث : (التحدى الاستراتيچى - التحدى الأمنى الأوروبى - التحدى الاقتصادى الداخلى) ، فسوف تظل ثمة إشكالية إقليمية صعبة ، تمثل عقبة غير هينة أمام تفاعل المصالح الأمريكية الروسية ، هى مشكلة الأمن فى الخليج ومشكلة العراق ، وبعبارة أخرى لاختلاف وتباين السياستين الأمريكية والروسية تجاه العراق من ناحية وتجاه إيران من ناحية أخرى ٠

وبالنسبة لإيران ، فربما كانت المشكلة أخطر ؛ إذ إن الاستراتيچية الأمريكية لا تزال ترى فى إيران مستوردًا أو قناصًا للتكنولوچيا النووية والعسكرية الروسية لتطوير قدراتها الصاروخية الباليستية ، مما يؤدى فى المنظور الأمريكى إلى خلق أوضاع خطيرة فى الشرق الأوسط ، وترى السياسة الأمريكية فى ذلك تحقيقًا لأطماع إيران فى السيطرة على أمن الخليج وتهديد مصالحها الاستراتيچية والاقتصادية ٠

ركزت السياسة الأمريكية فى السنوات الأخيرة تركيزًا مكثفًا على العامل الإيرانى فى علاقاتها مع القادة الروس ٠

أما بالنسبة للعراق ، فإذا كانت السياستان الأمريكية والروسية متفقتان على حرمان النظام العراقى من أسلحة الدمار الشامل ، ومتفقتان على التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، فإنهما مختلفتان اختلافًا واضحًا حول تفسير وتحديد مدى ذلك التنفيذ الكامل من جانب العراق لتلك القرارات ٠

وتظل السياسة الأمريكية إزاء هذا كله - أى إزاء التحديات والإشكاليات - تسعى

لخلق وتوسيع الأرضية المشتركة ، خاصة فى المشكلات الكبرى مع روسيا الاتحادية ، حتى تحدد لنفسها أين تتلاقى وتتوافق أو ربما تتصادم ، مع المصالح والسياسة الروسية فى السنوات القادمة .

خاتمة

تحدد السياسة الأمريكية مناهجها تجاه روسيا المعاصرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى فى ضوء تقديراتها واستقرائها لسيناريوهات المستقبل على الساحة الروسية ، وتدور هذه التقديرات فى معظمها حول ثلاثة احتمالات ، يحدد كل منها ، أو بالأحرى يفرض ، على السياسة الأمريكية فهمًا أو خيارًا مختلفًا .

السيناريو الأول : استمرار روسيا المعاصرة فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى والديمقراطى ، وتعميق التعددية السياسية ، والمضى قدمًا فى اقتصاديات السوق والاندماج فى الاقتصاد الدولى ، والتكامل مع الأمن الأوروبى والحفاظ على قنوات التعاون بينها وبين الولايات المتحدة ، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا ، ولكنه فى الوقت نفسه يفرض على مخططى السياسة الأمريكية اتباع سياسة المشاركة مع روسيا الاتحادية على مستويات سياسية ، اقتصادية وأمنية ، ولكن تظل الشراكة الاستراتيجية هدفًا غير واقعى لتباين المصالح القومية بينهما .

أما السيناريو الثانى : وهو السيناريو الذى يثير القلق لدى صناع السياسة الأمريكية ؛ لأنه يحمل فى طياته ارتداد روسيا المعاصرة إلى النزعة الشمولية أو التطرف القومى ؛ بدلالاتها العدائية تجاه الولايات المتحدة وتجاه الغرب بشكل عام ، وثمة مدرسة واسعة من المحللين الأمريكيين ، بل والروس، ترجح هذا السيناريو وتصل فى تقديراتها إلى حد المبالغة أحيانًا ، حين ترى فى تولى الرئيس الروسى الجديد فلاديمير بوتين ضابط المخابرات السوفييتية السابق فى ألمانيا الشرقية فى خضم الحرب الباردة ، بذورًا للعودة إلى نزعة الحكم الشمولى ، وترى فى الحماس البالغ والشعبية الضخمة التى يتمتع بها ، مايبرر لها مثل هذه التقديرات التى تدفع المخططين الأمريكيين لتوقع دور جديد لروسيا ، سوف يكون بالضرورة دورًا مناوئًا أو معاكسًا للمصالح الأمريكية وللعلاقات الدولية من المنظور الأمريكى .

أما السيناريو الثالث : وهو لا يزال مطروحًا رغم أنه بعيد الاحتمال فى

التقديرات الأمريكية ، وهو انهيار السلطة المركزية فى روسيا وتفتتها إلى مراكز إقليمية متنازعة على السلطة بحكم تمدد أعراقها وقومياتها وبحكم اندلاع صراعات عرقية ودينية دامية فى منطقة القوقاز (الشيشان) كما حدث عام ٩٤ - ٩٦ وكما يحدث منذ نهاية عام ١٩٩٩ وحتى اليوم.

وفى السيناريوهات الثلاثة سواء الأكثر احتمالا ، أم الأقل احتمالا ، فإن اهتمام السياسة الأمريكية الأكبر تجاه روسيا المعاصرة ، يظل دائمًا هو إحكام السيطرة على الأسلحة النووية والقدرات النووية لروسيا ، حتى لا تتسرب إلى أيد عابثة بالاستقرار الاستراتيجى العالمى ، أو إلى أيد إرهابية من منظور السياسة الأمريكية تهدد الأمن القومى الأمريكى والمصالح الأمريكية.

ويخشى أشد المحللين الأمريكيين تشاؤمًا من مثل هذا السيناريو ، ويرى معظمهم أن حالة الفوضى الاقتصادية والأمنية قد تصل بروسيا إلى أن تقف على حافة ثقب أسود عميق ، يبتلعها ويبتلع الأمن والسلام العالمى معها ، ويرون المصلحة القومية الأمريكية فى الحيلولة دون حدوث مثل هذا الاحتمال ، حتى لا توجه هذه الترسانة النووية أو تستهدف الولايات المتحدة أو حلفاءها.

ويشبه المحللون الأمريكيون الوضع السائد فى روسيا - أى المرحلة الانتقالية التى تجتازها منذ عام ٩٠ حتى الآن - بأنها شبيهة بالثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، التى نقلت روسيا من العهد القيصرى إلى العهد الشيوعى ، وإنها تشبه أيضًا بداية الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، التى بدأت بشعارات الحرية والإخاء والمساواة وانتهت بعهد الإرهاب. كذلك مرحلة التعثر السياسى الذى تعيشه روسيا بدءًا بمرحلة الديمقراطية الناشئة ، وربما ينتهى بما هو أسوأ من الحكم الشيوعى ، ويرون فى روسيا سرًّا غامضًا أو سرًّا مستحكمًا مغلقًا ، كما وصفها السياسى البريطانى « ونستون تشرتشل » بقوله « إن روسيا لغز يلفه ستار من الغموض ويكمن داخل طلسم من الطلاسم ».

وشواهد التطورات الأخيرة عام ١٩٩٩ مؤشرات واضحة على مثل هذا الاتجاه بعد حملة الناتو الجوية على يوغوسلافيا وصربيا فى حرب البلقان ، أو ما عرف بأزمة كوسوفا فى ربيع عام ٩٩ ، وما كانت تنذر به من تجديد الصراع بين روسيا والولايات المتحدة ، وما أدت إليه من تصاعد التيار القومى المتشدد.

ومع أن شيئًا من المواجهات العسكرية لم يحدث بين روسيا والولايات المتحدة فى ذلك العام ، إلا أنه من النتائج غير المباشرة لهذا التطور الأوروبى ، أن تهيأ المسرح السياسى الروسى لخروج يلتسن من السلطة بنهاية عام ١٩٩٩ وتسليمه الحكم لضابط المخابرات الشاب فلاديمير بوتين ليعطى للمؤسسة العسكرية دورًا متعاظمًا فى إعادة تشكيل السياسة الداخلية والخارجية لروسيا .

ومع ولاية الرئيس بوتين الجديدة فى بداية عام ٢٠٠٠ ، طرحت روسيا مفهومًا جديدًا للأمن القومى يعيد مرة أخرى احتمالات الاستخدام الأول للأسلحة النووية ، إذا تعرضت روسيا لتهديدات لوجودها ، وطرحت عقيدة عسكرية جديدة تولى أولوية عالية لأسلحتها الاستراتيجية باعتبارها الرادع الأخير دفاعًا عن كيانها ، وعدلت من مفاهيم سياستها الخارجية لتؤكد من جديد نظرتها إلى العلاقات الدولية من منظور العالم متعدد الأقطاب الذى تسعى روسيا لأن تكون لها فيه نفس المكانة المتكافئة مع القوى الكبرى المنافسة لها، بعد أن دفعت ثمنًا باهظًا من مصالحها منذ انهيار الاتحاد السوفييتى وظهور نظرية النظام العالمى الجديد .

ويرى خبراء السياسة الأمريكية أن القرن الماضى ، القرن العشرين ، كان قرن الحروب الثلاثة : الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، والحرب الباردة، ويتوقع دعاة النظام العالمى الجديد - بعد انهيار الاتحاد السوفييتى - أن يكون القرن الجديد، الحادى والعشرين ، هو القرن الأمريكى ، تشكل فيه السياسة الأمريكية عالم ما بعد الحروب الثلاثة بعد انتصارها التاريخى على الاتحاد السوفييتى فى الحرب الباردة ، أو كما يصفها الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون بأنها كانت نصرًا بلا حرب .

لكن هذا النصر بلا حرب ، يحمل فى طياته - كما يقول العالم والمفكر الاستراتيجى « كلاوزفيتز » - تحديات تهدد النصر ، ويرى كلاوزفيتز أن تحديد نقطة الذروة فى النصر وعدم تجاوزها ، هو الذى يكفل الاحتفاظ بذلك النصر .

لكن المنتصرون دائمًا ما يقعون ضحايا لذلك المرض ، ألا وهو تجاوز لحظة النصر إلى ما وراءها ، واستمرارهم فى اتباع نفس الاستراتيجيات التى جلبت لهم النصر ، ولكن فى ظل ظروف مختلفة ، وأفضل نموذج لذلك هو هجوم هتلر فى

الحرب العالمية الثانية على بولندا ثم فرنسا ، ثم تجاوز لحظة النصر عندما غزا الاتحاد السوفييتى • والمثال المعاصر لتجاوز الولايات المتحدة لحظة النصر أو نقطة الذروة فى سياستها مع روسيا المعاصرة ، هو استراتيجية توسيع الناتو بعد انضمام بولندا والتشيك والمجر ، وأى تجاوز لهذه الذروة أو هذه النقطة الحرجة بانضمام دول البلطيق التى تصل إلى حدود روسيا الحساسة ، سوف يكون بمثابة تجاوز نقطة النصر الحرجة •

ويخشى المحللون الأمريكيون من أن استراتيجية الولايات المتحدة باتجاه روسيا المعاصرة ، بدأت تتجاوز هذه النقطة فعلا ، بدعوتها لمبدأ التدخل الإنسانى واستخدام القوة ، بدعوى الحفاظ على حقوق الإنسان حتى لو كان ذلك ضد السيادة الوطنية للدول •

كما يخشى المحللون الأمريكيون من استثارة ردود الفعل العاتية فى دول كبرى مثل روسيا أو حتى الصين ، إذا حدث تدخل جديد فى اقليم أو دولة تؤثر فى مصالح روسيا أو فى مناطق نفوذها ، مثل القوقاز وآسيا الوسطى أو جنوب الصين ، وهى نقاط تتجاوز كلها ذروة النصر الذى حققته السياسة الأمريكية •

وثمة تَحدٍّ أشد خطرًا فى تعامل السياسة الأمريكية فى القرن الحالى مع القوى الكبرى الأخرى - روسيا أو الصين - هو عدم تحديد المجال الواقعى أو الفرص المتاحة لحركتها العالمية بعد تحقيق النصر التاريخى على الاتحاد السوفييتى ، وذلك بالتشتت ما بين العديد من البدائل أو العديد من الخيارات ، وهو الخطأ التاريخى الذى وقعت فيه بريطانيا بعد انتصارها على نابليون فى القرن التاسع عشر ، فاستمرت فى توسيع إمبراطوريتها حتى تمددت بأكثر من اللازم ، فدخلت الحرب وتشتت نفوذها فى مناطق شاسعة من العالم •

ولعل المثال المعاصر أيضًا هو اتساع النمط الأمريكى فى الحياة والفكر والعلم والثقافة فى كل بقاع العالم ، فيما يسمى اليوم بظاهرة العولمة ، من غلبة للقيم الفردية وحرية التجارة والوصول إلى الأسواق ومنطق التدخل الإنسانى ، مما يثير ردود فعل واسعة غير محكومة فى مناطق العالم سواء فى روسيا أو فى الشرق الأقصى أو غيرها •

والسياسة الأمريكية تجاه روسيا - أو بالأحرى تجاه القوى الأخرى سواء الكبرى أو المتوسطة - لم تعد تعتمد على ترسانتها النووية أو قواعدها العسكرية بقدر ما تعتمد على السيطرة على المعرفة ، ومن خلال المعرفة والسيطرة على العلم والاقتصاد والسياسة ، لن تقسم العالم إلى قطب واحد أو أقطاب متعددة ، ولا إلى دول نامية ودول متقدمة ، ولا إلى دول تملك ودول لا تملك ، بل سوف تقسم العالم إلى دول تعرف ودول لا تعرف.

والصراع الأمريكي الروسي في السنوات القادمة ، لن يكون صراعًا على التوازن الاستراتيجي أو سباقًا في التسلح فحسب ، بل سوف يتجه يومًا بعد يوم ليصبح صراعًا على المعرفة ، ومن يملك من القوتين مفاتيح المعرفة في القرن الحادي والعشرين سوف يملك مفاتيح الصراع ومفاتيح النصر بلا حرب.

وحتى تواجه روسيا المعاصرة تحديات السياسة الأمريكية - التي انتصرت عليها في الحرب الباردة عبر خمسين عامًا - لابد لها أن تمتلك تلك المفاتيح لتنتصر في الحرب الجديدة ... حرب المعرفة.

* * *

(٢)

روسيا والولايات المتحدة

دورة زمنية جديدة على مشارف الألفية الثالثة(*)

٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

أكثر من خمسين عامًا كاملة ، تعاقبت خلالها، مراحل شتى من العلاقات الروسية الأمريكية، ما بين تحالف وقطيعة ، صدام وتراجع، حروب باردة متباعدة المسارح ، متفاوتة الحدة والسخونة ، فيما يشبه دورة زمنية كاملة امتدت عبر نصف قرن مضى أوشك على نهايته عندما انهار الاتحاد السوفييتي منذ عشر سنوات ، حين أعلن ميخائيل جورباتشوف ، آخر رئيس له ، زوال الإمبراطورية في الخامس والعشرين

(*) تمت كتابة هذا الجزء في موسكو بتاريخ يناير ٢٠٠٢م.

من ديسمبر ١٩٩١م ، بل وحتى اليوم ونحن فى نهاية ٢٠٠١ حين وقفت روسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ، لتعلن انضمامها إلى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة ضد عدو جديد مشترك ، وكأن تحالف اليوم رجع لأصداء تحالف خمسين عامًا مضت .

عشر سنوات تمثل ، دورة كاملة من الزمن ، طويت فيها صفحات الحرب الباردة وسطرت فصولا جديدة من العلاقات ما بين الافتراق ، وما بين الاقتراب بين خصمين تاريخيين فى السياسة العالمية ، هبت خلالها على روسيا أعاصير عاتية من التغير السياسى والاقتصادى ، انقلبت فيها موازين القوى الاجتماعية ، وتبدلت أقدار النخبة الحاكمة فهبط بعضها من قمة السلطة إلى قاع النسيان ، وقفز البعض الآخر من صفوف الجمهرة إلى مراتب الصفوة ، تحول التقدميون إلى محافظين رجعيين ، ووُصِفَ المنشقون المعارضون بالليبراليين أو بالإصلاحيين الجدد ، ونُعِت الوطنيون بالمتطرفين ، اختلفت دلالات الألفاظ فى القاموس السياسى الروسى حتى ليحتاج الخبير المتخصص إلى أن يتعلم من جديد الحروف الأولى من السياسة الروسية فى ميادين الاقتصاد ونظام الحكم والسياسة الخارجية .

رئيس جديد ونظرة جديدة للعالم

لم تبدأ روسيا ألفيتها الثالثة مع بداية عام ٢٠٠٠ إلا وقد جلس على قمة السلطة فيها زعيم شاب ، أطل على السياسة الروسية الموروثة من عقد التسعينيات الحافل بالتقلبات ، وهو يحمل فى ذاكراته وعقله أمجاد الماضى القريب ، الذى انهارت رموزه أمام عينيه فى برلين حيث كان يمثل بلاده ضابطًا فى جهاز استخباراتها فى ألمانيا الشرقية ، وظلت مشاهد انهيار سور برلين عام ١٩٨٩ رمز الحرب الباردة ورمز المواجهة بين القطبين العملاقين غائرة فى وجدانه وتفكيره السياسى ولم تزل تؤثر فى نظرته إلى علاقات روسيا بالعالم من حولها .

لم يكن هذا الشاب الذى يحمل فى تكوينه كل الموروث السياسى السوفييتى بإيجابياته وسلبياته ، وتحكم نظراته الشاملة إلى روسيا فى الداخل والخارج ، تقديرات براجماتية تدرك قيمة موقع روسيا من العالم ومن أوروبا فى علاقاتها القريبة والبعيدة ، فى مطلع الألفية الثالثة . لم يكن هذا الشاب سوى « فلاديمير فلاديميروفتش بوتين » الذى يكاد يجمع خبراء الشرق والغرب ، أن عامين انسلخا من حكمه

لروسيا (٢٠٠٠-٢٠٠١) يمثلان أكثر سنوات الحكم فى روسيا المعاصرة استقرارًا وهدوءًا بعد أعاصير التسعينيات العاتية .

السياسة الخارجية من منظور السياسة الداخلية

لكن استقرار الجبهة الداخلية لم يتحقق بلا ثمن ، بل اقتضى من الحاكم الجديد قدرة ورؤية وحذرًا فى إعداد المسرح الداخلى والخارجى معًا ليسير بروسيا فى دروب جديدة وغير مطروقة ، ليخوض معركته فى الداخل ضد عدو قديم هو الانفصال والإرهاب فى شمال القوقاز وفى الشيشان ، وكان لابد له من تحقيق توافق وطنى واسع يساند الحاكم الجديد للدفاع عن وحدة الدولة وأراضيها ، ويتصدى لإرهاب دموى قد تمتد جذوره وآثاره إلى ما وراء القوقاز ، وكان لابد له من تحريك الآلة العسكرية الجبارة ، ومن تحريك الديبلوماسية الذكية على الأصعدة الأوروبية والإسلامية والعربية ، وتحريك السياسات الخارجية والداخلية لتؤمن لصناع القرار الدعم الداخلى الذى افتقدته خلال حرب الشيشان الأولى ١٩٩٤-١٩٩٦ .

كانت حرب الشيشان الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٠ من زاوية السياسة الداخلية ، هى القضية وهى قوة الدفع الكبرى التى قدمت للعالم الخارجى روسيا الجديدة ، فى ظل رئيس شاب قوى يدافع عن مصالح بلاده ووحدة أراضيها كما يراها فى علاقاته الجديدة مع قادة أوروبا وقادة الإدارة الأمريكية الجديدة ، التى تولت الحكم بعد وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض فى يناير من عام ٢٠٠١م.

رسمت القيادة الروسية دوائر حمراء لمصالحها الاستراتيجية فى الداخل والخارج وبلورت لنفسها رؤية استراتيجية فى علاقاتها الخارجية مع أوروبا وفى آسيا، خاصة آسيا الوسطى ، ومع الولايات المتحدة ، وفى كل ذلك كانت تتميز عن عهود سابقة بأنها كانت تحظى بدعم راسخ من التوافق القومى المحكم الذى يقف وراء قيادته، يساندها سواء اختارت (القوة) للحرب ضد الانفصال والإرهاب فى شمال القوقاز ، أم رفضت خيار استخدام القوة، والأحادية فى العمل الدولى فى الأزمات الإقليمية مثل العراق ويوغوسلافيا والبلقان ، أو رسمت خطوطًا نهائية أمام توسيع حلف الناتو شرقًا باتجاه الحدود الغربية لروسيا .

هذه الرؤى وهذه المواقف القوية فى السياسة الخارجية ، تحكمها فلسفة الدفاع عن المصالح الاستراتيجية هى التى حددت ملامح السلوك الروسى مع الأصدقاء ودول الجوار ، فى أوروبا وآسيا ، ومع الولايات المتحدة ، على خلفية خيارات محددة من التحول التاريخى منذ التسعينيات من المواجهة إلى الحوار ، ومن الخصومة إلى الشراكة ، ومن لغة التهديدات إلى لغة المصالحات والمساومات .

لكن عام ٢٠٠١ بدأ بأجندة أمريكية أعدها الساسة والمفكرون فى الحزب الجمهورى تكاد تعود فى المضامين والأهداف إلى ما يشبه « إحياء الحرب الباردة » فى الثمانينيات فى عهد الرئيس الجمهورى الأسبق « رونالد ريجان » ، من تغليب ما تصفه (كوندوليزا رايس) مستشارة الرئيس الأمريكى جورج بوش بأنه المصالح القومية « على علاقات الشراكة » و« التفاعل البناء » مع روسيا ، التى ابتكرها الرئيس الديمقراطى السابق بيل كلينتون عبر ولايتين له فى الحكم (١٩٩٢-٢٠٠٠) .

بدا أن العلاقات الروسية الأمريكية فى العهد الجمهورى الجديد ، تقبل على مرحلة تبعث فيها من جديد روح المواجهة وتهب فيها رياح الحرب الباردة ، ويبرز فيها التناقض فى المصالح بأكثر مما يبرز التوافق أو التقارب .

مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة ، تأكد إحياء سياسات توسيع الناتو باتجاه الشرق والحدود الروسية ، وتأكدت نوايا الإدارة الجمهورية فى الانسحاب من الاتفاقية المعروفة باسم اتفاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية .A.B.M ، والأخطر من ذلك ، تأكدت خططها بتطوير ونشر ما يعرف مجازًا باسم « الدرع الصاروخى » أو « حائط الصواريخ » أو « منظمة الصواريخ المضادة للصواريخ - N.M.D » (المنظومة القومية الدفاعية للصواريخ) لصد أى عدوان محتمل على الولايات المتحدة من الدول التى تصفها الإدارة الأمريكية بأنها دولة مارقة (مثل إيران وكوريا والعراق) .

الخطط الثلاثة ، توسيع الناتو شرقًا ، والانسحاب من اتفاقية الصواريخ الموقعة عام ١٩٧٢ (وهو ما حدث فعلا فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١) وتطوير ونشر منظومة الدفاع الصاروخى الجديدة (وهو ما بدأت الإدارة الأمريكية فى تطبيقه) إنما يمثل

بالنسبة لروسيا نكسة استراتيجية ضخمة لتأثيراتها السلبية على وضعها الأمنى فى أوروبا من ناحية ، وعلى مجمل الاستقرار الاستراتيجى العالمى من جهة ثانية ، وعلى قدرتها الاستراتيجية النووية الضاربة من جهة ثالثة ، ومن ثم وضعية روسيا كدولة نووية كبرى فى ميزان القوى العالمية .

فمن ناحية ، بدا أن روسيا فى عهد رئيس شاب طموح أتت به الأقدار فيما يبدو ليعيد بناء كثير مما تهدم من المصالح الروسية ويستعيد لها مساحات كثيرة تراجعت عنها فى العلاقات الدولية ، ومن ناحية ثانية بدأت فى الولايات المتحدة إدارة جمهورية جديدة ، رسمت ملامح أجندتها السياسية الخارجية من منطلقات استراتيجية تؤكد السيادة المطلقة العسكرية والاقتصادية والسياسية للمصالح الأمريكية فى العالم ، ولا تزال ترى أخطارًا وتهديدات شتى فى امتلاك روسيا لقدرات نووية ، وفى خطورة انتشار هذه القدرات إلى دول مارقة معادية للولايات المتحدة ، ولا ترى فى روسيا ذلك (الشريك) الذى كانت تراه الإدارة الديمقراطية السابقة ، بل وتراجع سياسات امتدت لسنوات عشر إذ وجدت فيها من (الأخطاء الجسيمة) بأكثر مما وجدت فيها من المنافع التى تحققت للمصالح الأمريكية .

كانت القوتان ، فيما يبدو ، روسيا والولايات المتحدة فى مطلع عام ٢٠٠١م تتجهان من جديد نحو ما يشبه علاقات التصادم والتناقض ، بأكثر مما يتجهان نحو الاستمرار فى علاقات الشراكة والتعاون على نحو ما كانت عليه خلال عقد التسعينيات الملىء بالاهتزازات والتقلبات .

مقدمات التحول وتأثير الحدث

إذا كانت القوة الچيوسياسية والچيواقتصادية هى القوة الثابتة التى تحدد المسار والتطور فى علاقات الدول ، سواء علاقات الصداقة أو علاقات العداء ، فثمة قوة ثالثة متغيرة غير محسوبة ، هى قوة الحدث ، وغالبًا ما تتفاعل هذه القوة الثالثة .. قوة الحدث ذاته مع كل عوامل التاريخ والجغرافيا السياسية والاقتصادية لتدفع بتطور العلاقات نحو مسار مختلف أو باتجاه مختلف ، ربما لم يكن رجال الدولة ولا صناع القرار أنفسهم قد دار بخلدهم أو تقديرهم أنها سوف تسير نحوه أو باتجاهه .

لقد تآلفت وتضافرت تطورات وأحداث استثنائية غير متوقعة بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مع التقديرات السياسية البراجماتية للرئيس بوتين عن الداخل وعن الخارج ليتخذ مواقف ويتبنى اتجاهات فى السياسة الخارجية لروسيا خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠١ ، فى علاقاته مع الولايات المتحدة بصفة خاصة ، يحولها من (دولة منافسة) إلى دولة متحالفة ، وبالأحرى ينقل روسيا من إطار العلاقات التنافسية - القائمة على الشك والحذر - إلى علاقات التحالف مع الولايات المتحدة ، بل مع الدائرة اليورو أطلنطية فى تطور غير مسبوق فى العلاقات الروسية الأمريكية منذ عشر سنوات .

مناخ العلاقات الروسية الأمريكية بدأ عام ٢٠٠١ بوصف قاس وحاد لمضمون تلك العلاقات على لسان (كوندوليزا رايس) مستشارة الأمن القومى الأمريكى حين قالت : « إن روسيا تمثل تهديدًا للغرب بشكل عام ولحلفائها بشكل خاص » وكذلك (چورچ تينيت) رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - فى جلسات الاستماع أمام اللجنة المختارة للاستخبارات فى مجلس الشيوخ الأمريكى وهو يكرر نفس الآراء تقريبًا بقوله : « إذا تحدثت بصراحة كاملة، فإننى أقول ليس ثمة شك فى أن الرئيس بوتين يسعى لاستعادة بعضٍ من مكانة الاتحاد السوفييتى السابقة كقوة عظمى، بحيث تكون له سلطة مركزية قوية ، وبحيث يصبح مجتمعًا مستقرًا، يمكن التنبؤ بتطوره ، وأحيانًا ما يكون ذلك على حساب مصالح الدول المجاورة ، أو على حساب الحقوق المدنية للمواطنين الروس » .

إلا أنه ما إن انتصف عام ٢٠٠١ ، حتى وجدنا الرئيس بوش يستقبل الرئيس بوتين فى لوبليانا بجمهورية سلوفينيا ، ثم يلتقى به ثانية فى چنوه بإيطاليا فى يوليو ، ثم فى شنغهاى فى الصين فى سبتمبر ، ثم يستقبله ضيفًا فى مزرعته فى منتصف نوفمبر بتكساس ويصرح « بأن الرئيس بوتين ليس إلا صديقًا حميمًا يثق فيه » .

هذا التغير الضخم فى التوجه بين القيادتين ، لا تفسره إلا قوة الحدث ، حدث يمثل ضخامة وعمق مأساة ١١ سبتمبر الذى يعتبر نقطة فاصلة فى العلاقات الأمريكية الروسية ، بل وفى العلاقات الدولية بشكل عام ، بعد أن قرر الرئيس بوتين فى كلمة تاريخية له فى ٢٢ سبتمبر أن ينضم إلى التحالف الدولى مع الولايات المتحدة للحرب ضد عدو جديد مشترك ، والإرهاب الدولى .

ومع أنه لم يزل أمام روسيا والولايات المتحدة قضايا خلافية كثيرة ، فإن تغيرات ضخمة طرأت منذ ١١ سبتمبر على العلاقات بين البلدين ، مثل إعلان الرئيس بوش أن الولايات المتحدة سوف تجرى تخفيضات فى ترسانتها النووية خلال العقد القادم بنسبة الثلثين من ٦٠٠٠ رأس نووية إلى رقم يتراوح بين ١٧٠٠ إلى ٢٢٠٠ رأس نووية ، كما تعهد الرئيس بوتين باتخاذ خطوات مماثلة ، ومن قبل أعلن الرئيس بوتين عن إغلاق محطة التجسس الإليكترونية الروسية فى كوبا المعروفة باسم (محطة لورديز) كما أغلق القاعدة البحرية الروسية فى فيتنام ، فى خطوة تاريخية أزالت أثرين مهمين من آثار الحرب الباردة أو مخلفاتها ، ومع كل المعارضة الروسية لتوسيع الناتو ، وهى التى حققت ما لم تحققه قضية أخرى من إجماع وطنى فى قضايا السياسة الخارجية ، نجد موسكو تتخلى عنها - بعد ١١ سبتمبر - وتطرح نهجًا جديدًا أشبه ما يكون بالتحدى على الناتو نفسه ، وهو أن يقبل بعلاقات متكافئة جديدة مع روسيا ، يتيح لها المشاركة فى صنع القرار ، وربما الانضمام فى وقت لاحق إلى الناتو فى إطار علاقات أمنية أوروبية جديدة.

فما السبب وراء هذا التغير الجذرى فى المواقف والعلاقات ؟ هل اختفت الحرب الباردة وآثارها ؟ هل انتهى عصر ما بعد الحرب الباردة ؟ هل توافقت المصالح بعد مضى قرن من التعارض والصدام ؟ هل حدث هذا كله فجأة فى وقت تولت فيه مقاليد الحكم فى روسيا قيادة ترفع رايات الدفاع عن المصالح القومية وتتولى فيه الحكم فى واشنطن إدارة جمهورية ترى أن سنوات عشر من العلاقات الروسية الأمريكية قد أهدرتها أخطاء الإدارة الديمقراطية السابقة ؟

الخطوات الأولى نحو التحالف

لعل أول خطوة باتجاه هذه التطور الإيجابى فى العلاقات حدثت بعد لقاء القمة الأول فى لوبليانا فى سلوفينيا حين تحدث الرئيس بوش عن ضرورة إنهاء الشكوك الموروثة عن الحرب الباردة ، لكن اللحظة الفارقة الحقيقية حدثت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حين قرر الرئيس بوتين تقديم الدعم الكامل لحرب أمريكا ضد الإرهاب ، مما حقق لروسيا اختراقًا هائلا داخل الساحة الأمريكية يسمح لها أن تحقق الكثير فى

مجال تطوير هذه العلاقات بأكثر مما سمحت به سنوات طويلة من المباحثات والاتفاقيات مع الإدارة السابقة.

لكن السياسة الروسية لم تحقق ذلك الاختراق فى السياسة الروسية الأمريكية فحسب ، بل فى إطار العلاقات مع أوروبا ، خاصة مع ألمانيا ومع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، حتى إن خبراء العلاقات الروسية الأوروربية يرون أن تصورًا جديدًا يكاد أن يطرح نفسه على العلاقات الروسية الأوروبية فى كل الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، وإن كان هناك فريق آخر من الخبراء يرون أن ثمة شيئًا من الإفراط فى الحماس فى تصوير آفاق هذه العلاقات الروسية الأمريكية الأوروبية ، وأن صياغة إطار جديد من العلاقات مع أى دولة ، تحكمه الحقائق الاقتصادية والحقائق السياسية قبل أى شيء آخر.

الجميع، فى واشنطن ، وفى موسكو ، وفى العواصم الكبرى فى أوروبا الغربية ، فى لندن وبرلين ، وباريس وروما ، بل والشرق الأوسط وعالمنا العربى يترقبون تطور العلاقات الروسية الأمريكية ، بل الروسية الأوروبية ، إلى أين تسير وكيف تتفاعل؟ باتجاه التحالف والاندماج بعد أحداث ١١ سبتمبر والتحديات الجديدة التى تفرض مثل هذا التحالف على الجميع ؟ ، أم باتجاه آخر بعد أن تصل قوة الحدث الهائل إلى نقطة القصور الذاتى ؟

لا أحد حتى الآن يستطيع طرح إجابة محددة لهذا السؤال ..

لكن تطورات عام ٢٠٠٢ قد تكشف عن حدود وقيود هذا (التوافق) الجديد ، الذى شهد تاريخ العالم القريب فى الحرب العالمية الثانية نموذجًا فريدًا له ، فى تحالف ستالين مع روزفلت وتشرشل، ضد عدو مشترك هو هتلر وألمانيا النازية عام ١٩٤٥م.

لكن الحلفاء الثلاثة مضى كل إلى مصالحه يدافع عنها فى (بالطا) بعد الحرب ، فهل يتقدم العالم إلى (بالطا) جديدة ؟ وهل ينتهى ذلك الإفراط فى الحماس ، وذلك الزواج فى المصالح ويتحطم مع التناقض الجوهرى فى المصالح القومية والإقليمية والعالمية ، ومع التباين المتأصل فى شخصيات الشعوب وفى تكوينها الحضارى والتاريخى ؟ هل هناك قوى تاريخية حتمية تباعد بين سياسات روسيا والسياسات

الأمريكية والغربية ؟ أم أن أخطار الغد القريب ستفرض علاقات شراكة وتحالفًا بينهما ضد عدو مشترك لا يزال غامضًا فى ملامحه ، مجهولا فى موقعه ، مبعثرًا فى مصادره .

التحالف الجديد : يكون أو لا يكون

فى نهاية عقد السبعينيات ، كانت أفغانستان مسرحًا لمواجهات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وكانت فصول الحرب الساخنة بين المجاهدين الأفغان والقوات السوفييتية تدور رحاها عشر سنوات كاملة ٧٩-٨٩ هى فصول النهاية فى عصر الإمبراطورية السوفييتية .

أمّا فى أفغانستان اليوم ، وفى بداية هذه الألفية الثالثة ، تتوافق مؤقتًا - مصالح روسيا والولايات المتحدة فى تحالفهما وحربهما ضد مواطن التطرف والعنف الذى كاد أن ينال من وحدة أراضى روسيا فى شمال القوقاز ، كما تراه القيادة الروسية ، ونال بالفعل من مكانة الولايات المتحدة ورموزها الحضارية عند بوابتها الشرقية فى نيويورك ، كما تراه الإدارة الأمريكية .

لكن أهداف التحالف الأمريكى الدولى - كما طرحها الرئيس بوش فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من نوفمبر ٢٠٠١ ، لا تقف عند حدود أفغانستان بل تتجاوزها إلى كل موقع فى العالم يأوى إليه الإرهاب أو يقدم له الدعم بالمال أو بالفكر أو بالرجال .

فهل يظل هذا التحالف الروسى الأمريكى وتلك العلاقات التضامنية الجديدة متماسكة وقوية ومستمرة حيثما توجهت الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق أهدافها ؟

أم أن روسيا - وكما تفعل دائمًا عبر التاريخ - سوف ترسم من جديد خطوطًا حمراء لدوائر أمنها ولمصالحها القومية تدافع عنها ، ولا تسمح لغيرها بأن يتخطاها أو يتجاوزها ؟ أو أن ينتقص منها ؟

* * *

أمريكا والأمم المتحدة

د. عبد العاطى محمد

يسجل التاريخ أن الولايات المتحدة لعبت دورًا رئيسيًا فى قيام الأمم المتحدة. وتدين المنظمة الدولية باسمها إلى الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت الذى ابتكر هذا الاسم عام ١٩٤٢ فى إطار أفكاره لإقامة نظام دولى جديد يحقق الأمن والسلام الدوليين ويمنع نشوب حرب عالمية ثالثة. وباعتراف دول رئيسية أخرى ساهمت فى قيام الأمم المتحدة مثل الاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة وفرنسا ، ما كان للمنظمة الدولية أن ترى النور لولا توفر الرغبة والإرادة الأمريكية لذلك.

ولكن الصورة التى ظهرت بها الأمم المتحدة عند تأسيسها فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ لم تكن متفقة تمامًا مع نظرة الولايات المتحدة للتنظيمات والأساليب الدولية التى ستتحكم فى العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبرغم ذلك تقبلت واشنطن قيام الأمم المتحدة وتحمست لها وراحت تعزز أنشطتها ماليًا. وبمرور الزمن مرت العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية بمنعطفات عديدة وبصور من الشد والجذب ومراحل من التوافق والعداء. وكان العامل الحاكم فى التقارب والتعاون من جهة أو التنافر والعداء من جهة أخرى هو أين تكمن مصلحة الولايات المتحدة وإلى أى حد تتفق أو تختلف مع توجهات الأمم المتحدة. وعلى مدى عدة عقود كانت العلاقة مرآة تعكس ذلك المزيج المعقد بين المثالية والواقعية (البراجماتية) فى السياسة الأمريكية عمومًا. وللحق فإن الواقعية كانت هى صاحبة السبق. ودفعت الأمم المتحدة ثمنًا غاليًا لهذه الواقعية الأمريكية وللصراع الداخلى فى الولايات المتحدة بين أنصار العالمية والانفتاح وبين أنصار العزلة.

ومن يتأمل ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لا يجد صعوبة فى اكتشاف اتفاق ما جاء

فيها من قيم وشعارات مع المثالية الأمريكية والحماس والاقتناع الأمريكيين اللذين سيطرا على الشعب الأمريكى منذ أن وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لدخول الحرب العالمية الثانية ، تلك المثالية ، وذلك الحماس الذى يجد نفسه فى حديث الولايات المتحدة عن دورها ومسئوليتها لإقامة عالم يتمتع بالتسامح والديمقراطية والأمن والسلام والوفاء بالحقوق الأساسية للإنسان المعاصر ٠ وبالمقابل فإن سياسات الولايات المتحدة تجاه أنشطة المنظمة الدولية والأزمات التى تصدت لها انطلقت بالدرجة الأولى من مصالحها القومية حتى لو تعارضت مع هذه القيم المثالية٠ وفى كثير من الحالات لم يكن سهلا التطابق بين مصلحة الولايات المتحدة وموقف المنظمة الدولية ، مما جعل الأخيرة أسيرة قيود معينة وإطار محدد لا تتعداه ، حتى لو كان ذلك على حساب المنتظر منها بوصفها التنظيم الذى يدافع عن مصالح أعضاء المجتمع الدولى دون تمييز ٠

١- الدور الأمريكى فى تأسيس الأمم المتحدة

لقد نشأت الأمم المتحدة بعد تجربة فاشلة لإقامة أول تنظيم دولى هو عصبة الأمم (١٩١٩ - ١٩٤٦)٠ وكانت عصبة الأمم قد ظهرت إلى الوجود عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ ، وباشرت منذ ذلك الوقت دورها فى العمل على تنمية التعاون بين الأمم وتحقيق السلام والأمن الدوليين ، ولكن وقوع الحرب العالمية الثانية كان دليلا قويًا على فشلها فى تحقيق أهدافها ٠ وبينما ظهرت الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ بديلا لعصبة الأمم ، تم إلغاء العصبة رسميًا بعد ذلك بعامين ، ففى الفترة بين ٨ و ١٨ أبريل ١٩٤٦ ، عقدت بعض الدول الأعضاء فى العصبة اجتماعًا لجمعيتها العمومية (الدورة ٢١ والأخيرة للجمعية) ، بهدف اتخاذ القرارات اللازمة لتصفية العصبة وتسليم ممتلكاتها للهيئة الجديدة التى حلت محلها ، أى الأمم المتحدة٠ ولكن العصبة لم تعتبر ملغاة من الوجهة القانونية إلا فى ٣١ يوليو ١٩٤٧ ، حين أنهى مكتب التصفية حساباتها[١]٠

والفرق بين تجربتى عصبة الأمم والأمم المتحدة كبير ، يعكس التحول الذى حدث فى فكر الشعوب الغربية تجاه الحرب والدعوة إلى قيام حكومة عالمية ، وكذلك تغير

الظروف الدولية وظهور الولايات المتحدة كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية عظمى بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي أثناء الحرب العالمية الأولى كانت العبارة التي تتردد على ألسنة ذوي الرأي وأهل القانون هي «يجب ألا تتكرر المأساة». وبعد أن انتهت الحرب تعززت الدعوة ووجدت صدى لدى السياسيين والقادة إلى أن اتخذت شكل التحرك الدولي المنظم عبر عدة مشروعات أوروبية. واجتمعت اللجنة التي وضعت المشروع النهائي في مؤتمر فرنسا، وكانت تتألف من مندوبين عن كل دولة من الدول الخمس الكبرى آنذاك وهي الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا وإيطاليا واليابان ومندوب واحد عن الدول العشر المتحالفة، وانتهت أعمالها في ١٣ فبراير ١٩١٩ بمشروع يجمع بين النزعة الفرنسية والنزعة الأنجلوسكسونية. وتم وضع نظام عصبة الأمم في ميثاق دولي يعرف بعهد عصبة الأمم، وأدمج هذا الميثاق في صدر معاهدات الصلح التي تلت الحرب العالمية الأولى[٢].

وكان الرئيس الأمريكي ويلسون من المتحمسين لقيام هذا التنظيم الدولي الجديد. ومعروف أن أمريكا ابتعدت عن الحرب آنذاك في البداية، وناشد ويلسون الدول المتحاربة الصلح وعرض الوساطة بينها، إلا أن أمريكا غيرت موقفها عام ١٩١٧ لشعورها بأن ألمانيا تهدد سلامتها القومية بالسيطرة على المحيط الأطلنطي. وآنذاك تحدث ويلسون أمام الكونجرس لإقناعه بدخول أمريكا الحرب. وقال كلماته المشهورة: «**سنقاتل في سبيل الديمقراطية ومن أجل الذين يحترمون القانون ولكي نجعلهم أحرارًا، بالفعل في إدارة شئون بلادهم، سنقاتل من أجل حقوق الأمم الصغيرة ومن أجل وحدة الشعوب لتحقيق السلام والأمن للجميع ولنجعل العالم بأسره حرًا..**» وبعد انتهاء الحرب طرح نقاطه الأربع عشرة لتحقيق السلام في مرحلة ما بعد الحرب، كان من بينها إنشاء عصبة الأمم[٣].

ولم يقدر للرئيس ويلسون أن يحقق أحلامه؛ لأن الكونجرس الأمريكي رفض انضمام الولايات المتحدة للعصبة تحت التأثير القوي لأنصار العزلة. ولكن السبب الأقوى للرفض هو أن فكرة السيادة الوطنية بل والنزعة الوطنية المتطرفة هي التي

سادت فى أعقاب الحرب الأولى بسبب تداعيات هذه الحرب وكوارثها. وكانت هذه النزعة من العقبات الرئيسية التى اعترضت قيام عصبة الأمم وأدت إلى إخفاقها بجانب أسباب أخرى. فالشعب الأمريكى والشعب الإنجليزى وكثير غيرهما من الشعوب الأوروبية كانوا متحمسين لمبادئ السلام ولكنهم غير مستعدين لأن يتحملوا أعباء من أجله تؤثر سلبيًا على سيادتهم الوطنية. ومن الأسباب الأخرى لفشل العصبة أن عهدها أو ميثاقها لم يحرم الحرب تحريمًا قاطعًا، بل أباحها أحيانًا، ولم يفرض التحكيم بصفة إلزامية، ولم ينشئ قوة عسكرية تتكفل بتنفيذ القرارات وفرض العقوبات على المخالفين لها[٤].

ولكن إخفاق عصبة الأمم لم يؤدِ إلى فقدان الأمل فى تعزيز فكرة الدولية مقابل الوطنية وقيام « حكومة عالمية » مقابل الدول الوطنية. ومن هنا عاد التفكير مرة أخرى وبقوة فى إقامة بديل لعصبة الأمم يتجنب أخطاءها وعيوبها الدستورية ويحقق الغاية التى يحلم بها الجميع ألا وهى السلام ومنع الحرب ونشر الرخاء للجميع. ولأن الولايات المتحدة لم تشترك فى الحرب الثانية إلا بعد ثلاث سنوات من اشتعالها، مما أتاح لها فرصة التفكير والتدبر فى تداعيات الحروب وسبل درئها، فقد كان ساستها من أوائل المفكرين فى دراسة مشكلات ما بعد هذه الحرب، وإقامة تنظيم دولى جديد. وهكذا عندما أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا، أعلن الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت أن الولايات المتحدة ترى أن من واجبها القيام بدور مهم فى المستقبل لصالح كل الدول، وهو إقامة سلام يعم الإنسانية ويمنع استعمال القوة لحل المنازعات بين الدول. وبدأت إدارة روزفلت فى اتخاذ خطوات حقيقية. ففى ديسمبر ١٩٣٩ تشكلت لجنة لدراسة شئون ما بعد الحرب. وفى ١٤ أغسطس ١٩٤١ اجتمع الرئيس روزفلت مع وينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وصدر ما يعرف بتصريح الأطلنطى الذى تضمن الإشارة إلى ضرورة إقامة تنظيم دولى جديد بعد انتهاء الحرب.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تصريحًا، أطلق عليه اسم تصريح الأمم المتحدة، تضمن أيضًا الدعوة لإقامة تنظيم دولى جديد. بعده اجتمعت اللجنة الأمريكية لشئون ما بعد الحرب أول مرة فى ١٢ فبراير ١٩٤٢ وتابعت أعمالها

لتناقش العلاقات الدولية بعد الحرب فيما إذا كان يجرى تنظيمها على أساس دولى عالمى ، أم على أساس دولى إقليمى ؛ أو بمعنى آخر هل يتولى الإشراف على العلاقات الدولية تنظيم دولى واحد أم عدة تنظيمات إقليمية ؟ وكان الرئيس روزفلت من المناصرين للرأى الثانى ، أى النزعة الإقليمية وإن كان قد اقترح أن تنحصر مسائل حفظ السلام والأمن الدوليين فى يد الدول المنتصرة (المتحالفة) ، كما كان يرى إنشاء وكالات فنية مستقلة عن بعضها وغير مرتبطة بالكتل الإقليمية أو التنظيم الدولى وتختص بتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية . ولكن لجنة شئون ما بعد الحرب فندت هذه النزعة الإقليمية بما يؤكد أن الأهداف المرجوة : السلم والأمن والتعاون الاقتصادى والاجتماعى ، لن تتحقق إلا بوجود تنظيم دولى عالمى أو عام يفرض سلطة واحدة على الجميع . ونجحت اللجنة فى فرض وجهة نظرها . وانتقل البحث إلى الأسس التى يقوم عليها هذا التنظيم ، وفى هذا لعب السيد سمنرولز وزير الخارجية الأمريكى دورًا مهما عندما قدم مشروعًا حظى بموافقة إنجلترا والاتحاد السوفييتى ، وتم عقد مؤتمر للدول الثلاث فى ٢١ أغسطس ١٩٤٤ فى دمبارتن أكس (إحدى ضواحى واشنطن) كانت مهمته تحويل المشروع إلى مقترحات محددة ، وتابع أعماله بمشاركة من الصين . وفى العام التالى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو لإبرام ميثاق التنظيم الدولى الجديد أو « الأمم المتحدة »(٥) . .

وهكذا نجح روزفلت فيما فشل فيه ويلسون ، ولكن القيم المثالية ظلت قاسمًا مشتركًا مع فارق أساسى هو ربطها بالقوة الأمريكية . ويبدو نجاح روزفلت فيما يتعلق بقيام الأمم المتحدة من أكثر من زاوية . فهو بدوره واجه معارضة مؤيدى الانعزالية الأمريكية **وكان من الممكن أن يفشل لولا أنه نجح فى إقناع الرأى العام الأمريكى بأن الأمم المتحدة لن تكون قيدًا على السياسة الخارجية الأمريكية ، فى إشارة إلى حق الفيتو الذى جاء فى الميثاق ويجعل الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن قادرة على رفض أى قرار يضر بمصالح أى منها . كما أنه مزج بين المثالية الأمريكية والقوة . ففى عرضه لأفكاره عن الأسس التى يجب أن ينبنى عليها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قال : إنها تتركز فى الحرية ، تلك القيمة الأثيرة عند الشعب الأمريكى ، وهى تنقسم إلى أربع حريات هى حرية الكلام والحرية الدينية ،**

والتحرر من العوز ، والتحرر من الخوف٠ وحيث خرجت الولايات المتحدة من الحرب القوة الكبرى فى العالم اقتصاديًّا وعسكريًّا ، فإن هذين الأمرين يجعلان من الحريات الأربع السابقة أمرًا ممكنًا من خلال سياسة أمريكية نشطة تخرج بلادها من العزلة ، إنه السلام الأمريكى الذى يرتضيه المواطن الأمريكى ويجعله مقتنعًا بوجود منظمة دولية على أرضه تعمل من أجل هذه الحريات وتستحق تضحية المواطن الأمريكى من أجل استمرار نشاطها٠ وفى ديباجة ميثاق المنظمة الدولية كثير من الشعارات التى تعد تفصيلا لهذه الحريات الأربع٠

٢- النظرة الأمريكية لدور المنظمة الدولية

كانت الولايات المتحدة - إذن - من المؤيدين ، بل والمتحمسين لقيام تنظيم دولى يحقق السلام والأمن والرخاء للجميع٠ حدث هذا كما رأينا عند التفكير فى قيام عصبة الأمم برغم عدم انضمام الولايات المتحدة لها ، وعند قيام الأمم المتحدة٠ ولكن الخلاف الجوهرى الذى اعترض المناقشات بالنسبة لكل من هذين التنظيمين كان حول طبيعة هذا التنظيم ومن ثم الدور المنوط به٠ وفى الحالتين لم يشذ موقف الولايات المتحدة عن موقف المجتمع الدولى والرأى العام العالمى ، فقط حدث انتصار لوجهة النظر الأمريكية ، من حيث المستوى - فى تحديد طبيعة ودور التنظيم الدولى - فى المحاولة الثانية ، أى بالنسبة للأمم المتحدة٠

لقد فشلت عصبة الأمم بسبب المركزية الشديدة التى أصطبغت بها٠ ومن يراجع عهدها أو ميثاقها يكتشف أنها قد توسعت فى فكرة العالمية إلى حد كبير٠ ويبدو أن أنصارها تأثروا بشدة بالأفكار المثالية التى ظهرت منذ قرون طويلة مضت حول إيجاد حكومة عالمية تدير شئون العالم الذى يجب أن يتحول إلى مدينة فاضلة وفقًا لتعبير الفيلسوف الإسلامى « أبى نصر الفارابى » فى منتصف القرن العاشر٠ وقد استمرت هذه الأفكار المثالية تراود الكثير من المفكرين بعد ذلك ، فقد تحدث عنها الفيلسوف الإيطالى دانتى فى منتصف القرن الرابع عشر ، والفيلسوف الهولندى إيراسموس فى مطلع القرن السادس عشر والقس الفرنسى سام پيير فى القرن السابع

عشر والفيلسوف الألماني إيمانول كانت في نهاية القرن الثامن عشر وبعده بقليل الفيلسوف الإنجليزي بنتام. وحاولت عصبة الأمم أن تترجم هذه الأحلام إلى واقع ولكنها فشلت. وكان مصدر الفشل هو الطابع المركزي لها ، أو بالأحرى إصرارها على إقامة حكومة عالمية تعبر عنها هيئة واحدة تفرض إرادتها على بقية الدول. وبدت هذه المركزية واضحة في كل المشروعات التي أشرفت عليها العصبة لاستتباب السلام العالمي. فالضمان الجماعي قام على نمط دولي عام شامل ، والتحكم قصد به أن يكون إجباريًّا ملزمًا لكل دول العالم ، ونزع السلاح درس على نمط عالمي. وربما كان الهدف من كل ذلك هو تطبيق فكرة العالمية كما سبق القول ، ولكن خبراء التنظيم الدولي يؤكدون أن الباعث الحقيقي لم يكن هذا بالضبط ، بل الرغبة في تركيز السلطة في يد العصبة ، ونسى أنصار العصبة أن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لم يكن كل منهما مهيأ ولا مستعدًا لقبول مبدأ الحكومة العالمية ؛ لأن ظهور الدول الجديدة التي تكونت على أثر هزيمة الإمبراطوريات النمساوية والمجرية والعثمانية والبروسية، زاد من أنصار القومية المتطرفة التي تضع سيادتها فوق كل اعتبار آخر والتي تميل إلى الوطنية بدرجة تطغى على فكرة الدولية التي ينادي بها أنصار الحكومة العالمية(٦).

ومن الصحيح أن الرئيس الأمريكي ويلسون كان متحمسًا لقيم المثالية التي كانت إطارًا للجهود التي بذلت في قيام العصبة ، ولكنه لم يذهب إلى إعلان تأييده لقيام حكومة عالمية ممثلة في هذا التنظيم الدولي. وربما كانت الظروف التي مرت بها الولايات المتحدة وقت قيام العصبة لا تسمح لها بالتأثير الجدي في طرح الآليات التي قامت عليها العصبة ، خاصة كما سبق القول ، إنه لم يتسنَّ لها دخولها من اللحظة الأولى نظرًا لتصدي التيار الانعزالي لتوجهات الرئيس ويلسون الخارجية. وعندما تغيرت الأوضاع في الحرب العالمية الثانية ، وبالنظر إلى الفشل الذريع الذي منيت به العصبة ، أتيحت الظروف أمام الولايات المتحدة للمساهمة بشكل كبير في صياغة طبيعة التنظيم الدولي الجديد ودوره. وتركزت جهودها في هذا الصدد في إثناء المتحمسين لفكرة الدولية عن رغبتهم وأحلامهم حول الحكومة العالمية ، وبدلا من ذلك تم إقرار صيغة تجعل من التنظيم الدولي الجديد (الأمم المتحدة) مجرد أداة في

يد المجتمع الدولى تنفذ إرادة هذا المجتمع الدولى ، أو بالأحرى تكون سكرتارية لدول العالم • وكان الهدف من ذلك هو تجنب الأخطاء التى وقعت فيها عصبة الأمم من ناحية ، وتحقيق القبول من جانب الرأى العام العالمى والأمريكى بوجه خاص لقيام التنظيم الدولى الجديد • ولا شك أن بقية من روح العزلة كانت لا تزال تعترى السياسة الأمريكية فى عهد روزفلت مما جعلها تتخوف من الانخراط فى جمعية دولية تعمل على رسم سياسات عالمية مشتركة تحفظ السلام فى العالم • وقد كان روزفلت ووزير خارجيته كوردل هول الذى كان قد قام بتشكيل لجنة دراسة شئون ما بعد الحرب آنذاك على وعى تام بالدروس والخبرة المستفادة من تجربة الرئيس ويلسون السابقة ، ولذلك سعى روزفلت إلى حشد التأييد داخل الكونجرس لقيام الأمم المتحدة ، مما جعل عددًا من زعماء الحزبين الجمهورى والديمقراطى يعلنون التزامهم بالعمل على إنشاء منظمة دولية أكثر فاعلية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين • وفى نهاية سبتمبر ١٩٤٣ نجح النائب وليام فولبرايت فى تحرير المشروع الذى يحمل اسمه فى مجلس النواب والذى يؤيد إنشاء آلية عالمية جديدة لحفظ السلام ومشاركة الولايات المتحدة فيها ، وأصبحت هذه المسألة محسومة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عند الجمهوريين والديمقراطيين معًا •

لقد جاءت صياغة الميثاق الذى تمت الموافقة عليها فى مؤتمر سان فرانسيسكو مرضية للولايات المتحدة بحكم أنها تحدد دور الأمم المتحدة فى كونها أداة لتنفيذ ما تتفق عليه الدول الأعضاء من قرارات فى مجالات السلم والأمن والتعاون الاقتصادى والاجتماعى • ولكن الميثاق طرح المنظمة العالمية كهيئة عالمية قوية لها اختصاصات مهمة ولديها وكالات ومؤسسات عديدة واسعة المهام أيضًا ، بل منحها بعض مظاهر القوة لتطبيق قراراتها سواء على الأصعدة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية • وفى نفس الوقت وضع الميثاق قيودًا عديدة أيضًا أمام نشاط المنظمة الدولية • هذه الأمم المتحدة : « القوية - الضعيفة » هى التى جذبت الحماس الأمريكى لإنشائها وأقنعت الرأى العام الأمريكى بقبولها إلى حد استضافة مناقشات إنشائها ووجودها نفسه على أراضى بلاده • وبرغم هذا بقى للولايات المتحدة تفسيرها الخاص لدور الأمم المتحدة منذ اللحظة الأولى لإنشائها •

إن هذا التفسير ينطلق أساسًا من المدرسة الوظيفية التى وضع أسسها دافيد ميترانى والتى اعتبرت أن نجاح التعاون الدولى فى الأمور غير السياسية أو الفنية - وهى أمور تمس الحياة المعيشية اليومية للبشر - هو الذى يضمن الأساس لنجاح التعاون لاحقًا فى الأمور السياسية وليس العكس. وعليه فإن الأمم المتحدة يجب أن تركز أنظارها على المجالات التى تكون قاعدة للتفاهم السياسى بين الشعوب والدول وليس على القضايا السياسية أولا ، وجعل هذه القضايا مفتاح حل المشكلات الإنسانية الأخرى[٧].

ومن يتأمل ديباجة ميثاق الأمم المتحدة يجدها حافلة بنواحى الاهتمام بالقضايا غير السياسية باعتبار النجاح فيها يمنع قيام الحروب ويجعل السلام عامًا بين الأمم. فبعد أن تتحدث الديباجة عن التزام شعوب الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، تقول إن ذلك يتحقق « **بالتأكيد مجددًا على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية . . لقد آلينا على أنفسنا نحن شعوب الأمم المتحدة أن نهيئ الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى. . وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدمًا ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح. . وفى سبيل تحقيق هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معًا فى سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا ؛ كى نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين ، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ، ألا نستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة ، وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعًا** ».

وفى ضوء ذلك تحددت أغراض الأمم المتحدة ومبادئها فى أربعة عناصر هى أولا : المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وثانيًا : تنمية العلاقات الودية بين الأمم، وثالثًا : التعاون الدولى على حل المشكلات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ،

ورابعًا : أن تصبح الأمم المتحدة مركزًا لتنسيق جهود الأمم فى سبيل بلوغ هذه الأهداف المشتركة[٨].

لقد سبق القول أن روزفلت كان من أنصار أن يكون للأمم المتحدة دور سياسى عالمى محدد ، وكان ميالا لقيام منظمات إقليمية بجانب منها مستقلة عنها ، مما كان يعنى أن الأمريكيين يؤيدون فعلا قيام منظمة عالمية ولكنهم يتخوفون من امتداد سلطانها على الدول . وعقب قيامها بنحو ٥ سنوات أبدى چون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية عدم رضاه عما تم فى سان فرانسيسكو ، وقال : « **لقد أردنا للأمم المتحدة أن تصبح الندوة التى يلتقى فيها العالم ، أو بالأحرى المنتدى والمنبر الذى يعبر من خلاله المجتمع الدولى عن آرائه ويطرح همومه دون أن تكون له سلطة القرار والتدخل لفرضه . . .** » وأكد دالاس « **أن الأمم المتحدة ليست بديلا للسياسة الخارجية الأمريكية ، ونشاطها لا يعفى الولايات المتحدة من مسئولياتها الخاصة . . إننا نؤيد الأمم المتحدة ونعتبرها وكالة للسلام** »[٩] .

وفى الواقع لم يكن دالاس صادقًا تمامًا أو دقيقًا فى تقييمه لدور الأمم المتحدة وما تريده أمريكا منها بالفعل . ولا تكشف كلماته إلا عن الصراع الذى يحكم موقف الولايات المتحدة من المنظمة الدولية منذ قيامها وحتى الآن ، وهو إلى أى حد تريدها أمريكا بمثابة الحكومة العالمية ، وإلى أى حد تريدها منبرًا ومنتدى للكلام فقط؟ وسيظل الموقف الأمريكى منذ ١٩٤٥ متأثرًا إلى حد كبير بالتلاقى أو التعارض بين مصلحة الأمم المتحدة والمصلحة الأمريكية . ولو عدنا إلى السنوات بين ١٩٤١ و١٩٤٥ وقبيل مؤتمر سان فرانسيسكو ؛ فإن الولايات المتحدة كانت بالفعل أقرب إلى أن تكون الأمم المتحدة حكومة عالمية تقودها ترويكا تجمعها هى مع الاتحاد السوفييتى وإنجلترا باعتبارها الدول الثلاث أصحاب الاهتمام الرئيسى فى نشأة المنظمة الدولية ، وفى وقت لاحق أضيفت لهم الصين وفرنسا . **وكان الإصرار بوضع حق الفيتو فى يد الدول الخمس بمثابة مصدر القوة الأول الذى تستطيع به حكم العالم .** ولكن الاعتبار الرئيسى الذى حكم التفكير الأمريكى فى هذا الشأن هو توافر التوافق أو الاتفاق بين الدول الثلاث (أو الخمس فيما بعد) حول النظرة التى تدار بها مشكلة دولية ما . هذا

الشرط هو الذى كان يرجح الميل الأمريكى لاعتبار المنظمة الدولية حكومة عالمية· وفى هذا الإطار يمكن فهم كلمات أخرى سجلها دالاس فى كتابه « حرب أم سلام » عندما ذكر : « إن ضعف الأمم المتحدة (هنا يقيم دور المنظمة بعد ٥ سنوات من قيامها) لا يرجع إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى وضع الفيتو فى نص الميثاق والذى سبق الاتفاق عليه فى مؤتمر يالتا ، ولا إلى الإخفاق فى ذلك المؤتمر على منح الضمانات باستخدام القوة لتنفيذ القرارات· ولكن السبب الرئيسى فى ضعف الأمم المتحدة هو أنه فى أشد المسائل أهمية لا يتوافر الرضا بقبول الحكم الصادر ، أو أن الحكم يكون من الضعف بحيث لا يشعر به أحد · · »[١٠]·

ولو عدنا إلى بعض الأمثلة العملية لازداد الموقف وضوحًا· ففى أول عامين من عمر المنظمة الدولية ، كان الاتفاق قائمًا بين الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية ولم تكن الخلافات قد نشبت بعدُ خاصة حول الأوضاع فى أوروبا الشرقية ، ولذلك قامت الأمم المتحدة بدور فعال فى التعامل مع بعض القضايا الإقليمية التى تورطت فيها بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، مثل القضية الإيرانية والحرب الأهلية فى اليونان ، وبعض قضايا إنهاء الاستعمار خاصة فى إندونيسيا· وفى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٣ وحيث تصاعدت القوة الأمريكية فى العالم ، نجحت الولايات المتحدة فى توظيف المنظمة الدولية ؛ لاحتواء بعض الصراعات الإقليمية فى سياق الأهداف الأمريكية· وعلى سبيل المثال تمكنت الولايات المتحدة فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ من استصدار قرار من مجلس الأمن يقضى بإرسال قوات دولية إلى كوريا تكون تحت القيادة الأمريكية· وحدث هذا فى غيبة الاتحاد السوفييتى عن مجلس الأمن، ولما عاد إلى المجلس وأصبح صعبًا على الولايات المتحدة اتخاذ قرارات من المجلس ضده فى سياق تنافسها على الوضع فى كوريا ، لجأت الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة ونجحت فى توسيع صلاحياتها فى مجال الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والتى تحددت فى القرار الصادر ٣ نوفمبر ١٩٥٠ باسم « الاتحاد من أجل السلام »· وتم استخدام هذا القرار لتعزيز التدخل الأمريكى فى كوريا ، والأهم من ذلك تأسيس فكرة اللجوء إلى الجمعية العامة لحل الصراعات الإقليمية بدلا من مجلس الأمن فى حالة فشله ، خاصة عندما ترغب الولايات المتحدة فى منع الاتحاد

السوفييتي من استغلال سلطة الفيتو داخل مجلس الأمن٠ وقد طبق هذا القرار بالفعل في حالات التعامل مع أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وعندما تم إرسال قوات الطوارئ الدولية لمراقبة الملاحة في خليج العقبة وفي الكونجو عام ١٩٦٠[١١].

والملاحظة التي تعنينا هنا هي أن الولايات المتحدة لا تمانع من حيث المبدأ في أن تتجه المنظمة الدولية نحو دور الحكومة العالمية متى كان ذلك ممكنا (تحقيق التوافق الدولي على ذلك بين الكبار) وعندما ترى فيه الولايات المتحدة مصلحة مباشرة تخدم أغراضها الخارجية ، ولذلك لم يكن لديها مانع - بل هي التي سعت - إلى تنشيط دور الجمعية العامة آنذاك على حساب مجلس الأمن (صاحب السلطة الرئيسية في المنظمة الدولية) لكي تقاوم النفوذ السوفييتي وتحقق مكاسب على صعيد الأزمات الإقليمية٠ ومما ساعد على ذلك أن أعضاء الأمم المتحدة حتى أواسط الستينيات كان عددهم يسمح بفرض النفوذ الأمريكي عليهم ، بل وكانت ظروفهم السياسية تساعد على ذلك٠ ولكن الوقائع التي أظهرت ميل الولايات المتحدة لأن تكون الأمم المتحدة حكومة عالمية حتى بداية الستينيات كانت قليلة ، ومن ثم فإن الأوقع القول بأن النظرة الأمريكية المؤسسة لدور الأمم المتحدة هي نظرة مركبة تتضمن أكثر من بعد٠ فمن ناحية تشمل السعي لأن تكون المنظمة الدولية من النوع الذي كان ينتظره الشعب الأمريكي وفقًا لعبارة دالاس عام ١٩٥٠ ، أو بالأحرى أن تعمل الأمم المتحدة كأداة تخدم السياسة الأمريكية بالدرجة الأولى ، وليس كأداة للسلم والأمن الدوليين تعبر عن إرادة المجتمع الدولي كله ، أو أن تصبح مجالا لبسط النفوذ الأمريكي على الصعيد الخارجي٠ ومن ناحية ثانية أن « الوظيفة » هي جوهر عمل الأمم المتحدة ، بمعنى أن تقوم بالوفاء بمتطلبات التعاون الدولي الذي يقود إلى تفاهم سياسي وليس العكس ، ومن ناحية ثالثة أن تبقى الأمم المتحدة على المستوى التنظيمي مجرد سكرتارية ؛ لتجمع دول العالم لا تملك من تلقاء نفسها إمكانية التحلي بالإرادة المستقلة ، ومنبرًا أو منتدى للتعبير عن الرأي في القضايا الدولية ، أو بالأحرى مجالا تتراشق فيه الدول بالكلمات ؛ لتنفس عن غضبها بدلا من أن تتراشق بالرصاص في أرض المعارك٠

٣- العلاقات خلال الحرب الباردة وبعدها

منذ بداية الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات لعبت الأمم المتحدة دورًا ملحوظًا على الساحة العالمية، والمتتبع لنشاطها يستطيع أن يرصد بعض إنجازات للمنظمة الدولية فى القضايا الرئيسية التى قامت من أجلها ، وتحديدًا فى مجالات حفظ السلم والأمن الجماعى والحد من التسلح ونزع السلاح وتنظيم التجارة الدولية وقضايا حقوق الإنسان والغذاء والصحة، ولكن بالمقابل فإن هذه الإنجازات لم تصل إلى الحد الذى كانت تنشده الأمم المتحدة نفسها ، كما أن المنظمة الدولية أخفقت فى قضايا عديدة فى هذه المجالات نفسها ، ومن ثم فإن المحصلة النهائية لأداء المنظمة الدولية خلال الحرب الباردة كانت تتسم بالإحباط وأقرب إلى الفشل، وكان من أبرز الأسباب الرئيسية لهذا الفشل ، التنافس الحاد بين القطبين العالميين آنذاك : الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على قيادة العالم ، والتغير الذى حدث على صعيد توزيع مصادر القوة على مستوى العالم بالنظر إلى نمو قوة دول العالم الثالث، ولأن الأمم المتحدة ما هى إلا تجمع لدول العالم بكل تناقضاتها وخلافاتها فى المصالح ، كان من الطبيعى أن يتأثر نشاطها بالبيئة الدولية وطبيعة النظام الدولى القائم، والحالات التى نجحت فيها الأمم المتحدة بالنسبة لتسوية الأزمات الإقليمية كانت تعكس توافق إرادة الدولتين العظميين ، أو المناطق البعيدة نسبيًا عن اهتمام ونفوذ أى منهما ، بينما أحجمت الأمم المتحدة فى الواقع عن التدخل فيما يعد مجالا حيويًا لكل منهما، يكفى الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة نأت بنفسها عن الأزمات التى كانت تقع فى نطاق حلف وارسو ؛ لأنه يخضع للنفوذ السوفييتى ، أو تلك التى تقع فى أوروبا وأمريكا اللاتينية ؛ لأنها تخضع لحلف الناتو (وأمريكا إحدى قواه الرئيسية) ومنظمة الدول الأمريكية، ومع أن هذه الأزمات لم تمنع الأمم المتحدة من مناقشتها إلا أن دورها توقف عن هذا الحد، أيضًا فإن أزمة مثل أزمة فيتنام التى انغمست فيها الولايات المتحدة بكل إمكانياتها طوال الستينيات وأزمة أفغانستان التى تورط فيها الاتحاد السوفييتى أواخر الثمانينيات لم يتح للأمم المتحدة أن تتدخل فيهما خاصة بالنسبة للأزمة الفيتنامية التى لم تناقش فى مجلس الأمن أو الجمعية العامة، كما لم تلعب الأمم المتحدة دورًا واضحًا فى تسوية الحرب

العراقية الإيرانية التى استمرت ٨ سنوات بين ٨١ و ٨٨ ، ولم تتحرك إلا على صعيد المناشدة لوقف الحرب ٠

وقد ظلت الولايات المتحدة حتى أواسط السبعينيات ترى أن الأمم المتحدة لها دور مفيد فى تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية ، ومن ثم حافظت واشنطن على مساهماتها المالية فى ميزانية المنظمة الدولية بغض النظر عن التراجع فى نسبة المساهمة الأمريكية ٠ وكان ذلك بسبب اقتناع الولايات المتحدة بأن المنظمة الدولية ما تزال - حتى ذلك الوقت - ساحة جيدة لها للتصدى للنفوذ السوفييتى فى العالم ولزحف قوة دول العالم الثالث ٠ ولكن الهواجس الأمريكية كانت قد بدأت تتصاعد منذ أواسط الستينيات مع ازدياد أعضاء الجمعية العامة وظهور غلبة دول العالم الثالث الذى كان ينتمى معظمه سياسيًا للنفوذ السوفييتى ، ومع تزايد واتساع نشاط المنظمة الدولية فى كل الأصعدة بكل ما يحمله من نفقات تساهم فيها الولايات المتحدة بنصيب الأسد ٠ وبدأ المواطن الأمريكى يشعر أنه يمول منظمة عالمية لا تخدم مصالح الولايات المتحدة ، وبعد أن كانت الولايات المتحدة ترى فى الجمعية العامة فرصة لحصار دور مجلس الأمن الذى يتمتع فيه الاتحاد السوفييتى بالفيتو ، - وسبق الإشارة إلى هذا التحول الذى حدث أوائل الخمسينيات - ، فإنه بعد هذا التطور ، اتجهت الولايات المتحدة إلى التراجع سريعًا عن التحرك داخل الجمعية العامة ، بل والعمل على التصدى لدورها ٠ لقد شعرت الولايات المتحدة منذ أواسط الستينيات بتزايد عزلتها داخل المنظمة الدولية ، وساهم ذلك فى إحياء موقف تيار العزلة داخل الولايات المتحدة الذى كان يناصب الأمم المتحدة العداء منذ تأسيسها ٠ وعادت الولايات المتحدة إلى ساحة مجلس الأمن حيث تمتلك الفيتو وتستطيع التأثير على حلفائها الغربيين أيضًا للعمل جميعًا ضد المنظمة الدولية ٠

وكان عام ١٩٧٥ نقطة تحول فى الموقف الأمريكى من المنظمة الدولية ، حيث انتقل من عدم الارتياح إلى الغضب والعداء ، وليستمر هذا الموقف حتى التسعينيات فيما بعد ٠ **ففى ذلك العام أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٣٧٩ الذى تضمن إدانة الصهيونية باعتبارها لونًا من ألوان العنصرية ٠ وقد أغضب القرار الولايات**

المتحدة بشدة ، خاصة فى ظل تنامى علاقاتها بإسرائيل • كما اعتبرت الولايات المتحدة أن برنامج منظمة اليونسكو عن النظام العالمى الجديد وما طرحته هذه المنظمة آنذاك عن الخصوصيات الثقافية وضرورة احترامها وكذلك مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد وحول قانون البحار ، يعد تعبيرًا عن زحف شمولى معاد لليبرالية والحضارة الغربية ، مما يهدد الأمم المتحدة بالتحول إلى أداة فى يد الدول الشرقية الشيوعية • وبدأ قادة الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت ـ خاصة المنتمين منهم للحزب الجمهورى ـ يوجهون الانتقادات الحادة للأمم المتحدة ويعتبرونها أداة دعائية فى يد الاتحاد السوفييتى • وظهرت دراسات أمريكية تؤكد أن الأمم المتحدة ووكالاتها أصبحت عبئًا على الولايات المتحدة • وبدأت مشاعر العداء تتحول إلى ثورة غضب جامحة ضد بعض منظمات الأمم المتحدة ، حيث انسحبت الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية ، ثم عادت إليها مرة أخرى ، وانسحبت من منظمة اليونسكو عام ١٩٨٥ ولم تعد إليها ، ونشأت أزمة بينها وبين منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٧ ، وكانت الولايات المتحدة قد رفضت التوقيع على اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ • وتعد اتفاقية قانون البحار واحدة من الاتفاقات الدولية التى بذلت الأمم المتحدة جهدًا كبيرًا في صياغتها بالقدر الذي يحمى مصالح الدول النامية فيما يتعلق باستغلال قيعان البحار • وقد نجحت الأمم المتحدة في أن تتضمن الاتفاقية مبدأ مهمًا هو الحفاظ على التراث المشترك للإنسانية (ومنه قيعان البحار) •

ولكن تعديل الاتفاقية عام ١٩٨٤ أعاد مجدداً مبدأ عدم المساواة بين الدول المتقدمة والنامية بأن أعطت الاتفاقية مزايا للدول الصناعية المتقدمة باعتبارها صاحبة الاستثمار الرائد في مثل تلك المناطق، وبرغم ذلك فإن هذه الدول انشقت فيما بينها حول الاتفاقية حيث وقعتها بلجيكا وإيطاليا واليابان وهولندا بينما رفضت التوقيع عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا[١٢] •

وفى ظل هذه التطورات تصاعدت بشدة المطالب داخل الولايات المتحدة بتخفيض المساهمة المالية فى ميزانية الأمم المتحدة وإرجاء تسديد المتأخرات ، وشارك فى ذلك

الديمقراطيون والجمهوريون . ففى عهد الرئيس الديمقراطى چيمى كارتر طالب الكونجرس عام ١٩٧٨ الإدارة الأمريكية بعرض تقرير عن نشاط الأمم المتحدة مصحوبًا بتوصيات خاصة بالإصلاح وإعادة الهيكلة . وخصص الكونجرس فى العام التالى جلسات استماع حول الأوضاع المالية للأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة . وقد ظهر فى تلك الفترة أن الولايات المتحدة لاتستطيع التأثير على وضع ميزانيات هذه الوكالات برغم مساهمتها الكبيرة فيها بسبب قاعدة المساواة فى التصويت . وهنا طالب الكونجرس بضرورة تغيير نظام التصويت وتبنى نظام التصويت الترجيحى بدلا من قاعدة المساواة . ومع وصول الرئيس الجمهورى اليمينى رونالد ريجان للحكم ، ازداد تيار العداء للأمم المتحدة وتصاعد دور الكونجرس فى توجيه سياسة الإدارة الأمريكية تجاه المنظمة الدولية . وفى عام ١٩٨٥ أقر الكونجرس التعديل المعروف باسم « كاسيبون » ويقضى بأن تقوم الحكومة الأمريكية بدفع ٢٠ % فقط من حصتها فى ميزانية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التى لا تأخذ بنظام التصويت الترجيحى ، وأما باقى الحصة فتجمد فى مخصصات وزارة الخارجية ولا يصرح بدفعها إلا للمنظمة التى تقوم بإجراء إصلاح مالى وإدارى يرضى الولايات المتحدة[١٣] .

وكان من المتصور أن تؤدى نهاية الحرب الباردة مع سقوط الاتحاد السوفييتى وتفكك الكتلة الشيوعية الشرقية فى ١٩٩١ إلى أن تلعب الأمم المتحدة دورًا مؤثرًا فى الساحة العالمية ، خاصة أن الفرصة أصبحت متاحة للولايات المتحدة للانفراد بقيادة العالم وتطبيق القيم التى حلم بها المواطن الأمريكى بالنسبة للمنظمة الدولية عند تأسيسها عام ١٩٤٥ . ولكن ما حدث هو العكس حيث قررت الولايات المتحدة تهميش دور المنظمة الدولية واستخدامها فقط كغطاء دولى يكسب شرعية لسياساتها تجاه حل الأزمات العالمية . كان ذلك التاريخ فى الواقع هو تصحيح من وجهة النظر الأمريكية لدور المنظمة الدولية لتصبح قولا وفعلا أداة للسياسة الخارجية الأمريكية دون عقبات .

وقد سبق هذا التحول جملة من التطورات منذ أواسط الثمانينيات أدت بالفعل إلى

شل المنظمة الدولية. وللحقيقة لم يكن للولايات المتحدة دور في هذا ، فقط يمكن القول إنها ساهمت في تحقيقها بشكل غير مباشر ؛ لأنها كانت ترى أنها تطورات تؤكد تقييم الولايات المتحدة لنشاط المنظمة الدولية. وتركزت هذه التطورات في وصول الأمم المتحدة إلى حالة من العجز لم يسبق لها مثيل بسبب المشكلات البيروقراطية والمالية التي وقعت فيها ، وفشل العديد من مشروعاتها أو برامجها في العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

إنها كجهاز أو أداة تنظيمية دولية لم تعد قادرة على القيام بالأهداف المرجوة منها. وكان الدور الأمريكي محصورًا فقط في تعهد واشنطن بعدم دفع مستحقاتها المتأخرة وهي الممول الرئيسي للمنظمة الدولية. وكانت وجهة النظر الأمريكية هي أنه لا يتعين أن تستمر أمريكا في تمويل منظمة فاشلة ، بل يجب إصلاحها أولا ؛ لكي يمكن دفع هذه المستحقات.

ويعترف الدكتور بطرس بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة بين ١٩٩١ و ١٩٩٦ أنه بعد انتقاله بأسبوعين إلى الطابق الثامن والثلاثين من مبنى المنظمة الدولية في نيويورك ، بدأ يدرك على الفور أن الأمم المتحدة ليست على استعداد إطلاقًا للقيام بدور رئيسي في الشئون الدولية(١٤). وقاد غالي منذ توليه المنصب حملة إصلاح ضخمة لتقليل نفقات المنظمة الدولية وزيادة كفاءة جهازها الإداري وإعادة توجيه أنشطتها الإنسانية والاقتصادية بشكل أفضل ، وتحسين أدائها في مجال حفظ السلم الدولي. ولكن جهود غالي جاءت في ظروف أمريكية مغايرة تمامًا ، حيث كان العداء للأمم المتحدة قد وصل إلى ذروته خاصة في ظل صعود قوة الجمهوريين في الولايات المتحدة. ومع أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وهو ديمقراطي أكد أهمية دور الأمم المتحدة كواحد من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك عند انتخابه في عام ١٩٩٢ ، ورغم أنه أثنى على إصلاحات بطرس غالي خلال الاحتفالات بالعيد الخمسين للمنظمة الدولية وكان ذلك في فترة الحكم الثانية له ، إلا أن هذا لم يمنع موجة النقد الحادة التي سادت الرأي العام الأمريكي وداخل الكونجرس بوجه خاص ضد المنظمة الدولية بتأثير من صعود قوة اليمين الأمريكي. واضطر كلينتون إلى

مجاراة الجمهوريين فى نقدهم لدور المنظمة الدولية . وكان روبرت دول المرشح الجمهورى لانتخابات ١٩٩٦ قد ركز فى حملته الانتخابية على إقناع الرأى العام الأمريكى بأن الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد أمامها أى عقبة سوى المنظمة العامة للأمم المتحدة التى تحول دون توفير الإمكان لأمريكا لكى تدير شئون العالم كما تريد . ووصف غالى بأنه «الأوتوقراطى الشرق أوسطى» الذى يستخدم المشاجرات فى الأمم المتحدة لفرض قراراته عليها . ونتيجة لذلك سادت حالة من الهيستريا الغاضبة ضد بطرس غالى .

كان غالى يريد من الإصلاح أن يجعل المنظمة الدولية تجمعًا دوليًّا مستقل الإرادة عن النفوذ الأمريكى لكى يتسنى لهذا المجتمع القيام بدوره فى الساحة الدولية . كما كان يريد أن يجعل مبدأ عالمية المنظمة - وهو الجديد نسبيًّا فى تاريخها - حقيقة قائمة بالفعل ، أى أن تهتم المنظمة بكل مشكلات دول العالم على قدم مساواة بمن فيهم الضعفاء ، بمعنى آخر أراد للأمم المتحدة أن تكون أقرب إلى الحكومة العالمية التى دغدغت أحلام الذين فكروا فى قيام المنظمة الدولية بين عامى ١٩٤١ و١٩٤٥ وللحق كانت الولايات المتحدة فى نفس الوقت مع هدف أساسى هو تحقيق « الفاعلية » فى أداء المنظمة الدولية ولم تكن مع إلغاء دورها وكانت متحمسة لمبادئ العدالة والمساواة وتبنى هموم الضعفاء فى المجتمع الدولى ، ولكنها لم تكن توافق بالطبع على استقلالية المنظمة الدولية ، خاصة فى ظل تصاعد التيار اليمينى فيها ، فإنها - أى - واشنطن نحت جانبًا إصلاحات غالى . كما أنها لم تخفِ عدم ارتياحها لشخصه . ومن ثم ركزت كل جهودها على أن تتحول المنظمة الدولية إلىَ أداة تحقق بالفعل السياسة الأمريكية فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تسعى هى إلى إقراره وترسيخه، وزاوجت - من وجهة نظرها - بين أهداف السياسة الأمريكية وأهداف المجتمع الدولى بالترويج لعدد من المبادئ والقيم التى يتعين على الجميع احترامها دون تمييز . ولكن الواقع كشف عن غير ذلك ؛ لأن مبدأ « توازن المصالح » الذى ارتاحت له واشنطن فى العلاقات الدولية فى مرحلة التحول إلى النظام العالمى الجديد لم يمنع فى الواقع مبدأ توازن القوى الذى عرفه المجتمع البشرى على مدى عدة قرون

مضت ، بل إن الممارسة كشفت أن المبدأ الثانى هو الأكثر فاعلية ، وما توازن المصالح إلا فكرة مشوشة لا تقف على أرض صلبة[١٥].

إن القضية الرئيسية التى احتدم حولها الجدل فى العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية منذ أواسط الثمانينيات ، وبشكل أقوى منذ أول التسعينيات هى «العمل متعدد الأطراف القوى والحازم» لحل المشكلات العالمية على صعيد السلام . وتشهد السنوات الماضية على اتساع الفجوة بين رؤية كل من الجانبين للكيفية التى يتعين أن يكون عليها هذا العمل من ناحية والإطار الفكرى الذى يتم من خلاله من ناحية أخرى، وحجم المشاركة الأمريكية فيه أو بالأحرى الدور الأمريكى من ناحية ثالثة .

وكانت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) هى أول تطبيق ناجح للرؤية الأمريكية للعمل متعدد الأطراف لتحقيق السلام وحفظه ، ولم تشهد التجربة خلافًا قويًّا بين أمريكا والأمم المتحدة فى حينها ، ولكنها فتحت الباب لموجة عاتية من النفوذ الأمريكى فى السياسة الدولية ، أذنت بميلاد أول فترة فى تاريخ المنظمة الدولية تعلن فيها واشنطن أنها من الآن فصاعدًا ستكون كلمتها هى الغالبة فى شئون المنظمة بل وفى شئون العالم كله . وهو ما عرفته فيما بعد السنوات الممتدة من ١٩٩٣ إلى الآن وتحديدًا - على سبيل المثال - فى مشكلات ساخنة مثل الأوضاع فى هاييتى والصومال والبلقان وتيمور الشرقية بإندونيسيا . . .

ودون الدخول فى تفاصيل حرب الخليج الثانية ، فإنه من المعروف أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحصل على قرار من مجلس الأمن عقب الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ يقضى بالموافقة على تدخل عسكرى دولى سريع لتحرير الكويت . وتم تشكيل تحالف دولى غربى بقيادة الولايات المتحدة تمكن من تحرير الكويت وفرض العقوبات على العراق ، وتم هذا فى الحقيقة ضمن ميثاق الأمم المتحدة وما يسمح به من حق الدفاع الشرعى للدول عندما يقع عليها العدوان (استجابة لطلب الكويت) وما تتيحه من أدوات لتحقيق هذا الهدف (تشكيل قوة متعددة الجنسيات للقيام بعمل عسكرى وحفظ السلام) . وتمت عملية تحرير الكويت بعيدًا عن نشاط أصحاب

الخوذات الزرقاء ، وكانت إيذانًا بأن إعادة السلم الدولى وحفظه سيتجه من الآن فصاعدًا بالاعتماد الرئيسى على القوة متعددة الجنسيات وليس قوة الأمم المتحدة، وللحق فإن هذا التوجه لاقى ارتياحًا فى المنظمة الدولية التى أخذت تمر بأزمة مالية خانقة كما سبق القول ، ولكن الاستغناء عن أصحاب الخوذات الزرقاء لم يسقط تمامًا ، وشهدت السنوات التالية خلافًا بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية حول حدود ومهام كل من النوعين من القوتين. **على أن سرعة التحرك الذى حدث فى الأمم المتحدة إبان حرب الخليج الثانية هو الذى لفت أنظار العالم إلى أن المنظمة الدولية سينحصر دورها فى إضفاء الشرعية على ما تنوى الولايات المتحدة القيام به. ولم تتقبل الأمم المتحدة هذا التحول بسهولة ، خاصة فى ظل ازدواج المعايير التى حكمت المواقف الأمريكية عند تعاملها مع الأزمات الإقليمية الساخنة.**

لقد استخدم التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة القوة العسكرية لتحرير الكويت تحت غطاء من الشرعية الدولية وفرته سلسلة من القرارات صدرت عن مجلس الأمن فى أعقاب غزو العراق للكويت مباشرة.

وبدأت هذه القرارات بالإدانة للغزو ومطالبة العراق بالانسحاب وحثه على التفاوض مع الكويت لحل المشكلات بينهما وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثانى من أغسطس ١٩٩٠ (مضمون القرار ٦٦٠ الذى صدر فى مساء يوم الغزو). وكانت القوى العظمى صاحبة حق النقض فى مجلس الأمن منقسمة فيما يتعلق بأسلوب مواجهة هذه الأزمة ، هل يتم ذلك سلميًا أم بالحرب ؟ وكانت فرنسا والاتحاد السوفييتى (سابقًا) والصين تميل إلى التعامل السلمى لحل الأزمة ، بينما كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تميل إلى المواجهة العسكرية لتحرير الكويت. وسرعان ما توالت الأحداث حيث اتجهت إلى موافقة هذه الدول على التصعيد فى أسلوب الضغط على العراق حتى وصل الأمر إلى الموافقة على استخدام القوة العسكرية. ففى ٦ أغسطس ١٩٩٠ فرض مجلس الأمن عقوبات شاملة على العراق (القرار ٦٦١) تضمنت فرض مقاطعة تجارية ومالية وعسكرية على العراق. وفى ٢٥ أغسطس قرر مجلس الأمن استخدام القوة لتنفيذ العقوبات الاقتصادية على العراق (القرار ٦٦٥) ، وإلى هنا كان مجلس الأمن يطبق الآليات الواردة فى الفصل السابع

من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاقبة الدول التى تهدد الأمن والسلام الدوليين وتقوم بالعدوان على دول أخرى.

ولكن الولايات المتحدة كان لها توجه مختلف منذ اللحظة الأولى للغزو العراقى للكويت ، حيث دفعت المناقشات التى جرت عبر أروقة المنظمة الدولية إلى إرساء مبدأ جديد فى العلاقات الدولية المعاصرة (بعد انتهاء الحرب الباردة تحديدًا) يقضى بالتدخل الخارجى - تحت غطاء شرعية دولية - ضد دولة ما تهدد أعمالها السلم والأمن الدوليين. وكانت هذه المهمة - فى حدود معينة - موكولة فى السابق للمنظمة الدولية ضمن مهمة حفظ السلام والأمن الدوليين وباستخدام أصحاب الخوذات الزرقاء. ولكن فى حالة العراق حدث تحول مهم من تدخل لحفظ السلام والأمن الدوليين ، إلى العمل العسكرى المباشر لمعاقبة من يوصف بأنه معتدى على الآخرين ، وستقوم بهذه المهمة قوات دولية مشتركة بعيدًا تمامًا عن نطاق المنظمة الدولية أو إشرافها.

فمن اللحظة الأولى للغزو العراقى سارع الرئيس الأمريكى آنذاك چورچ بوش بإدانة الغزو وقرر تجميد الودائع العراقية ، وطالبت الإدارة الأمريكية بانسحاب غير مشروط للعراق ، ثم أعلن بوش فى ٨ أغسطس رسميًا إرسال قوات أمريكية إلى الخليج لحماية السعودية ، وتم إنزال أمريكى عسكرى على الساحل السعودى بالفعل ، وفى نفس اليوم قررت بريطانيا إرسال قوات لها إلى السعودية. وفى ١١ أغسطس أعلنت الولايات المتحدة أنها ستنشر نحو ٢٠٠ ألف جندى لها وعدة مئات من الطائرات المقاتلة وعشرات السفن فى منطقة الخليج فى أوائل فصل الخريف. وفى ١٧ أغسطس أصدر بوش أوامره للسفن الحربية الأمريكية بوضع العقوبات التجارية التى فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق موضع التنفيذ فورًا مستخدمة القوة إذا لزم الأمر ، وقال وزير الدفاع الأمريكى آنذاك ريتشارد تشينى : إن هناك احتمالا حقيقيًا لأن تجد القوات الأمريكية نفسها فى قتال مع القوات العراقية. أى أن الولايات المتحدة اتخذت المبادرة بالعمل المباشر لتنفيذ العقوبات قبل أن يصدر مجلس الأمن نفسه قراره بذلك (القرار ٦٦٥).

كانت الولايات المتحدة منذ اليوم الأول للغزو قد تلقت طلبًا مباشرًا من الكويت والسعودية بالتدخل العسكرى لتحرير الكويت وحماية السعودية ، بينما لم تكن المشكلة قد وجدت طريقها إلى مجلس الأمن أو الجامعة العربية. وكانت الظروف الإقليمية والدولية مهيأة تمامًا لفرض وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بأسلوب تحرير الكويت. وبرغم تحفظات فرنسا والاتحاد السوفييتى آنذاك على النيات الأمريكية ، إلا أنه سرعان ما تراجعت هذه التحفظات (كانت ألمانيا تميل إلى وجهة النظر الفرنسية القاضية بالتفاوض السلمى).

وساهم عناد النظام العراقى فى ترجيح كفة التوجه الأمريكى. وكانت الحرب الباردة قد بدأت تعلن عن نهايتها بإصلاحات جورباتشوف فى موسكو. وكل ذلك جعل الولايات المتحدة تعمل منفردة تقريبًا داخل مجلس الأمن.

لم يكن فى الواقع هناك اعتراض على « الشرعية الدولية » ولا على القرارات التى صدرت تباعًا وهى بالعشرات من مجلس الأمن فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية ، ولكن المشكلة ظهرت بوضوح فى سوء استغلال التفويض الدولى بالتدخل. فالقرارات التى صدرت كانت فضفاضة إلى حد ما وقابلة لأكثر من تفسير ، ولم توضح العقوبات أو أساليب المواجهة وإطارها الزمنى بشكل قاطع ، والأهم من ذلك أنها تضمنت عبارات جديدة على العلاقات الدولية تسمح بحرية واسعة للحركة وتحديدًا ما تعلق منها « بالتدخل الإنسانى ». وصدر هذا النوع من القرارات عقب تحرير الكويت فى اتجاه محاصرة النظام العراقى والعمل على إسقاطه ، وهى مهمة ما كان لها أن تحدث لولا التوسع فى حق التدخل الدولى تحت غطاء الشرعية الدولية التى أرست قواعدها الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية. وفى هذا الإطار جاء قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر فى إبريل ١٩٩١ ويقضى بفرض الحصار على العراق ، وهو قرار يمس الشأن العراقى الداخلى ، وتضمن بجانب ما نص عليه من عقوبات اقتصادية نصًا يقول « حسن معاملة المواطنين العراقيين وحماية الأكراد » وكان هذا القرار مثالا على تجاوز التفويض الدولى الذى حصل عليه التحالف الدولى لتحرير الكويت. وألقى كل ذلك ظلالا كثيفة على جوهر الشرعية الدولية المطلوبة

للتدخل الخارجى خاصة بعد أن تحول الحصار الدولى على العراق إلى أداة لتجويع الشعب العراقى وتدمير قدراته(١٦).

ويعد عام ١٩٩٣ نقطة تحول مهمة فى الموقف الأمريكى من عمليات حفظ السلام فى العالم ، وهو العام الذى شهد احتدام أزمتى الصومال والبوسنة ، وهما الأزمتان اللتان أثرتا بالفعل فى السياسة الأمريكية نحو حفظ السلام العالمى منذ ذلك الوقت . فقد كشفتا خطر التناقض بين مصلحة المنظمة الدولية والمصلحة الأمريكية وكيف أن واشنطن ستضع من الآن فصاعدًا المصلحة الأمريكية فوق كل اعتبار . فبينما كانت أزمة الصومال مشتعلة وهى الأزمة التى استجابت واشنطن للتدخل فيها لدواعى إنسانية ، ألقى الرئيس الأمريكى كلينتون كلمة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٣ أشاد فيها بدور أصحاب الخوذات الزرقاء فى ناميبيا والسلفادور ومرتفعات الجولان وفى البوسنة وغيرها .. كما أشاد بتعاون الولايات المتحدة مع المنظمة الدولية لإنقاذ أرواح الآلاف من البشر فى الصومال والسعى لإعادة الأمن فى كل هذه المناطق .. ولكنه أكد أن الوقت قد حان لفرملة تزايد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وقال كلينتون : « إن الأمم المتحدة ببساطة لا تستطيع أن تنغمس فى كل نزاع من النزاعات القائمة فى العالم ، وإذا أردنا أن يقول الشعب الأمريكى نعم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيجب على الأمم المتحدة أن تعرف متى نقول لا » . وفى مناسبة أخرى تحدث أنتونى ليك مستشار الأمن القومى الأمريكى آنذاك فى جامعة چون هوپكنز عن الأمل فى أن تؤدى « إعادة العمل متعدد الأطراف ، إلى إضفاء الفاعلية على نشاط المنظمة الدولية وإضفاء الطابع الحضارى على سلوك الدول على النحو الذى توخاه مؤسسو الأمم المتحدة » . ولكنه قال : « **إن هناك عاملا أساسيًا واحدًا يمكن أن يحدد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعمل مع الأطراف المتعددة أو من طرف واحد ، وهو المصالح الوطنية الأمريكية** » .

وكان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى السابق أكثر صراحة عندما قال فى جامعة كولومبيا : « **إن العمل متعدد الأطراف وسيلة وليس غاية ، وإنه لا يكون له مبرر إلا عندما يخدم الأغراض الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية** » .

ومع أن الولايات المتحدة كانت - بكلمات بطرس غالى - على استعداد لوضع سياسة جيدة بعيدة المدى تحدد دور القوات الأمريكية فى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بما يحقق الفاعلية لهذه البعثات ، وأن مشروعًا بهذا الصدد كان يجرى إعداده ليعلن فيما سمى بوثيقة الاستعراض الرئاسى رقم ١٣ ، إلا أن فشل أمريكا فى الصومال أطاح بهذا المشروع وبدلا منه صدر ما سمى بالتوجيه الرئاسى رقم ١٣ الذى عبرت عنه كلمة لمادلين أولبرايت مندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة آنذاك. ويقول غالى : إن كلمة أولبرايت التى ألقتها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى جامعة جون هوپكنز كانت رسالتها واضحة : إن الولايات المتحدة تستعد لأن تضع شروطًا يتعذر الوفاء بها تقريبًا لعمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة مستقبلا ، فيما عدا العمليات من « النوع الكلاسيكى » التى يكون قد تم الاتفاق فيها على وقف إطلاق النار ، وترغب جميع الأطراف فى تدخل الأمم المتحدة ، ولا يتوقع أن تحدث فيها متاعب : « **ويخلص غالى من هذا إلى القول إن هذه الرسالة كانت بمثابة إعلان من جانب إدارة كلينتون بمعارضتها لأية عمليات لحفظ السلام فيما عدا العمليات الحميدة ، صغيرة النطاق والتى تقودها الولايات المتحدة** »(١٧).

خرجت الولايات المتحدة من الصومال بتجربة قاسية ، بينما كانت المنظمة الدولية تحت قيادة غالى تريد من الولايات المتحدة البقاء هناك لحين إتمام السلام. ولم يُخْفِ غالى إنزعاجه من الدور الذى لعبه لاحقًا الرئيس الأمريكى الأسبق چيمى كارتر فى محاولة منه لتحقيق الوئام بين الفصائل المتحاربة فى الصومال ؛ لأنه كان جهدًا مستقلا عن الأمم المتحدة وبدا كأنه يسعى لإثبات فشل المنظمة الدولية قبل أن تتاح لها الفرصة كاملة للعمل. ولاقى غالى نقدًا جارحًا من الولايات المتحدة رسميًّا وشعبيًّا بسبب توريطه لأمريكا فى حرب الصومال.

وفى الوقت نفسه كان الخلاف قد بدأ يتصاعد بين المنظمة الدولية والولايات المتحدة فيما يتعلق بتسوية أزمة البوسنة. وتركز الخلاف فى الأسلوب العسكرى لمواجهة الوضع هناك. فقد كان غالى ميالا من البداية إلى أن مشكلة كهذه كانت تقتضى من اللحظة الأولى دورًا عسكريًّا قويًّا من جانب الولايات المتحدة ؛ لأن

المنظمة الدولية تعجز بما تملكه من قوة ضعيفة من رجال الخوذات الزرقاء على استتباب الأمن ومنع إبادة الأجناس على يد الصرب. وكان رد الفعل الأمريكى على غالى حادًا جدًا واتهمته چين كيركپاتريك مندوبة أمريكا السابقة فى الأمم المتحدة بأنه يريد أن يزج بالأمريكيين إلى الموت فى البلقان ، وأنه يريد أن يجعل من نفسه قائدًا عاما للعالم. وكان لكلمات كيركپاتريك وغيرها تأثير قوى على الرأى العام الأمريكى ، تركز فى تشديد الحنق عليه واتهامه بالغطرسة وسوء توجيه السياسة العالمية أو بالشخص الذى لا يعمل لصالح الولايات المتحدة.

والغريب أن أمريكا اتخذت لاحقًا موقفًا معاكسًا لما كانت تعلنه ، فعندما اشتدت الأزمة ، بدأت الولايات المتحدة فى التحرك فى هذا الاتجاه العسكرى القوى بعد أن وافقت المنظمة الدولية على تدخل حلف الأطلنطى. ولكن الخلاف احتدم بين غالى والإدارة الأمريكية حول الضربة الجوية ، فقد كان هو من أنصارها بدلا من التدخل البرى على عكس ما كان يجرى اتهامه به سابقًا اقتناعًا منه بكفاءة هذا العمل من ناحية ولحماية أصحاب الخوذات الزرقاء من ناحية أخرى. ولكن واشنطن لم تستجب لرأيه هذا إلا فى نهاية آخر فصول حرب البوسنة بعد أن كانت المنظمة الدولية قد تعرضت لانتقاد شديد لفشلها هناك. وفى نفس الوقت كانت التسوية السياسية للأزمة تمضى بعيدًا جدًا عن أروقة الأمم المتحدة برغم متابعة المنظمة الدولية لها ، وقد نجحت واشنطن من خلال اتفاق دايتون للسلام الذى وضعه أساسًا التحالف الغربى وقبلته روسيا فى حل الأزمة. ولم يكن للمنظمة دور مؤثر فيه بالطبع.

لقد دفعت البوسنة ثمن هذا الخلاف الذى وقع بين المنظمة الدولية والولايات المتحدة فى كيفية إدارة الأزمة. وتتحمل الولايات المتحدة دورًا فى المسئولية عن الأضرار الإنسانية والسياسية التى وقعت فى حق مسلمى البوسنة ، خاصة أن التسوية النهائية جاءت تعبيرًا عن الواقع الجديد الذى ساد تلك المنطقة مع انتهاء المعارك ، وفيه تمت التضحية بحقوق كثيرة لمسلمى البوسنة لصالح الصرب. ولكن بطرس غالى السكرتير العام للمنظمة الدولية يتحمل أيضًا جانبًا من المسئولية نحو المأساة التى لحقت بشعب البوسنة. وكما سبق القول فإنه حاول مرارًا أن يرفع عن نفسه هذه

المسئولية ويلقى بها على الإدارة الأمريكية ، ولكن هناك من المواقف والمؤشرات ما تؤكد أنه تقاعس - سواء عن قصد أو دون قصد - فى مباشرة الدعم الذى كان منتظرًا أن يقوم به فى هذه الأزمة. ومن جهة أخرى فإن الأطراف التى اتهمت غالى بالتقاعس لم تقتصر فقط على قيادات شعب البوسنة المسلم أو العديد من الدول العربية والإسلامية ، بل خبراء ومسئولين فى دول حلف الأطلنطى نفسه.

كان التساؤل المطروح هو ما إذا كان غالى قد قام فعلا بما يجب أن يقوم به - وفق الاختصاصات الممنوحة له من مجلس الأمن - للدفاع عن شعب البوسنة المسلم فى وجه الاعتداءات الصربية ، وتسهيل التوصل إلى تسوية عادلة للأزمة ، تنصف المسلمين باعتبارهم الطرف الذى تعرض للظلم فى هذه الأزمة ، أم أنه فعل العكس أو تراخى على أقل تقدير فى القيام بهذا الواجب.

وكما سبق القول فإن غالى نفى بشدة أى اتهامات بالتقصير من جانبه ، بل إنه أبدى أسفه أكثر من مرة للمواقف العربية والإسلامية التى حملته مسئولية التقصير ، مذكرًا أصحاب هذه المواقف بأنه كان دائمًا مناصرًا للمواقف العربية والإسلامية فى قضايا إقليمية وعالمية شتى مبعدًا عن نفسه شبه التواطؤ بسبب ما قد يمليه عليه انتماؤه الدينى المسيحى - وهو أرثوذكسى - لصالح الصرب (الأرثوذكس) فى أزمة مثل أزمة البوسنة. وألقى بمسئولية المذابح التى وقعت لمسلمى البوسنة من جانب الصرب على دول حلف الأطلنطى والولايات المتحدة تحديدًا لرفضها القيام بهجمات جوية شاملة ضد مواقع الصرب خلال احتدام المعارك فى منتصف التسعينيات.

ولكن عرض وجهة نظر الأطراف التى انتقدت غالى يكشف عن ضعف حججه ، ومن ثم فإن مسئولية التقصير لصيقة به مهما تكن الحجج التى طرحها للدفاع عن نفسه.

كانت الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٣ قد حددت ٥ مناطق فى البوسنة والهرسك وصفتها « بالمناطق الآمنة » هى سربرنيتشا وجيبا وجوارجوا وبياتش وتوزلا ، وقامت بنزع أسلحتها ، وأعلنت مسئولية قواتها عن حماية هذه المناطق أو الملاذات. ومع تصاعد حدة الأزمة سياسيًا وعسكريًا ، كان مواطنو هذه المناطق من المسلمين

يتعرضون للاعتداءات المتكررة والمذابح من جانب قوات الصرب ، دون أن تسمح الأمم المتحدة لهؤلاء المواطنين باستعادة أسلحتهم للدفاع عن نفسهم ودون أن تقوم قوات الأمم المتحدة بالدفاع عنهم ، إلى أن سقطت مدينة سربرنيتشا فى يوليو ١٩٩٥ فى أيدى الصرب تحت سمع وبصر الأمم المتحدة التى كان سكرتيرها العام يعلم بأنباء الاستعداد الصربى لاجتياح المدينة ، كما كان يعلم أن القوات الدولية تركتها بلا حماية بينما جمعت أكثر من ١١ ألفًا من جنودها فى زغرب . واكتفى قائد القوات الدولية بالإعراب عن عجز هذه القوات فى الدفاع عن المدينة . وشكك غالى بعد سقوطها فى قدرة هذه القوات على حفظ السلام فى البوسنة وحماية بقية ما كان يسمى بالملاذات الآمنة[١٨] . ثم توالى فعلا سقوط هذه الملاذات الواحدة تلو الأخرى وسط مذابح بشعة راح ضحيتها الآلاف من المسلمين . وقد تم فيما بعد عند التحقيق فى هذه المجازر ، اكتشاف المئات من المقابر الجماعية التى ضمت أعدادًا كبيرة من مسلمى البوسنة ، فى هذه المناطق ذاتها التى كان من المفترض أنها تحت حماية القوات الدولية . حدث ذلك بينما كانت لغالى صلاحيات عسكرية للتدخل لمنع هذه المجازر ، ولكنه لم يستخدم صلاحياته . وإذا كان غالى قد أوضح فيما بعد أن القرار العسكرى لم يكن فى يده بل فى يد قادة القوات المشاركة خاصة من بريطانيا وفرنسا ، فإن هذا مردود عليه بأنه ما كان له أن يعلن مسئولية القوات الدولية عن حماية المناطق الآمنة دون أن تكون له بالفعل صلاحيات القرار العسكرى فى ميدان المعارك . **والحقيقة التى اعترف بها هو نفسه ، هى أنه كان يهمه فى المقام الأول سلامة أرواح هذه القوات (قوات حفظ السلام) ومن ثم فإنه ضحى بسلامة مسلمى البوسنة وتركهم «فريسة» لقوات الصرب مقابل عدم اعتداء الصرب على قوات الأمم المتحدة .**

ولم يقتصر تقاعس غالى على عدم منعه المجازر ضد مسلمى البوسنة خلال المعارك العسكرية ، **بل إن تعامله السياسى مع الأزمة منذ البداية اتسم بالمماطلة وكان يعكس رغبة فى عدم قيام دولة حقيقية مكتملة الأركان وعناصر القوة للمسلمين فى البوسنة . وقد علق عبديا حيدروفيتش سفير البوسنة فى القاهرة آنذاك على مأساة سقوط سربرنيتشا بأن المسلمين ضحية سلسلة من المواقف المتقاعسة للأمم المتحدة قائلا إنه خلال ٣ سنوات بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٥ صدر**

عن المنظمة الدولية ٨٠ قرارًا خاصا بالبوسنة لم يطبق منها إلا قرار واحد هو حظر تسليح المسلمين والذى كان فى الحقيقة مطلب يوجوسلافيا ووافقت عليه الأمم المتحدة[١٩]. وعلق زيجينو بريجنسكى مستشار مجلس الأمن القومى الأمريكى الأسبق فى مقالات لـه نشرتها صحيفة الاندبيندنت البريطانية بأن الأمم المتحدة عجزت على مدى ثلاث سنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) عن حماية الضحايا (المسلمين) وردع المعتدين (الصرب) فى البوسنة وأدى عجزها هذا إلى تقييد حركة حلف الأطلنطى مما جعل وحدة الحلف ومصداقيته على المحك[٢٠].

لقد عكس عجز غالى عن القيام بالدور الذى كان منتظرًا منه فى أزمة البوسنة ، جانبًا مهما من أزمة إدارته للمنظمة الدولية ذاتها ، فلا يخفى أنه كان يميل إلى البيروقراطية ولا يفضل القيام بمبادرات ذاتية وعندما طرحت فكرة توسيع صلاحية استخدام القوات الجوية إلى ما بعد المناطق الآمنة فى البوسنة قال : إن ذلك يتطلب قرارًا جديدًا من مجلس الأمن !. واتسمت شخصيته بالتعالى إلى حد أن فريقًا من الإدارة الأمريكية كان يتهمه كما سبق القول بالغطرسة وبأنه كان يسير داخل أروقة الأمم المتحدة مثل الجنرال العسكرى وبأنه كان يرغب فى التفرد بقيادة العالم !. ولم ينجح بسبب هذه الشخصية فى كسب ود أو تعاطف الولايات المتحدة أقوى دول العالم ومن ثم افتقد للتأييد الدولى مما أدى إلى أن تكون قرارات المنظمة الدولية حبرًا على ورق.

وشهد عام ١٩٩٣ عملا آخر من فصول التدخل الأمريكى لحل الأزمات الإقليمية بالطريقة الجديدة التى يجرى بها استخدام القوات المتعددة الجنسيات أو تطبيق فكرة العمل المتعدد الأطراف الحازم. فآنذاك تمكنت أمريكا داخل المنظمة الدولية من استصدار قرارات عقابية ضد هاييتى التى كان يحكمها آنذاك الجنرال أرستيد ؛ لأنه أطاح بالحكومة المنتخبة.

ويؤكد غالى أنه عجز - وكذلك الإدارة الأمريكية - عن إيجاد تسوية سياسية للأزمة هناك بسبب تعنت « الطغمة العسكرية » فى هاييتى. ومع أنه كان من أنصار هذه التسوية بدلا من التدخل العسكرى إلا أن صبره قد نفد وكذلك صبر الولايات

المتحدة. وفى عام ١٩٩٤ نجحت أمريكا أيضًا فى استصدار قرار من مجلس الأمن بإرسال قوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة إلى هاييتى لإسقاط حكم أرستيد ، وبالفعل تمكن الحل العسكرى من فرض ما عجزت التسوية السياسية عن تحقيقه.

ومع أنه لم يظهر خلاف حاد بين المنظمة وواشنطن حول هذه المشكلة إلا أنها أكدت عجز المنظمة عن تسوية الأزمات الإقليمية وصحة التصور الأمريكى[٢١].

ولكن الحسم الأمريكى فى أزمة هاييتى لم يتكرر فى أزمة أخرى أقلقت ضمير العالم آنذاك وهى المذابح العرقية فى رواندا. حيث رفضت الولايات المتحدة التدخل هناك مما آثار الانتقاد لسياستها بأنها تتعامل مع الأزمات الدولية بازدواجية. ووضح التناقض من حيث أن كلا من الأزمتين تندرجان فى إطار الدفاع عن حقوق الإنسان الذى يعد هدفًا مهما للسياسة الأمريكية الجديدة. إلا أن الولايات المتحدة حكمت مصلحتها الوطنية قبل كل اعتبار فى كل من الأزمتين ، تمامًا كما قال أنتونى ليك فى إشارة سابقة.

وجاءت أحداث تيمور الشرقية فى عام ١٩٩٩ لتؤكد ترسخ الاتجاه للعمل المتعدد الأطراف فى إطار الأمم المتحدة على شاكلة ما حدث فى البوسنة وهاييتى مما عزز التصور الأمريكى لهذا العمل. ولم تشهد المنظمة الدولية خلافًا مع الولايات المتحدة فى هذه الأحداث مقارنة بما كان يحدث فى السابق ، بل تطابقًا فى المواقف إلى حد أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان فجر قضية جوهرية تمس الأسس التى قامت عليها المنظمة الدولية ألا وهى إعادة النظر فى مفهوم السيادة الوطنية. وقال عنان : **إن مفهوم السيادة لا يجب أن يقف عثرة أمام الدفاع عن حقوق الإنسان**. والحقيقة أنه تجرأ على قول ما لم تقله أمريكا حتى ذلك الوقت. فهى بالطبع تميل إلى إعادة النظر فى مفهوم السيادة الوطنية بما يتمشى مع توجهات النظام العالمى الجديد الذى تقوده والذى يفرض التدخل فى الشئون الداخلية للدول ولكن دون الإفصاح عن حدود هذا التدخل وطبيعته.

فى هذه الأحداث دافعت الولايات المتحدة بقوة عن التدخل العسكرى الخارجى فى

إطـار مظلـة دوليـة وشرعية تحققها الأمم المتحدة فى تيمور الشرقية لتمكين شعبها من الاسـتقلال. ووجـه الـرئيس الأمـريكى كلينـتون تحذيـرات مشـددة لـلقيادة الأندونيسـية بضرورة الاستجابة للتدخل الدولى. وسبقت تحذيراته سلسلة من القرارات العقابية فى حق إندونيسيا من خـلال ضغوط اقتصـادية مارسـها صندوق النقد الـدولى ، وكـانت الولايـات المتحدة هذه المرة محقة إلى حد كبير فى تأييد التدخل الدولى استنادًا إلى أن إندونيسيا قبلت الاستفتاء على استقلال تيمور الشرقية وجاءت النتيجة بالموافقة الشعبية علـى ذلـك ولـم يكن لهـا حـق الاعتراض علـى هذا الموقـف ولا مـؤازرة الميليشـيات المسلحة المعارضـة للاستقلال. وكـان من السهل تحقيق الاجماع الدولى علـى التدخل هناك فى ظل هذه الظروف.

ولكن الموقف الأمريكى ترك خلفه جملة من التساؤلات التى جددت الاتهامات بأن واشنطن تمـارس معايير مـزدوجة ولا تتمتع بالمصداقية فى مواقفهـا الدوليـة الراهنـة وأنهـا تستغل المنظمة الدوليـة فى الوقـت الـذى تـريده وفى القضـية الـتى تـرغب فى حسـمها لصـالحها. وانطلقت التسـاؤلات مـن كـون الولايـات المتحدة ظلت الطـرف الـدولى المؤازر للحكم فى إندونيسيا طـوال السنوات الطويلة الماضـية ، بل هنـاك ما يشير إلى أنهـا دعمت هذا الحكم فى صراعه مع أنصار الاستقلال فى تيمور الشرقية حتى سنوات قريبة مضت. وعندما وجدت أن إندونيسيا فى موقـف داخلـى ضـعيف بسبب الأزمـة الماليـة الآسيوية وانهيـار حكم سوهارتو ، غيرت موقفها وانحازت إلى موقف أنصار الاستقلال فى تيمور الشرقية. وليس هناك من تفسير لهذا الموقف سوى أن أمـريكا تعمـل داخـل الأمـم المـتحدة وفـق مصـلحتها الوطـنية الـتى تـتغير مـع تغيـر الظروف والأزمنة..

٤- أمريكا واستبعاد الأمم المتحدة من قضية الشرق الا..ط

لم تكن الولايات المتحدة راغبة يومـًا فى أن يكون للأمم المتحـ..ور مؤثر وحاسم فى حل المشكلات الإقليمية المزمنة ، انطلاقـًا من إيمانها بأن المنظمة الدولية لم تنشأ لتقود العـالم سياسيـًا وإنمـا لـتؤدى أغراضـًا وظيفيـة تسـهم فى تحقيـق السـلام والأمـن

الدوليين فقط. ولكن تعقيد أزمة إقليمية مثل أزمة الشرق الأوسط من حيث الأبعاد والأطراف المتعلقة بها فرض أن تجد طريقها إلى الأمم المتحدة منذ حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل. ولم تجد الولايات المتحدة مفرًا من الإقرار بأن الأمم المتحدة هي الآلية الوحيدة الممكنة خلال فترة الحرب الباردة للتعامل مع قضية الشرق الأوسط بكل تعقيداتها.

وأمام هذا الوضع ألقت الولايات المتحدة بثقلها في كل الجهود التي تمت داخل مجلس الأمن والجمعية العامة لتسوية هذه القضية، ولكنها عملت على أن تكون المنظمة الدولية مجرد آلية شكلية تضفي المشروعية الدولية على المواقف التي تحقق الإرادة الأمريكية في تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وأن ترفض أو تعرقل هذه «الآلية الشكلية» إذا ما تعارضت مع إرادتها، مؤمنة بأن مصير أي حل في أي تسوية تطرح دخل هذا الصراع تحدده هي بالمشاركة مع الاتحاد السوفييتي، ثم هي منفردة بعد زوال الاتحاد السوفييتي أوائل التسعينيات. أي أن التصور الأمريكي لدور الأمم المتحدة في قضية الشرق الأوسط تركز في مجرد إصدار قرارات من مجلس الأمن تضفي الشرعية الدولية على الموقف الأمريكي، على أن ينتفي تمامًا أي دور سياسي للمنظمة الدولية في أي جهود تبذل لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وأن ينحصر هذا الدور في القوتين العظميين سابقًا، وفي يدها وحدها لاحقًا بعد نهاية الحرب الباردة.

وكان حرص الولايات المتحدة على أن تجد قضية الشرق الأوسط طريقها إلى الأمم المتحدة برغم اقتناعها - أي الولايات المتحدة - بأنها لن تسمح للمنظمة الدولية بأي دور مؤثر في هذه القضية، راجعًا أساسًا إلى ظروف الحرب الباردة التي فرضت وجود دور قوي للاتحاد السوفييتي تحديدًا ودول العالم الثالث داخل الأمم المتحدة، ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك المجال خاليًا لهذه الأطراف، فنقلت صراعها مع الاتحاد السوفييتي إلى المنظمة الدولية، وكانت قضية الشرق الأوسط إحدى البؤر الساخنة في هذا الصراع بين القوتين العظميين.

ومن يتابع القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة في قضية الشرق الأوسط

يلحظ بوضوح أن الولايات المتحدة نجحت إلى حد كبير فى شل إرادة المنظمة الدولية فى هذه القضية، فمن ناحية كانت تعترض على أى قرار يمس وجود إسرائيل ومصالحها ، ومن ناحية أخرى كانت تجهض نشاط المنظمة الدولية لتطبيق قرارات وافقت عليها الولايات المتحدة نفسها ، وذلك بالقيام بتحركات سياسية موازية سواء بالتعاون مع الاتحاد السوفييتى كقوة عظمى ثانية أو منفردة لتطبيق هذه القرارات بعيدًا عن الأمم المتحدة ، مما كان يظهر المنظمة الدولية بمظهر الطرف العاجز عن الحركة المؤثرة.

إن نظرة سريعة على خريطة استخدام الفيتو فى مجلس الأمن خلال مرحلة الحرب الباردة تكشف إلى أى حد عمدت الولايات المتحدة إلى أن تجعل قضية الشرق الأوسط أسيرة صراعها مع الاتحاد السوفييتى داخل المنظمة الدولية وبالقدر الذى يفيد بقاء إسرائيل ويعزز وجودها فى المنطقة وفى نفس الوقت يجعل المنظمة الدولية عاجزة عن القيام بدور حقيقى لصالح الفلسطينيين والموقف العربى بوجه عام.

لقد احتكر الاتحاد السوفييتى تقريبًا حق استخدام الفيتو خلال السنوات العشر الأولى من وجود الأمم المتحدة ، ٧٥ مرة من ٧٨ مرة تم فيها استخدام الفيتو بينما لم تستخدمه الولايات المتحدة مرة واحدة ، ثم انخفض معدل استخدام الفيتو من جانب الاتحاد السوفييتى إلى الثلث تقريبًا فى الحقبة التالية (١٩٥٦ ـ ١٩٦٥) فكان بنسبة ٨٣% مقابل ٩٦ % عن الفترة السابقة ، بينما ظلت الولايات المتحدة عازفة تمامًا عن استخدام الفيتو حتى منتصف الستينيات. ولكن اتجاه المنحنى بدأ ينعكس تمامًا اعتبارًا من منتصف الستينيات خاصة خلال الحقبة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥ ، فقد شهدت هذه الحقبة ليس فقط استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو ولأول مرة ، لكن أيضًا أصبحت هى الدولة الأكثر استخدامًا للفيتو ، فقد استخدمته ١٢ مرة مقابل ٧ للاتحاد السوفييتى و٨ للمملكة المتحدة و٢ لفرنسا و٢ للصين. ثم تصاعد استخدام الولايات المتحدة للفيتو فى الحقبة التالية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ حيث استخدمته ٣٤ مرة (٥٧ % من إجمالى الفيتو وهو ٦٠ مرة) مقابل ٦ للاتحاد السوفييتى و ١١ للمملكة المتحدة و ٩ لفرنسا ولم تستخدمه الصين[٢٢].

ولا شك أن استخدام الفيتو تم فى قضايا إقليمية ودولية كثيرة ومتنوعة ، ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار تطور قضية الشرق الأوسط فسوف نلاحظ أنها بدأت تحتدم بشكل متصاعد منذ أواسط الستينيات عندما تحولت نظرة المنظمة الدولية للقضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى صراع عربى إسرائيلى ، وهنا كان من المنطقى أن تتحرك الولايات المتحدة لتتصدى لأى خطوة داخل مجلس الأمن تؤكد الحقوق الفلسطينية (تعزيزا لما كان قد بدأ يحدث داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة) أو تدين الممارسات الإسرائيلية. ومن ثم فإن النصيب الأوفر لاستخدام الفيتو من جانب الولايات المتحدة انصرف إلى قضية الشرق الأوسط. بل إن الولايات المتحدة واصلت نفس الموقف حتى بعد أن تحول أسلوب التعامل مع قضية الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ ومنذ النصف الثانى من الثمانينيات عندما بدأ الموقف الأمريكى من منظمة التحرير الفلسطينية يتغير تدريجيًا إلى أن اعترفت واشنطن بالسلطة الفلسطينية وقام المسار الفلسطينى الإسرائيلى للسلام. فلقد ألقت الولايات المتحدة عقب حرب ١٩٧٣ بثقلها السياسى كله وراء إلغاء كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وتعترض عليها إسرائيل فنجحت مثلا فى إلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى عام ١٩٧٥ والذى يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية وألحت فى إلغاء قرارات أخرى. واستخدمت الفيتو لتحمى قرارًا إسرائيليًا يتناقض تناقضًا مباشرًا وصريحًا مع قرارات كثيرة صادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة وهو القرار الخاص ببناء مستوطنات جديدة فى قلب القدس الشرقية المحتلة ، وكان ذلك بعد توقيع اتفاقية أوسلو فى ١٩٩٣ التى نصت صراحة على تأجيل التفاوض حول القدس إلى مرحلة لاحقة بما يفترض حتى عدم تغيير معالمها ببناء مستوطنات جديدة[٢٣].

لقد كانت الولايات المتحدة هى أول الدول التى اعترفت بقيام دولة إسرائيل كأمر واقع منذ الدقائق الأولى من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وحدث هذا بينما لم يكن وقف إطلاق النار فى حرب ١٩٤٨ قد تحقق ولا الهدنة قد قامت. ونشطت آنذاك داخل مجلس الأمن وفى العواصم العربية للعمل على إقرار الأمر الواقع بقيام دولة إسرائيل وإجبار العرب على قبول الهزيمة العسكرية والسياسية[٢٤]. والثابت تاريخيًا أن قرار

التقسيم الصادر فى ١٩٤٧ ما كان لـه أن يتم لولا الضغط الأمريكى بسرعة إقراره برغم أنه يتجاوز إرادة الفلسطينين باعتبارهم أصحاب الأرض الحقيقيين ولم ينتظر تعبيرهم عن إقرار مصيرهم بأنفسهم.

وفى حرب ١٩٥٦ لم تستطع الولايات المتحدة - برغم موقفها الإيجابى آنذاك والذى كان يؤيد انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المصرية التى احتلتها فى تلك الحرب - أن تجبر فرنسا وإنجلترا على قبول قرار من مجلس الأمن بهذا الشأن. وبعد أن أصيب المجلس بالشلل ، انتقلت المشكلة أوائل ١٩٥٧ إلى الجمعية العامة التى أصدرت فى ٣ فبراير قرارين : الأول يقضى بوجوب انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية وقطاع غزة فورًا ، والثانى يقضى بمرابطة القوات الدولية على خطوط الهدنة وإرسال وحدات منها إلى خليج العقبة. ورفضت إسرائيل القرارين وأصبحت معرضة لفرض عقوبات دولية عليها. وفى غضون ذلك صدر عن الولايات المتحدة موقفين ، أولهما أنها لن توافق على اتجاه لفرض عقوبات على إسرائيل، والثانى أنها ستعمل على توفير حق المرور للسفن الإسرائيلية فى خليج العقبة ، مما أثار غضب الاتحاد السوفييتى. وانتهى الأمر بموافقة إسرائيل على قرار الجمعية العامة القاضى بالانسحاب وكان ذلك فى أول مارس ١٩٥٧ . وفى ظل وجود قوات الطوارئ الدولية أصبح ممكنًا لإسرائيل أن تمر سفنها فى خليج العقبة ، وبرر داج همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك هذا الوضع بأنه مؤقت لحين الوصول إلى تسوية تؤمن حرية الملاحة فى الخليج بصورة دائمة[٢٥].

وفى حرب ١٩٦٧ كان واضحًا مدى الانحياز الأمريكى لإسرائيل فى ملابسات وقوع هذه الحرب ، وعندما أخذ مجلس الأمن والجمعية العامة فى مناقشة المشكلة تصدت الولايات المتحدة بالرفض لكل مشروعات القرارات التى كانت تتضمن انسحابًا إسرائيليًا غير مشروط ، وكانت دائمًا مع فكرة ربط الانسحاب بإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية. وعلى عكس ما حدث فى ١٩٥٦ ومقارنة بما تم مع أزمات إقليمية دولية أخرى فى تلك الفترة ، كانت الولايات المتحدة ضد عودة الأطراف إلى المواقع التى كانت عليها قبل ٥ يونيه ١٩٦٧ ، بما يعنى

تمسك إسرائيل بأراضٍ احتلتها بالقوة. ولم يستطع الاتحاد السوفييتى التصدى لهذا التوجه الأمريكى ، وهو أمر ظل مثار إحباط عربى من الموقف السوفييتى. وصدر قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ والذى تقدمت بريطانيا بمشروعه ، وأهم ما فيه انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلتها فى النزاع (وفقًا للنص الإنجليزى) أو الأراضى (وفقًا للنص الفرنسى) ، وإنهاء حالة الحرب ، وضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية بالمنطقة ، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وإقامة مناطق منزوعة السلاح ، وإيفاد مبعوث للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى المنطقة بهدف إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة. وكان القرار محققًا للأهداف الأمريكية وهى العمل على إجراء مفاوضات مباشرة ثنائية بين كل دولة مواجهة عربية وإسرائيل والمساومة على الأرض العربية لتحقيق تسوية سلمية.

وبالفعل قام المبعوث الدولى جونار يارنج بعدة جولات فى المنطقة على مدى عامين تقريبًا وصلت فيها جهوده إلى طريق مسدود بسبب إصرار إسرائيل ومعها الولايات المتحدة على أن تتحول مهمته إلى إجراء مفاوضات ثنائية مباشرة تصبح فيها الأمم المتحدة مجرد غطاء شكلى ولا تقوم فيها بأى دور حقيقى. ومع فشل مهمة يارنج تقدم وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز فى عامى ١٩٦٩ و١٩٧٠ بمبادرتين تضمنتا التأكيد على مبدأ الانسحاب للقوات الإسرائيلية والدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنج[٢٦].

المهم فى مثل هذه التطورات أنها كانت تؤذن بأمرين أساسيين ترسخا فى السنوات التالية وعليهما مضى طريق السلام كما تريده الولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل ، وهما ضرورة التفاوض الثنائى المباشر (الصلح المنفرد) وثانيهما إقصاء المنظمة الدولية عن عملية السلام من الناحية الفعلية. وهو ما حدث فى الواقع عقب حرب ١٩٧٣ عندما عقد مؤتمر جينيف للسلام فى ديسمبر ١٩٧٣ . فقد عقد هذا المؤتمر بناء على ما جاء فى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ « الذى ينص على وقف إطلاق النار والبدء فورًا فى محادثات سلام تحت الإشراف المناسب » وتنفيذ القرار ٢٤٢ . وكلمة الإشراف المناسب تم تفسيرها آنذاك على أنها الأمم المتحدة.

ومنذ اللحظة الأولى ، أحاطت المشكلات بالمؤتمر واعترضت إسرائيل على أى دور للأمم المتحدة ، ولكن الولايات المتحدة كانت ميالة إلى عقده بصورة معينة وبدور معين للأمم المتحدة، وقد تحدث الأستاذ محمد حسنين هيكل عن هذا التصور فى كتابه «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل » الجزء الثانى ، عندما عرض للتصور الذى طرحه وزير الخارجية هنرى كيسنجر على الرئيس الراحل أنور السادات يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ عن المؤتمر الدولى فى چينيف. فقد أوضح هيكل أن تصور كيسنجر للمؤتمر أن يكون مجرد مظلة للقاء سياسى بين مصر وإسرائيل ، ولتحقيق ذلك فقد اهتم فى لقائه بالسادات بالتركيز على نقاط بعينها ، وهى أن يكون المؤتمر تحت اسم الأمم المتحدة فى مقرها الأوروپى بچينيف (وليس فى مقرها الأساسى فى نيويورك) ولكن بدون رعايتها ، وأن تتعهد مصر بحضوره حتى وإن امتنعت بقية الأطراف ، وأن ينقسم المؤتمر بعد جلسة أولى علنية وإجرائية إلى مجموعات تفاوض ثنائية بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا إذا وافقت على الحضور (لم تحضر) ، وألا يتم تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر ، وأن يكون حضور الاتحاد السوفييتى فارغًا من أى مضمون ، ولن يسمح لتدخلات أوروپية[٢٧].

وجاء انعقاد مؤتمر چينيف مطابقًا لما طرحه كيسنجر ، فقد افتتحه كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ ثم ألقيت كلمات لرؤساء الوفود المشاركة واستمر المؤتمر يومين ، وأعلن فى ختامه عن لجنة عمل عسكرية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية[٢٨]. وكان المؤتمر فى جوهره محاولة أمريكية لتطويع أطراف الصراع للجلوس معًا وجهًا لوجه لإجراء مفاوضات مباشرة. وشهدت السنوات القليلة التالية جهودًا مكثفة بين كيسنجر لتطبيق سياسته المعروفة بالخطوة - خطوة ، أى تجزئة قضايا الصراع العربى الإسرائيلى والتفاوض حولها بشكل ثنائى ومباشر بين إسرائيل والدول العربية. ووقف الرفض العربى وفقًا للاتصالات التى جرت عام ١٩٧٧ حائلا دون هذا التوجه الأمريكى. ويقول إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى الأسبق فى كتاب « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » : كان المبدأ الأساسى الذى التزمت به كل الدول العربية هو أنه ينبغى ألا تتخذ أى دولة قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب ، وكان

مفهومًا أن خرق هذا المبدأ العام ستكون لـه آثار عكسية خطيرة على القضية العربية »·

وبمجيء إدارة الرئيس چيمى كارتر إلى البيت الأبيض، تجدد مرة أخرى الحديث عن عقد مؤتمر چنيف بصورة تتجاوز ما حدث فى المرة الأولى· وكان الفريق المحيط بكارتر مؤمنًا بالحل الشامل وغير مقتنع بأسلوب الخطوة - خطوة الذى انتهجه كيسنجر · وتحمست الإدارة الجديدة لعقد المؤتمر ، ولكن إسرائيل رفضت انعقاده ؛ لأنها لم تكن تريد أن تواجه العرب بوفد موحد ، كما كان العرب مصرين على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى المؤتمر · ولا يرجع إسماعيل فهمى الإخفاق فى عقد هذا المؤتمر - برغم تهيؤ الظروف لعقده فى اعتقاده - لرفض إسرائيل فقط ، وإنما لغموض الموقف الأمريكى والالتزامات التى أخذتها الولايات المتحدة على نفسها تجاه إسرائيل من حيث رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيداتها لها بأنها ستتشاور معها فى أى خطوة جديدة فى الأمم المتحدة أو مؤتمر چنيف· كما يرجعه إلى وجود تحركات أخرى من جانب الإدارة الأمريكية ، والرئيس الراحل أنور السادات كانت تدفع الأمور إلى العودة مرة أخرى إلى أسلوب التفاوض المباشر بين إسرائيل وكل من الدول العربية المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى[٢٩]· وجاءت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وعقد مؤتمر كامب ديفيد فى ٥ سبتمبر ١٩٧٨ إعلانًا صريحًا بأن قضية الشرق الأوسط خرجت من الآن فصاعدًا عن نطاق الأمم المتحدة من الناحية الفعلية·

٥- أمريكا والأمم المتحدة فى أولى حروب القرن

على عكس الخلافات التى دبت بين أمريكا والأمم المتحدة حول طريقة مواجهة الأزمات الدولية التى وقعت طوال القرن العشرين ، حدث لأول مرة - وبشكل آثار الانتباه - اتفاق تام بين الجانبين فى التعامل مع الوضع الدولى الذى نشأ عن الاعتداءات المسلحة التى تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وكان إيذانًا باندلاع أول حروب القرن الواحد والعشرين· فقد تلاقت رؤية الأمم المتحدة مع أمريكا فى وصف هذه الاعتداءات بالإرهاب وفى إدانته والعمل على

عقاب مرتكبيه ، كما تلاقت فى تأييد الحملة العسكرية الأمريكية ضد نظام حكم طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان بقيادة « أسامة بن لادن » باعتبارهما الطرف الذى وجهت إليه الولايات المتحدة الاتهام بارتكاب هذه الاعتداءات . وتعاونت المنظمة الدولية على نحو سّريع وفعّال - لم يحدث من قبل - مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالترتيبات السياسية التى توالت تباعًا بعد هذه الأحداث لإعادة تشكيل الحياة السياسية فى أفغانستان ، بما لا يسمح مجددًا بتكرار مثل هذه الأعمال الإرهابية ، فضلا عن كيفية مواجهة الإرهاب على المستوى العالمى ككل .

ويمكن فهم أبعاد هذه العلاقة الجديدة التى اتسمت بالتعاون الوثيق وتطابق الرؤى بين الأمم المتحدة وأمريكا من خلال التحركات التى قامت بها المنظمة الدولية استجابة للمطالب الأمريكية فى مسارين ، هما : أولا : الترتيبات المباشرة فى مواجهة أفغانستان ذاتها ، وتشمل الحملة العسكرية الأمريكية والتدابير الأمنية من ناحية ، وجهود الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار من ناحية ثانية ، وثانيًا الترتيبات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على المستوى العالمى .

فمنذ الساعات الأولى التى أعقبت مباشرة أحداث ١١ سبتمبر ، أعربت المنظمة الدولية عن دعمها الكامل للولايات المتحدة فى كل الترتيبات التى يمكن أن تتخذها لمواجهة الموقف . ففى اليوم التالى مباشرة أعلن مجلس الأمن الدولى إدانته بالإجماع للهجمات الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة واعتبرها تهديدًا للأمن والسلم الدوليين . وأصدر المجلس قراره ١٣٦٨ الذى تضمن ما يفيد بأنه لن يعترض على أى خطوة عسكرية أمريكية ضد مرتكبى هذه الهجمات ومدبريها ، بل إنه تضمن تهديدًا للدول التى تؤوى الإرهابيين ومنظماتهم بأنهم سيتعرضون لعقاب شديد إن لم يتعاونوا مع الولايات المتحدة فى موقفها . وأشار القرار إلى حق الولايات المتحدة فى الدفاع عن نفسها طبقًا لبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولم يكتف القرار بإدانة هذه الأعمال ولا بالتعبير عن تعاطفه مع الولايات المتحدة حكومة وشعبًا فى هذه الأحداث المأساوية ، وإنما طالب المجتمع الدولى كله بمضاعفة جهوده لمنع وقوع أعمال إرهابية ، بما فى ذلك التعاون المتزايد والتطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب ، كما أكد استعداد مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات

الضرورية للتعامل مع هجمات ١١ سبتمبر ومناهضة كل أشكال الإرهاب وفقًا لمسئولياته فى إطار ميثاق الأمم المتحدة .

وكانت الولايات المتحدة قد باشرت ضغطًا دوليًا غير مسبوق فور وقوع هذه الأحداث ليس على المنظمة الدولية وحدها بل على المجتمع الدولى كله لتحقيق توافق ورضى دوليين كاملين بلا تحفظات على كل ما يمكن أن تتخذه واشنطن من مواقف وتحركات للرد على هذه الهجمات ، ووصف الرئيس الأمريكى چورچ بوش الابن الحالة الدولية بعد هذه الأحداث بأنها حرب بين الشر والخير وأنه لا مفر لأى عضو من أعضاء الأسرة الدولية من أن يختار أين يقف مع الولايات المتحدة حيث الخير أم ضدها حيث الشر؟ أى إنه إما أن يكون مع الولايات المتحدة أو ضدها بلا أى تحفظات . ومن جانبها نظرت المنظمة الدولية ممثلة فى أمينها العام السيد كوفى عنان وأعضاء مجلس الأمن الدائمين للأحداث على أنها تمس صميم كيان الأمم المتحدة ودورها حيث اعتبرت تهديدًا لقيم الخير التى امتلأ بها ميثاق المنظمة الدولية وللسلم والأمن الدوليين أيضًا .

ولكن سرعة الاستجابة من جانب مجلس الأمن للموقف الأمريكى جاءت لترسخ التوجه العام فى السياسة الأمريكية تجاه الدور المنوط بالمنظمة الدولية فى الأزمات العالمية ، وهو أن تصبح منبرًا لإضفاء المشروعية الدولية على السلوك الأمريكى فى مثل هذه الأزمات من ناحية ، وأن يتركز دورها فى الجانب الوظيفى أساسًا أى تولى المهام الإنسانية والاقتصادية على صعيد التعاون الدولى والتى من شأنها منع إثارة الأزمات أو الإسهام فى حلها بشكل غير مباشر . بمعنى آخر وضح من التحرك السريع للمنظمة الدولية فى سياق التوجهات الأمريكية تطبيق رؤية واشنطن للعمل متعدد الأطراف لتحقيق السلام وحفظه ، وهى الرؤية التى فتحت الباب لموجة عاتية من النفوذ الأمريكى فى السياسة الدولية . ومما عمق من هذه الرؤية هذه المرة أن أمريكا ذاتها هى التى تعرضت للعدوان مما جعل الاعتبارات الوطنية الأمريكية تفرض نفسها بقوة على أى تحرك دولى من قبل المنظمة الدولية ، كما أن أحداث ١١ سبتمبر فجرت قضية الإرهاب الدولى مما وسع من نطاق النفوذ الأمريكى .

فبعد صدور القرار ١٣٦٨ من جانب مجلس الأمن ، اعتمد المجلس تقليدًا بأن قرر عقد مناقشة كل أسبوع للأحداث فى أفغانستان بهدف مواكبة ما يتقرر فى البيت الأبيض . ولم تمض أيام قليلة حتى بدأت الولايات المتحدة تحركات مكثفة داخل مجلس الأمن ؛ لكى يتخذ موقفًا عمليًا قويًا فى مواجهة الإرهاب ككل . وبدت المنظمة الدولية فى الاهتمام الأمريكى تحظى بثقل كبير لم يكن موجودًا من قبل فى ضوء الفتور الذى كانت تتخذه دائمًا من نشاط الأمم المتحدة بوجه عام . وعلى مدى أسبوعين تقريبًا ضغطت الولايات المتحدة على مجلس الأمن لمناقشة استصدار قرار استنادًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقضى بفرض عقوبات إلزامية لمنع تمويل المنظمات الإرهابية وإيواء الإرهابيين فى أية دولة . وفعلا تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار بهذا الشأن ووافق عليه مجلس الأمن بالإجماع وفى سرعة غير مسبوقة يوم ٢٩ سبتمبر وهو القرار ١٣٧٣ الذى مثل إهدارًا لسيادة الدول بشكل صريح لم يحدث من قبل بغض النظر عن أهدافه الطيبة . فقد نص القرار على تحريم قيام رعايا أية دولة عمدًا بتوفير الأموال وجمعها بأية وسيلة أو السماح باستخدام أراضيها لأغراض إرهابية ، وتجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية لمرتكبى الإرهاب أو المشاركين فيه ، والامتناع عن تقديم الدعم بجميع صوره للضالعين فى أعمال إرهابية، ووضع حد لمحاولات تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويدها بالسلاح ، والعمل على الحيلولة دون ارتكاب الأعمال الإرهابية بما فى ذلك الإنذار المبكر للدول من خلال تبادل المعلومات ذات الصلة ، وحرمان القائمين على أعمال الإرهاب من الملاذ الآمن . كما تضمن القرار أحكامًا تتعلق بالصعيد القانونى والتشريعات والقوانين الداخلية حيث طالبت جميع الدول بإدراج جرائم الإرهاب فى التشريعات ، وبتبادل المعلومات ، وفرض قيود على الحدود ، ومنع كل صور تزوير الوثائق والهويات والتشدد فى قبول طلبات اللجوء السياسى والتأكد من أنه لن يتم اتخاذها مهربًا للإرهابيين . كما تقرر وفقًا لهذا القرار إنشاء لجنة للعقوبات يتعين على الدول أن توافيها بتقارير عن الخطوات التى اتخذتها لتنفيذ القرار فى مدة لا تتجاوز ٣ شهور من صدوره .

وكل هذه الأحكام تتفق مع رغبة كل أعضاء المجتمع الدولى للتخلص من

الإرهاب، ولكن المشكلة التى يثيرها القرار ذات شقين ، أولهما أنه فى غيبة تحديد مفهوم واضح للإرهاب فإن الدول ستجد نفسها واقعة تحت ضغوط تعارض سيادتها أصلا حيث سيتعين عليها اتخاذ مواقف لا علاقة لها بالإرهاب وأنها ستضطر لقبولها لا لشىء إلا لتجنب هذا القرار الدولى الذى اتخذ شكل الإلزام ، وإلا ستجد نفسها معرضة لعقوبات شتى. وثانيهما أنه يفتح الباب لمشروعية تدخل إحدى الدول فى شئون الدولة الأخرى استنادًا لغطاء مطاردة الإرهاب عالميًا ، هذا فضلا عن مدى مشروعية أعمال لجنة العقوبات التى تشكلت بالفعل لهذا الغرض. وفى ضوء القلق الذى أثاره هذا القرار اضطر السير چيريمى جرنيستوك الممثل الدائم للمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة والرئيس المنتخب لهذه اللجنة إلى أن يوضح مهمتها بقوله : إنها تهدف إلى مساعدة الدول على رفع مستوى قدراتها إلى أفضل ما يمكن من أجل القضاء على الإرهاب فى حدود سلطاتها. وقال : إن اللجنة طلبت من الدول أعضاء المنظمة الدولية تحديد المجالات التى قد تحتاج فيها إلى مساعدة كأن تشمل وضع صيغ لتشريعات جديدة أو إصدار تعليمات للنظم المصرفية فيها ، أو تشكيل جهات ضبط قضائى جديدة. وأضاف فى محاولة منه لإزالة الخوف من التأثير على سيادة الدول ، أنه ليس من مهام اللجنة اتخاذ إجراءات مباشرة فى أراضى أى من الدول الأعضاء ، وليس من صلاحياتها معاقبة أية حكومة ؛ لأن الإجراءات التى اتخذتها هذه الحكومة أو تلك ليست مقنعة مثلا. إلى هنا فإن مهمة اللجنة وفقًا لكلام رئيسها مهمة فنية وللمساعدة فى مكافحة الإرهاب ولن تقوم من جانبها بفرض خطوات معينة داخل الدول ، ولكن وفقًا لكلامه أيضًا فإنها برغم عدم قيامها هى بعمل ما مباشرة ، إلا أنها تريد من أية دولة أن تقوم به بشكل إرادى. ومن ناحية أخرى يؤكد رئيس اللجنة أيضًا أن الأمم المتحدة ستضغط على الحكومات من أجل أن تكون إجراءاتها فعالة. وإذا وضعنا كلام رئيس اللجنة فى ضوء ما توافقت عليه الدول الكبرى فى سياساتها الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر وبضغط من الولايات المتحدة بتعريض أى طرف دولى يجرى اتهامه فى الإرهاب لعقوبات العزلة السياسية والاقتصادية ، فإن ما استصدره القرار ١٣٧٣ يمس فعلا سيادة الدول.

وكان كوفى عنان سكرتير عام الأمم المتحدة قد مهد الطريق لإصدار هذا القرار

بإعلانه يوم ١٨ سبتمبر لأنه لمس توافقًا دوليًا من كل دول العالم للوقوف معًا فى محاربة الإرهاب واتخاذ إجراءات تضمن عدم إعطاء الإرهابيين الملاذ الآمن أو الدعم المادى بمختلف صوره ، كما أعلن بعد ذلك بأسبوع أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا والصين أعربت عن تأييدها لدعوته بأن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسى فى حرب دولية طويلة الأمد ضد الإرهاب • وقال : إن الأمم المتحدة هى الوجهة القادرة على إضفاء صفة الشرعية الدولية على أية حرب طويلة الأجل ضد الإرهاب •

وبينما كانت مختلف الدول قد سارعت بالاستجابة لتنفيذ هذا القرار ، كانت الاستعدادات الأمريكية جارية على قدم وساق لشن الحملة العسكرية ضد قواعد طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان فيما سمى بأولى حروب القرن • وواصل مجلس الأمن مناقشاته الأسبوعية لاستعراض الموقف فى أفغانستان على ضوء الترتيبات التى بدأت تتخذها الولايات المتحدة بعد تشكيل تحالف دولى بقيادتها لضرب قواعد طالبان وتصفية تنظيم القاعدة• ولم تكن المنظمة الدولية فى حاجة إلى إعلان جديد من جانبها يؤيد الحملة العسكرية التى بدأت أول غاراتها فى ٧ أكتوبر بالنظر إلى أن القرار ١٣٦٨ السالف الإشارة إليه فتح الطريق أمامها للقيام بمثل هذا العمل العسكرى • وقال السيد چون نجروبونتس مندوب أمريكا لدى المنظمة الدولية إن الغارات على أفغانستان تمت استنادًا إلى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التى تتيح للدول التى تتعرض للهجوم حق الدفاع عن نفسها • بل إن الولايات المتحدة بعثت رسالة إلى مجلس الأمن فى اليوم التالى مباشرة تخطره فيها (ولا تطلب موافقته) بأنها قد تجد أن الدفاع عن النفس يقتضى القيام بمزيد من العمليات العسكرية ضد دول ومنظمات أخرى خارج أفغانستان • ولم يعترض المجلس •

ومما يجب أخذه فى الاعتبار بالنسبة لموقف المنظمة الدولية من الحرب الأمريكية فى أفغانستان ومدى انحيازها المسبق مع البيت الأبيض للخيار العسكرى من عدمه ، أن الولايات المتحدة طلبت من المنظمة الدولية فى الأيام الأولى التى تلت أحداث ١١ سبتمبر التدخل لدى حكومة طالبان لتسليم « أسامة بن لادن » وأعضاء تنظيم القاعدة وإلا فإن هذه الحكومة ستتعرض للعقاب ، وفعلا طلبت المنظمة الدولية من طالبان

ذلك ، وحثتها على الاستجابة للطلب الأمريكى ، ولكن قيادة طالبان رفضت بشدة٠ كما أن مبعوث الأمم المتحدة إلى أفغانستان آنذاك السيد فرانسيس فيندريك حث المعتدلين فى جماعة طالبان على أن ينفصلوا عن قياداتهم ويتعاونوا مع المجتمع الدولى لإنقاذ بلادهم ، وفشل فى مسعاه٠

ولكن هذا التحرك من جانب المنظمة الدولية كان شكليًا بالدرجة الأساسية حيث كان قد ترسخ لديها منذ اللحظة الأولى للأحداث أن الولايات المتحدة سترد عسكريًّا على طالبان ليس فقط بهدف اقتلاع جذور الإرهاب فى أفغانستان وفقًا لما أعلنته واشنطن ، بل لاستعادة الكرامة الوطنية الأمريكية ، خاصة أن خيار العمل العسكرى كان خيارًا رسميًّا وشعبيًّا فى الوقت نفسه٠

ومضت الحملة الأمريكية ضد أفغانستان فى طريقها بموافقة الأمم المتحدة ، وفى الوقت نفسه كان هناك تحركٌ آخر من نوع مختلف حظيت فيه المنظمة الدولية بدور مهم بمباركة ودعم الولايات المتحدة ، ألا وهو إعادة تأهيل أفغانستان سياسيًّا وإعمارها٠ وكانت البداية فى هذا التحرك بالشق الإنسانى والإعمار٠ وقد أرادت الولايات المتحدة من الاعتماد على المنظمة الدولية فى هذا الجانب من الأزمة ، تخفيف حدة الغضب التى انتابت العالم خاصة الدول الإسلامية بسبب شن الحرب الأمريكية٠ ومنذ منتصف أكتوبر بدأ الرئيس الأمريكى يتحدث عن مهمة معينة للمنظمة الدولية فى الوضع السياسى الأفغانى دون أن يحدد ذلك بدقة ، ولكن كوفى عنان أوضحه بأن الأمم المتحدة تعمل مع الأطراف الأفغانية على تعزيز فرص تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة٠ إلا أن الوضع المأساوى للشعب الأفغانى الذى كان يعانى من الجوع والتشرد وظروف الشتاء الصعبة فرض على مجلس الأمن أن يجتمع فى ١٦ أكتوبر مع كوفى عنان للبحث فى الدور المستقبلى للأمم المتحدة فى أفغانستان خاصة فيما يتعلق بالوضع الإنسانى٠ وتزامن مع ذلك أن القوات الأمريكية كانت تلقى بالمساعدات الغذائية والمؤن على الأفغان بينما كانت طائراتها تقصف قراهم ومدنهم فى سابقة غريبة لم تحدث من قبل فى الحروب الدولية٠ وفى أواخر أكتوبر تقدمت فرنسا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يتضمن مقترحات بشأن

المستقبل السياسى فى أفغانستان بعد الإطاحة بطالبان ، وشمل مشروع القرار عقد مؤتمر دولى لتقديم المساعدات لأفغانستان ٠ وحظيت الفكرة بدعم من القادة الأوروپيين وچورچ بوش وعنان ٠ وصدر بالفعل القرار ١٣٧٨ من مجلس الأمن لتوفير المساعدة الاقتصادية الدولية طويلة الأمد لشعب أفغانستان ٠ واستجابة للقرار احتضنت واشنطن فى ٢٠ نوفمبر أول اجتماع دولى للتحضير لمثل هذا المؤتمر وتحدث كولن پاول وزير الخارجية الأمريكى فى المجتمعين حول أهمية إعادة تأهيل وإعمار أفغانستان باعتبار أن ذلك هو الضمان الأساسى لكى لا تصبح البلاد مأوى للإرهاب ٠ وطالب باول بتشكيل لجنة توجيه من المجتمعين لصياغة برنامج شامل يحقق هذا الهدف وأكد عزم بلاده على توفير كل صور الدعم للجنة ٠ وقال : إن أفغانستان تحتاج لمشروع طويل الأمد فى هذا المجال ويتعين أن تلقى مساعدة دولية واسعة النطاق تضم شرق آسيا وأوروپا والأمريكتين والعالم الإسلامى ودول الإقليم (المحيطة بأفغانستان) ٠ وأوضح أن الشعب الأمريكى يفخر بأنه كان دائمًا من الدول الرائدة فى تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان ، وأن الرئيس الأمريكى أعلن فى أكتوبر عن مساعدات إضافية قيمتها ٣٢٠ مليون دولار توجه خصيصًا للاجئين الأفغان (٧,٥ مليون أفغانى كانوا يواجهون الموت جوعًا وبلا مأوى خلال الشتاء فى حرب أفغانستان ، وكان ٦ ملايين أفغانى يعيشون على المعونات الخارجية فى الغذاء والمأوى قبل أحداث ١١ سبتمبر) ٠ وفى نفس الوقت عين عنان السيد مارك مالوش مدير برنامج المنظمة الدولية للتنمية فى منصب المشرف على مشروعات الأمم المتحدة للإعمار والتنمية فى أفغانستان على أن ينسق عمله مع البنك الدولى والمفوضية الأوروپية وغيرهما من المنظمات التابعة للأمم المتحدة ذات الاختصاص ٠ وتوقع مالوش أن تتكلف عملية الإعمار نحو ٦,٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات ٠ وتواصلت جهود هذه الجهات المختلفة مع بداية عام ٢٠٠٢ وسط اهتمام واضح من جانب الأمم المتحدة وأمريكا بتذليل أية مصاعب تعترض مشروع إعادة إعمار أفغانستان ٠

وبينما كانت جهود الإعداد لإعادة التعمير والإنماء تتعاظم وسط هذا التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وأمريكا ، كانت أيضًا جهود إقامة سلطة جديدة فى كاپول

تمضى بخطى متسارعة بنفس روح القانون بين الجانبين • وكانت هذه الجهود هى ترجمة ما كان يعنيه بوش وإدارته منذ أواسط أكتوبر بأن المنظمة الدولية ستتولى مهمة معينة فى الوضع الأفغانى بعد نهاية حكم طالبان •

وكانت ثمرة هذه الجهود عقد مباحثات مكثفة فى المدينة الألمانية بون بين الفصائل الأفغانية لتقرير المصير السياسى لأفغانستان فى المرحلة الانتقالية انتهت بتوقيع اتفاق تاريخى فى قصر بيترسبورج القريب من بون يوم ٥ ديسمبر ٢٠٠١م• وبمقتضى هذا الاتفاق تم تشكيل حكومة انتقالية فى كابول برئاسة الزعيم البشتونى حامد قرضاى (٤٢ عامًا) تولت السلطة بالفعل منذ ٢٢ ديسمبر ولمدة ٦ شهور •

ولعبت الأمم المتحدة الدور الرئيسى فى عقد هذه المباحثات وإتمام الاتفاق ، حيث أعد ممثل المنظمة الدولية السيد الأخضر الإبراهيمى وزير الخارجية الجزائرى الأسبق (١٩٩١ - ١٩٩٣) الوثيقة الرئيسية والتعديلات التى أدخلت عليها والتى بمقتضاها أمكن تشكيل الحكومة الانتقالية فى كابول • وحظيت هذه الوثيقة بموافقة الوفود الأفغانية الأربعة التى شاركت فى مؤتمر بون • وسجل المجتمع الدولى خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا تقديرهما للنجاح الذى حققته الأمم المتحدة وللجهود التى قام بها الإبراهيمى فيما اعتبر نصرًا سياسيًا للمنظمة الدولية لم تحققه على مدى عدة سنوات مضت •

وكان أعضاء مجلس الأمن قد استدعوا الإبراهيمى فى ٣ أكتوبر أى قبل بدء الحملة العسكرية الأمريكية بثلاثة أيام فقط لتولى مهمة قيادة الشق السياسى من الجهود الدولية فى التعامل مع القضية الأفغانية • وكان اختيارهم له موفقًا للغاية بالنظر لخبرته الواسعة بالشأن الأفغانى ، حيث كان قد عمل من قبل مبعوثًا خاصًا لكوفى عنان فى أفغانستان بين عامى ١٩٩٧ و١٩٩٩ ، وحظى فى عمله السابق بثقة مختلف الفصائل الأفغانية ، هذا فضلا عن قدراته كديبلوماسى دولى رفيع المستوى ، حيث كان ممثلا للأمم المتحدة فى هاييتى بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٦ ، وتولى قيادة بعثة المراقبين التابعين للأمم المتحدة فى أثناء انتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م• إلا أن مرجعية الإبراهيمى تكمن فى الاتفاق الذى أنهى الحرب الأهلية اللبنانية ، والذى ساعد

هو فى وضعه كموفد خاص للجامعة العربية فى لبنان بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩١ ٠ وقد اتخذ الإبراهيمى لبنان مثالا فى نظرته للتعامل مع القضية الأفغانية خلال مؤتمر بون٠

إلا أن الأمم المتحدة لم تلعب الدور وحدها فى التسوية التى تحققت فى مؤتمر بون، فقد كانت لأمريكا جهودها المؤثرة أيضًا على الرغم من أنها فضلت ألا تكون طرفًا مباشرًا فى هذا المؤتمر ٠ فمن ناحية قامت باتصالات مكثفة ومؤثرة مع القوى الأفغانية المعارضة لحكم طالبان منذ أن شرع المجتمع الدولى فى التعامل مع الوضع الأفغانى بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة ، ومارست ضغوطًا على مختلف هذه القوى لكى تجتمع وتذلل خلافاتها لتقرير المصير السياسى للبلاد ، وساهم ذلك فى أن الوفود الأفغانية الأربعة التى وصلت إلى بون ، كانت قد تجاوزت مسبقًا العديد من العقبات ٠ ويلاحظ فى هذا الصدد أن حامد قرضاى الذى تولى رئاسة الحكومة الانتقالية فى كابول أمضى فترة طويلة فى الولايات المتحدة حيث يملك أقرباؤه سلسلة مطاعم فى شيكاجو وسان فرانسيسكو وبوسطن وبلتيمور ، وهو من الشخصيات الأفغانية ذات التوجه الغربى وله علاقات وطيدة بالعواصم الغربية لا سيما واشنطن٠ كما أن قرضاى يحمل الجنسية الأمريكية وكذلك عشرة من أعضاء الحكومة الانتقالية (٣٠ عضوًا بما فيهم الرئيس ونوابه) بما يعنى أن اختيار السلطة الجديدة فى كابول لم يكن بعيدًا عن إرادة الولايات المتحدة، ومن ناحية ثانية فإنه طوال فترة انعقاد المؤتمر كانت الخارجية الأمريكية على اتصال وثيق بالسكرتير العام للمنظمة وممثله الإبراهيمى، وتابعت بشكل غير مباشر جهودهما فى التفاوض على الصيغة النهائية للاتفاق الذى تم إبرامه٠

ولأن اتفاق بون قضى بجانب تشكيل حكومة انتقالية ، بنشر قوة دولية فى كابول ومحيطها ، فقد كان على مجلس الأمن أن يجتمع لإقرار نشر هذه القوة٠ وعقدت الدول الخمس دائمة العضوية مفاوضات شاقة فيما بينها بشأن هذ القوة إلى أن أقر مجلس الأمن يوم ٢٠ ديسمبر إرسالها محددًا مدتها بستة شهور دون النص على مهامها أو عددها٠

ومرة أخرى لم تشأ المنظمة الدولية الاصطدام مع الولايات المتحدة ، بل إنها اكتفت بإقرار إرسال القوة الدولية ونفضت يديها من مسئوليتها عنها تاركة مصير الاتفاق على وعددها للولايات المتحدة نفسها. فمن ناحية لم تكن الأمم المتحدة مع الاتجاه لإرسال قوات حفظ سلام دولية تقليدية تتبعها مثلما حدث فى أزمات دولية سابقة انطلاقًا من الخبرة الفاشلة للمنظمة الدولية فى هذا الموضوع. وخلال الاجتماعات التى عقدها مجلس الأمن حول أفغانستان فى ظل الحملة العسكرية الأمريكية وتقدم قوات تحالف الشمال ، شرح الإبراهيمى وبشكل حازم محدودية تحرك الأمم المتحدة وأعلن معارضته لقوة حفظ سلام تقليدية وإدارة تتولاها الأمم المتحدة ، وأعاد التأكيد على مسامع أعضاء المجلس بأن الأفغان يعارضون دائمًا أية صور من التدخل الأجنبى خاصة ذات الشكل العسكرى. وكان هو نفسه قد قدم تقريرًا فى عام ٢٠٠٠ عن محدودية هذا النظام وعدم فعاليته.

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تتداخل قوات أى أطراف أخرى غير تجمع التحالف الدولى العسكرى الذى قادته فى أفغانستان مع ما تقوم به قوات هذا التحالف ومع خطتها هى العسكرية حيث إن الترتيبات الأمنية الاستراتيچية ظلت فى قبضة القوات الأمريكية. ولهذا السبب تحديدًا ضمن مجلس الأمن موافقته على إرسال القوة الدولية بضرورة التنسيق بين هذه القوة والقوات الأمريكية ، وهو ما حدث بالفعل مع بدء تولى القوة الدولية مهامها (تشكلت من خمسة آلاف جندى تقودها بريطانيا أولا وتشارك فيها أيضًا قوات من الاتحاد الأوروپى والأرچنتين وأستراليا وكندا والتشيك والأردن وماليزيا ونيوزيلندا وتركيا) حيث تم الاتفاق على أن يكون قائد القوات الأمريكية هو الذى يصدر الأوامر الميدانية لقيادة القوة الدولية متعددة الجنسيات.

إن التعاون الوثيق الذى اتسمت به العلاقات بين أمريكا والأمم المتحدة على ضوء القضية الأفغانية بعد أحداث ١١ سبتمبر يشير إلى إمكانية إحياء دور المنظمة الدولية فى التنمية والديپلوماسية الوقائية ، كما يشير إلى احتمال أن تتغير وجهة نظر الولايات المتحدة المتحفظة تجاه دور الأمم المتحدة ككل مما قد ينعكس فى اهتمام

أمريكى أكبر بالمنظمة الدولية على عكس ما جرى فى السنوات الماضية. ولكن يشير فى الوقت نفسه إلى تزايد الهيمنة الأمريكية على عمل المنظمة الدولية وذلك من حيث فرض وجهة النظر الأمريكية فى كيفية أداء العمل الدولى متعدد الأطراف ، ومن هنا فإن « الانتقائية » واردة فى المواقف التى تقتضى تدخل الأمم المتحدة حيث تتدخل وقت أن تريد لها الولايات المتحدة ذلك وبالصورة التى تراها هى ، بينما تتقاعس عندما يتعارض الموقف مع الرغبة الأمريكية.

٦- أمريكا وإصلاح الأمم المتحدة

شهد عقد الثمانينيات والتسعينيات اهتمامًا ملحوظًا بإصلاح الأمم المتحدة. ولم يقتصر هذا الاهتمام على الولايات المتحدة وحدها ، بل شمل معظم أعضاء المجتمع الدولى. وعكست المناقشات التى دارت فى هذا الصدد والحلول التى تم اقتراحها أن الإصلاح يتعلق بإيجاد حلول قوية للمشكلات المالية والإدارية التى تعانى منها المنظمة الدولية وتعيق كفاءتها كتنظيم دولى واسع الاهتمامات. ولكن الأمر لم يخل فى الواقع من اعتبارات سياسية. فالإصلاح المالى والإدارى يتطلب توافقًا سياسيًا بين الدول وإرادة من جانبها على تقبله. وحيث إن المصالح متباينة فإن تحقيق التوافق السياسى ظل من جانبه عقبة فى طريق الإصلاح.

وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة تمثل الممول الرئيسى لميزانية المنظمة الدولية وكونها القوة العظمى الوحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة والتى تتحكم فى صياغة النظام الدولى الجديد الذى تعمل الأمم المتحدة وغيرها من خلاله ، فإن موقفها من الجهود المبذولة لإصلاح المنظمة الدولية يكتسب أهمية خاصة. وقد سبقت الإشارة إلى أنه منذ النصف الثانى من السبعينيات ، دخل الكونجرس طرفًا قويًا فى تحديد الموقف الأمريكى من المنظمة الدولية ، خاصة فيما يتعلق بوفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية تجاهها. وأصبح من المعتاد أنه كلما اقترب موعد تسديد المستحقات فى أول كل عام ، ترتفع حدة الخلافات بين المنظمة الدولية وواشنطن إلى حد التهديد بحرمانها من التصويت فى الجمعية العامة ، ثم يتكرر مشهد قيام واشنطن بدفع جزء من

متأخراتها المالية بما يحفظ لها هذا الحق مع تجديد المطالب الأمريكية بتخفيض المساهمات فى تمويل المنظمة ككل. **وفى كل هذا لا تخلو تصريحات المسئولين الأمريكيين ورجال الكونجرس من ضرورة الربط بين دفع المستحقات وتحقيق الإصلاح المالى والإدارى فى الأمم المتحدة.**

والحقيقة أن قضية المشكلات المالية والإدارية للأمم المتحدة ليست وليدة العقدين الأخيرين، بل إنها تعود إلى الستينيات والسبعينيات، وتكشف المتابعة لهذه المشكلات عن ارتباطها بالصراع الدولى والخلافات السياسية وتباين المصالح من فترة إلى أخرى، بحيث أصبحت مشكلات فنية وسياسية معًا. ففى عام ١٩٦١ امتنعت كل من فرنسا والاتحاد السوفييتى عن دفع حصتها فى نفقات قوات الطوارئ الدولية التى تم إرسالها إلى الكونجو.. وكانت هذه القوات من الضخامة (٢٠ ألف جندى) بحيث كلفت المنظمة الدولية نحو ١٢٠ مليون دولار فى العام، فى وقت كانت فيه ميزانيتها السنوية كلها لا تتجاوز ٧٥ مليون دولار سنويًّا. وكان منطق الاتحاد السوفييتى أن عملية الأمم المتحدة هناك تمت بإيعاز من الدول الغربية ومن ثم يتعين تمويلها من التبرعات الاختيارية من جانب الدول ذات المصلحة فيها وليس بنظام الحصص المتبع فى توزيع نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة. **وبعد أن تراكمت مستحقات الاتحاد السوفييتى، حاولت الولايات المتحدة إحراج الاتحاد السوفييتى بحرمانه من حق التصويت فى الجمعية العامة فى عام ١٩٦٥، ولكنها سرعان ما تراجعت عن هذا الموقف حتى لا تتحول الأزمة المالية إلى أزمة سياسية مع الاتحاد السوفييتى فى وقت كانت فيه الحرب الباردة قد اشتد أوارها بين الجانبين**(٣٠).

وفى ضوء تزايد نشاط المنظمة الدولية خلال السبعينيات، خاصة فى مجالات حفظ السلام وصعود قوة دول العالم الثالث واصطدامها مع المصالح الأمريكية **بدأت الولايات المتحدة من جانبها فى تأخير دفع مستحقاتها تجاه المنظمة الدولية إلى أن وصلت فى عام ١٩٨٥ إلى ٨٦ مليون دولار كان يتعين تسديدها إلى الميزانية العادية، وكان ذلك الرقم يعادل أكثر من ضعف مديونية الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت. وبينما كان العجز فى ميزانية الأمم المتحدة ككل لا يتجاوز ٧١ مليون دولار فى عام ١٩٧٤، ارتفع إلى ٥٠٤ ملايين دولار عام ١٩٨٥ منها ٢٤٢ مليونًا**

متأخرات من الميزانية العادية و ٢٦٢ مليونًا متأخرات خاصة بنفقات قوات حفظ السلام[٣١]. واستمر تصاعد الأزمة المالية بدرجة منذرة بالخطر الحقيقى على مستقبل المنظمة الدولية حين شهدت فترة أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات انغماسًا عميقًا من المنظمة فى أزمات دولية عديدة خاصة فى حفظ السلم، بينما كانت الدول تتعمد عدم دفع مستحقاتها أو تأخيرها إلى الحد الذى أصبحت فيه الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٩٩ مدينة للأمم المتحدة بحوالى ١,٦ مليار دولار، بما يعادل ثلثى متأخرات جميع الدول الأعضاء الأخرى والبالغة ٢,٩ مليار دولار، وكان النصيب الأكبر من المتأخرات يتعلق بتمويل نشاط قوات حفظ السلام، وكان الدكتور بطرس غالى الأمين العام السابق للأمم المتحدة قد أعلن فى أغسطس ١٩٩٣ أن الاحتياطات المالية للمنظمة لا تكفى لتغطية نفقات عمليات السلام إلا لمدة شهرين فقط.

وعلى الصعيد الإدارى لم تكن المشكلات المتصاعدة أقل حدة، حيث تحولت الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة إلى هياكل إدارية تعانى من البيروقراطية وتضم جيشًا جرارًا من الموظفين الدوليين. ويرجع السبب المباشر فى هذا إلى تزايد عدد أعضاء الأمم المتحدة، فبعد أن كان ٥١ دولة عند التأسيس فى عام ١٩٤٥ أصبح ١٨٥ دولة فى عام ١٩٩٧. وترتب على هذا زيادة فى عدد الموظفين الدوليين، فبعد أن كان لا يتجاوز بضع مئات خلال السنوات الأولى للمنظمة، وصل إلى حوالى ٣٠ ألف موظف فى يونيو ١٩٨٦. ثم تفاقم العدد مع التوسع فى نشاط الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتعاظم الدور الذى تطلع به كمركز للحوار الدولى المتعدد الأطراف، ومن ثم زيادة الطلب على خدمات المؤتمرات فى الأمانة العامة، وكذلك زيادة نشاط مجلس الأمن وهيئاته الفرعية وإنشاء عدد من الهيئات الحكومية الدولية أو هيئات الخبراء الجديدة وتزايد ممارسة عقد اجتماعات رسمية ومشاورات غير رسمية فى وقت واحد.

ولقد أثار هذان النوعان من المشكلات، أى الأزمة المالية، والبيروقراطية الإدارية، عدة قضايا خلافية بين الأعضاء لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عنها مثل غيرها من بقية أعضاء المنظمة الدولية، بل كان نصيبها من الجدل أكبر بحكم موقعها المتميز داخل الأمم المتحدة. فمن الناحية المالية تركز الخلاف حول أنواع الميزانية

وكيفية تمويلها. فهناك أولا الميزانية العادية التى تحدد برامج النشاط الأساسية للأمم المتحدة وحجم النفقات المخصصة لها موزعة على القطاعات المختلفة. ويتم التمويل فى هذه الحالة إجباريًا وفق حصص محددة تعتمدها الجمعية العامة ويتعين على كل عضو تسديدها فى موعد أقصاه ٣١ يناير من كل عام. وبعد سلسلة من التطوير دخلت على هذا النظام ، أصبح لـه حد أقصى هو ألا تزيد مساهمة الدولة العضو فى الميزانية العامة على ٢٥ % وألا تقل نسبة مساهمتها عن ١ %. وهناك ثانيا ميزانية نفقات حفظ السلم وتتسم بشىء من التعقيد ، آثار ولا يزال الكثير من الجدل ، فهناك عمليات يتم تمويلها وفقًا لنظام الحصص الإلزامية وأخرى تدرج فى الميزانية العادية للمنظمة وثالثة تمول من خلال التبرعات والمساهمات الطوعية. وهناك ثالثًا تمويل النفقات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية ، ويتم ذلك عن طريق المساهمات الطوعية فقط.

وفى غيبة الاتفاق على معايير بصدد توزيع الأعباء ووجود أكثر من نوع للميزانية وحد أقصى وأدنى للحصص ، أصبح من السهل على أعضاء المنظمة الدولية التحجج بالتهرب من الالتزامات ، حيث إن هناك خلافًا كثيرًا ما يتكرر حول نفقات عمليات حفظ السلام واعتبارها من باب النفقات العادية التى يتعين على كل الأعضاء المساهمة فيها كل حسب مقدرته. وبدلا من هذا ترى بعض الدول أن نفقات كهذه ناجمة عن عمل آثم وإجرامى يتعين على الذين ارتكبوه أن يتحملوا إصلاحه من نفقات ولا شأن لهم هم به. وكثيرًا ما تختلف الدول حول توصيف العملية ذاتها هل هى لحفظ السلام أم لتنفيذ مصالح دول أخرى ؟

وأما من الناحية الإدارية ، فكان خضوع الأمانة العامة لمبدأ تمثيل التوزيع الجغرافى وضغط الدول بأن يكون لها موظفوها فى الهيئات الدولية بغض النظر عن عدم الحاجة لهم من الناحية العملية ، كما أن صعود قوى دولية على الساحة العالمية منذ الستينيات ، جعلها تفرض أن يكون لها نصيب واسع من حصة الموظفين الدوليين، وعلى سبيل المثال اليابان وألمانيا والهند.

وفى الحالتين بلورت الولايات المتحدة موقفًا لها فيما يتعلق بالإصلاح ، مؤداه إعادة النظر تمامًا فى ميزانية الأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بالعادية أو بحفظ السلام

أو المساعدات الإنسانية ، بحيث يجرى توزيع عادل للأعباء تشارك فيه القوى الكبرى الأخرى القوية اقتصاديًّا مثل اليابان وألمانيا والصين . **وتنطلق هذه النظرة التى يتفق فيها الديمقراطيون والجمهوريون معًا ، من أن نسبة مساهمة دول العالم فى ميزانية المنظمة ككل ، كانت قد تقررت فى وقت كان فيه الوزن الاقتصادى النسبى للدول مختلفًا عما هو عليه الآن ، ومن ثم يتعين تحديد المساهمة وفق التطور الجديد فى الأوزان الاقتصادية لدول العالم .** وتطبيقًا لهذا الاتجاه فإن الإدارة الأمريكية تطالب منذ بداية التسعينيات ، بأن تنخفض نسبة المساهمة الأمريكية فى الميزانية العادية للأمم المتحدة من ٢٥ % إلى ٢٠ % وفى ميزانية عمليات حفظ السلام من ٣١ % إلى ٢٥ %. وما أعاق الولايات المتحدة عن تطبيق توجهها الجديد، هو عدم قدرتها على الحفاظ على مقعدها فى لجنة ميزانية الأمم المتحدة بسبب تراكم ديونها المستحقة لدى المنظمة الدولية . وعجزها عن توفير إجماع دولى على هذه التوجهات داخل الجمعية العامة ، خاصة أن تخفيض ميزانية الأمم المتحدة يتطلب ضرورة تعديل ميثاق المنظمة ، الذى يستلزم بدوره موافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة وموافقة الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن . وكبديل لذلك تركز الولايات المتحدة على بذل جهود أخرى تحد من سياسة الإنفاق داخل المنظمة الدولية .

ومن حيث الإصلاح الإدارى ، فإن واشنطن تطالب بتقليص عدد الموظفين الدوليين إلى أقصى حد ممكن ، ووضع مفتشين عموميين فى الوكالات المتخصصة وميثاق أخلاقى للعاملين بالمنظمة يتضمن جزئية عن محاربة الفساد والمحسوبية .

ولكن ما طرحته الولايات المتحدة من أفكار حول الإصلاح ، يندرج فى إطار تخفيف الأعباء التى تتحملها هى داخل المنظمة الدولية ، أكثر مما يندرج فى تقديم رؤية شاملة وجذرية لمشكلات الأمم المتحدة المالية والإدارية . وهنا تدخل الاعتبارات السياسية لتلقى بظلالها على حقيقة الموقف الأمريكى من الإصلاح والتى تشير مرة أخرى إلى أن واشنطن غير جادة فى أن تكون للأمم المتحدة رؤية دولية ودور مستقل .

فخطة السلام التى اقترحها غالى لكى يجعل من وحدات حفظ السلام قوة حقيقية

تنقذ السلام قبل أن تحفظه ، قابلتها الولايات المتحدة بالرفض حيث اعتبرتها محاولة من غالى لإقامة جيش للأمم المتحدة بقيادته . كما سعى إلى إشراك الولايات المتحدة فى عملية الإصلاح الإدارى الكبيرة التى قام بها ، وكلف أكثر من شخصية أمريكية مهمة بأدوار مؤثرة فى خطة الإصلاح . هذا بالإضافة إلى أنه من المعروف أن أكثر من ٥٠ % من الموظفين القائمين بشئون الإدارة والتنظيم فى الأمم المتحدة هم من الأمريكيين . ولكن غالى يعترف أنه بعد شهور قليلة من بدء خطته ، لم ينجح من أوكل لهم مهمة الإصلاح من الأمريكيين وأدرك أن المشاكل أعيدت إليه من جديد لمعالجتها بنفسه . ويذكر أنه قام بجهد ملحوظ فى هذا المجال لإصلاح الأمانة العامة على مستوى القمة من حيث تقليل عدد مساعديه إلى حد كبير أو على مستوى القاعدة بإعادة الدمج والتنسيق على مستوى الوكالات المتخصصة لمنع تضارب المهام والاختصاصات ومن ثم التقليل من عدد الموظفين الدوليين . وبرغم هذا فإن الولايات المتحدة لم تُخْفِ نقدها الشديد لغالى وتحميله مسئولية استمرار التكدس الإدارى فى المنظمة بل واتهامه بالبيروقراطية .

وبرغم أن التحرك الذى قام به كوفى عنان سكرتير عام الأمم المتحدة منذ ١٩٩٦ يتسم بالهدوء مقارنة بالحملة الصاخبة التى تزعمها سلفه غالى لإصلاح المنظمة ، إلا أن الكونجرس أعلن معارضته للإصلاحات التى طرحها عنان ؛ لأنها لم تشتمل على أهم مطالب الكونجرس ، وهو خفض مساهمة الولايات المتحدة فى تمويل المنظمة من ٢٥ % إلى ٢٠ % وكانت جهود عنان تقضى بإلغاء نحو ألف وظيفة وتحجيم الجهاز البيروقراطى للمنظمة . ولكن عنان واصل حملته للإصلاح الهادئ فى إطار ضغط أمريكى مستمر بأن الولايات المتحدة لن تدفع متأخراتها المالية إلا بظهور مؤشرات قوية ومتزايدة ويمكن الاعتماد عليها ، تؤكد حدوث خفض أكبر فى الجهاز البيروقراطى للمنظمة الدولية .

وفى إطار خطة الإصلاح ، تصاعدت الأحداث منذ عام ١٩٩٣ تطالب بإعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع عضويته ، وقادت هذه الحملة دول عدم الانحياز من ناحية والدول الإفريقية من ناحية ثانية ، وكان الهدف هو تحقيق فاعلية أفضل لصنع

القرار فى المنظمة الدولية. وقد تنوعت الاجتهادات والرؤى فى هذا الطريق ولكنها كانت تصب فى اتجاهين : أولهما تحقيق تمثيل عادل للدول النامية فى مجلس الأمن أو بالأحرى التمثيل القارى ، وثانيهما الحد من تأثير الفيتو بزيادة الدول التى تمتلك هذا الحق من جهة وحصره فى قضايا بعينها تتعلق بالإجراءات الواردة فى الفصل السابع من الميثاق لحفظ السلام والتدخل الدولى من أجله.

وفى يوليو ١٩٩٧ أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على توسيع عضوية الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ؛ ليصبحوا عشرة أعضاء بمنح ألمانيا واليابان وثلاث من الدول النامية خمسة مقاعد دائمة بالمجلس ، ويضاف إليهم الأعضاء العشرة الآخرون الذين لا يحظون بالعضوية الدائمة ويتم اختيارهم بصفة دورية. ورفضت الولايات المتحدة منح حق الفيتو للأعضاء الثلاثة من الدول النامية برغم تمتعهم بالعضوية الدائمة ، ولم تحدد موقفها من مسألة التناوب على العضوية لهذه الدول.

وبرغم ما فى هذا الموقف من إيجابيات إلا أنه يعكس رغبة الولايات المتحدة أيضًا فى تخفيف الأعباء عن نفسها وإعادة توزيع الأعباء والمسئوليات التى تضطلع بها الدول الكبرى فى المنظمة الدولية وفقًا للتغير الذى حدث فى أوزانها الاقتصادية. كما هدف فى رأى البعض إلى مقايضة الدول النامية فى خطة الإصلاح ، بمعنى الموافقة لها على أن يتسع نفوذها داخل مجلس الأمن فى مقابل الحد من أعداد موظفيها فى الهيئة الدولية ومن مطالبها بصدد التنمية من جانب الأمم المتحدة. ولكن جهود توسيع عضوية مجلس الأمن ظلت فى إطار الاقتراحات حتى عام ١٩٩٩ وسط اقتناع دولى بأنها قضية ليست بسيطة ، خاصة أن إقرارها يحتاج إلى موافقة ثلثى الدول الأعضاء فى الجمعية العامة وتصديق برلمانات هذه الدول بمن فيهم الدول الخمس دائمة العضوية. ولكن مناقشات الجمعية العامة للموضوع لم تتوقف حيث واصلت الجمعية التقليد الذى اتبعته منذ عام ١٩٩٣ بتخصيص يومين من مناقشات دورتها السنوية للاستماع إلى آراء الدول فى القضية. وأوضح السفير أحمد أبو الغيط مندوب مصر لدى الأمم المتحدة عقب مناقشات الدورة التى عقدت فى عام ٢٠٠١م أن البحث

فى إصلاح مجلس الأمن تركز فى شقين : الأول هو إصلاح عمل المجلس بجعله أكثر شفافية ووضوحًا من خلال التشاور مع الدول غير الأعضاء بشأن ما يدور داخله من مداولات والسعى إلى ضمان عدم إساءة استخدام حق النقض (الفيتو) ، والثانى هو توسيع العضوية من خلال ضم المزيد من الدول إلى فئة العضوية الدائمة مع زيادة عدد المقاعد المخصصة للعضوية غير الدائمة بتخصيص المزيد من المقاعد لكل مجموعة من المجموعات الجغرافية الخمس التى تضمها الأمم المتحدة. وبانتهاء دورة الجمعية العامة لعام ٢٠٠١ لم تسفر المناقشات عن اتفاق نهائى ومحدد فى كل من هاتين المسألتين.

* * *

المصادر

١ـ د٠ بطرس بطرس غالى ، ود٠ خيرى عيسى ، مدخل إلى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص٧٢٦ ٠

٢ـ المرجع السابق ، ص ٧١٤ـ ٧١٥ ٠

٣ـ رضا هلال ، تفكيك أمريكا ، الإعلامية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ ٠

٤ـ د٠ بطرس غالى ، مدخل ٠٠٠ مرجع سابق ، ص ٧٢٦ـ ٧٣٠ ٠

٥ـ المرجع السابق ، ص ٧٣٣ـ ٧٤٣ ٠

٦ـ المرجع السابق ، ص ٧٢٨ـ ٧٣٠ ٠

٧ـ د٠ حسن أبو طالب (تحرير) ، الأمم المتحدة فى خمسين عامًا ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧٢ ٠

٨ـ مكتب الأمم المتحدة للإعلام ، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، دار الهنا للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٠ـ١١ ٠

٩ـ صحيفة السياسة الكويتية عدد ١٩٩٧/١٠/١٦ ٠

١٠ـ المصدر السابق٠

١١ـ د٠ حسن أبو طالب ، الأمم المتحدة٠٠٠ مرجع سابق ، ص١١٥ ٠

١٢ـ د٠ حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص١٢٢ ٠

ود٠ حسن نافعة (تحرير) ، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٩ ، ص ٢٤٣ ٠

١٣ـ د٠ حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ ٠

١٤ـ د٠ بطرس بطرس غالى ، ٥ سنوات فى بيت من زجاج ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤ ٠

١٥ـ جميل مطر ، تأملات فى السياسة الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ص ١٥ـ١٧ ٠

١٦ـ د٠ عماد جاد ، التدخل الدولى بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٨ ـ ٥٩ ٠

١٧ـ د٠ بطرس غالى ، ٥ سنوات٠٠ ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ ، ص١٤٨ ٠

١٨ـ صحيفة الشعب ، عدد ١٩٩٥/٧/١٤م٠
١٩ـ المصدر السابق ، عدد ١٩٩٥/٧/٢٥م٠
٢٠ـ المصدر السابق ، عدد ١٩٩٥/٨/٨م٠
٢١ـ د. بطرس غالى ، ٥ سنوات ٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨٤ ٠
٢٢ـ د. حسن نافعة ، الأمم المتحدة فى نصف قرن ، عالم المعرفة العدد ٢٠٢ الكويت ، ١٩٩٥م، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ٠
٢٣ـ المرجع السابق ، ص ٣٤٣ ٠
٢٤ـ سامى حكيم ، طريق النكبة ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ص٣٩ ، ص ٤٣ـ ٤٤ ٠
٢٥ـ المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٠ ٠
٢٦ـ منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ـ ١٩٨٥، دار الجليل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ ٠
٢٧ـ محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الثانى عواصف الحرب وعواصف السلام ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٣ـ ١٩٤ ٠
٢٨ـ منير الهور ، مرجع سابق ، ص١٥٥ ٠
٢٩ـ إسماعيل فهمى ، التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٣ ٠
٣٠ـ د٠ حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ـ ١٢١ ٠
٣١ـ المرجع السابق ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ ٠

الـهيمنـة الأمريكيـة
والـقارة الأسيويــة

الصين - الشرق الأوسط - إيران

لواء أ٠ح٠ طه المجدوب

تطورات الفكر الاستراتيـجـى الآسيوى

شـاركت الأحـداث الـتى توالـت مـنذ انـتهاء الحـرب الـباردة فى تطويـر الفكـر الاستراتيـجـى الآسيوى٠٠ إلى أن وقعت حرب البلقان٠٠ والتى شكلت نقطة حيوية كاشفة لمخاطـر كامنة يمكن أن تتعرض لـها أى دولـة خـارج المعسكر الغربى٠ فإن مراجعة الأوضـاع فى آسيا - تـلك القارة التى تمثـل ثـلثى القدرة البشرية لـهذا العالم - وفى ضـوء الآثـار الـتى عكستها حـالات الدمـار الصـارخة الـتى سببتها حـرب البـلقان والتى لم تفرق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية٠٠ نجد أن هذه الحرب قد ولـدت إحساسًـا قويًـا لـدى شعوب القارة بأنها معرضة لاحتمالات مشابهة٠٠ ومهددة بمواجهـة هجوم استراتيـجـى أمـريكى غـربى فى أى وقت٠٠ إذا مـا استمرت قـوى التكنولوچيـا العسكرية مركـزة فى أيـدى الغـرب عامـة والولايـات المـتحدة خاصـة ، والشـعوب الآسيوية تـرفض أن تصبح أهدافًـا لـلعدوان الغربى دون ضمان لوجود أى رادع يمنع وقـوع ذلك٠ لقد أحست هـذه الشعوب وغيرها من شعوب الشرق الأوسط أنها تقـف عاريـة أمـام هـذه الاحتمالات المثيرة لـلخوف والقلق وأنـها لابد أن تـتحرك لحمايـة كياناتـهـا٠ ولا شـك أن مـثـل هـذه الأوضــاع والاحـتمالات سـوف تدفـع هـذه الشـعوب بشدة نحو إنتاج ونشر الأسلحة الحديثة ،خاصة الصـواريخ الباليستية والسعى الدائـب للحصـول على أسلحة الدمار الشامل٠٠ ويؤكد الواقع حدوث تطور واضح فى الفكر الاستراتيـجـى لـلعديد مـن الـدول الآسيوية فى هذا الاتجـاه٠٠ بدايـة مـن الصـين

ومرورًا بالهند وباكستان ٠٠ ووصولا إلى كوريا الشمالية بل والجنوبية ٠٠ وهو تطور يستهدف إجراء مراجعات شاملة لنظريات الدفاع الاستراتيجى ٠٠ فى نفس الوقت نجد أن تجارب كوريا الشمالية الصاروخية قد أثارت قلقًا شديدًا فى اليابان دفعها إلى بحث إمكانية امتلاك أسلحة مضادة للصواريخ ٠٠ ودعم قدرات قواتها البحرية ٠

ولا شك فى أن دول آسيا وفى مقدمتها الصين ٠٠ تمتلك وسائل الدخول فى سباق للتسلح والتطور العسكرى التكنولوجى ٠٠ والقدرة على دعم وتعظيم قدرات قواتها المسلحة ٠٠ ليس بهدف توفير حالة من الردع الإقليمى المتبادل بين الدول الآسيوية المتنافسة ذاتها فحسب ٠٠ ولكن بهدف بعيد المدى أهم وأكثر إلحاحًا ٠٠ يشترك فى تحقيقه معظم دول القارة ٠٠ وهو ضرورة دعم أنظمتها وقدراتها الذاتية وسياساتها ٠٠ من أجل التصدى لمحاولات الهيمنة الأمريكية وتحييد قوة الدولة العظمى الوحيدة ٠٠ المصرَّة على الانفراد بزعامة العالم وإدارة شئونه لصالحها ٠

هكذا عرفت الصواريخ الباليستية والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية طريقها للعديد من الدول الآسيوية وهى - باستمرار تطويرها وتجميع قدراتها معًا - يمكنها التصدى للتفوق التكنولوجى الأمريكى فى المدى المتوسط والبعيد ٠٠ سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية ٠٠ لقد أصبح التصاعد الاستراتيجى لقدرات الدول الآسيوية الكبرى والمتوسطة - بعد مرحلة حرب البلقان - حقيقة واقعة سوف تلعب دورها فى المستقبل المنظور على مستوى الصراع الدولى ٠

احتياجات للحوار ومجالات للتعاون

رغم كل هذه التحديات ، يعتقد الخبراء أن الولايات المتحدة ما زالت فى حاجة ملحة لمواصلة الحوار مع الصين لأسباب مختلفة ومتعددة ٠٠ لعل من أبرزها أن الصين هى أكبر دولة فى العالم من حيث عدد السكان ، وأسرعها من حيث معدلات النمو الاقتصادى ، الأمر الذى دفع معظم الاقتصاديين إلى التنبؤ بأن الصين سوف تتفوق اقتصاديًا على الولايات المتحدة بوصفها الدولة التى تمتلك أكبر اقتصاد عالمى فى وقت يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة ٠

من ناحية أخرى تعتبر الصين الدولة الكبرى الوحيدة التى لها أجزاء محتلة من أراضيها القومية من قبل دول أجنبية ، فالأوروبيون فى مكاو ، واليابان والولايات المتحدة فى تايوان. وهى مصممة على ألا تسمح باستمرار هذا الوضع الشاذ الناجم عن تقسيمات « إمبريالية » باقية من عهود الاستعمار .

فى نفس الوقت تفتقد الصين امتلاكها لحدود آمنة ومعترف بها .. وهى تشعر بحاجتها إلى إقامة مثل هذه الحدود عبر التفاوض إن أمكن أو بالقوة إذا ما تطلب الأمر ذلك. وأخيرًا فإن القدرات الصينية الصناعية والتكنولوچية المتقدمة تتطور بسرعة .. وبالتالى فإن أى مسعى لتنظيم نقل التكنولوچيا والأسلحة الحساسة .. لن ينجح ما لم تكن الصين جزءًا منه.

فى ضوء هذه العناصر التى تجمع بين السلبيات والإيجابيات والاحتياجات .. تبقى تساؤلات كثيرة بشأن السياسة المستقبلية للولايات المتحدة تجاه الصين .. فهل تدعو هذه المعطيات الولايات المتحدة إلى العودة لاحترام المبادئ التى حكمت علاقاتها مع الصين فى حقبة السبعينيات والثمانينيات حتى تنقى مناخ هذه العلاقات من أى دوافع قد تؤدى إلى مصادمات أو حروب باردة أو غير باردة ؟

وهل يعتبر الاتفاق التجارى الجديد الذى تم توقيعه مؤخرًا بين البلدين تمهيدًا لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية .. ومدخلا مناسبًا لهذا التطوير الضرورى .. أم ستستمر سياسات الهيمنة الأمريكية فى آسيا هى المسيطرة على الفكر الاستراتيچى فى الولايات المتحدة ؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من جوانب التفاهم الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الصين .. وأن تعمل على تجنب ما يثير سوء الفهم الاستراتيچى الذى يؤدى إلى وقوع النزاع .. والالتجاء بدلا من ذلك إلى تعزيز الاستقرار وتشجيع التطور الاقتصادى الصينى ؟

والواقع أن الولايات المتحدة فى موقع - بما تملكه من ثروات وخبرات - يمكنها من خلاله أن تقدم العديد من التسهيلات التى تفتح أبواب التعاون المثمر مع الصين خاصة فى مجال تحديث الاقتصاد وتعزيز التوجهات الليبرالية فى الصين.

فى مقابل ذلك يمكن للصين دعم المصالح الأمريكية فى شرق آسيا .. والعمل

على تحقيق المصالحة فى شبه الجزيرة الكورية والتوقف عن إثارة النزاعات فى مضيق تايوان ٠٠ من خلال سياسات جديدة لا يشغلها التصدى لمحاولات الهيمنة الأمريكية ٠٠ والإصرار على زعامتها للعالم ٠٠ ومحاولات احتواء الصين ٠٠ سياسات تسعى إلى فتح مجالات التعاون الاستراتيجى الذى يؤمِّن مصالح الطرفين ويخلق عناصر جديدة للشراكة بين البلدين ٠

* * *

(١)

العلاقات الأمريكية الصينية

يؤكد خبراء الاستراتيجية الأمريكية أن القارة الآسيوية ستكون « قارة القرن القادم » وفى هذا الإطار تحرص الولايات المتحدة على توسيع نطاق التواجد الأمريكى الفاعل سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا فى هذه القارة ٠٠ وتحاول السيطرة على مقدراتها ٠٠ وتخضع هذه التوجهات الأمريكية أساسًا للمصالح الاقتصادية ٠٠ والتى أحدثت تحولات جذرية فى الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة فى العقد الحالى تجاه المناطق المهمة من العالم ٠

ومن أبرز المناطق التقليدية فى القارة الآسيوية : منطقة الخليج ٠٠ وفى ضوء التوجهات الجديدة ، بدأت الإدارة الأمريكية إجراء مراجعة شاملة لسياستها فى الخليج عامة وسياسة الاحتواء المزدوج المطبقة تجاه إيران والعراق ٠٠ استجابة لضغوط اقتصادية تمثلها الشركات الأمريكية التى رأت فى هذه السياسة إغلاقًا لأبواب الاستثمار أمامها فى هذين البلدين ، فى الوقت الذى تُفتح فيه أمام الشركات الأوروبية التى لا تلتزم بالسياسة الأمريكية ٠٠ وتبحث عن مصالحها الذاتية فى المقام الأول ٠٠ ومن المناطق التى اكتسبت أهمية كبرى فى السنوات الأخيرة منطقة آسيا الوسطى وخاصة منطقة بحر قزوين ٠٠ حيث تتحدث الدراسات والتقارير الاقتصادية عن مخزونات بترولية ضخمة ٠٠ دفعت الولايات المتحدة إلى الانغماس وسط التفاعلات الخاصة بهذه المنطقة أمنيا واقتصاديًّا ٠٠ وأصبحت شركاتها هى الأولى فى استثمار هذه الثروة ٠

غير أن التحدى الأكبر فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية عامة٠٠ وفى آسيا خاصة هو التحدى الذى تفرضه الصين٠٠ وليس روسيا الاتحادية غير المستقرة سياسيًا٠٠ والتى تخلت عن الشيوعية وأصبحت لا تمثل تهديدًا خطيرًا لأمن الولايات المتحدة ومصالحها٠ أما الصين فهى أكثر دول العالم سكانًا٠٠ وهى تمثل المشكلة الأكثر خطورة للولايات المتحدة٠٠ فرغم التقارب الحالى بين البلدين٠٠ وتخلى الصين عن الشيوعية كنظرية اقتصادية٠٠ إلا أنها تحتفظ بها كضمان لاستمرار نظامها الحاكم٠٠ خاصة وأن الصين ما زالت فى بدايات مرحلة التحول ولم تتحدد بعد معالم مسارها الجديد وأفضل الوسائل التى تضمن استقرارها وتقدمها ٠٠ بينما يتراوح اختيارها بين الانفتاح والمشاركة أو اختيار طريق يحد من تأثير العولمة عليها ومجاراة الاستراتيجية الغربية الجارى تنفيذها على مستوى العالم٠

الصين فى السياسة الأمريكية

إننا إذا نظرنا للعقدين الأخيرين من الحرب الباردة٠٠ والتى انتهت مع نهاية عقد الثمانينيات٠٠ سنجد أن العلاقات الصينية ـ الأمريكية قد استندت خلال هذه الفترة إلى ثلاثة مبادئ أساسية٠٠ تم الاتفاق عليها فى بيان صدر فى شنغهاى فى عام ١٩٧٢ ٠ وقد نص المبدأ **الأول** على أن الطرفين يعترفان بوجود خلافات أساسية بينهما فى مجالات السياسة الخارجية والأنظمة الاجتماعية٠٠ ونجح هذا النهج فى تجنب الحرب الأيديولوجية بينهما٠٠ أما المبدأ **الثانى** فنص على أن الجانبين سيعملان على دمج الصين فى المؤسسات الإقليمية والدولية٠٠ وهذا النهج قد نجح أيضًا فى تطبيقه (ولعل الاتفاق الاقتصادى الأخير بين البلدين٠٠ والذى مهد الطريق نحو انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية)٠٠ وقد أكسب هذا المبدأ الصين القدرة على التعامل مع الدول الأخرى فى إطار القواعد والقوانين الدولية٠ ويبقى المبدأ **الثالث** وهو أن يسعى الطرفان إلى توفير الظروف المؤدية إلى حل المشاكل الناجمة عن تقسيم الصين بالطرق السلمية٠ وإذا كان هذا النهج قد نجح بالنسبة لاستعادة الصين لهونج كونج٠٠ إلا أن استعادة «تايوان» تشكل قضية ساخنة ومشتعلة بين الصين والولايات المتحدة٠٠

وتحتل الصين حاليا مركز الصدارة فى أولويات الاهتمامات الأمريكية فى آسيا

والعالم. لذلك تركز الولايات المتحدة جهودًا واسعة فى هذا الاتجاه.. حتى أصبحت التطورات الجارية بين الدولتين تمثل الأحداث الأكثر أهمية وخطورة كمدخل للقرن الحادى والعشرين.. لأنها تتعلق بمستقبل الوجه الصينى الذى سيتحرك من خلال خُمس القوة البشرية الموجودة فى العالم.. حيث يصل تعداد الشعب الصينى إلى ١,٢ مليار نسمة. من ناحية أخرى تقع الصين فى قلب منطقة آسيا - المحيط الهادى - التى تنتج الآن ما يوازى ٥٠ % من إنتاج العالم.. والتى تسيطر على ٦٠ % من تجارته.

هذا من الناحية الاقتصادية.. أما من الناحية الأمنية فلا شك أن أمر هذه العلاقات يرتبط بأمن واستقرار قارة آسيا وقضايا الحرب والسلام فيها ، فى عالم تسيطر عليه استراتيچية أمريكية للسلام الأمريكى ... وطالما استمرت الولايات المتحدة شديدة الحرص على منع أية دولة من منافستها فى سيطرتها العالمية عامة وسيطرتها الإقليمية الحالية على حوض المحيط الهادى خاصة.. والذى يطلق عليه « حوض المستقبل ».

وقد أكد الكاتبان الأمريكيان ريتشارد بيرنشتاين وروس مونرو - فى كتابهما الأخير « الصراع الآتى من الصين » - أن الصين تسعى بدأب للحلول مكان الولايات المتحدة بوصفها القوة الإقليمية الرئيسية فى آسيا.. ربما لن تقبل أمريكا هذا الأمر.. إذن فالمجابهة بينهما ستكون حتمية. وسوف يتوقف مدى وقوع هذا الاحتمال على نوعية الأهداف الأمريكية فى سياستها المستقبلية مع الصين.. وهل ستواصل سعيها نحو القضاء على ما بقى من النظام الشيوعى فى الصين.. وتحاول «فرض» سياستها على الصين.. التى تحتاج فعلا إلى العولمة بالقدر الذى يساعد على تقدمها الاقتصادى والتكنولوچى.

ويرى الخبراء أن تمسك الولايات المتحدة بخيار المجابهة.. قد يحقق نجاحًا ولكنه سوف يكلفها ثمنًا فادحًا.. حيث قد يدفع بكين إلى التحول - فى ظل هذه الظروف - إلى زعيمة لكل الدول والقوى والمجتمعات المناهضة للزعامة الأمريكية ومحاولات الهيمنة.. الأمر الذى سيثير الاضطرابات فى مناطق إقليمية حساسة مثل شبه الجزيرة الكورية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.. وهو أمر لو حدث

سوف يلحق ضررًا بالغًا باستراتيجية الهيمنة أو كما يسميها البعض « السلام على الطريقة الأمريكية ».

إن الحرص الذى تبديه الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها بالصين نابع عن عاملين استراتيجيين أساسيين .. الأول هو حاجتها الاقتصادية من منطلق علمها بأنها تتعامل مع دولة تمثل خمس سكان العالم ، والثانى هو المستوى الذى بلغته الصين فى تطوير التكنولوجيا العسكرية (بعد إنتاجها القنبلة الهيدروجينية) .. وما يمثله هذا التطوير من خطر مثير للقلق والانزعاج الأمريكى.. الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى الإصرار على منع انتشار الأسلحة النووية خاصة فى آسيا والشرق الأوسط.. بينما تهتم الصين اهتمامًا كبيرًا بإنتاج الأسلحة والمعدات وبيعها وتصدير التكنولوجيا.. لما يحققه لها ذلك من عائد ضخم يتيح لها فرصة تحسين أوضاعها الاقتصادية والحصول على منتجات متقدمة تعتبرها ضرورية لدفع عملية التنمية الاقتصادية بقوة.

عناصر مثيرة للتوتر واستمرار العداوة الاستراتيجية

هناك مقولة صينية تشبِّه العلاقات الصينية - الأمريكية بـ « المادة القابلة للاشتعال » وهى مقولة مثيرة للهواجس والخوف من احتمال حدوث تدهور حاد فى هذه العلاقات.. يؤثر بلا شك على مصير السلام والاستقرار فى منطقة آسيا - المحيط الهادى - وتتمحور عناصر التوتر بين الجانبين حول عدة قضايا خلافية جوهرية.. تؤثر بشدة على حالة التفاعل والازدهار التى بدأت تشهدها العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.

والأمر المثير للانتباه أن الجدل السائد.. سواء فى أمريكا أو فى الصين يركز أساسًا على المضاعفات السلبية للتباعد والعداوة الاستراتيجية.. أكثر مما يبحث فى إيجابيات التفاهم والصداقة والوئام.. ويصل هذا الجدل إلى حد التنبؤ بأن الصراعات الحادة هى التى ستسيطر على أحداث القرن القادم.. وليس هناك سوى قلة ضئيلة من المحللين متفائلة وتبشر بمستقبل إيجابى للعلاقات الأمريكية الصينية.. وتتوقع اتساع نطاق التعاون بين الطرفين خلال العقود الأولى من القرن القادم.

والواقع أنه رغم ما يحدث من تطور إيجابى فى العلاقات الأمريكية الصينية..

هناك عناصر معوقة لهذا التقارب ، قد يؤدى استمرارها وتفاقمها إلى تراجعه٠٠ ومن أبرز هذه العناصر مشكلة « تايوان » حيث تؤكد التصرفات الأمريكية للصين أن الولايات المتحدة ما زالت تسعى إلى تقسيم الصين٠٠ خاصة بعد أن نجحت «تايوان» فى حمل الكونجرس الأمريكى على تبنى خطتها لنفس الاتفاقات بعيدة المدى بين واشنطن وبكين٠٠ ودفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياساتها حول مبيعات الأسلحة للصين٠٠ كما بدأت فى استقبال كبار المسئولين التايوانيين فى البيت الأبيض ، رغم علم الولايات المتحدة بشرعية اعتبار تايوان جزءًا من الوطن الصينى الأم٠

ويبدو أن تايوان تراهن على الدور الأمريكى المشجع لها على تحدى الصين٠٠ ولا شك فى أن وجود الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى ، يعطى تايوان إحساسًا بالحماية٠٠ لذلك فدعم الولايات المتحدة لتايوان ضد الصين وتقديم المساعدات العسكرية لها٠٠ تعتبره الصين تدخلا سافرًا فى الشئون الداخلية٠٠ وهو يمثل فى نفس الوقت ضغوطًا قوية على الموقف الصينى ومحاولة إجبار الصين على الخضوع للسياسات الأمريكية٠

ومن القضايا التى تضيف المزيد من التوتر إلى العلاقات الصينية الأمريكية قضية « حقوق الإنسان » حيث دأبت الولايات المتحدة على توجيه اللوم للحكومة الصينية٠٠ وهو ما تراه الصين تدخلا آخر فى شئونها الداخلية تحت شعار حقوق الإنسان٠٠ فضلا عن مطالبة حكومتها بالتحول إلى النظام الديموقراطى٠

ولعل من القضايا التى تحمل الكثير من الحساسيات ، قضية الحد من التسلح ومنع الانتشار النووى٠٠ ويلاحظ أنه فى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة إلى الحد من تسلح القوى التى تعتبرها مناوئة لسياساتها٠٠ فهى لا تقل حرصًا عن الصين على التوسع فى تجارة الأسلحة والمعدات٠٠ وهى التجارة الأمريكية الأولى فى العالم وتمثل ٣٠,٨ % من السوق العالمية لمبيعات الأسلحة التقليدية٠٠ وهى تخضع دائمًا لتقديرات واعتبارات سياسية فى إطار العلاقات الأمريكية مع الدول التى تحتاج إلى السلاح٠٠ وتحصل عليه مقابل وقوفها إلى جانب السياسات الأمريكية وخضوعها لوجهات النظر الأمريكية التى تركز على تحقيق المصالح الاستراتيجية فى المقام

الأول ٠٠ أما الصين فلا تتجاوز تجارتها العالمية للسلاح ٧ % من السوق العالمية لمبيعات الأسلحة ٠

من ناحية أخرى تركز الولايات المتحدة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ٠٠ وهى تمارس ضغوطًا كثيرة وفقًا لسياساتها الموضوعة لهذا الشأن ٠٠ مع إصرار على استخدام المعيار المزدوج فى هذا المجال الحيوى ٠ والمثال الصارخ هو إسرائيل - حيث تعاملها بتميز كبير سواء فى مجال الدعم العسكرى التقليدى أو فى إنتاجها لأسلحة الدمار الشامل وتخزينها ٠ وليس ثمة شك فى أن هذا الخلل الذى تسببه السياسة الأمريكية المنحازة يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى إعاقة سياسة منع انتشار الأسلحة ٠٠ وذلك لتناقض السياسة الأمريكية الرافضة لحصول أى دول أخرى فى آسيا والشرق الأوسط على أى أسلحة نووية ٠٠ باعتبار أن انتشارها يمثل تهديدًا لمصالحها الحيوية ٠٠ فى هذا الإطار سبق أن أثارت الولايات المتحدة أزمة بشأن بيع صواريخ صينية متوسطة المدى من طراز « إم - ١١» إلى باكستان- وفرضت عقوبات على الصين ٠

* * *

(٢)

العلاقات بين واشنطن وبكين تحدد طبيعة القرن الواحد والعشرين

فى يونيه عام ١٩٩٨ وعشية القمة الصينية - الأمريكية فى واشنطن ٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى السابق كلينتون ٠٠ أن « طبيعة العلاقات بين واشنطن وبكين ٠٠ هى التى ستحدد طبيعة القرن الواحد والعشرين ٠٠ سواء باتجاه التعاون أو باتجاه التصادم » ٠ ولكن يبدو من تطور الأحداث منذ ذلك التاريخ أنها لم تتحرك كثيرًا فى اتجاه التعاون ٠٠ وأن هذا التعاون ما زال فى حدود التمنى حتى الآن على الأقل ٠٠ فالعلاقات لا تزال تنتقل من أزمة لأخرى ٠ ومع استمرار مثل هذه الأوضاع ٠٠ قد تتعرض هذه العلاقات للانزلاق نحو المواجهة ٠٠ وربما تقود فى النهاية إلى حرب باردة أو ساخنة ٠

فمن أزمة قصف السفارة الصينية فى بلجراد ٠٠ وقبلها أزمة تفتيش السفينة الصينية المتوجهة إلى منطقة الخليج فى عرض البحر ٠٠ فضلا عن تفاقم أزمة تايوان

ومحاولات تمردها على الانضمام الكامل للصين ٠٠ ثم أزمة الصين بالتجسس على التكنولوچيا النووية الأمريكية ٠٠ وقد طغت آثار هذه الأحداث على حديث « الشراكة الاستراتيچية البناءة » الذى ردده الطرفان فى العام الماضى ٠٠ وما زال هذا التعبير حتى الآن شعارًا يتردد بلا مضمون أو فاعليات ٠٠ غير أن هذا الوضع لا يمنع وجود بعض الاهتمامات المشتركة بين البلدين ، كالحد من انتشار الأصولية الإسلامية فى جنوب غرب ووسط آسيا ٠٠ ومطالبة روسيا بمعالجة متاعبها بهدوء وبدون عنف ٠٠ والرغبة فى أن تواصل اليابان دورها كقوة استقرار فى آسيا ٠

ولكن فى مقابل ذلك هناك اختلافات جوهرية بين الصين والولايات المتحدة ٠٠ مثل قضايا العولمة عامة ، والثقافية خاصة ، والأسواق الحرة والتحول الديمقراطى وقضايا حقوق الإنسان ، التى تعتبرها الصين تدخلا فى شئونها الداخلية - إضافة إلى الهواجس الكثيرة إلى تشغيل قادة الصين تجاه سياسات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية الأمريكية ٠٠ كذلك الاختلاف حول طبيعة النظام العالمى المستقبلى ٠٠ حيث تعارض بكين بحزم ما تعتبره توجهات واشنطن نحو الانفراد بالزعامة والتحكم فى شئون العالم ٠٠ وهى ترى ضرورة أن يكون النظام العالمى نظامًا متعدد القطبية ، وليس أحادى القطبية ، وتنسق جهودها فى هذا الشأن مع روسيا الاتحادية ٠٠ وترفض الصين الدور الأمريكى كحارس لأمن العالم والوصى على شئونه ، الأمر الذى يتعارض تمامًا مع أهداف السياسة الأمريكية ٠

عالم جديد من القدرة العسكرية التكنولوچية

إذا كانت تلك القضايا العامة السابقة تمثل مجالات محتملة للتصادم بين الصين والولايات المتحدة ، يظل الجانب العسكرى التكنولوچى هو أهم وأكثر هذه الجوانب حساسية ٠٠ فى هذا المجال يمكن من البداية أن نقول : إن نجاح الصين فى إنتاج القنبلة الهيدروچينية ٠٠ وعزمها على النزول بقوة إلى الساحة النووية معتمدة على الصواريخ الباليستية ٠٠ سوف يؤدى إلى إحداث تغيير أساسى فى توازنات القوى العسكرية والتكنولوچية فى آسيا والعالم ٠٠ كما أنه سوف يؤثر على الاحتكار الأمريكى للتكنولوچيا العسكرية ٠ ولا شك فى أن وجود دولة آسيوية ذات قدرات عسكرية عالية ومبنية على التكنولوچيا المتقدمة ٠٠ هو سابقة لم يشهد العالم مثلها

من قبل سوى مرة واحدة٠٠ هى حالة اليابان قبل الحرب العالمية الثانية٠٠ غير أن هزيمتها فى نهاية الحرب أدت إلى عودة الولايات المتحدة لمركز القيادة العسكرية العالمية٠٠ حيث كانت معظم الدول الآسيوية دولا فقيرة تركز جهودها على التخلص من ماضيها الاستعمارى٠

هكذا يبدو واضحًا أن هناك عالمًا جديدًا من القدرة العسكرية والتكنولوچية غير الغربية فى سبيله إلى الظهور٠٠ فإضافة إلى الصين٠٠ قامت كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ عبر الفضاء اليابانى ، أثار فى اليابان قلقًا بالغًا٠٠ كما قامت إيران باختبار صاروخ يمكن أن يصل إلى إسرائيل ٠٠ بينما دخلت الهند وباكستان فى سباق التفجيرات النووية التى قد تقود إلى بناء ترسانة عسكرية خطيرة٠

قد تكون الولايات المتحدة قد سبقت هذه الدول الآسيوية بكثير فى مجالات التكنولوچيا العسكرية وغزو الفضاء٠٠ ولكن هذا لا ينفى أن انفراد الغرب بالملكية الكاملة لهذا النوع من التكنولوچيا قد اهتز ، وهو وضع لن تكفيه أى محاولات أو اتفاقات جديدة للحد من التسلح٠ فى هذا المجال من المعروف أن تكنولوچيات الثروة والحرب كانتا دائمًا مرتبطتين ببعضهما البعض٠٠ بمعنى أن استمرار النمو الاقتصادى ، يؤدى إلى توليد طاقات جديدة وإمكانيات واسعة لامتلاك القدرة العسكرية المتطورة٠٠ هكذا لم يعد الغرب هو الطرف الوحيد الذى يحتكر التكنولوچيا والقوة العسكرية الحديثة٠٠ وهو أمر له عواقبه المعقدة التى لم تختبر بعد٠٠ وبالتالى فإن التحدى الاقتصادى الذى كانت تمثله الدول الآسيوية الكبرى ٠٠ قد تضاعف وتغير فى ضوء التطورات التكنولوچية ، التى أصبحت تثير تساؤلات مهمة حول استراتيچية الهيمنة الأمريكية ومدى قدرتها على استيعاب هذه الدول داخل أنظمة التجارة والنقد العالميين فى ظل الحقائق العسكرية والتكنولوچية الآسيوية النامية٠٠ هذا التحدى القائم فعلا ، جعل من غير الممكن بعد الآن إملاء الشروط الأمريكية المطلوبة للانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية معتمدًا على منطق القوة وحدها٠٠ إنها مشكلة غير خاضعة للإصلاح الاقتصادى فحسب ، بل تتطلب نظامًا دوليًا جديدًا لا يؤخذ فيه التفوق العسكرى الأمريكى كقضية مسلم بها ٠٠ بعد أن تقلصت قدرته على فرض رؤية للمستقبل الاقتصادى العسكرى٠٠ مقارنة

بما كان عليه الوضع عندما كانت الولايات المتحدة تتمتع بميزة الاحتكار فى مجال التكنولوچيا العسكرية المتقدمة٠

* * *

(٣)
الرؤية الاستراتيچية والسيطرة على الشرق الأوسط

أكد صمويل بيرجر مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى كلينتون ٠٠ وأحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية٠٠ فى خطاب مهم أمام « منبر السياسة الإسرائيلية » حول « السلام فى الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة »٠٠ أن الشرق الأوسط المستقر والذى يعيش فى سلام ، هو مطلب استراتيچى حيوى يمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة٠٠ وبالتالى فإن ما يحدث فى هذه المنطقة من نزاعات له تأثيره الحاسم على المصالح القومية الأمريكية٠

والحقيقة التى تتناساها الاستراتيچية الأمريكية٠٠ أن السلام الذى يحمى المصالح الأمريكية٠٠ لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية عادلة متوازنة تحفظ لكل طرف حقوقه الشرعية٠٠ لذا يمكن القول إن الاستراتيچية الأمريكية فى المنطقة تحمل النقيضين ، فهى تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل من خلال السلام ، بينما هى لا تعمل بجدية على تحقيق السلام الحقيقى الذى يحقق الاستقرار كشرط ضرورى لحماية المصالح وتحقيق هدف التنمية الإقليمية٠٠ وبالتالى فإن التسوية بين العرب وإسرائيل٠٠ والتى تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة ٠٠ لا يمكن أن تكون صالحة لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية٠٠ إذا ما خضعت التسوية للأطماع الإسرائيلية المدعومة أمريكيًّا٠

ويبدو هذا التناقض أكثر وضوحًا إذا اقتربنا من عاملين مهمين يتنازعان السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ٠٠ من منظور مصالحها الاستراتيچية والاقتصادية ٠٠ العامل الأول خاص بضرورة إرساء الدعائم الحقيقية للاستقرار فى المنطقة٠٠ والعامل الثانى خاص بالتأثير السلبى لتصاعد التوتر على المصالح الأمريكية٠

مجالات مؤثرة على عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى

من منظور الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية بشكل أكثر تحديدًا .. يعتبر الاستقرار عاملا ضروريًّا حيويًّا للحفاظ على المصالح القومية الأمريكية فى المنطقة .. وذلك من خلال تحقيق عدة أهداف ... أبرزها الحفاظ على تدفق البترول العربى ... وحماية وضمان أمن إسرائيل .. والتوصل إلى التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالمصلحة الاستراتيجية الخاصة بالبترول .. فقد طورت الولايات المتحدة أكثر استراتيجياتها وضوحًا وتبلورًا .. حتى بلغت الذروة فى السيطرة العملية على مقدرات الخليج .. فمع بداية العقد الحالى أصبح الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى الخليج أقوى الحقائق القائمة .. التى تلعب الدور الأول فى حماية إمدادات البترول .. يضاف إلى ذلك حرصها الشديد على ضمان تفوق إسرائيل العسكرى والتكنولوجى على جيرانها العرب ... فضلا عن الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال تحقيق السلام ودعم أمن شركاء الولايات المتحدة فى المنطقة.

تؤثر هذه العناصر على عملية تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل فى ثلاث مجالات : أولها يتعلق بتأمين تدفق البترول .. حيث كان الحديث يدور فى الماضى حول احتمال قيام إحدى الدول العربية أو مجموعة منها .. بفرض حظر بترول كما حدث إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهو احتمال قد تقلص حاليًا إلى حد كبير .. وبالتالى تضاءل عنصر الحذر والخوف من وقوعه .. نتيجة لما حدث من تغيرات جوهرية فى الأوضاع السياسية فى المنطقة .. بعد تنفيذ الولايات المتحدة استراتيجية خاصة تمنع تكرار هذا الاحتمال .. وقد ساهمت هذه الأوضاع فى توفير قوة الدفع الأمريكية من أجل التسوية وتحقيق السلام .. ورغم ذلك فما زال التهديد بانقطاع تدفق البترول إلى الأسواق الدولية احتمالا قائمًا .. ولكنه سيعود إلى كونه صراعًا محليًّا أكثر منه نزاعًا إقليميًّا .. صراعًا جاء وفقًا للمنظور الأمريكى .. من مصادر مختلفة لعدم الاستقرار فى منطقة الخليج العربى. وتتعلق بعض هذه المصادر بطبيعة التركيب السكانى والاجتماعى والسياسى فى البلدان المنتجة للبترول .. كما يتعلق بالتوازن الاستراتيجى فى المنطقة.

بناء على ذلك.. لنا أن نتصور أنه رغم انخفاض احتمال حدوث أزمة بترولية جديدة لأسباب سياسية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية.. إلا أن الولايات المتحدة لن تتعامل مع هذا الأمر وكأنه شيء مسلم به، بل على العكس من ذلك. فما دام الاقتصاد الصناعي العالمي مستمرًا في الاعتماد على بترول الخليج وعلى استمرار تدفقه وتأمين طرق مواصلاته، ستظل الولايات المتحدة تتبنى مختلف الوسائل لمنع حدوث أي أزمات تعرقل أو توقف الإمدادات البترولية.

وهنا يمكننا أن نفسر تمسك الولايات المتحدة باستمرار وجودها العسكري المباشر والدائم والمتزايد في منطقة الخليج من أجل ضمان استقرارها .. ويقودنا هذا الوضع إلى الربط بين أمن الخليج وسلام الشرق الأوسط.. وبالتالي العمل على الحد من وقوع أي توتر بين العرب وإسرائيل يمكن أن يؤثر على استقرار الخليج. وتتعلق النقطة الثانية بحرص الولايات المتحدة على تأكيد التزامها بالمحافظة على التفوق العسكري لإسرائيل على البلدان العربية مجتمعة.. وجعلها أكبر قوة جوية في المنطقة بأسرها.. وذلك من خلال المحافظة على المستويات الحالية للمعونات الأمريكية العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.. إضافة إلى دفع مستويات التعاون العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى غايته القصوى.

وبالرغم من أنه لا يوجد ما يشير إلى أن الوضع الراهن في مسار التحول من الصراع إلى التسوية.. يهدد الأمن الإسرائيلي.. مع وجود تعهد أمريكي راسخ بتقوية الالتزام الأمريكي بالمحافظة على التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي.. ومن ثم فإن استمرار هذا الصراع لا يمثل، من وجهة النظر الأمريكية.. تهديدًا لإسرائيل في ظل عدم توازن القوى بين الجانب العربي والإسرائيلي.. والذي تفاقم في أعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج ١٩٩١.

أما النقطة الأخيرة فتتعلق باهتمام واشنطن بشركائها في دفع عملية السلام وتوجهاتهم نحو تحقيق التسوية وينطبق ذلك على كل من مصر والأردن والسعودية، ومواصلة قيامها بالجهود من أجل استمرار المسيرة وتنشيط عملية التفاوض.. بالنسبة لمصر، فالواقع أن هذا الموقف الأمريكي هو محاولة للاستفادة من موقفها الراسخ تجاه السلام كخيار استراتيجي لا بديل عنه لتحقيق الأمن والاستقرار في

المنطقة ، كمنطلق ضروري لعمليات البناء والتنمية ٠٠ ولا شك في أن المصلحة الأمريكية تتطلب استمرار الدور المساعد للدول العربية لدفع عملية السلام ٠٠ وتعزيز الجهود الأمريكية في هذا المجال ٠

التوتر المحكوم وسباق التسلح

أما العامل الثاني المؤثر على استقرار الشرق الأوسط ٠٠ فهو يتعلق بتأثير التوتر على المصالح الاقتصادية الأمريكية ٠ وهنا يمكن القول إنه رغم الوجود العسكري الأمريكي المباشر والمتزايد في المنطقة ٠ فإن هذا الوضع لا يعني قدرة الولايات المتحدة على فرض السيطرة الأمريكية الكاملة على المنطقة من خلال ما يطلق عليه « السلام الأمريكي - Pax Americana » إذ إن فرض هذه السيطرة يتطلب تكاليف باهظة اقتصادية وسياسية ٠٠ لا يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة لتحملها خاصة في منطقة الشرق الأوسط صاحبة التضاريس السياسية المعقدة والعامرة بالمشكلات المتنوعة ٠ رغم أن هناك ضرورة أمريكية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة لتأمين المصالح الاستراتيجية الأمريكية ٠٠ إلا أن ذلك لا يعني أن « التوتر المحكوم » غير مطلوب أو وارد ٠ فإن مثل هذه النوعية من التوتر لها أهميتها الاقتصادية للولايات المتحدة ٠٠ خاصة فيما يتعلق بتوريدات السلاح حيث تمثل الولايات المتحدة المورد الأول له في العالم ، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم حصولا على هذا السلاح ٠

إن ما تحاول الولايات المتحدة فعله في المنطقة من إحكام سيطرتها من ناحية والحفاظ على مصالحها من ناحية أخرى ، هو إيجاد معادلة متوازنة بين هذين العنصرين ، بقبول حالة من التوتر الخليجي الخاضع للسيطرة ، يخلق شعورًا لدى الدول العربية في المنطقة بالاحتياج لعنصرين شديدي الأهمية ٠٠ الأول هو إحساسها بالحاجة إلى الحماية الأمريكية المباشرة ٠٠ والثاني هو الاستمرار في استيراد الأسلحة الأمريكية ٠

ويمكن القول إن الأزمات المتكررة بين واشنطن وبغداد والتي تبدو أحيانًا كأنها مفتعلة ، تقع في إطار هذه المعادلة ٠ والحقيقة التي تؤكد ذلك هي حرص الولايات المتحدة على أن تحافظ على احتلال مركز الصدارة في توريد السلاح للعديد من

جيوش الدول العربية٠٠ يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة قادرة - بحكم كونها قوة عظمى فى النظام الدولى - على أن تسيطر على تجارة السلاح فى الشرق الأوسط٠٠ وأن تلعب دورًا محوريًا فى معدلات تدفق الأسلحة من الدول الغربية الأخرى إلى الدول العربية٠٠ وهى وإن كانت لا تمنع وجود تنافس غربى فى الحصول على عقود بيع السلاح لهذه الدول٠٠ إلا أنها قادرة على فرض حظر على تصدير السلاح الغربى إلى بلدان معينة كالعراق وليبيا٠

وهنا من الضرورى أن نوضح أن الاستراتيجية الأمريكية ، وإن كانت تقبل مبدأ « التوتر المحكوم فى منطقة الشرق الأوسط » ؛ فلا يعنى هذا قبول وقوعه فى أنحاء المنطقة٠٠٠ فهو إذا كان مقبولا فى منطقة الخليج لأسباب مهمة سبق ذكرها ، إلا أنه ليس من المسموح أن يمتد هذا التوتر إلى دائرة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى٠٠ والمقصود هنا التوترات الأكثر تصاعدًا٠٠ والتى تتجاوز التواترات الناجمة عن ما تتعرض له عملية السلام من تعثر٠٠ بحيث لا تُحدث مثل هذه التوترات آثارًا سلبية تنعكس على مواقف شركاء الولايات المتحدة من الدول العربية الداعمة لعملية السلام٠٠

ولا شك فى أن استمرار النزاع فى الشرق الأوسط٠٠ يشكل تهديدًا كبيرًا لا يمكن تجاهله٠٠ من أجل ذلك أكد بيرجر فى خطابة أمام « منبر السياسة الإسرائيلية» الأهمية الأساسية لعملية السلام٠٠ وأن دور واشنطن فى هذه العملية هو دور مركزى٠٠ ليس فقط لأن الأطراف المعنية تريد ذلك ، بل لأن السلام شأن استراتيجى حيوى وهدف قومى فى الاستراتيجية الأمريكية مرتبط بالمصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية فى المنطقة ، وقد أضاف بيرجر: أن السلام الفلسطينى الإسرائيلى يزيل شرعية العداء العربى للولايات المتحدة وإسرائيل٠٠ وأن اتفاقيات تتم بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان ، ستولد هدوءًا وتطبيعًا على كل حدود إسرائيل٠٠ وتحل مشكلة الوضع فى جنوب لبنان وتحرم الإرهابيين من الموارد والملجأ٠ لذلك فإن مصلحة الولايات المتحدة سوف تتحقق عندما توقع إسرائيل مع جيرانها العرب والفلسطينيين اتفاقات سلام٠٠ إن الإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون شخصيًا يعطى أولوية للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم٠

وأخيرًا فقد ذكر بيرجر أن منطقة الشرق الأوسط٠٠ هى أكثر مناطق العالم

خطورة بعد جنوب آسيا ، مُركّزًا على المخاطر التى يمكن أن تنجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل فى هذه المنطقة الحيوية والحساسة ٠٠ وهى منطقة بما تحتويه من أهداف حيوية ذات أهمية استراتيجية لا يمكن السماح بتعرضها لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ٠

* * *

(٤)

الاستراتيچية الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط ودور الحليف الإسرائيلى

ظلت العلاقات بين دول الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - وموردى الأسلحة إليها حتى نهاية عقد الثمانينيات ٠٠ خارج إطار الحسابات الاستراتيچية غير التقليدية ٠ ولكن منذ أكثر من عقد من الزمن تغيرت الصورة تمامًا ٠٠ بعد أن أصبحت دول الشرق الأوسط تسعى إلى امتلاك أنظمة من الأسلحة غير التقليدية وتكنولوچيا أسلحة الدمار الشامل ٠٠ التى تعطى لهذه الدول قدرة استراتيچية غير تقليدية ٠٠ كرادع لأعدائها وحماية نفسها من أى عدوان يوجه ضدها ٠ ولعل أبرز الأعداء فى منطقة الشرق الأوسط « إسرائيل » باعتبارها الدولة الوحيدة التى تمتلك ترسانة متقدمة من أسلحة الدمار الشامل ٠٠ وتشكل بذلك عنصر تهديد قوى موجه لكل دول المنطقة ٠

دفع هذا التغيير الجذرى دول الشرق الأوسط والدول الأجنبية المعنية ٠٠ وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ٠٠ إلى إعادة النظر بصورة شاملة - كل من وجهة نظره - فى المفاهيم الاستراتيچية التى ظلت تحكم المبادئ والسياسات العسكرية فيها ٠٠ حيث لم تعد دول الشرق الأوسط تكتفى بمناقشة بعضها البعض فى سباق التفوق الاستراتيچى فحسب ، بل أصبحت أيضًا تشكل جزءًا من الحسابات الاستراتيچية الأساسية فى عدد كبير من العواصم الأجنبية مثل موسكو ونيودلهى وبيونج يانج وبكين وإسلام أباد وغيرها من العواصم ٠ أدت هذه التطورات الحيوية إلى أن أصبحت منطقة الشرق الأوسط محورًا جوهريًّا للنقاش الاستراتيچى الدائر

فى واشنطن ·· ويقول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية السابق ·· «لم يعد الصراع بين دولتين عظميين نوويتين الخطر الأول الذى يهدد السلام ·· وإنما صار الخطر الأهم هو انتشار أسلحة الدمار الشامل فى تلك الدول التى ترفض المعايير العادية ·· وتسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية » واعتبر كيسنجر فى مقالة نشرت فى نوفمبر الماضى أن « إيران والعراق وكوريا الشمالية على رأس هذه الدول »· تأتى هذه التحولات والتغيرات الاستراتيجية بعد سقوط إحدى القوتين العظميين ·· واهتزاز أسس البناء الرسمى·

العودة إلى الرادع النووى

فى ظل هذه الظروف ·· تجمدت اتفاقيات الحد من التسلح السابق توقيعها من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى السابق ·· كذلك رفضت دول عديدة التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى ·· بينما استمرت بعض الدول فى إجراء التجارب النووية ·· كما سعت دول أخرى للحصول على الأسلحة النووية ·· فى نفس الوقت فقد رفض الكونجرس الأمريكى مؤخرًا المصادقة على معاهدة فرض الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية ·· حفاظًا على حرية حركة الولايات المتحدة فى هذا المجال الحيوى ·· وقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تعتزم عدم الالتزام بالقيود المفروضة على تطوير أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بعيدة المدى فى إشارة واضحة أن تهديد هذه النوعية من أسلحة الدمار الشامل سوف يستمر فى المستقبل·

هذا التحول وضع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على مسار جديد ·· فبعد أن كانت قدرات إسرائيل فى هذا المجال تعقد المبادرات الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة وتعطل المساعى التى تبذلها واشنطن على الساحة الدولية للحد من التسلح ·· أصبح هناك اعتراف أمريكى بالقيمة الإيجابية للترسانة الإسرائيلية من الأسلحة غير التقليدية ·· واعتبارها إضافة مهمة وعملية لقدرات الردع الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وعاملا جوهريًا مساعدًا فى فرض الهيمنة المشتركة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة·

هكذا أصبحت الاستراتيجية النووية الأمريكية تأخذ فى حسبانها نظريًا وعمليًا

أهمية العمل على تحسين القدرات القتالية الخاصة بإسرائيل كى تحافظ أولا عل
بقائها فى ذروة الابتكار التكنولوچى ٠٠ مع الاستمرار فى عملية الاندماج المتصاع
بين هذه القدرات الإسرائيلية والاستراتيچية الأمريكية العالية ٠٠ من هذا المنطل
بدأت الولايات المتحدة تعتبر الدول التى تسعى إلى التصدى للهيمنة الإسرائيل
الإقليمية فى مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحديا للقدرات الأمريكية ذاتها ٠
باعتبار أن قدرات إسرائيل أصبحت جزءًا مهمًا من القدرات الأمريكية - هذه الدو
مثل إيران والعراق أصبحت تصنف على أنها « خصم استراتيچى » وليس كخص
إقليمى كما كانت فى السابق ٠

وتبعًا لذلك ترى واشنطن أن امتداد علاقات إيران والعراق إلى الدول الأخر
المعتبرة خارجة على القانون ٠٠ مثل كوريا الشمالية ، رفعت مستوى التحدى ليصب
تحديا استراتيچيًا يواجه الوضع العالمى اليوم فى عصر الهيمنة الأمريكية ٠

العلاقة بين تحقيق السلام ومواجهة دول المنطقة المعادية لأمريكا

هذه الأوضاع المعقدة التى تتعرض لها دول الشرق الأوسط الأخرى ٠٠ الت
تجد نفسها مهددة بهذه المنافسات الحادة ٠٠ تواجه مأزقًا استراتيچيًا ٠٠ بينما ه
تفتقر إلى البنية الأساسية أو غير المتقدمة فى الميادين الصاروخية غير التقليدية ٠
الأمر الذى يدفعها نحو العمل بجدية على مواجهة مضار الشراكة الأمريكي
الإسرائيلية بعد أن أصبحت علاقة واشنطن بإسرائيل هى جوهر الاستراتيچي
الأمريكية ٠

فى نفس الإطار ، تنظر الولايات المتحدة إلى علاقة الشراكة الاستراتيچية بير
سوريا والعراق باعتبارها عنصرًا سلبيًا يؤثر على موازين القوى الإقليمية والدولي
فى غير صالحها ٠ ٠ وبالتالى فهى تتطلع إلى قيام سوريا بالحد من هذه الشراكة كجز
أساسى من أى مشروع سلام فى الشرق الأوسط ٠٠ وهو اعتبار تضعه واشنطن ف
صميم حساباتها الاستراتيچية ٠٠ إن هذا التوجه الأمريكى يفسر لنا علاقة الربط التى
تراها واشنطن قائمة بين عملية السلام ومواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل ضد دول
المنطقة الساعية لامتلاك قدرات نووية وأسلحة غير تقليدية ٠٠ كما يقدم لنا الأسباب

التى من أجلها أعادت واشنطن صياغة سياستها إزاء إحلال السلام فى المنطقة باعتباره يمثل مصلحة قومية أمريكية حيوية .

هنا بدأت التوجهات الأمريكية تتجه نحو الابتعاد بمسار السياسة الأمريكية عن مبدأ « الاستقرار النووى » القائم على الخوف من « التدمير الشامل المتبادل » ، فمع إطلالة القرن الجديد تتجه الاستراتيجية والتكنولوجيا الأمريكية نحو الاعتماد على أنظمة الدفاع ضد الصواريخ غير التقليدية بعيدة المدى .. وهى استراتيجية ليست قاصرة على حماية الأراضى الأمريكية فحسب .. ولكن سوف تمتد هذه الحماية إلى أراضى عدد كبير من الدول التى يمكن أن تتعرض لهجمات بالصواريخ غير التقليدية فى إطار نظام أمريكى عالمى للدفاع ضدها .

وانطلاقًا من هذا التوجه .. وفى مجال الخطوات التنفيذية لهذه الاستراتيجية الجديدة ، تحدث تغيرات جذرية فى السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه إسرائيل بوجه خاص . وقد أشار صناع السياسة الأمريكية فى الأسابيع الأخيرة إلى هذا التطور الخطير فى السياسة الأمريكية القائم على تأكيد الرابطة بين الاستقرار الإقليمى والسلام النووى القائم على الردع . ويرى هؤلاء أن الفشل فى حل المشكلات المزمنة لعملية السلام فى الشرق الأوسط .. سوف تفتح الطريق أمام القوى المناوئة للاستراتيجية الأمريكية .. والتى أخذت تمتلك بصورة مضطردة ومتصاعدة المزيد من الأسلحة المتقدمة .

من هنا جاء تأكيد صمويل بيرجر ووليم هوكن ومارتن انديك على أنه من المصلحة القومية الحيوية للولايات المتحدة نجاح عملية السلام وضمان استقرارها من خلال دور إسرائيلى فعال يخدم الاستراتيجية الأمريكية .

الدور الإسرائيلى فى الاستراتيجية الأمريكية

فمن بين كل التحالفات والعلاقات الخاصة التى تقيمها الولايات المتحدة فى كل القارات .. تنفرد العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية بموقع خاص ورغم التحالف القوى بينهما ، ليس ثمة معاهدة تحالف شاملة موقعة من الطرفين . ويفسر الكثيرون من المراقبين والمحللين هذه الظاهرة بأنها انعكاس لتأثير النشاط السياسى اليهودى

والمساهمات اليهودية فى الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية والكونجرس الأمريكى ٠٠ ولا ننسى التأثير الفعلى لما يسمى بـ « اللوبى اليهودى » فى المجتمع الأمريكى ٠٠ والذى تقوده لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك) ٠٠ يضاف إلى ذلك كله وجود قدر من القيم المشتركة والتقارب الثقافى بين المجتمعين ٠

ويمكن القول إن العلاقات الاستراتيچية بين البلدين ظهرت فى أوائل عهد إدارة الرئيس نيكسون خلال سبتمبر « الأسود » فى الأردن عام ١٩٧٠ ٠٠ ثم تطورت فى عهد ريجان حين عقد بينهما ما يسمى بمذكرة التفاهم فى عام ١٩٨١ والتى تطورت واتسع نطاقها وما زال يتسع فى عهد بوش ثم فى عهد كلينتون وهى تقترب حاليًا من مستوى تحالف استراتيچى كامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل ٠٠ وينتظر أن يكتمل هذا التحالف مع استكمال عملية السلام الشامل فى الشرق الأوسط ٠

ويمكن القول إنه فى منتصف الثمانينيات بدأت العلاقة الاسراتيچية العسكرية الأمريكية - الإسرائيلية تتحول إلى تعاون وثيق ومثمر لكلا الطرفين ٠ واليوم تتمتع إسرائيل بوضعية رسمية بصفتها حليفًا غير أطلسى يتمتع بانفتاح كامل على الأسلحة والتكنولوچيا العسكرية الأمريكية المتفوقة ٠٠ ويمثل التعاون الوثيق فى نظام الدفاع ضد الصواريخ (چتس - أرم) الدرجة العليا للتعاون بين المؤسستين العسكريتين فى كلا البلدين لمواجهة المخاطر المستقبلية ٠ وهكذا ورغم أن عملية صنع السلام قد عززت علاقة الولايات المتحدة الاستراتيچية مع إسرائيل وأخذت كل سمات التحالف الاستراتيچى ٠٠ إلا أنها ما زالت بلا تسمية محددة ٠

وقد مرّت تطورات التحالف الأمريكى الإسرائيلى بمراحل عديدة ٠٠ لم يكن الحافز لإقامة علاقات استراتيچية بين أمريكا وإسرائيل فى البداية استراتيچيًّا بقدر ما كان سياسيًّا محكومًا بحدود مفروضة عليه ٠٠ إذ كانت واشنطن تحاول تحاشى استثارة ردود فعل سلبية عربية فى ذلك الوقت ٠٠ حين كانت تحاول التصدى للنفوذ السوفييتى فى المنطقة ٠٠ ولكن مع زوال الخطر السوفييتى وبداية عملية السلام عام ١٩٩١ وتطورها ، بدأت احتمالات ردود الفعل العربية السلبية على التعاون الاستراتيچى بين تل أبيب وواشنطن تتقلص ٠٠ وبالتالى أتيحت فرصة ذهبية لتوسيع نطاق الروابط الدفاعية بين البلدين ٠٠ فى ضوء التغيرات التى طرأت على دور إسرائيل فى المنطقة فى إطار الاستراتيچية الأمريكية الجديدة ٠

(٥)

إيران والعراق وسياسة الاحتواء

لا يختلف اثنان على أن ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ هو أسوأ كارثة أصابت الكيان العربى خلال العقد الأخير من الألفية الثانية. فقد ألحقت هذه الكارثة أضرارًا بالغة بمرتكزات القومية العربية .. وزلزلت مفاهيمها الراسخة.. كما أصابت جوهر الأمن القومى العربى إصابة شبه قاتلة.. خلفت حالة غير مسبوقة من الانقسام على مستوى الأمة العربية ما زالت آثاره قائمة حتى اليوم.. إضافة إلى ما أحدثته من خلل عميق فى موازين القوى فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل.. هكذا أصبح المناخ مهيأ للاختراق الأمريكى ولخضوع الأطراف العربية والعالمية لبرنامج أمريكى محكم لهذه السيطرة على مقدرات منطقة الشرق الأوسط عامة.. ومنطقة الخليج بوجه خاص.

وقد برزت على خريطة السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج نقطتان سوداوان هما إيران والعراق.. وتدرك الإدارات الأمريكية الأهمية السياسية لإزالة العناصر التى تعترض مسار هذه السياسة.. حتى ينسجم وضعهما مع باقى عناصر الخريطة السياسية للمنطقة.. الأمر الذى تطلب جهدًا سياسيًا ودبلوماسيًا مكثفًا فضلا عن الجهد العسكرى الهائل الذى شهدته منطقة الخليج فى إطار عملية « عاصفة الصحراء » ثم التواجد العسكرى الأمريكى الدائم والمستمر منذ ذلك الوقت.. وكان لزامًا عدم الاكتفاء بتغيير القشرة الخارجية للسياسة الأمريكية فى الخليج.. بل إدخال تغييرات إيجابية على هذه السياسة من خلال تفاعلات كيماوية عملية.. وكانت استراتيجية « الاحتواء المزدوج » تمثل جوهر هذه السياسة التى ابتدعها مارتن أنديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية وسفير الولايات المتحدة فى إسرائيل.. فى مرحلة معينة من علاقات الولايات المتحدة مع العراق وإيران.. هذه الاستراتيجية فقدت فاعليتها بل ثبت فشلها سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة لإيران وأصبح من الضرورى إجراء مراجعة شاملة عليها بعد بروز عناصر عديدة لها انعكاساتها المؤثرة على مسارها.. وذلك بهدف إجراء تغيرات ضرورية بالنسبة للعراق.. وإدخال تعديل سياسى بالنسبة لإيران وذلك بالتحول إلى سياسة التطبيع معها.

إيران وشروط التطبيع الأمريكية

إن التساؤل الذى نطرحه الآن ٠٠ هل ستظل التوترات والمصادمات هى السمة السائدة فى المنطقة ٠٠ فى ظل أوضاع تحكمها استراتيجية أمريكية تعتمد على عنصر « التوتر المحكوم » ٠٠ الذى يكرس الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج ٠ وبالتالى ضمان الاحتفاظ بقوة أمريكية رادعة كأداة تعتبرها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق سيطرتها الكاملة على مقدرات الخليج ٠٠ بل وتوسيع نطاق مصالحها فى الوطن العربى وفى الخليج والمرتكز على البترول وصفقات السلاح ٠

ويرى المحللون السياسيون المتتبعون لمسار التطور فى حالة المد والجزر التى تتسم بها العلاقات الإيرانية الأمريكية الجارية منذ بداية عهد الرئيس الإيرانى محمد خاتمى ٠٠ أن المشكلة لا تزال تكمن فى الصراع الداخلى بين المؤسسات الأمريكية المختلفة المعنية بصناعة القرار ٠٠ التى فشلت على ما يبدو فى توحيد موقفها تجاه إيران ٠

من هنا فقد كانت محاولات نقل الكرة إلى المعسكر الإيرانى ـ عبر إعادة فتح ملف حادثة الخبر فى السعودية ـ إنما تمثل تعبيرًا يائسًا عما تعانى منه الدوائر الأمريكية من تخبط تجاه السياسة الإيرانية عمومًا وسياسة الإصلاح التى يتبعها الرئيس خاتمى بوجه خاص ٠٠ وتدرك الإدارة الأمريكية وهى تفعل ذلك أن ملف الخبر قد أغلق من جانب الرياض وطهران ٠٠ ولم يعكس أى وجود أو تأثير على سياق وتيرة التطبيع المتنامية بين إيران والسعودية ٠٠ فى الوقت الذى تواجه فيه واشنطن ضغوطًا متزايدة تمارسها كبريات الشركات الأمريكية من أجل العودة السريعة إلى السوق الإيرانية قبل أن تمتلك الشركات الأوروبية هذه السوق الكبيرة ٠

وتحاول الولايات المتحدة نحو هذا الهدف بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسى الذى يتلاءم مع البيئة السياسية العالمية ٠٠ التى صنعتها وفرضت مناخها الحالى الاستراتيجية الأمريكية العالمية ٠٠ وذلك مقابل قيام إيران بالتخلص من بعض الأوضاع والسياسات التى تراها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق التطبيع ٠٠ والتى تتمثل فى عدة نقاط ، لعل أبرزها الامتناع عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى والتى يتراوح مداها بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ كم ٠٠ والتى

أثارت تجاربها قلقًا فى المنطقة وفى خارجها خاصة إسرائيل ، وكذلك موضوع نظام الصواريخ المضادة للصواريخ ٠٠ واحترام حقوق الإنسان فى إيران ٠٠ وتؤكد الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لقيام إيران بإنهاء عدائها لإسرائيل والامتناع عن مهاجمة عملية السلام ، وقد طبقت إيران هذا الشرط فى موقفها تجاه التحرك الأخير للمسار السورى الإسرائيلى ٠٠ وتتمسك الولايات المتحدة بضرورة تحقيق المطالب الخاصة بإسرائيل ٠

أبعاد الأزمة العراقية من وجهة النظر الأمريكية

أما بالنسبة للعراق ، فهو يحظى بأهمية أساسية فى الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ٠٠ لا تقل عن أهمية إيران إن لم تتقدم عليها فى بعض الجوانب المتعلقة بوجود العامل القومى الذى يربط العراق بالعالم العربى ٠٠ خاصة دول الخليج العربية التى تعتبر مستودعًا استراتيجيًا حيويًا للثروة البترولية ٠٠ لذلك أصبح هدف تصفية الكيان العسكرى والاقتصادى والسياسى للعراق هدفًا أساسيًا فى السياسة الأمريكية بالخليج ، وأصبحت الأزمة العراقية أحد أهم الملفات الساخنة فى الشرق الأوسط ومن أكثرها تعقيدًا وإثارة لقلق الرأى العام العالمى ٠٠ وهى أوضاع تجمع بين العناد العراقى والصلف الأمريكى ٠٠ ولا يمكننا هنا أن نغفل العامل الإسرائيلى ، وهو عامل فاعل وأساسى فى السياسة الأمريكية الشرق أوسطية ٠٠ وفى هذا الإطار لا يمكن أن ننسى مدى القلق الشديد الذى كان ينتاب إسرائيل عندما كان العراق يمتلك قدرات عسكرية ضخمة ٠٠ والتى كانت تشكل ركنًا أساسيًا فى حسابات القوى العربية من وجهة النظر الإسرائيلية ٠٠ كذلك لا يمكن أن نغفل الاهتمام الأمريكى الحاسم والإصرار المستمر على دعم وتنمية القدرات العسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية لتصبح إسرائيل القوة الإقليمية الكبرى فى الشرق الأوسط ٠٠ من هذه المنطلقات الإسرائيلية الأمريكية اعتبر أن العراق قد تجاوز الخط الأحمر المفروض على دول المنطقة ٠٠ وأنه أصبح يشكل خطرًا مباشرًا على إسرائيل خاصة بعد أن أعلنت بغداد عن برنامجها المتطور لإنتاج الصواريخ بعيدة المدى فضلا عن امتلاكها برنامجًا نوويًا متطورًا واستعانت فى تنفيذه بخبرات عربية وغير عربية ٠

وجاء العدوان العراقى على الكويت عام ١٩٩٠ ليعطى الفرصة التى انتظرتها الولايات المتحدة طويلا للقضاء على القدرات العربية التقليدية وغير التقليدية لصالح إسرائيل أولا ، ثم لتأمين مصادر البترول العربى ثانيًا. ولم تكتف الولايات المتحدة بما أحدثته الحرب من دمار فى البنية الأساسية العسكرية والاقتصادية العراقية .. بل تابعت تنفيذ برنامجها وخططها ضد القدرات العراقية.. وعزز من فاعلية هذا البرنامج انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية.. والاتجاه نحو الترويج لنظام عالمى جديد « أحادى القطبية ». وجعل العراق هى المحك العملى لهذا النظام العالمى الجديد.. وتحولت العراق إلى دولة مسلوبة الإرادة لا تمتلك القدرة على التحرك حتى داخل أراضيها أو التصرف فى ثرواتها القومية.. وأصبحت أسرارها مباحة لفرق التفتيش.. وتحولت العراق إلى ساحة مفتوحة للسطوة الأمريكية ومجالا مستباحًا لطائراتها وصواريخها.. وأصبح العراق بلدًا مقسمًا بخطوط العرض وفقدت بغداد قدرتها على فرض سيادتها الشرعية على أنحاء واسعة من أراضى الدولة..

لقد أصبح العراق نموذجًا صارخًا لسياسة الردع الأمريكى من خلال الإصرار على استمرار فرض الحصار بمختلف أنواعه عليه.. ومواصلة الهجمات الجوية بلا انقطاع.. وتعريض الشعب العراقى لمأساة إنسانية فى ظل سياسة أمريكية غاشمة ونظام حاكم شديد البطش والجموح - غير أن استمرار هذه السياسة الأمريكية قد فرض أعباء مالية عالية على الولايات المتحدة. الأمر الذى دفع الإدارة الأمريكية إلى الاتجاه نحو بحث إمكانية رفع أو تخفيف الحظر الجوى على العراق.

المزاوجة بين الاحتواء والتغيير

وأصبح تخفيف الأعباء المالية الضخمة الناجمة عن مضاعفة العمليات الجوية ضد العراق فى منطقتى حظر الطيران هدفًا تسعى إليه الإدارة الأمريكية.. وأجريت دراسات جادة حول هذه الأهداف لعل من أبرزها الدراسة التى أجرتها « راشيل برونسون » خبيرة السياسة الأمنية الأمريكية فى الخليج لتقديمها لمجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك. وفى رأيها أن المشكلة الأساسية التى تعرقل خفض التكلفة مع الحفاظ على قوة الردع وتفاوت الإحراج مع دول المنطقة.. هى منطقتا حظر

الطيران على العراق والعمليات الجوية الموجهة ضدهما . وتقول الدراسة إنه « ما دامت الولايات المتحدة تقوم بعمليات عسكرية فى هاتين المنطقتين .. فإن التخفيض غير ممكن من الناحية العملية » .. وتضيف : إن بحث الولايات المتحدة عن « نوع جديد » من التواجد العسكرى فى المنطقة « لا يعنى أبدًا أنها ستغادر المنطقة .. إنما يعنى أن هناك تفكيرًا متطورًا يدور حول أسلوب ومتطلبات ترسيخ التواجد العسكرى الأمريكى بصورة أقل ظاهرية وإزعاجًا وتكلفة فى آن واحد وأكثر فاعلية وقدرة على الردع .. إنها عملية بحث عن الحلول التى تُخرج الإدارة الأمريكية من المأزق الذى وضعت نفسها فيه بفرض منطقتى الحظر الجوى على العراق » .

لذا فرغم ما يقال حول وجود تفاوت فى الآراء داخل المؤسسات السياسية الأمريكية تجاه العراق .. وما نجم عن هذا التفاوت من حالة ضبابية تغطى السياسة الأمريكية فى المنطقة .. إلا أن النهج السياسى فى التعامل الأمريكى مع العراق .. لا ينتظر أن يخرج كثيرًا عن الخط المرسوم له بشأن المزاوجة بين سياسة الاحتواء ومطالب التغيير من خلال تخفيف حدة القيود المفروضة على العراق وإعادة النظر فى صرامة الحظر الجوى المفروض عليها .. ولعل القرار الأخير الصادر من مجلس الأمن تحت رقم ١٢٨٤ يوحى بشىء من ذلك ، ولكنه فى نفس الوقت يؤكد أن الملف العراقى ما زال خارج دائرة الانفراج .. وما يؤكد ذلك أكثر أن القرار صدر بأغلبية ١١ صوتًا فقط وامتناع أربع دول بينها ثلاث دول دائمة العضوية هى فرنسا وروسيا والصين ومعها ماليزيا .

ولا شك أن تنفيذ القرار سوف يقابل عقبات قوية .. فإن انقسام دول مجلس الأمن يشير إلى أن الأمور عادت إلى نقطة الصفر فى التعامل الدولى مع الأزمة العراقية .. ويبدو أن هذا هو هدف واشنطن التى تريد المحافظة على حالة « التوتر المحكوم » فى منطقة الخليج وبالتالى إبقاء الوضع الأمنى فى الخليج على ما هو عليه والحفاظ على السبب الأول لاستمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج « إلى أجل غير مسمى » .

* * *

المداخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكى

د ٠ منار الشوربجى

مدرس العلوم السياسية
بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين صدور مجموعة من القرارات والقوانين الأمريكية التى استحوذت على انتباهنا فى العالم العربى لما لها من تأثير مباشر على مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، أوعلى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة أو أكثر من الدول العربية ٠

وكثيرا ما صاحب هذا الانتباه غضب عربى مشروع إزاء ما عبرت عنه تلك القرارات أو القوانين من انحياز أمريكى لاشك فيه ٠ إلا أن المفارقة الجديرة بالاهتمام هى أن هذا الغضب عادة ما كان يستهدف الطرف الخطأ داخل أمريكا أو يوجه للكل دون تمييز ! ٠

فعلى سبيل المثال ، حين صدر قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس ، وجهت أغلب الكتابات العربية جمّ غضبها إلى الرئيس الأمريكى لأنه « لم يستخدم الفيتو » ضد مشروع القانون الذى أصدره الكونجرس : أليس للرئيس الحق فى استخدام الفيتو ضد ما لا يوافق عليه من قوانين ، هذا إذا كان يعارض قانون القدس فعلا ؟ ثم إن كلينتون نفسه كان قد فاز بالبيت الأبيض بعد معركة انتخابية نص فيها برنامج حزبه على التعهد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ٠

وعندما صدر قانون التحرر من الاضطهاد الدينى كانت أمريكا كلها بالمطلق

مدانــة فى الصــحافة المصــرية ، يتســاوى فى ذلـك الكونجـرس والـرئيس ووزارة الخارجية ، دون تمييز • فالكل ضالع فى تلك « المؤامرة الكبرى التى استهدفت مصر بالتحديد » : ألم يستجب صانع القرار الأمريكى - بغض النظر عمن هو تحديدًا - لمطالب فئة محدودة من أقباط المهجر دعت إلى التدخل الأمريكى لحماية أقباط مصر ؟ •

وفى الواقعتين ، وهو الأهم ، لم تبدأ شرارة الغضب تسرى فى الجسد العربى إلا بعد أن صدر القرار فعلا ، لا أثناء عملية صنعه •

ولايقل أهمية عن كل ذلك أنه رغم أن بعض الأطروحات التى استخدمت تعتبر صحيحة من الناحية النظرية ، **كل بمفردها** ، إلا أنها ليست صحيحة على الإطلاق إذا ما تم تركيبها مع بعضها البعض كحزمة واحدة واستخدامها كأساس للتعميم •

فالرئيس الأمريكى من حقه فعلا استخدام الفيتو ضد ما يعارضه من مشروعات القوانين • ولكن هناك عشرات الاعتبارات التى يأخذها فى الحسبان قبل استخدام هذا الفيتو ، منها على سبيل المثال طبيعة توازن القوى بين الكونجرس والرئيس لحظة الحاجة لاستخدام الفيتو ، والبيئة السياسية والحزبية السائدة وقتها فضلا عن اعتبارات دستورية وإجرائية كثيرة •

وفى حالة قانون القدس ، كانت شعبية الرئيس كلينتون فى أدنى معدلاتها • وكان يواجه كونجرس ذا أغلبية جمهورية ، لأول مرة منذ أربعين عامًا ، فاز لتوه فى الانتخابات (١٩٩٤) وأتى بأجندة داخلية وخارجية فرضها فرضًا على البيت الأبيض الذى صار عليه أن يتحسس طريقه • بل أكثر من ذلك ، لم يكن القانون يقدم جديدًا فى واقع الأمر ؛ إذ كان بمثابة الحلقة الأخيرة فى سلسلة طويلة من القرارات resolutions التى أصدرها الكونجرس طوال عقد كامل (منذ منتصف الثمانينيات) • وهى قرارات غير ملزمة ، ولكنها تعبر عن موقف الأغلبية المتزايدة فى الكونجرس من وضع القدس • ثم إن الكونجرس كان يمتلك أغلبية الثلثين اللازمة لإلغاء الفيتو الرئاسى ، الأمر الذى يتجنبه أى رئيس حرصًا على هيبته •

أما البرنامج العام للحزب ، والذى نص فعلا على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، فإن طبيعة النظام الحزبى الأمريكى تجعل للبرنامج العام وظيفة تختلف

عن وظيفته فى نظم ديمقراطية أخرى. فهو ليس ملزمًا للرئيس ، ولا لأى من مسئولى الحزب المنتخبين فى واقع الأمر.

وفى حالة قانون الاضطهاد الدينى ، صحيح أن القانون قد صدر عن الكونجرس ، إلا أنه لاقى معارضة كبيرة من وزارة الخارجية بل والبيت الأبيض ، كما هو ثابت فى محاضر جلسات الاستماع التى عقدتها لجان الكونجرس المعنية قبل إصدار القانون.

ولم يكن المشروع بمثابة « مؤامرة » على مصر ، ولااستهدفها دون غيرها من الدول. فقد صدر هذا القانون بالأساس نتيجة لطبيعة توازنات القوى داخل الحزب الجمهورى - حزب الأغلبية فى الكونجرس - والذى رجحت فيه وقتها كفة تيار اليمين الدينى. وكان هذا القانون قد ذكر عددًا كبيرًا من الدول بالاسم ، كان على رأسها الصين ، ومن بينها مصر.

وصحيح أن إدراج اسم مصر كان قد جاء استجابة - ضمن أسباب أخرى - لضغوط بعض أقباط المهجر إلا أنه بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع طبيعة الدور الذى قاموا به ، إلا أن ما فعلوه مشروع تمامًا فى السياق الأمريكى ، بل هو القاعدة لا الاستثناء. فقد قامت تلك المجموعة من أقباط المهجر باستخدام قواعد اللعبة المتعارف عليها فى النظام الأمريكى أى لعبة جماعات المصالح التى تسعى للتأثير على صنع القرار من خلال الضغط على أعضاء الكونجرس فى دوائرهم وعبر توفير المعلومات - بغض النظر عن الموقف من دقتها - لصانع القرار.

بعبارة أخرى أدرك بعض الأمريكيين- هم فى هذه الحالة من أصل مصرى - مفاتيح النظام الأمريكى واستخدموها لتحقيق مطالبهم. وهو أمر لا غضاضة فيه أمريكيًا ؛ إذ يستخدمه جميع الأطراف. فالضغط مفهوم محورى فى الثقافة الأمريكية يستخدمه كل من يسعى لتحقيق مطالبه.

من خلال هذين المثالين ، يتضح أن هناك العديد من الالتباسات التى تتشكل لدينا إزاء القرار الأمريكى ، ومصدرها الأساسى هو التعامل مع القرارات الصادرة دون أدنى اهتمام بعملية صنعها. ونظرًا للخصوصية الفريدة لهذا النظام السياسى والتى

تميزه عن نظم ديمقراطية أخرى ، لانكف عن القياس عليها ؛ فإنه من المستحيل فهم أى من القرارات الأمريكية - داخلية أو خارجية - دون التعرف الدقيق على آليات صنعها، وهى المحكومة بطبيعة ذلك النظام السياسى نفسه وتوزيع السلطة فيه.

لذلك ، ربما تكون الخطوة الأولى فى طريق إزالة هذه الالتباسات هى السعى لامتلاك مفاتيح النظام السياسى نفسه، وهو ما سوف تحاول هذه الدراسة القيام به عبر إلقاء الضوء على بعض ملامحه وقسماته الرئيسية التى تمثل المفاتيح الأساسية لأى تعامل مع مخرجاته ، أى القرارات الصادرة، ولكن ينبغى القول إن هذه المفاتيح كثيرة ومتداخلة إلى حد كبير، وهو مايترتب عليه أمران ، أولهما : أن تقسيم هذه المفاتيح إلى بنود منفصلة إنما هو نابع من أغراض تتعلق بتسهيل البحث والعرض ، ولكن يظل من المهم بالنسبة للقارئ ربطها جميعًا لامتلاك النظرة الكلية ؛ إذ لايمكن الاعتماد على أى منها بمفردها لفهم آليات عمل النظام السياسى.

أما الأمر الثانى : فهو أن ماتقدمه هذه الدراسة من مفاتيح ليس هو فى الواقع «كل» مفاتيح ذلك النظام ، وإنما هو المفاتيح التى ارتأت الباحثة أنها أكثر أهمية من غيرها فى سياق هذا العمل الجماعى والأهداف المرجوة منه.

وسوف تتناول هذه الدراسة أربعة مفاتيح رئيسية هى كالتالى:

أولا: الطابع الفيدرالى للنظام الأمريكى.

ثانيًا: طبيعة التوازن بين المؤسسات السياسية الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ثالثًا: طبيعة النظام الحزبى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعًا: جماعات المصالح ودورها فى العملية السياسية.

وسوف يسعى كل جزء إلى إلقاء الضوء على التأثيرات المباشرة لكل منها على آليات عمل النظام وطبيعة صنع القرار به.

أولا: الولايات المتحدة دولة فيدرالية

تعتبر الفيدرالية من أهم المفاتيح التى يمكن من خلالها الاقتراب من التفاعلات

السياسية. فمنذ كتابة الدستور الأمريكى وحتى هذه اللحظة لم يتوقف الجدل حول حدود الدور المنوط بالحكومة الفيدرالية، مقابل ما ينبغى أن يظل من اختصاص حكومات الولايات. وهو الجدل الذى يتخلل الخطاب العام بشأن كل القضايا تقريبًا ويلعب دورًا محوريًا فى صناعة القرار بشأن كل منها.

والفيدرالية «الأمريكية» مسئولة فى الواقع عن عدد من ملامح النظام الأمريكى التى تضفى عليه خصوصية فريدة تميزه عن غيره من النظم السياسية.

كانت الولايات المتحدة قد أرست - بعد الحصول على الاستقلال فى ١٧٧٦ - نظامًا كونفيدراليًا تمتعت فيه حكومات الولايات باستقلالية كبيرة أدت الى شلل الحكومة المركزية وعجزها عن الوفاء بأدوارها الأساسية، وعلى رأسها تكوين جيش قوى للدفاع عن الدولة الأمريكية الوليدة؛ إذ لم يكن للكونجرس فى زمن الكونفيدرالية حق فرض الضرائب اللازمة للإنفاق على الجيش، أو على أى شىء آخر فى الواقع.

وقد تدهورت أوضاع الاتحاد الكونفيدرالى فى تلك الفترة مما دعا الرئيس چورچ واشنطن (أول رئيس أمريكى بعد الاستقلال) للدعوة إلى مؤتمر يعقد فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧ ليعيد النظر فى مواد الدستور الكونفيدرالى وتعديلها. إلا أن المجتمعين فى فيلادلفيا لم يلتزموا بهذا الهدف وقاموا بدلا من ذلك بكتابة دستور جديد تمامًا، أنشأ « فيدرالية » بدلا من الكونفيدرالية، وقام على مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التى تم التوصل إليها لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة التى عبرت عن نفسها فى ذلك المؤتمر[1].

كان الشغل الشاغل للقائمين على كتابة الدستور الأمريكى الجديد هو حماية الحريات الفردية وحقوق الولايات المنضمة للاتحاد الجديد. ومن ثم كان الهدف الرئيسى للمؤتمرين هو إيجاد حكومة مركزية تمتلك من الصلاحيات ما يكفى فقط

---

(1) Athleen Sullivan, The Contemporary Relevance of the Federalist Papers, in: Alan Brinkley, Nelson Polsby and Kathleen Sullivan, eds, The New Federalist Papers, (New York: W. W. Norton and Co., 1997), pp. 7-14.

للقيام بعملها بكفاءة ، مع حرمانها من الصلاحيات التى تمكنها من الافتئات على الحقوق والحريات ، بما فى ذلك حقوق الولايات[1].

ومن ثم ، أنشأ الدستور الأمريكى نظامًا سياسيًا يقوم فى جوهره على مبدإ « الرقابة والتوازن - Checks & Balances » كان هدفه الرئيسى هو تقييد كل المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تمادت فى استخدام تلك الصلاحيات أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها . فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث (تشريعية وقضائية وتنفيذية) توزعت صلاحيات كل منها على نحو لا يسمح لها بالانفراد بصنع القرار (وهو موضوع الجزء الثانى من هذه الدراسة) . هذا فضلا عن تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كلا منها رقيبة على الأخرى ، ومشاركة لها فى صنع القرار فى نفس الوقت . فقد ذكر الدستور صلاحيات بعينها للحكومة الفيدرالية وأخرى لحكومات الولايات وصلاحيات ثالثة يتقاسمها الطرفان ، ثم نص على أن كل ما لم يرد ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات . وعلى ذلك أرسى الدستور علاقة جعلت كل طرف رقيبًا على الآخر قادرًا على ردعه عند اللزوم ، بما لا يمكن أى منهما من انتهاك الحريات الفردية[2].

ولم يخف المؤتمرون أهدافهم فى كل ذلك . فعلى سبيل المثال ، شجع هاملتون وقتها المواطنين على استغلال هذه الصيغة الفيدرالية لحماية حرياتهم ومصالحهم ، عبر اللجوء إلىالحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات « لقمع الأخرى » عند اللزوم[3].

وتجسد بنود الدستور الأمريكى مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التى تم التوصل اليها فى ذلك الوقت لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة . ففى ذلك المؤتمر ثار جدل صاخب بين أنصار إنشاء حكومة فيدرالية قوية ، وبين المدافعين

---

(1) James Q. Wilson and John Dululio Jr., American Government, The Essentials, (Boston: Houghton Mifflin Press, 1998), p. 29.

(2) Ibid, p. 58.

(3) Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, The Federalist Papers, (New York: Mentor Books, 1999), p. 149.

عن صلاحيات حكومات الولايات. كما ثار جدل آخر بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة (من حيث عدد السكان). فقد خشيت الأخيرة من أن يأتى الدستور الجديد ببنود تعطى نفوذا أكبر للولايات الكبيرة فى الاتحاد الفيدرالى الجديد. هذا بينما كانت الولايات الكبيرة تسعى فعلا إلى مزيد من النفوذ الذى يعكس حجمها.

ومن هنا جاء الدستور بمجموعة من الترتيبات التى تعطى لكل فريق بعضًا مما أراد، فكان أن أنشأ مؤسسة تشريعية فيدرالية من مجلسين، أحدهما يعطى مزيدًا من الثقل للولايات الأكبر بينما يستجيب الثانى لمطلب الولايات الصغيرة. فقد أنشأ الدستور مجلسًا للنواب يتم تمثيل الولايات فيه على أساس عدد السكان وبذلك تحصل الولايات الأكبر على عدد أكبر من المقاعد، بينما تمثل الولايات كلها - بغض النظر عن عددها - بالتساوى فى مجلس الشيوخ، حيث لكل ولاية عضوان.

أما انتخاب الرئيس، فقد عكس نفس التوازن؛ إذ تم إنشاء ما يسمى بـ «المجمع الانتخابى - Electoral College» والذى تم توزيعه بين الولايات بحيث يكون لكل ولاية عدد من الأصوات الانتخابية مساو لعدد أعضائها فى مجلسى النواب والشيوخ معًا، ومن ثم صار لكل ولاية على الأقل ثلاثة أصوات انتخابية (عضوان فى مجلس الشيوخ وعضو واحد على الأقل من مجلس النواب وفقا لحجم السكان)[1].

ثم احتفظ الدستور - كما سبقت الإشارة - للولايات بنصيب كبير من الصلاحيات حيث قام بتحديد صلاحيات معينة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ذكرها بالاسم، ثم نص على أن ما لم يتم ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات. بعبارة أخرى منح الدستور كل ما يستجد من أدوار بناء على تطور المجتمع لحكومات الولايات، لا الحكومة الفيدرالية[2].

غير أن نصوص الدستور وحدها لا تكفى للإلمام بطبيعة التوازن الراهن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. فالعلاقة بينهما ليست ثابتة مستقرة عبر

(1) Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry and Jerry Goldman, The Challenge of Democracy, Government in America, (Boston: Houghton Mifflin Co., 1992), pp. 79-81.

(2) Kathleen Sullivan, The Balance of Power, in: Alan Brinkley, op. cit., pp. 111-121.

التاريخ وإنما هى علاقة ديناميكية يشكلها الواقع السياسى والظرف التاريخى ، جنبا إلى جنب مع نصوص الدستور • ويمكن القول بصفة عامة إن التطورات التاريخية التى شهدتها الولايات المتحدة طوال القرن العشرين قد ساعدت على حدوث اتساع ملحوظ فى أدوار الحكومة الفيدرالية •

وفى واقع الأمر لعبت المحكمة العليا دورًا مهمًّا فى اتساع دور الحكومة الفيدرالية عبر تفسيرها للدستور على نحو يعطى للكونجرس صلاحيات واسعة • فعلى سبيل المثال ، ارتكزت المحكمة العليا فى ذلك على فقرة محددة فى الدستور تنص على أنه يحق للكونجرس اتخاذ ما يجده « لازمًا ومناسبًا - necessary and proper » لتنفيذ صلاحياته المنصوص عليها فى الدستور ومن ثم صارت تنظر إلى أى تشريع خلافى يصدر عن الكونجرس من زاوية ما إذا كان « ضروريًّا » لقيام الكونجرس بواجباته المنصوص عليها دستوريًّا[1]•

وقد قام الكونجرس فعلا بإصدار عشرات التشريعات التى تلزم الولايات بسياسات معينة على أساس أن هذه السياسات تقع ضمن « اللازم » لتنفيذ الكونجرس لصلاحياته الدستورية • ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو أن استغل الكونجرس بند الدستور الذى ينص على صلاحية الكونجرس فى الإشراف على التجارة بين الولايات (وليس داخلها) على نحو واسع للغاية ، إذ صار كل ما يمكن أن يؤثر على تلك التجارة واقعًا تحت صلاحيات الكونجرس ، وبالتالى الحكومة الفيدرالية[2]•

إلا أن هناك اتجاهًا جديدًا ، يميل لحماية حقوق الولايات ، بدأ يظهر منذ أواخر السبعينات داخل المحكمة العليا ، نتيجة لتعيين الرؤساء الجمهوريين لعدد من أعضاء المحكمة العليا • غير أن هذا الاتجاه لم يبرز بوضوح إلا فى أوائل التسعينات حيث أصدرت المحكمة العليا خصوصًا منذ عام ١٩٩٥ عددا من الأحكام أبطلت تشريعات عدة ، أصدرها الكونجرس حيث رأتها المحكمة غير دستورية لافتئاتها على حقوق الولايات • ولعل هذا هو أحد الأسباب المهمة التى جعلت تعيينات المحكمة العليا أحد

---

(1) James Q. Wilson, op. cit., p. 58.

(2) Thomas Patterson, We the People, A Concise Introduction To American Politics, (New York: Mc Graw-Hill Inc., 1995), p. 45.

القضايا الانتخابية المهمة فى انتخابات الرئاسة ٢٠٠٠ ؛ لأن اختيار الرئيس لقضاة جدد سيكون له دور بالغ الأثر فى تحديد التوجهات التى سوف تتبناها المحكمة - طوال العقد القادم - فى التعامل مع الكثير من القضايا ، وعلى رأسها بالطبع العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات[١].

ورغم هذا المد والجزر المستمر فى طبيعة التوازن بين الطرفين تظل العلاقة فى جوهرها علاقة شراكة. فالحكومة الفيدرالية لا يمكنها فى الواقع تنفيذ القوانين التى تصدرها دون تعاون حكومات الولايات. وحكومات الولايات لا يمكنها تنفيذ سياستها دون الأموال الفيدرالية التى تأتى إليها فى شكل « منح » بعضها مشروط بانصياع الولايات لقواعد بعينها تفرضها الحكومة الفيدرالية.

ولا يمكن فى الواقع فهم الكثير مما يدور فى الولايات المتحدة الأمريكية دون أخذ الطابع الفيدرالى للدولة فى الاعتبار. وذلك بدءًا بطبيعة العملية السياسية ، ومرورًا بطبيعة المؤسسات والمنطق الذى تقوم عليه هياكلها وقواعدها الداخلية ، ووصولا إلى تحليل الخطاب السياسى بين القوى المختلفة.

وربما تكون طبيعة العملية الانتخابية هى أحد أهم تجليات الطابع الفيدرالى للدولة. فهى عملية بالغة التعقيد والتشابك ؛ لأن القواعد والقوانين الحاكمة لها تختلف اختلافات كبيرة من ولاية لأخرى.

صحيح أن الدستور والقوانين الفيدرالية تنظم بعض جوانب العملية الانتخابية ، إلا أن الغالبية العظمى من المسائل الفنية تقع فى اختصاص الولايات. فعلى سبيل المثال ، لا يوجد فى الولايات المتحدة قانون فيدرالى يلزم الحكومة بتسجيل الناخبين. بل لا يوجد حتى ما يلزم حكومات الولايات بتسجيل من وصلوا إلى السن القانونية فى قوائم الناخبين ، فهى مسئولية المواطن وحده ، الذى عليه أن يسعى لتسجيل نفسه فى قوائم الناخبين. إلا أن هذا المواطن - إذا سعى لذلك فعلا - إنما يصطدم بعشرات من القواعد التى تختلف من ولاية لأخرى اختلافات كبيرة[٢].

أما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية نفسها ، فإن ما ينص عليه الدستور والقوانين

---

(1) International Herald Tribune, Sept. 26, 2000.

(2) James Q. Wilson, op. cit., p.144.

الفيدرالية إنما يضع الخطوط العامة العريضة ثم يترك ما دون ذلك للولايات . ويصدق ذلك حتى على عملية انتخاب الرئيس التى حظيت بالنصيب الأعلى من التفصيل فى الدستور ، بالمقارنة بغيرها من انتخابات المناصب الفيدرالية الأخرى .

فقد نص الدستور الأمريكى على انتخاب الرئيس انتخابًا غير مباشر عبر ما يسمى المجمع الانتخابى . والمجمع الانتخابى عبارة عن مجموعة من المنتخبين electors يتم اختيارهم وفق شروط يحددها المجلس التشريعى فى كل ولاية ، ويساوى عددهم عدد أعضاء هذه الولاية فى مجلسى النواب والشيوخ معًا . ومن ثم فإن مجموع عدد أعضاء المجتمع الانتخابى ٥٣٨ « منتخبًا » ، وهو عدد ثابت ؛ لأنه مساو لعدد أعضاء مجلس الشيوخ (١٠٠ عضو) ومجلس النواب (٤٣٥) فضلا على ثلاثة أصوات لواشنطن العاصمة[1] .

معنى ذلك أن ولاية كبيرة - من حيث عدد السكان - مثل كاليفورنيا يكون نصيبها من أصوات المجمع الانتخابى ٥٤ صوتـًا (٥٢ نائبا فى مجلس النواب + عضوين فى مجلس الشيوخ) بينما يكون لولاية ألاسكا ثلاثة أصوات فقط (نائب واحد فى مجلس النواب + عضوين فى مجلس الشيوخ) .

ويقوم انتخاب الرئيس عبر قاعدة الفائز يحصل على كل شىء - Winner Take-All بمعنى أن المرشح الذى يحصل على أعلى نسبة من الأصوات الشعبية فى الولاية (أى أصوات الناخبين) يفوز بكل أصوات تلك الولاية فى المجمع الانتخابى ، بينما لا يحصل منافسه على شىء على الإطلاق . ولا يشترط أن تكون النسبة الأعلى هذه أغلبية بالضرورة ، فمن الممكن أن يحصل المرشح على ٣٨% مثلا من أصوات الناخبين فيصبح هو الفائز ما دام أى من منافسيه لم يحصل على نسبة أعلى من ذلك . بعبارة أخرى : إذا حصل المرشح (أ) على ٣٨% وحصل المرشح (ب) على ٣٧,٩ % من أصوات الناخبين يصبح المرشح (أ) هو الفائز بكل أصوات الولاية بينما يتساوى المرشح (ب) مع المرشح (س) الذى لم يحصل إلا على ٢ % من أصوات الناخبين ؛ إذ لا يحصل كلاهما على أى شىء على الإطلاق .

---

(1) Kenneth Janda, op. cit., p. 320.

ويحتاج مرشح الرئاسة حتى يفوز بالمنصب أن يحصل علىالأغلبية البسيطة ، أى ٢٧٠ صوتـًا انتخابيًا على الأقل (من أصل ٥٣٨)٠

ومن هنا يأتى التباين الكبير بين الأصوات « الشعبية » التى يحصل عليها المرشح والأصوات « الانتخابية » ، فإذا تصورنا مثلا أن المرشح (أ) قد فاز فى كاليفورنيا (٥٤) ونيويورك (٣٣) وتكساس (٣٢) وفلوريدا (٢٥) فإنه يكون بذلك قد حصل على ١٢٣ صوتـًا انتخابيًا ، بينما حصل منافسه على صفر فى كل هذه الولايات ، بغض النظر عن نسبة الأصوات الشعبية التى حصل عليها فيها٠ ومن هنا أيضًا يصبح من الوارد أن يفوز أحد المرشحين بالنسبة الأعلى من الأصوات الشعبية بينما يفوز منافسه بالنسبة الأعلى من الأصوات الانتخابية٠ ذلك لأن عدد الأصوات الشعبية التى حصل عليها المرشح الأول فى كل الولايات ، إذا ما تم جمعها ، قد تكون أعلى من المرشح الثانى ولكنها فى كل ولاية على حدة ، أقل بنسبة ضئيلة من المرشح الثانى الذى يحصل على كل الأصوات الانتخابية لهذه الولاية بموجب ذلك٠

بعبارة أخرى فإنه لا يهم ما إذا كان المرشح الثانى قد حصل على ٥٢% من الأصوات الشعبية أو ٣% ، ما دام منافسه قد حصل على ٥٢,٣ % مثلا ، لأن الأول لا يحصل بموجبها على أى شىء على الإطلاق فى حسابات المجمع الانتخابى٠

ولكن لماذا كل هذا التعقيد لانتخاب الرئيس ؟ الإجابة مرة أخرى هى الطابع الفيدرالى للدولة٠ فعند كتابة الدستور الأمريكى كان أحد أهم الخلافات الجوهرية بشأن اختيار الرئيس هو الخلاف الذى نشأ بين الذين تخوفوا من إعطاء دور كبير «للعامة - mobs » مقابل الذين تخوفوا من إعطاء المؤسسة التشريعية حق اختيار الرئيس بما يؤدى إلى تركيز مزيد من السلطة فى يدها٠ فكان الحل الوسط هو جعل انتخاب الرئيس يتم عبر انتخاب غير مباشر لا هو فى يد الجماهير كلية ولا هو فى يد المؤسسة التشريعية التى صار دورها بحكم الدستور لا يتم إلا إذا انقسم المنتخبون (أعضاء المجمع الانتخابى) بالتساوى بين المرشحين[1]٠

أما الخلاف الثانى الضخم ، فكان بين الولايات الصغيرة والكبيرة٠ فجاءت صيغة

(1) James Q. Wilson, op. cot., pp. 31 32.

انتخاب الرئيس كحل وسط توفيقى ٠ فعدد المنتخبين يعطى وزنـًا أكبر للولايات الكبيرة، بينما يصبح للناخب الواحد وزن أكبر إذا ما كان يقطن إحدى الولايات الصغيرة ، بالمقارنة بسكان الولايات الكبيرة٠ ولعل هذا هو السبب فى صعوبة إلغاء نظام المجتمع الانتخابى إذ توجد مصلحة لدى الطرفين فى الإبقاء عليه٠

إلا أن ما نص عليه الدستور بشأن المجمع الانتخابى ليس وحده الحاكم لعملية انتخاب الرئيس ، إذ توجد عشرات من القوانين المختلفة فى الولايات ، تؤثر تأثيرًا مباشرًا على العملية الانتخابية٠ فلكل ولاية الحق فى اختيار أسلوب الانتخاب وهو ما وضح جليًا فى انتخابات ٢٠٠٠ حيث قررت ولاية أوريجون مثلا ، أن تتم الانتخابات كلها عبر البريد ولم يكن بها مقر واحد للاقتراع العام٠ كما يحق لكل ولاية بل وكل مقاطعة اختيار شكل البطاقة الانتخابية بل ونوع الآلة التى يستخدمها الناخب٠ ففى بعض الولايات يستخدم الناخب قلما لوضع إشارة على اسم المرشح الذى يفضله بينما يقوم فى ولايات أخرى بوضع البطاقة بصورة معينة فى الآلة الموجودة ثم يشد ذراعًا بها يترك علامة أمام اسم المرشح وفى بعض الولايات يستخدم ما يشبه القلم لخرق البطاقة الانتخابية أمام اسم المرشح وهكذا٠ وقد كان شكل البطاقة الانتخابية التى أعدتها مقاطعة بالم بيتش ، بولاية فلوريدا هو المسئول عن جانب من الأزمة التى تفجرت هناك فى انتخابات ٢٠٠٠ ، بسبب ما أحدثته من التباس أدى إلى استبعاد أكثر من ١٩ ألف بطاقة انتخابية[1]٠

ولا يقتصر تأثير الفيدرالية على طبيعة العملية الانتخابية فقط وإنما يؤثر على طبيعة السلوك السياسى للفائز فى هذه الانتخابات حين يتولى مهام منصبه ، حيث يرتبط ارتباطـًا وثيقـًا بالمنطق من وراء إنشاء هذه المؤسسات٠ فالكونجرس فى إطار الصيغة الفيدرالية يتكون من أعضاء يمثلون ناخبيهم بالدرجة الأولى ، سواء كان ذلك التمثيل للولاية بأكملها (فى مجلس الشيوخ) أو أحد دوائرها (فى مجلس النواب)٠ أى أن الصيغة الفيدرالية جعلت العضو يمثل دائرته فقط وليس عموم

(1) Anthony Lewis, Where Do We Go?, The New York Times Online: Nov. 11, 2001.
(http://www.nytimes.com/2000/11/11/opinion/11LEWI.htm).

الأمة، ومن ثم فهو يستجيب بالأساس لهذه الدائرة وحدها ، وهذا هو السبب الرئيسى وراء دقة المقولة الشهيرة التى أطلقها رئيس مجلس النواب السابق تيب أونيل والتى قال فيها : « إن السياسة الأمريكية كلها محلية » ٠ وهى محلية ليس فقط بمعنى أن هناك بعدًا داخليًا لكل قضية ، وإنما معناه فى الواقع أن السياسة فى مجملها تتشكل على المستوى القاعدى فى المدن والقرى والولايات ، لا فى واشنطن ٠ وما يحدث فى واشنطن لا يعدو إلا أن يكون الحلقة الأخيرة من سلسلة طويلة من مراحل تشكيل السياسة كلها فى المستويات الأدنى ٠ فالطابع الفيدرالى للدولة الأمريكية يحتم على صناع القرار « الفيدرالى » أن يستجيبوا للمطالب الآتية من المستويات الأدنى لا العكس ٠ معنى ذلك أن من يسعى للتأثير على واشنطن ـ بشأن قضايا داخلية أو خارجية على السواء ـ عليه أن يتجه إلى أسفل فى سلم الفيدرالية ، فكلما اتجهنا لأسفل صرنا أقرب إلى تشكيل الوعى والتوجهات الذى يعكس نفسه مباشرة على صنع القرار فى واشنطن ٠

وتؤثر الفيدرالية أيضًا على طبيعة المؤسسات السياسية نفسها ، فالصيغة الفيدرالية وحدها هى التى تشرح طبيعة الاختلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ ٠ فقد نشأ مجلس الشيوخ لحماية الولايات الأصغر ، التى قد تجد نفسها فى موقع الأقلية فى مجلس النواب الذى يقوم التمثيل فيه على أساس عدد السكان ٠ ومن ثم عكست كل القواعد الحاكمة لعمل مجلس الشيوخ ذلك الطابع ، فصار المجلس يعطى حقوقًا هائلة للأقلية ـ أية أقلية ـ خصوصًا من الناحية العددية ٠ فعلى سبيل المثال ، فإن الكثير من عمل مجلس الشيوخ يتم عن طريق أغلبية الثلثين ، لا الأغلبية البسيطة، كما هو الحال فى مجلس النواب ، الأمر الذى يعطى ثقلا كبيرًا للأقلية ، حيث يصبح بإمكانها قتل ما تريده الأغلبية ، إذا لم تكن هذه الأغلبية قوية متماسكة ٠

وتلعب الفيدرالية أيضًا دورًا محوريًا فى تشكيل الخطاب السياسى فى الولايات المتحدة ٠ فكما سبق القول ، لا يزال التوازن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات يتخلل الخطاب السياسى بشأن كل القضايا العامة تقريبًا ٠ ومن الجدير بالذكر أن المدافعين عن دور أكبر للولايات فى إحدى القضايا قد يكونون من أنصار دور أكبر للحكومة الفيدرالية فى قضايا أخرى ٠ بل إن الفارق الرئيسى بين الليبراليين

والمحافظين فى الولايات المتحدة إنما يدور فى جوهره حول هذه القضية ، فالليبراليون يطالبون بدور أكبر للحكومة الفيدرالية لحماية الأقل حظًا بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى ، أى محدودى الدخل والأقليات ، بينما يطالب المحافظون برفع يد الحكومة الفيدرالية عن الاقتصاد وحماية الحقوق المدنية وتدعيم دورها فى القضايا المتعلقة بالقيم الأخلاقية فقط . فبينما يطالب الليبراليون ببرامج فيدرالية لدعم الفئات الاقتصادية الأقل حظًا ، وقوانين فيدرالية لحماية الأقليات ، يناصر المحافظون إصدار قوانين فيدرالية لحظر الإجهاض أو إقامة الصلوات فى المدارس مثلا .

ويوجد جانب آخر لا ينبغى إغفاله ، ففى دولة فيدرالية مترامية الأطراف كالولايات المتحدة يحتاج السياسيون إلى صياغة خطاب سياسى مختلف عند مخاطبة المناطق الجغرافية المختلفة ، فالخطاب الذى يستخدمه السياسيون فى الجنوب المحافظ تقليديًا يختلف عن ذلك الذى يمكن استخدامه فى الشمال الشرقى الليبرالى مثلا . وهى مسألة ينبغى أخذها فى الاعتبار عند تحليل الخطاب السياسى لمرشحى الرئاسة مثلا ؛ إذ أحيانًا ما يكون التباين فى الخطاب ناتجًا بالأساس عن هذا الفارق الجغرافى ، مرة أخرى ؛ لأن المرشح عليه أن يستجيب للناخبين فى هذه المنطقة تحديدًا دون غيرها .

ومن ثم ينبغى أيضًا أن يأخذ تحليل التباين فى المواقف السياسية بين رموز نفس الحزب مسألة الملاءمة السياسية فى الاعتبار .

ثانيًا : مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات

كما سبق القول فى الجزء الأول من هذه الدراسة ، أراد القائمون على كتابة الدستور الأمريكى إنشاء حكومة فيدرالية تمتلك من الصلاحيات ما يكفى لتسيير شئون البلاد بالفاعلية المطلوبة ولكن بما لا يكفى للافتئات على الحريات والحقوق الفردية . لذلك لم ينشئ الدستور الأمريكى فصلا بين السلطات وإنما أنشأ مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات[1] . فالعلاقة بين المؤسسات الفيدرالية الثلاث ، التشريعية

(1) Jean Reith Schroedel, Legislative Leadership Over Time, Political Research Quarterly, Vol.47, No.2, June 1994, pp. 439-465.

والتنفيذية والقضائية ، تقوم على « التوازن والرقابة » المتبادلة ، أى تمكين كل من هذه المؤسسات من صلاحيات بعينها فى مجالها ثم إعطاء المؤسستين الأخريين ما يجعل كلا منها قادرة على ردع الأولى ، إذا ما توسعت فى تلك الصلاحيات أو سعت للانفراد بصنع القرار ·

فعلى سبيل المثال ، فإن سلطة التشريع من اختصاص الكونجرس ولكن الدستور أعطى الرئيس الحق فى أن يقترح على الكونجرس مشروع قانون إذا ما وجد فى ذلك « ضرورة وأولوية - necessary and expedient » · وللرئيس أيضًا أن يستخدم حق الفيتو ضد مشروعات القوانين التى تصدرها المؤسسة التشريعية ، والتى تحتاج إلى توقيع الرئيس · ولكن يجوز للكونجرس أن يلغى فيتو الرئيس إذا ما صوت ثلثا أعضاء كلٍّ من المجلسين على ذلك · عندئذ يصبح القانون ساريًا دون توقيع الرئيس · أما إذا امتنع الرئيس عن التوقيع فى غضون عشرة أيام من وصول المشروع له رسميًّا ، يصبح القانون نافذا دون توقيعه (كما هو الحال فى مشروع قانون القدس)، باستثناء واحد هو حالة فض الدورة ففى هذه الحالة ، إذا لم يوقع الرئيس يصبح القانون لاغيا ، وهو ما يعرف بفيتو الجيب Pocket Veto · وللرئيس أيضًا أن يصدر قرارات تنفيذية لها قوة القانون ، وهى التى جرت العادة أن تكون ذات طابع إجرائى لتنظيم العمل فى إحدى هيئات الجهاز التنفيذى · إلا أن بعض الرؤساء قد توسعوا فى استخدامها لتشمل قضايا تقع فى اختصاص الكونجرس ، مما جعل هذه القرارات موضع صراع دائم بين المؤسستين وصل فى بعض الأحيان للمحاكم للبت فى الأمر [1].

وبينما وضع الدستور السلطة التنفيذية فى يد الرئيس ، إلا أنه أعطى لكل من المؤسسة التشريعية والقضائية من الصلاحيات ما يمكنها من ردع الرئاسة عند اللزوم · ولعل أهم ما يمتلكه الكونجرس على الإطلاق هو ما يسمى « نفوذ المحفظة - The Power of the Purse » ، إذ لا يمكن للرئيس إنفاق دولار واحد دون موافقة الكونجرس · ومن ثم للرئيس أن يعد السياسات العامة ولكنه لا يملك تنفيذها دون

(1) Max skidmore and Marshall Carter Tripp, American Government, (New Delhi: East-West Press Ltd., 1989) pp.124-5

موافقة الكونجرس الذى يوفر التمويل اللازم لها. وللرئيس أن يعين رموز إدارته وقضاة المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية فى المستويات الأدنى. إلا أن أيًّا من هؤلاء لا يتسلم مهام منصبه إلا بعد تصديق مجلس الشيوخ. وللرئيس أن يعقد المعاهدات ولكن على مجلس الشيوخ أيضًا التصديق عليها. ويمكن للكونجرس من خلال هذه الصلاحيات أن يتسبب فى شلل الجهاز التنفيذى وتعويق قدرة الرئيس على أداء مهامه. وقد برع الكونجرس فعلا منذ تولى الجمهوريين الأغلبية فى ١٩٩٤ فى استخدام هذه الصلاحيات. فعلى سبيل المثال، فى إدارة كلينتون الثانية، وصل الأمر إلى تجميد التصديق على مئات من تعيينات الرئيس، سواء للمناصب التنفيذية أو القضائية، حيث ظل هناك ما يقرب من مائتى منصب شاغر حتى بداية عام ١٩٩٨، أى بعد مرور عام كامل على بدء عمل الإدارة رسميًّا، فى العشرين من يناير ١٩٩٧م[1].

أما المؤسسة القضائية، فصحيح أن الرئيس هو الذى يعين قضاة المحكمة العليا، إلا أن القاضى بمجرد تعيينه يتولى منصبه مدى الحياة ولا يمكن للرئيس عزله. وصحيح أن مجلس الشيوخ وحده هو الذى يصدق على تعيين القضاة وهو الذى يعزلهم، إلا أن القضاة يمكنهم الحكم بعدم دستورية القوانين التى يصدرها الكونجرس. وفى هذه الحالة، يمكن للكونجرس - إذا أراد - أن يعدل الدستور. وهى - مرة أخرى - عملية بالغة الصعوبة حيث تتطلب موافقة ثلثى أعضاء كل مجلس، ثم ثلاثة أرباع الولايات الخمسين على التعديل.

بعبارة أخرى فإن العلاقة بين المؤسسات الثلاث هى فى واقع الأمر علاقة ندية واستقلال يصاحبها شراكة كاملة فى عملية صنع القرار. ومن ثم فإن أى تحليل يقوم على اعتبار أى من هذه المؤسسات قادرة بمفردها على صنع القرار الخاص بأحد مجالات السياسة العامة، إنما هو تحليل غير دقيق يعوزه الدليل.

ولعل أحد الأمثلة البارزة على مثل هذا النوع من التحليل هو ذلك السائد فى عالمنا العربى بشأن صنع السياسة الخارجية الأمريكية. فغالبًا ما يتم التركيز على

---

(1) Economist, January 19,1998, pp.40-1.

الرئاسة دون الكونجرس على أساس زعم غير صحيح ، مؤداه أن الرئيس لـه اليد العليا فى صنع السياسة الخارجية . فهو الذى أعطاه الدستور سلطة تعيين السفراء وعقد المعاهدات وإدارة العلاقات الخارجية . ويرى أصحاب هذا الزعم أنه حتى فيما يتعلق بالبند الدستورى الذى يعطى للكونجرس وحده حق إعلان الحرب فإن هذا لا يحدث على أرض الواقع ، حيث توجد حالات عديدة تجاهل فيها الرئيس الكونجرس أو على أقل تقدير لم يعارض الكونجرس إعلان الرئيس للحرب .

وفى واقع الأمر فإن هذا التحليل لا يصمد أمام أى دراسة موضوعية لجوهر العملية السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لعدة أسباب رئيسية :

أولا : يستند هذا الرأى إلى مسألة تجاهل الرئيس للكونجرس فى أوقات الحروب كدليل على أن الرئيس لـه واقعيًا اليد العليا حتى فيما يتعلق بالجوانب التى نص الدستور على أنها من حق الكونجرس . فأوقات الأزمات الكبرى هى بالضبط الأوقات التى سعى الدستور إلى جعل القرار أثناءها فى يد الرئيس ، إيمانًا بأن تلك اللحظات هى التى تحتاج إلى قيادة واحدة لا عدد من القادة (ممثلا فى الكونجرس) ، حيث توجد عندئذ حاجة ملحة لسرعة اتخاذ القرار . ولا يجوز فى الواقع التعميم من خلال الاستثناء . فالولايات المتحدة لا تدخل حربًا كل يوم . فالحرب هى الاستثناء لا القاعدة، والسياسة الخارجية فى غير أوقات الأزمات تقوم على أساس علاقة شراكة بين الرئيس والكونجرس ، مثلها مثل جميع المجالات الأخرى .

ثانيًا : حتى فى حالة الأزمات والحروب التى تتطلب إرسال قوات أمريكية خارج الحدود ، فقد أعطى الدستور للكونجرس سلاحًا بالغ الأهمية هو مرة أخرى « نفوذ المحفظة » ، إذ يمكن للكونجرس من خلال هذا السلاح أن يجبر الرئيس على سحب القوات الأمريكية إذا ما رفض تمويلها . فعلى سبيل المثال ، قام الكونجرس فى عام ١٩٩٣ بإصدار قانون يمنع التمويل اللازم للقوات الأمريكية فى الصومال بعد يوم ٣١ مارس ١٩٩٤ ، إلا إذا تقدم الرئيس بطلب بهذا الخصوص يوافق الكونجرس

بمجلسيه عليه[1]. أى أن الكونجرس وضع فى الواقع جدولا زمنيًا لانسحاب القوات الأمريكية من الصومال ، إلا إذا تقدم الرئيس بما يقنع الكونجرس بغير ذلك.

ثالثًا : لقد أعطى الدستور للكونجرس صلاحيات يمكنه من خلالها - إذا أراد - أن يشل يد الرئيس فى صنع السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال صحيح أن الاعتراف بأية دولة هو من اختصاص الرئاسة ، إلا أن مجلس الشيوخ عبر صلاحية التصديق على السفراء يمكنه أن يجعل هذا الاعتراف بلا أى مضمون حقيقى ، حيث تظل تلك الدولة بلا سفير أمريكى ، إلى أن يوافق الكونجرس ، بل لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال- لشهور طويلة دون سفير يمثلها فى الأمم المتحدة حين أخر الكونجرس التصديق على تعيين ريتشارد هولبروك ، كوسيلة للضغط على الرئيس لتعيين جمهورى فى لجنة الانتخابات الفيدرالية[2]. أى استخدم التصديق للضغط من أجل قضية لاعلاقة لها بالسياسة الخارجية. ولعلها من المفارقات الجديرة بالذكر ، أنه حين انفجرت الأزمة المالية فى كوريا الجنوبية ، وهددت - وفق التقديرات وقتها - أن تطول اليابان ، كانت الولايات المتحدة دون سفير فى أى من البلدين بسبب رفض مجلس الشيوخ وقتها مجرد النظر - وليس البت - فى ترشيحات الرئيس[3].

وصحيح أن للرئيس أن يعقد المعاهدات إلا أن هذا لا يعنى أن أمريكا قد التزمت بها حتى يصدق عليها مجلس الشيوخ. ولعل حالة معاهدة منع انتشار الأسلحة الكيماوية خير دليل على ذلك. إذ رفض الكونجرس التصديق عليها ، فصار توقيع الرئيس بلا أى جدوى على الساحة الدولية[4].

---

(1) Eileen Burgin, Assessing Congress's Role in the Making of Foreign Policy, in: Lawrence Dodd & Bruce Oppenheimer, Congress Reconsidered, 6th edition, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1997), pp.212-324.

(2) Helen Dewar, Senate Confirms Holbrooke as UN Envoy, The Washington Post, Sept. 9, 1999.

(3) Economist, January 19,1998, pp.40-1.

(4) William Drozdiak, Clinton Denounces Reckless Rejection of Test Ban, International Herald Tribune, Oct.15, 1999.

بعبارة أخرى فإن للكونجرس صلاحيات قد يختار ألا يستخدمها لعرقلة الرئاسة ولكن هذا لا يعنى سقوط حقه فى استخدامها ٠

رابعًا : هناك وسائل أخرى يستخدمها الكونجرس فى السياسة الخارجية ولا يعيرها البعض الانتباه الكافى ، وهى الأدوات غير التشريعية وعلى رأسها القرارات Resolutions ٠ صحيح أن هذه القرارات ليست ملزمة إلا أنها بالغة التأثير ؛ لأنها تقوم بتشكيل الرأى العام وتضع سقفًا لما يمكن أن يتبناه الرئيس من سياسات ، فهى بمثابة إشارات مبكرة تنذر الرئيس بأن الكونجرس لن يوافق على سياسة بعينها إذا ما تبناها(١)٠ فعلى سبيل المثال ، ظل الكونجرس طوال الثمانينيات وأوائل التسعينيات يصدر قرارات تعرب عن تأييد الكونجرس لنقل السفارة الأمريكية للقدس وهى القرارات التى ظلت تراكم التأييد داخل المؤسسة التشريعية (دون أن نعيرها نحن ، الانتباه الكافى) حتى صار ممكنًا إصدار التشريع بذلك الشأن ووافق عليه المجلسان بأغلبية ساحقة ٠

وعادة ما يولى الرؤساء الانتباه الكافى لكل ما يصدر عن الكونجرس من قرارات ٠ فعلى سبيل المثال ، تحسبًا لما قد يصدر عن الكونجرس ، قام الرئيس ريجان فى عام ١٩٨٥ بإصدار أمر تنفيذى يفرض عقوبات اقتصادية على جنوب إفريقيا(٢)٠ فقد كان الرئيس يتوقع صدور تشريع يفرض عقوبات صارمة ، فكان الحل الوحيد هو أن يتولى ريجان نفسه هذه المهمة ، ويستبق الكونجرس ويصدر العقوبات ، حتى يستطيع هو أن يحدد المناسب منها لسياسته ٠ أى بدلا من ترك الكونجرس يصدر عقوبات صارمة ، يصدر هو العقوبات ، ولكن على نحو مختلف يتناسب مع سياسته ٠

ومن الوسائل التى يستخدمها الكونجرس أيضًا بفاعلية فى مجال السياسة الخارجية مسألة اللجوء إلى الرأى العام ، وهو الذى يقوم به الكونجرس عبر إجراء جلسات استماع دون أن يعنى ذلك بالضرورة صدور تشريع فى النهاية ، وهو الأمر الذى يضع هو الآخر سقفًا على ما يمكن للرئيس اتخاذه من قرارات ٠

---

(1) Eileen Burgin, op.cit., pp.212-324.
(2) Ibid.

خلاصة ما تقدم ، لقد أنشأ الدستور الأمريكي عمدًا علاقة تنافس بين الرئاسة والكونجرس فى عملية صنع السياسة عمومًا ، ومن ثم فإن التنافس بين الطرفين هو القاعدة لا الاستثناء . وينطبق ذلك على جميع مجالات السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية . وقد صار للكونجرس اليوم دور لا يمكن إنكاره فى صنع السياسة الخارجية أكثر من أى وقت مضى . فاختفاء العدو القوى قلل من أهمية التقليد الأمريكي الذى ساد أثناء الحرب الباردة ، والذى يقوم على مقولة إن « الصراع السياسى يقف عند الشواطئ الأمريكية » ، إذ لم يعد هناك مبرر يقنع أعضاء الكونجرس بإطلاق يد الرئيس والوقوف وراءه صفًا واحدًا لحماية أمن البلاد . وقد ضاعف من تأثير ذلك التحول أن وصل إلى الكونجرس فى بداية التسعينيات جيل جديد من الأعضاء الجمهوريين بقيادة نيوت جينجرتش ، الذى استطاع أن يصل بهم فى ١٩٩٤ إلى مقاعد الأغلبية . وقد غير هذا الفريق وجه الحياة السياسية فعلا فى واشنطن بدءًا بطبيعة السياسات التى طرحها ، ومرورًا بالأعراف والتقاليد المرعية ، ووصولا إلى سعيه للسيطرة على الأجندة السياسية . فقد صنع جينجرتش الأجندة الداخلية والخارجية ، ثم فرضها على البيت الأبيض ، حتى إن الرئيس كلينتون أطلق وقتها عبارة بالغة الدلالة ، قال فيها : « لا يزال لوجودى معنى - Iam still relevant »[1] ، وهى مقولة أطلقها رئيس فى نظام « رئاسى » ! .

ورغم اختفاء جينجرتش من الساحة السياسية ، إلا أن هذا الفريق من الجمهوريين قد استكمل نفس المسار وراح يلعب دورًا محوريًا فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية بل وصنعها بالكامل فى بعض الأحيان . إلا أن المهم فى هذا الإطار أن هذا الدور لا يأتى من فراغ ولم يخترعه هؤلاء . كل ما فى الأمر أنهم اختاروا أن يستخدموا كل الصلاحيات الدستورية المنوطة بالكونجرس فى إدارة السياسة الخارجية .

إن المغزى الحقيقى وراء هذا المثال هو أن علاقة التنافس هذه تعنى صعودًا وهبوطًا فى نفوذ إحدى المؤسستين وفق اعتبارات عدة تختلف من لحظة تاريخية

(1) Kenneth White, Still Seeing Red, How the Cold War Shapes the New American Politics, (Colorado: Westview Press, 1997), p.231.

لأخرى. إلا أن هيمنة إحداهما فى لحظة بعينها لا تعنى بالمرة أنها صاحبة اليد العليا، إذ أن هذه الهيمنة تكون مجرد حلقة من حلقات سلسلة طويلة من التنافس المستمر التى قد تعنى صعود الأخرى فى لحظة تالية.

ثالثًا : حزبيون بلا أحزاب

لا يوجد فى الدستور الأمريكى كلمة واحدة بخصوص الأحزاب السياسية. فهو لم ينص على وجودها ولم ينظم عملها. ومع ذلك نشأت الأحزاب الأمريكية منذ فترة مبكرة فى عمرُ الدولة الأمريكية.

ولعله من الطريف أن العبارات التى وردت على لسان القائمين على كتابة الدستور فى اجتماعاتهم آنذاك ، انطوت على رؤية سلبية للأحزاب ، تشبه إلى حد كبير مقولات أنصار الحزب الواحد التى عرفها العالم فى فترات لاحقة. بل حين ظهرت التجربة الحزبية الأولى فى عهد جورج واشنطن ، خصص الرئيس جانبًا كبيرًا من كلمة الوداع التى ألقاها عند ترك منصبه لإدانة الفكرة والتحذير من « الآثار السلبية للروح الحزبية » عمومًا[1].

ويخطئ من يتصور أنه بالإمكان التعرف على النظام الحزبى الأمريكى من خلال القياس على خبرة الأحزاب الأوروپية ذلك لأن طبيعة هذا النظام لها مجموعة من السمات الفريدة التى تميزها عن غيرها فى النظم الأخرى.

فالحزب فى الولايات المتحدة هو بالأساس عبارة عن كيان مصمم خصيصًا بغرض الفوز فى الانتخابات ، دون أن يعنى ذلك أن لهذا الحزب أچندة سياسية ثابتة وواضحة المعالم تعبر بالضرورة عن كل من ينتمون له ويفوز بموجبها الحزب بأصوات الناخبين. وهو فى ذلك يختلف عن الأحزاب الأوروپية التى تقدم أيديولوچية واضحة ، أو توجهات متماسكة ، ثم تفوز على أساسها فى الانتخابات. لذلك فإن البرنامج العام للحزب الأمريكى- والذى يصدره الحزب كل أربعة أعوام- لا يتحول بالضرورة إلى برنامج عمل سياسى عند فوز رموز الحزب سواء بالرئاسة أو الكونجرس أو حتى بالاثنين معًا.

---

(1) James Q. Wilson, op.cit., p.167.

ولا يقوم الانتماء الحزبى لدى المواطنين فى الولايات المتحدة على عضوية مسجلة أو دفع رسوم سنوية أو حضور اجتماعات دورية. فحين يقول مواطن أمريكى عن نفسه إنه « ديمقراطى » أو « جمهورى » فإن هذا لا يعنى أكثر من ميله إلى مواقف هذا الحزب أو ذاك ولا يتعدى هذا الميل أكثر من التصويت لمرشحى هذا الحزب أوربما بعضهم فقط فى الانتخابات العامة. ومن المعروف عن الناخب الأمريكى أنه قد يقوم فى نفس الدورة الانتخابية بالتصويت لأحد الحزبين لمنصب الرئاسة وللحزب المنافس لمقاعد الكونجرس Split-ticket voting.

والحزب السياسى فى الولايات المتحدة لا يقوم على هيرارك واضح يخضع لقيادة مركزية مثلا يتم من خلالها تصعيد الكوادر المختلفة عبر أروقة الحزب ومستوياته التنظيمية. ففى الدول الأوروبية عادة ما يكون الراغب فى الترشيح من كوادر الحزب أو على الأقل ينجح فى إقناع زعاماته بترشيحه. ثم يخوض المعركة الانتخابية بأموال الحزب ومساعدة هياكله وأجهزته. وبعد الفوز ، يتوقع الحزب منه أن يعمل فى تعاون وثيق مع باقى رموزه المنتخبين ، فيدلى بصوته فى البرلمان مثلا لصالح قضايا الحزب وأولوياته ، وكجزء من كتلة متماسكة هى باقى أعضاء حزبه. كل هذا غير صحيح بالمرة فى الولايات المتحدة الأمريكية. فلأى مواطن أن يرشح نفسه رافعًا شعار أحد الحزبين - دون استثارة الحزب بالضرورة - ثم يخوض المعركة الانتخابية بأموال يجمعها بنفسه وبشكل مستقل عن الحزب ، ثم يتوقف حصوله على ترشيح الحزب على نسبة أصوات الناخبين التى يحصل عليها فى انتخابات شعبية ، أى دون أن يعنى ذلك مساندة تنظيمية من ذلك الحزب.

بعبارة أخرى فإن المرشح الذى يخوض المعركة الانتخابية لاحقا باسم الحزب ضد الحزب المنافس إنما يفوز بالترشيح ، دون أن يعنى ذلك أى تأييد من ذلك الحزب. وهو التأييد الذى يأتى بعد فوزه بالترشيح لا قبله.

وحين يفوز هذا المرشح بالمنصب - سواء كان ذلك فى الرئاسة أو الكونجرس ، فإنه لا يوجد ما يلزمه بمواقف حزبه. ومن ثم فمن الطبيعى تمامًا أن نجد عضوًا فى الكونجرس يصوت بانتظام ضد الأغلبية فى حزبه ، ومع ذلك يعود لدائرته الانتخابية، ويعيد ترشيح نفسه لفترة تالية باسم نفس الحزب فيفوز مرة أخرى. ومن الطبيعى

أيضًا أن يقف أعضاء الكونجرس ضد الرئيس الذى ينتمى لنفس حزبهم ، بل يرفضون ذكر اسمه فى انتخابات يخوضونها ، بل ربما يشجع الحزب هؤلاء بأن يخوضوا تلك الانتخابات دون ذكر اسم مرشحهم للرئاسة وبالابتعاد عنه.

ولا يقل أهمية عن كل ذلك تلك العلاقة الفريدة بين الحزب والرئيس الذى يفوز بالبيت الأبيض حاملا شعاره. فمن الناحية النظرية ، يفترض أن يسعى الرئيس إلى تقوية حزبه جماهيريًا والسعى لتحسين فرص المرشحين باسمه لجميع المناصب (وهى كلها أمور تتعلق بالفوز فى الانتخابات). إلا أنه من الناحية العملية ، يكون على الرئيس أن يحدث توازنًا دقيقًا بين ولائه لحزبه وبين كونه رئيسًا لكل المواطنين.

ولا يوجد ما يدعو الرئيس أو يجبره على إقامة علاقة وثيقة برموز حزبه. وهى العلاقة التى تختلف من رئيس لآخر. فعلى سبيل المثال كان نيكسون أكثر الرؤساء الأمريكيين تجاهلا لزعماء حزبه منذ بداية إدارته الأولى ، حتى إن رئيس الحزب وقتها روبرت دول كان يعانى من الفشل المستمر فى تحديد موعد مع الرئيس. وقد تلقى دول ذات مرة من أحد مساعدى الرئيس ردًا على طلبه للقاء الرئيس يقول « إذا كنت لاتزال ترغب فى أن ترى الرئيس ، فما عليك إلى أن تفتح جهاز التليفزيون فى السابعة من مساء اليوم »[1].

بناء على كل ذلك يصبح السؤال المهم : إذن ما هو الحزب فى الولايات المتحدة ؟

وللإجابة عن هذا السؤال ، يحتاج الباحث إلى النظر إلى النظام الحزبى الأمريكى من أكثر من زاوية.

فالحزب فى الولايات المتحدة هو عبارة عن ائتلاف واسع يتسم بالسيولة ، ويضم فى داخله قوى وتيارات عدة. هذه القوى والتيارات لاتتفق بالضرورة على مواقف واحدة إزاء كل القضايا العامة ؛ إذ توجد فيما بينها تباينات كثيرة تتسع فى بعض الأحيان لتضم طرفى النقيض.

---

(1) Thomas Cronin, The Presidency and the Parties, in: Gerald Pomper, ed., Party Renewal in America, (New York: Praeger,1980) p.179.

بعبارة أخرى ، فإن الحزب الأمريكى هو بمثابة مظلة واسعة تضم تحتها تيارات عدة لها مواقف متباينة بل ومتعارضة فى بعض الأحيان[1]. فلا توجد للحزب فى الولايات المتحدة منظومة واحدة من المصالح « القومية » التى يدافع عنها ويسعى لتحقيقها، إذ إن فروع الحزب فى الولايات تحدد أولويات مختلفة على أساس المصالح المحلية وحسابات المكسب والخسارة فى الولاية. ومن ثم فإن الخطوط العامة العريضة التى يعبر عنها الحزب تكون بمثابة توليفة من هذه المصالح مجتمعة ، لا تنعكس كلها بالضرورة على المستوى الفيدرالى للحزب.

ويبقى السؤال المهم .. لماذا ؟ لماذا يأخذ النظام الحزبى فى الولايات المتحدة هذا الطابع الفريد ؟ ولماذا لا يعتبر « الحزب » فى أمريكا أكثر من مظلة واسعة تضم قطاعات تختلف على الكثير من مواقف الحزب بقدر ما تتفق ؟ توجد فى واقع الأمر مجموعة من الأسباب تتعلق كلها بهيكل النظام السياسى الأمريكى نفسه ، وهى تتمثل فيما يلى :

١ـ طبيعة النظام الانتخابى الأمريكى ، حيث تتبع الولايات المتحدة نظامًا انتخابيًّا بالغ التعقيد حتى إن الكثير من الأمريكيين أنفسهم لا يعرفون عنه الكثير ، الأمر الذى يثير حيرتهم فى أحيان كثيرة ، وهو التعقيد المسئول بالمناسبة ـ ضمن أسباب أخرى ـ عن انخفاض نسبة التصويت فى الانتخابات العامة ، (أى النهائية).

ولهذا النظام الانتخابى الفريد آثاره المباشرة على طبيعة الأحزاب وسماتها الرئيسية. فالانتخابات العامة للمناصب المختلفة تجرى فى الولايات المتحدة عبر مرحلتين ، الأولى مرحلة الانتخابات التمهيدية والثانية الانتخابات العامة.

أما المرحلة التمهيدية فهى تلك التى تجرى فيها الانتخابات داخل كل حزب بين مرشحين مختلفين يتنافسون على الفوز بترشيح ذلك الحزب. ثم تأتى مرحلة الانتخابات العامة ، وهى التى يتنافس فيها الفائزان بترشيح الحزبين على المنصب.

وقد بدأ العمل بنظام الانتخابات التمهيدية فى الولايات المتحدة فى بداية هذا

---

(1) Steven Wasby, American Government and Politics, The Process and Structures of Decisionmaking in American Government, (New York: Charles Scribner's Sons,1973, p.344.

القرن ، وإن لم يتم تعميمه ؛ ليصبح هو القاعدة إلا فى منتصف السبعينيات . ففى أوج الغليان الذى شهدته الولايات المتحدة فى الستينيات ، علا صوت المطالبين بأن تكون الأحزاب أكثر تمثيلا للتيارات المختلفة داخلها ، وأكثر ديمقراطية فى عملية الترشيح، وكان الهدف الرئيسى هو تقليص نفوذ زعامات الحزب على ترشيحاته ، فجرى اعتماد مجموعة من الإصلاحات التى نقلت السيطرة على الترشيح من كادر الحزب الى الناخبين ، أى لم يعد يتم الترشيح للمناصب الحزبية عبر الاختيار من جانب زعامات الحزب ، لا على المستوى الفيدرالى ولا حتى المحلى فى الولايات ؛ إذ صارت المسألة بالكامل فى يد من يريد ترشيح نفسه ، والذى يلجأ مباشرة إلى الناخبين ، فيحصل على ترشيح الحزب بفضل أصواتهم(1).

والنتيجة المباشرة لاتباع هذا النظام هى أن هذا المرشح حين يفوز بترشيح الحزب يكون ولاؤه بالكامل للناخبين الذين حملوه الى النصر ، بينما لا يدين بشىء للحزب نفسه . فالحزب لم يختره ولم يسانده ماليًا ولا تنظيميًا ، حيث قام بالمهمة كلها بنفسه وبناء على تنظيم ينشئه هو ، ويتمحور حوله ويخدمه فى حملته . ولذلك فإن هذا المرشح حين يفوز بعد ذلك بمنصبه ، فإنه لا يلزم نفسه ببرنامج الحزب ولا بمواقف الحزب فى عمومها ، إلا إذا كان الناخبون يؤيدونها . ومن ثم فإن عضو الكونجرس الذى يتمتع الرئيس فى دائرته بشعبية كبيرة عادة ما يسعى للتعاون مع هذا الرئيس بغض النظر عما إذا كان من حزبه أو من الحزب المنافس . ويقل هذا الميل للتوفيق والتعاون كلما انخفضت شعبية الرئيس فى دائرته . باختصار فإن النظام الانتخابى يفرض نفسه على أداء المرشحين سواء فى حملاتهم أو بعد فوزهم .

٢ـ الطابع الفيدرالى : فى خضم متابعة ما يجرى على الساحة الأمريكية ، غالبًا ما ينسى البعض أن أمريكا دولة فيدرالية يقوم فيها توزيع السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على أساس من الشراكة . صحيح أن هناك أمورًا تظل بحكم الدستور من اختصاص الحكومة الفيدرالية وحدها أو حكومات الولايات وحدها إلا أن مساحة الشراكة أوسع للغاية ، من هذا العدد الصغير من الصلاحيات المطلقة .

(1) Kelly D. Patterson, Political Parties & The Maintenance of Liberal Democracy, (New York: Columbia University Press), 1996, pp.5-11.

فالولايات ملزمة بتطبيق القوانين الفيدرالية. والحكومة الفيدرالية ليس بمقدورها تنفيذ هذه القوانين فعلا إلا بالتعاون مع حكومات الولايات. ويفرض الطابع الفيدرالي للنظام الأمريكي نفسه على طبيعة الهيكل التنظيمي للحزبين الكبيرين، فالحزب نفسه ذو طابع لا مركزي في هياكله وتنظيماته الأمر الذي يجعله أبعد ما يكون عن أن يصبح هيراركي[1].

٣- نظام الحزبين : إن القول بأن نظام الحزبين هو السائد لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى، ولكن معناه أن هذين الحزبين وحدهما دون غيرهما هما اللذان يمتلكان فرصة موضوعية للفوز بالمناصب العامة. ويعتبر نظام الحزبين سببًا ونتيجة للكثير من السمات الخاصة بالنظام الأمريكي. فالنظام الانتخابي نفسه مسئول عن استمرار نظام الحزبين. فالانتخابات الأمريكية لجميع المناصب تتم عبر ما يسمى نظام « الفائز يحصل على كل شيء - Winner-take-all ». والفائز يكون ذلك الذي يحصل على أعلى نسبة من الأصوات لا الأغلبية البسيطة بالضرورة. فإذا فاز أحد المرشحين بنسبة ٤٣ % من الأصوات، بينما يفوز منافسوه بنسبة أقل يصبح الأول هو الفائز بالمنصب. ولا يوجد، من ثم، نظام إعادة في الانتخابات الأمريكية ولا تمثيل نسبي، الأمر الذي يجعل النظام الانتخابي نفسه أحد العثرات المهمة أمام الأحزاب الأصغر التي لا تحصل على شيء على الإطلاق، ما دام مرشحها لم يكن صاحب أعلى نسبة من الأصوات[2]. ويرتبط ذلك أيضًا بمجموعة من القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية، والتي تنحاز بوضوح للحزبين الكبيرين. فعلى سبيل المثال يحصل كل من الحزبين الكبيرين على تمويل فيدرالي في الحملة النهائية وهو التمويل الذي يأتي أوتوماتيكيًا بمجرد إعلان الفائز بترشيح الحزب، إلا أن هذا التمويل للأحزاب الأصغر لا يأتي أوتوماتيكيًا هو الآخر، وإنما يقدم فقط للحزب الذي حصل في آخر انتخابات على ٥ % على الأقل من أصوات الناخبين. بعبارة أخرى بينما يتم تمويل الحزبين الكبيرين تلقائيًا بأموال دافعي الضرائب، فإن

(1) Kenneth Janda, op. cit., pp.293-40

(2) Theodore Lowi & Joseph Romance, A Republic of Parties? Debating the Two Party System, (Boulder: Rowman & Littlefield Publishers Inc.,1998), p.XII [Introduction by Gerald Pomper].

كلا من الأحزاب الأصغر عليها أولا أن تثبت مصداقيتها بالحصول على ٥ % من أصوات الناخبين ٠ ونظرًا للتكاليف الباهظة للحملات الانتخابية عمومًا ، فإن هذا الشرط يجعل الأحزاب الأصغر تدور فى حلقة مفرغة ٠ فهى فى حاجة إلى التمويل لتحقيق شرط الـ ٥ % ، بينما الـ ٥ % هى الشرط للحصول على التمويل !٠

بل أكثر من ذلك حتى حين يفوز ذلك الحزب بالنسبة المطلوبة ، فإن ما يحصل عليه من أموال فيدرالية لا يكون مساويًا لما يحصل عليه الحزبان الأكبران ٠ ففى عام ٢٠٠٠ تحقق هذا الشرط لحزب الإصلاح ؛ لأنه حصل على ٨ % من الأصوات الشعبية فى ١٩٩٦ ، ومن ثم صار لمرشحه فى ٢٠٠٠ الحق فى تمويل فيدرالى ٠ إلا أن هذا التمويل كان مقداره ١٢,٥ مليون دولار[1] ، بينما حصل كل من الحزبين الكبيرين على ٦١،٨٢ مليون دولار من الأموال الفيدرالية ٠

من ناحية أخرى ، ففى الوقت الذى تكون فيه أسماء مرشحى الحزبين الكبيرين مدرجة فى قوائم الترشيح - مرة أخرى أوتوماتيكيًا - فى الولايات المختلفة ، فإن كلا من الأحزاب الأصغر عليها أن تسعى لإدراج أسماء مرشحيها فى الولايات الخمسين ٠ وهى عملية بالغة التعقيد ، وتتطلب أموالا ضخمة وجهودًا جبارة ؛ إذ إن القواعد الحاكمة لهذه المسألة تختلف كثيرًا من ولاية لأخرى[2] ٠ فعلى سبيل المثال يحتاج المرشح عن أى من الأحزاب الأصغر فى كاليفورنيا إلى جمع ٩٠ ألف توقيع من ناخبين مسجلين حتى يتم إدراج اسمه فى الولاية فى قائمة المرشحين ، بينما يتمثل المعيار فى ولايات أخريات فى نسبة الأصوات الشعبية التى حصل عليها مرشح ذلك الحزب فى آخر انتخابات عامة ٠ بعبارة أخرى فإن النظام الانتخابى نفسه منحاز بشدة للحزبين الكبيرين ، ولعل أكثر الأمثلة دلالة على ذلك هو القرار الذى اتخذته لجنة تنظيم مناظرات الرئاسة عام ٢٠٠٠ ٠ فرغم أن حزب الإصلاح كان قد حصل فى آخر انتخابات على ٨ % من الأصوات وحصل بموجب ذلك على التمويل الفيدرالى ، إلا أن اللجنة قررت حرمان بات بوكانان ، مرشح الحزب ، من الاشتراك فى

---

(1) Michael Janofsky, Divided Reform Party Prepares for Combat, International Herald Tribune, August 8, 2000.

(2) Theodore Lowi & Joseph Romance, op. cit., pp.XII-XIII

المناظرات ، حيث وضعت بنفسها معيارًا آخر هو أن يكون هذا المرشح حاصلا على ١٥% على الأقل فى استطلاعات الرأى التى تجرى أثناء الانتخابات(١)٠

ولنظام الحزبين تأثيره المباشر هو الآخر على طبيعة الحزبين الكبيرين٠ فحين تتعدد الأحزاب التى تكون قادرة على المنافسة الحقيقية كما هو فى كثير من الدول الأوروبية ، فإن الأحزاب تتوزع على الساحة الأيديولوچية على نحو واضح ، حيث تكون هناك أحزاب يسارية أو يمينية واضحة المعالم فى برامجها وسياساتها٠ أما فى نظام الحزبين ، فهو يفرض نفسه على طبيعة الحزب ، حيث يكون عليه الاستجابة لقطاعات عريضة من الناخبين٠ فهو لا يملك رفاهية اتخاذ مواقف صريحة تضعه فى مربع اليسار أو اليمين بشكل صارم يحرمه من الفوز ، ومن ثم فإن المرشحين يسعيان للتمركز فى مربع الوسط٠

ومن هنا ، تأتى واحدة من أهم سمات العملية السياسية برمتها فى الولايات المتحدة والمتمثلة فى أنها تقوم فى جوهرها على بناء الائتلافات٠ ويصدق ذلك على استراتيچيات الحملات الرئاسية ، كما يصدق على الاستراتيچيات التى يتبناها الرئيس لتمرير سياساته فى الكونجرس ، بل ويصدق على آليات العملية التشريعية نفسها٠ ففى كل هذه المجالات ، يكون من الضرورى بناء ائتلاف يضم قطاعات متعددة لها مصلحة فى نجاح مرشح ما ، أو تمرير سياسة بعينها ، بغض النظر عن الخلافات ـ العميقة أحيانًا ـ بين هؤلاء فيما دون ذلك من قضايا٠

رابعًا : النظام الأمريكى أسير جماعات المصالح ؟

تتقدم الولايات المتحدة نظم العالم السياسية من حيث الحيوية التى تتمتع بها أنشطة جماعات المصالح وتعدديتها المذهلة٠ وهى تعددية تتناسب مع التعددية الشديدة التى يتسم بها المجتمع الأمريكى إثنيًا وجغرافيًا وثقافيًا ودينيًا ٠٠ الخ٠

إلا أن الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى الآن شهدت تزايدا مطردًا فى عدد

---

(1) CNN Transcript-Larry King Live-Should Third Party Candidates Be Included in the Presidential Debates, (http://www.cnn.com/TRANSCRIPT/25/IKI000.html).

جماعات المصالح نتج عن مجموعة من العوامل . فقد أدى تشابك وتعقيد القضايا فى مجتمع ما يعد صناعيًا كالمجتمع الأمريكى ، إلى بروز مجموعة جديدة من القضايا صار هناك اهتمام بها لدى فئات بعينها من المواطنين . فنشأ نوع جديد من جماعات المصالح ، لم يكن معروفًا من قبل ، وهو ما يسمى جماعات المواطن Citizen Group أو لوبى المواطن Citizen Lobby . ويختلف هذا النوع عن غيره فى أنه عبارة عن جماعات لا تسعى فىالواقع إلى تمثيل مصلحة فئة معينة ، وإنما تسعى لحماية الصالح العام مثل جماعات المستهلكين أو تلك التى تسعى لوضع قيود على نفوذ جماعات المصالح التقليدية . ومن ثم فإن هذه التنظيمات تكون صاحبة قضية ، ولا تقوم العضوية فيها على أساس وظيفى أو فئوى وإنما على أساس الإيمان بتلك القضية . فأهدافها لا تعود بنفع مباشر على أعضائها وحدهم وإنما على المجتمع ككل . وقد وصل عدد هذه الجماعات الى أكثر من ٣٠ ألف منظمة أدى انتشارها السريع إلى ازدياد عدد الفاعلين المهتمين بكل قضية من القضايا العامة[1] ، أى إلى فك احتكار جماعات المصالح التقليدية لممارسة النفوذ على صانع القرار .

وقد تزامن ذلك مع حدوث انشطارات عديدة داخل الجماعات التقليدية على أسس جديدة الأمر الذى أدى الى بروز عدد من التنظيمات التى تتنافس على تمثيل نفس المصلحة أو نفس الفئة . فعلى سبيل المثال ، صار هناك تباين بين مشكلات المزارعين من منطقة جغرافية لأخرى ، وصار هناك أكثر من تنظيم يمثل مصالح رجال الأعمال وفق حجم أموالهم وطبيعة أنشطتهم ، بل وعدة جماعات لا تختلف كثيرًا فيما بينها من حيث الأهداف أو الجمهور المستهدف ، ولكن تتنافس على عضوية نفس الفئة مثل الأطباء[2].

وقد أدى كل ذلك الى حدوث تعددية مذهلة فى جماعات المصالح التى تسعى كلها للتأثير على صنع القرار عبر القنوات المختلفة ، الأمر الذى يؤدى لإغراق صانع

---

(1) Kant Patel and Mark E0Rushefsky, Health Care Politics & Policy in America, (New York: M.E. Sharpe, 1995) p.21.

(2) Allan Ciglar and Burdett Loomis, Introduction, in: Allan Ciglar and Burdett Loomis, Interest Group Politics, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1995), pp.10-11

القرار بالمعلومات المتضاربة والمتناقضة أحيانًا ، وهو ما وصفه أحد الباحثين بأنه يؤدى إلى ما يشبه تصلب الشرايين أو ما صار يعرف بانسداد شرايين الديمقراطية Demosclerosis[1] لأن كلاً منها تسعى للحفاظ على مكتسباتها بغض النظر عن فاعليتها للمجتمع ككل.

وتتبع جماعات المصالح فى الولايات المتحدة أساليب عدة للتأثير على صنع القرار وهى أساليب تحكمها مجموعة من القوانين وإن كانت هذه المنظمات قد برعت فى استغلال ثغرات تلك القوانين والالتفاف حولها. ومن هذه الأساليب :

١- تمويل الحملات الانتخابية.

٢- الاتصال المباشر والمستمر.

٣- العمل على مستوى القاعدة - Grassroots

١- تمويل الحملات الانتخابية

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية جدلا صاخبًا لا يتوقف عن مكامن الضعف فى الديمقراطية الأمريكية. وتكثر الكتابات الصحفية والأكاديمية معًا التى ترى أن الديمقراطية الأمريكية «لم تعد تعمل» وأنها أصبحت أسيرة لجماعات المصالح القوية التى تنفق ببذخ على الحملات الانتخابية لكل المناصب الفيدرالية ، الأمر الذى يفرز فيما بعد قرارات سياسية تستجيب لمصالح هؤلاء على حساب مصالح الجماهير غير المنظمة والتى لا تملك الأموال للدفاع عن رؤاها ومطالبها.

وهناك درجة عالية من الغضب الشعبى العام إزاء جماعات المصالح عمومًا وأجنحتها السياسية بصفة خاصة ، وهى المعنية بإنفاق الأموال على الحملات الانتخابية.

إلا أن كل هذه الأموال وهذا النفوذ الذى تمارسه جماعات المصالح إنما يتم فى واقع الأمر فى إطار الشرعية ، وهو فى معظم الأحيان يحدث دون انتهاك للقوانين.

---

(1) Jonathan Rauch, Demosclerosis, The Silent Killer of American Democracy, (New York: Times Books, 1994), p.123

بعبارة أخرى فإن هذه المصالح القوية ملتزمة فى أغلب الأحيان بالقوانين وتعمل فى إطارها ٠

ما هو إذن مصدر هذا الجدل ؟

فى الواقع لا يدور هذا الجدل حول ما إذا كان هذا النفوذ الخطير يتم أو لا يتم فى إطار القانون ، بل إن هذا ليس موضع الجدل ، اللهم إلا فى بعض الحالات التى يحدث فيها التجاوز (كما حدث أثناء حملة كلينتون الثانية فى ١٩٩٦) ٠ وإنما يدور الجدل من منظور آخر يطالب بإصلاح القانون نفسه الذى يعتبره الكثيرون لم يحقق الغرض منه بل ينطوى على عشرات الثغرات التى يتمكن من خلالها أصحاب المصالح الأقوياء من تحقيق مصالحهم على حساب الجماهير ٠

فمنذ بداية الديمقراطية الأمريكية ، مارست أموال المساهمين فى حملات الرئاسة نفوذا على الرئيس المنتخب بل إن مكافأة المساهمين فى الحملات الانتخابية ترجع فى الواقع الى عهد أندرو چاكسون ، حيث كان أول من سن تقليد مكافأة هؤلاء بمناصب فى إدارته وبمجاملات سياسية عديدة(١) ٠

وطوال النصف الأول من القرن العشرين ، صدرت مجموعة من التشريعات التى تنظم عملية تمويل الحملات الانتخابية ، كان أهمها تلك التشريعات التى حظرت على اتحادات العمال والشركات الكبرى تقديم أموال للحملات الانتخابية ٠ وتلك التى نصت على أن يقدم كل مرشح لمنصب فيدرالى سجلا علنيًا للأموال التى تتلقاها حملته الانتخابية ٠ وفى كل مرة كان يتم فيها فرض قيود جديدة على تمويل الحملات الانتخابية كان الساسة سرعان ما يجدون وسائل أخرى لجمع الأموال ٠ فحينما تم حظر أموال اتحادات العمال والشركات الكبرى ، على سبيل المثال ، سعى المرشحون إلى أموال الأفراد من الأغنياء ، والذين كانوا فى الواقع أصحاب أسهم فى هذه الشركات أو مسئولين فيها ٠ وحينما وضعت قيود على مساهمات الأغنياء ، لجأ

(1) Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: United States Elections '96, (United States Information Agency, 1996) p.42.

المرشحون إلى جمع عدد لا نهائى من المساهمات الصغيرة ، وهو الذى كان له أكبر الأثر فى حملة مرشح مثل جولدووتر فى ١٩٦٤م[1].

ولكن مع بداية السبعينيات ، حدثت موجة من الإصلاحات السياسية ـ بالذات بعد فضيحة ووترجيت ـ كان من بينها صدور قانون تمويل الحملات الفيدرالية ١٩٧٤ وهو الذى لا يزال ـ إضافة الى بعض تعديلاته فى ١٩٧٦ و ١٩٧٩ ـ هو الحاكم للعملية كلها حتى يومنا هذا .

ويفرق القانون الأمريكى بوضوح بين الأموال التى يتسلمها المرشح لمنصب فيدرالى بشكل مباشر وينفقها على حملته الانتخابية ، وبين الأموال التى لا يتسلمها بشكل مباشر وتنفق على نحو مستقل . وقد تدعم هذا التمييز من خلال تواتر أحكام المحكمة العليا التى اعتبرت أن الإنفاق المستقل يعد من قبيل « حرية الكلمة » التى يحميها الدستور . ومن ثم ، حكمت دومًا بأن تقييد هذا النوع من الإنفاق غير دستورى . كان لابد فى البداية الإشارة إلى هذه التفرقة حتى يتابع القارئ ـ بدرجة أعلى من الوضوح ـ القيود والثغرات التى تنطوى عليها النصوص المختلفة المتعلقة بكل فئة من الفئات التى لها الحق فى تقديم مساهمات الحملات الانتخابية .

التمويل من المال العام لحملات الرئاسة

على الرغم من أن قوانين تمويل الحملات الانتخابية تنظم الحملات الانتخابية لكل المناصب الفيدرالية ، إلا أن الشق المتعلق بالتمويل العام يخص فقط حملات الرئاسة دون حملات مرشحى الكونجرس . فلما كانت سلطة سن القوانين هى من اختصاص الكونجرس ، فقد رفض الأخير أن يلزم أعضاءه بالقيود التى تفرضها مسألة الحصول على المال العام . ومن ثم فقد قصر مسألة التمويل من المال العام على حملات الرئاسة ، وفى المقابل وضع سقفًا للمسموح بإنفاقه فى حملات مرشحى الكونجرس . إلا أن المحكمة العليا حكمت بعد صدور هذا القانون بأن وضع سقف على الإنفاق يعتبر غير دستورى ما لم يصاحبه السماح للمرشحين بالحصول على المال العام . ومن ثم كانت النتيجة أن أصبحت حملات الرئاسة التى تستخدم المال العام محدودة

(1) Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: United States Elections '96, (United States Information Agency, 1996) p.42.

بسقف أعلى للإنفاق ، بينما لا يوجد أى قيد على الإطلاق على حملات مرشحى الكونجرس ٠

كانت الفكرة الأصلية وراء النص على حصول مرشحى الرئاسة على أموال من الحكومة الفيدرالية فى حملاتهم الانتخابية هى توفير الموارد المالية التى يحتاجها المرشحون الجادون ، وتضييق الحاجة الى أموال الأغنياء وجماعات المصالح٠ وقد نص القانون على أن تقدم هذه الأموال فى المرحلة التمهيدية ، لا المرحلة النهائية ، وذلك من أجل تشجيع أكبر عدد ممكن من المرشحين للتنافس على ترشيح الحزبين الكبيرين[١]٠

هذا المال العام يأتى من خزانة الحكومة الفيدرالية وهو يتوفر من خلال ضريبة طوعية يدفعها المواطن الأمريكى مقابل أن تخصم النسبة التى دفعها من ضريبة الدخل ٠

ولكن كيف يحصل مرشح الرئاسة على هذا المال ؟

ينص القانون على أنه يحق لمرشح الرئاسة فى مرحلة ما قبل ترشيح الحزب (أى فى المرحلة التمهيدية) الحصول على نسبة من المال العام تتناسب مع ما جمعه بنفسه من أموال Matching Funds٠ وهناك بعض الشروط التى ينبغى استيفاؤها حتى يصبح المرشح مؤهلا للحصول على المال العام ؛ إذ يكون على المرشح أن يجمع على الأقل ٥ آلاف دولار - من مساهمات فردية لا تزيد أى منها على ٢٥٠ دولارًا - فى ٢٠ ولاية على الأقل٠ عندئذ يكون من حق المرشح أن يحصل من الحكومة الفيدرالية على مبالغ تساوى كل مساهمة فردية جمعها بشرط ألا يزيد إجمالى الدعم الفيدرالى على نصف حجم المال المسموح به من الأموال المنفقة عمومًا فى تلك المرحلة من الانتخابات[٢]٠

(1) Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: United States Elections '96, (United States Information Agency, 1996) p.42.

(2) Trevor Potter, The Current State of Campaign Finance Law, in : Anthony Corrado, Thomas Mann, Daniel R0Ortiz, Trevor Potter& Frank Sorouf, Campaign Finance Reform, (Washington DC: Brookings Institution Press, 1997), pp.4-24

بعبارة أخرى ، فإن القانون يطالب المرشح أولا بجمع الأموال بنفسه ، فإذا ما جمع نسبة معينة منها ، يكون فى نظر القانون مرشحًا يعتد به يحظى بتأييد واسع . فكما سبق القول ، فإن المفهوم الأصلى يسوى بين المال وحرية الكلمة (فالمساهمون بالمال قد عبروا إذن عن رأيهم عبر دعم المرشح فى حملته) وبناءً على هذا «التأييد» يستحق المرشح أن تعطيه الحكومة الفيدرالية دعمًا يساوى ما جمعه من أموال . وفى مقابل هذا الدعم يضع القانون سقفًا على المسموح بإنفاقه فى هذه المرحلة من الحملة وهو الذى يتغير من سنة انتخابية لأخرى وفقًا لاعتبارات عدة لا مجال للخوض فيها .

من ناحية أخرى ، تقدم الحكومة الفيدرالية نسبة من المال العام لتغطية تكاليف إقامة المؤتمر العام للحزبين الكبيرين . غير أن القانون الأمريكى لا يعامل الأحزاب الأخرى على قدم المساواة مع الحزبين الكبيرين ، فالبنود السابق ذكرها تخص الحزبين الكبيرين ومرشحيهما فقط . أما الأحزاب الأخرى فلا تنطبق عليها هذه البنود إلا إذا حصل أى منها فى الانتخابات السابقة مباشرة على أكثر من ٥ % من الأصوات الشعبية[1] . بعبارة أخرى فعلى حين يكون كل المطلوب من مرشح أحد الحزبين الكبيرين أن يجمع بعض الأموال حتى يحصل على الدعم الفيدرالى ، فإن مرشحى الأحزاب الأخرى عليهم أن يتحملوا نتيجة أداء أحزابهم فى الأعوام السابقة . وعلى حين يحصل الحزبان الكبيران أوتوماتيكيًا على تمويل للمؤتمر العام فإن الأحزاب الأخرى لا ينطبق عليها هذا البند . وتعتبر هذه المسألة من أهم الأسباب الجوهرية التى ساعدت على تقويض فرص الأحزاب الأصغر فى المنافسة .

لجان العمل السياسى PACs

كما سبق القول فإن القانون يحظر على أى جماعة « منظمة » سواء كانت نقابة مهنية أو شركة أو جمعية أو اتحاد عمال .. الخ تقديم مساهمات مالية بشكل مباشر إلى المرشحين للمناصب الفيدرالية فى حملاتهم الانتخابية .

---

(1) Trevor Potter, The Current State of Campaign Finance Law, in : Anthony Corrado, Thomas Mann, Daniel R0Ortiz, Trevor Potter& Frank Sorouf, Campaign Finance Reform, (Washington DC: Brookings Institution Press, 1997), pp.4-24

إذن كيف يسهم هؤلاء الذين هم فى الواقع جماعات المصالح ؟

نص القانون على أنه يمكن لهذه التنظيمات أن تنشئ طوعيًا كيانات سياسية اصطلح على تسميتها لجان العمل السياسى Political Action Committees أى PACs وهذه وحدها هى التى يمكنها جمع الأموال وتقديم مساهمات للمرشحين ٠

وتقوم لجان العمل السياسى هذه بتسجيل نفسها رسميًا لدى هيئة أنشئت خصيصًا لمراقبة الحملات الانتخابية ، بموجب قانون ١٩٧٤ ، وتسمى اللجنة الفيدرالية للانتخابات Federal Election Commission وهى لجنة مكونة من ستة أشخاص (ثلاثة من كل حزب) يعينهم الرئيس ويصدق على تعيينهم مجلس الشيوخ ٠ وتلتزم لجان العمل السياسى بتقديم سجل علنى عن حجم مساهماتها وإلى أى المرشحين قدمتها[١] ٠

أما التنظيمات الأم التى تنشئ هذه اللجان ، فلا يمكنها قانونًا تقديم مساهمات مالية ولكنها تستطيع أن تنفق من أرباحها ورسوم اشتراكات أعضائها لتغطية نفقات عامة للجان العمل السياسى التابعة لها مثل دفع تكاليف الكهرباء والمياه والأدوات المستخدمة وتأجير المقر ٠٠ الخ٠

أما لجان العمل السياسى نفسها ، فبمجرد مرور ٦ أشهر على تسجيل إحداها رسميًا وحصولها على تبرعات من ٥٠ فردًا على الأقل فإنه يمكنها أن تشرع فى تقديم الأموال بالطريقة التى ينص عليها القانون ، حيث يحق لها أن تقدم لأى مرشح فيدرالى مساهمة مالية بحد أقصى ٥ آلاف دولار فى الانتخابات الواحدة[٢] ٠

إلا أنه ينبغى الانتباه الى أن كل مرحلة انتخابية تعامل وفق القانون على أنها انتخابات منفصلة ٠ بعبارة أخرى فإنه من الناحية العملية يمكن للجنة العمل السياسى

---

(1) Trevor Potter, The Current State of Campaign Finance Law, in : Anthony Corrado, Thomas Mann, Daniel R0Ortiz, Trevor Potter& Frank Sorouf, Campaign Finance Reform, (Washington DC: Brookings Institution Press, 1997), pp.4-24.

(2) Robert Biersack, Introduction, in: Robert Biersack, Paul Herrnson & Clyde Wilcox, eds., Risky Business? PAC Decisionmaking in Congressional Elections, (New York: M.E. Sharpe, 1994) , pp.3-16.

أن تقدم مساهمة تقدر بعشرة آلاف دولار لمرشح واحد فى سنة انتخابية واحدة (٥ آلاف فى المرحلة التمهيدية و ٥ آلاف أخرى فى الانتخابات النهائية) ، كما يمكنها تقديم ١٥ ألف دولار للجنة العامة لأى الحزبين - أو لهما معًا ، بالمناسبة - فى العام الانتخابى الواحد[١].

هذا عن قواعد إنفاق الأموال ، ولكن ما هى مصادر الأموال بالنسبة للجان العمل السياسى ؟

فى الواقع هناك مصادر متعددة أولها المساهمات الفردية ؛ إذ يمكن للفرد الواحد أن يقدم مبلغًا لا يزيد على ٥ آلاف دولار لأى من لجان العمل السياسى فى العام الواحد. ولكن من المصادر الأخرى لأموال هذه اللجان مساهمات الأعضاء ، وهى التى تنظمها قواعد تختلف من حالة لأخرى. فعلى سبيل المثال فإن لجان العمل السياسى المنتمية لشركات كبرى لا يمكنها الحصول على مساهمات إلا من الموظفين الإداريين والتنفيذيين فقط فى تلك الشركات. أما الاتحادات المهنية فإنها لا تستطيع أن تقدم إسهامات إلا من أموال الأعضاء فيها فقط[٢].

غير أنه ليست كل لجان العمل السياسى منتمية إلى منظمة أم تتبعها ، فكما قلنا فإن هذه اللجان تنشأ طوعيًا وبالتالى يوجد مئات من لجان العمل السياسى التى نشأت طوعيا من جانب بعض الأفراد المعنيين بقضية ما ، ويهمهم حماية مصالحهم بشأنها. ويسمى هذا النوع «اللجان غير المنتمية لمنظمات - Non Connected PACs». وفى هذا النوع فإن النفقات العامة والإدارية تكون مسئولية لجنة العمل السياسى نفسها، ولا تستطيع قانونًا أن تحصل على أموال من جماعات لها نفس المصلحة التى تدافع عنها[٣].

معنى ذلك فى الواقع أنه من الطبيعى أن نجد أصحاب القضية الواحدة ينشئون عشرات من لجان العمل السياسى المنفصلة. وهى فى الواقع إحدى ثغرات القانون ، فالقيود المشار إليها على حجم الإنفاق إنما تنصرف إلى اللجنة الواحدة ، بينما لم

(1) Trevor Potter, op. cit., pp.5-24.
(2) Ibid.
(3) Robert Biersack,op. cit., 3-16.

يتناول القانون أصحاب المصلحة الواحدة إذا ما نظموا أنفسهم فى أكثر من لجنة عمل سياسى ٠

ومن الجدير بالإشارة أن أنصار إسرائيل استغلوا هذه الثغرة ، إذ لديهم ٧٠ لجنة عمل سياسى ، كل منها مستقلة استقلالا كاملا من الناحية القانونية عن غيرها ، بل وعن المنظمات الأم المناصرة لإسرائيل(1) ، الأمر الذى يزيد من حجم نفوذها ؛ لأن معنى ذلك أن المرشح الواحد يمكنه الحصول على ٥ آلاف دولار من كل لجنة من اللجان السبعين مرتين ، الأولى فى الحملة التمهيدية ، والثانية فى الحملة النهائية ٠

إلا أن هذه ليست الثغرة الوحيدة ؛ إذ يوجد فى الواقع ما هو أخطر منها ، فكما سبق القول فإن القيود المفروضة على حجم المنفق من الأموال إنما تنصرف إلى تلك التى تقدم بشكل مباشر للمرشح ٠ إلا أنه يمكن لأى لجنة عمل سياسى أن تنفق كيفما شاءت دون قيد لصالح هزيمة مرشح أو فوز آخر بشرط أن لا يتم ذلك بعلم المرشح أو بالتنسيق مع حملته ٠ بعبارة أخرى يمكن للجنة من لجان العمل السياسى أن تنفق بلا حدود على حملات تليفزيونية أو على إرسال عدد لا نهائى من الخطابات بالبريد لأعضائها وغير أعضائها لهزيمة مرشح بعينه ما دام هذا لا يحدث صراحة بالتنسيق مع المرشح المستفيد ٠

بل أكثر من ذلك فإن المنظمات الأم عادة ما تلتف حول القوانين الفيدرالية من باب آخر ؛ إذ ينص القانون على إعفاء المنظمات الخيرية من الضرائب بل ينص على إعفاء الأنشطة التى يكون غرضها نشر المعلومات أو توعية الرأى العام Public Education من الضرائب ٠ ومن ثم تقوم بعض هذه المنظمات إلى جانب إنشاء لجان عمل سياسية إلى إنشاء منظمات لها هذا الطابع الخيرى ثم تستغلها للالتفاف حول القيود المفروضة ٠ فعلى سبيل المثال أنشأ الائتلاف المسيحى ، وهو إحدى منظمات اليمين المسيحى السياسية عشرات من المنظمات من هذا النوع تقوم بنشر ملايين الكتيبات فى موسم الانتخابات تقدم قائمة بالمرشحين ومواقفهم ، وهى

---

(1) Barbara Levick-Segnatelli, The Washington PAC: One Man Can Make A Difference, in: Robert Biersack, op. cit., pp.202-213.

فى ذلك لا تقع تحت طائلة قانون تمويل الحملات الانتخابية بل تحصل أيضًا على إعفاء ضريبى بزعم أنها تعرض المعلومات ولا تؤيد أياً من المرشحين.

الأموال المراوغة Soft Money

وهناك باب آخر يمكن أن تنفق فيه الجماعات والأفراد بلا حدود وهو ما يطلق عليه الأموال الرخوة. وربما يكون تعبير الأموال « المراوغة » أقرب إلى حقيقتها. وهذه الأموال هى تلك التى تقدم إلى الفروع المحلية للأحزاب فى الولايات، لا للجان الحزب الفيدرالية، ولا لمرشحين بعينهم، وتنفق من الناحية الرسمية لأغراض تعبئة الأصوات وتوعية الرأى العام ونشر المعلومات عن القضايا السياسية. إلا أن هذه الأموال من الناحية العملية متى تجمعت للحزب فإنها عادة ما تنفق ضمن الدعاية لمرشحه. ويطلق اسم الأموال الرخوة على هذا النوع تمييزا له عن « الأموال الصلبة - hard money »، لأنه لا يوجد قانونًا ما يلزم مقدمى الأموال المراوغة أو متلقيها بالإعلان عنها. لذلك فإن هذا النوع هو الأخطر على الإطلاق؛ لأنه لاتوجد أية قيود عليه، لامن حيث الحجم ولامن حيث الإفصاح عن مصادره. لذلك فإن هذا النوع من التمويل هو الهدف الرئيسى لأغلب الانتقادات الموجهة للقانون، ولكل محاولات تعديله. ومن الجدير بالذكر، فقد وصل حجم الأموال المراوغة التى جمعها الحزبان فى انتخابات ٢٠٠٠ إلى ٤١٠ ملايين دولار[1].

غير أن كل ما سبق عرضه إنما يأتى إنفاقه فى إطار مؤسسة أو جماعة منظمة سواء كانت الحزب أو حملة أحد المرشحين أو جماعة مصلحة. إلا أنه يظل من حق الأفراد أن ينفقوا مباشرة فى الحملات الانتخابية. فالقانون ينص على أنه من حق الفرد أن يقدم للمرشح الواحد ما لا يزيد على ألف دولار فى الحملة الواحدة (أى ألف فى الحملة التمهيدية، وأخرى فى النهائية)، وله أن يقدم ٥ آلاف دولار لأى لجنة من لجان العمل السياسى فى العام الواحد، فضلا على ٢٠ ألف دولار للجنة العامة لأى من الحزبين الكبيرين. ثم ينفق بلا حدود وبشكل مستقل لصالح حزب من

---

(1) David Broder, Sizing Up Soft Money, The Washington Post, Dec. 3, 2000.

الأحزاب عبر فروع فى الولايات ، أو مرشح بعينه بشرط أن يكون ذلك دون تنسيق معه[١].

ورغم الارتفاع المطرد فى الأموال التى تنفق على الحملات الانتخابية ، إلا أن علماء السياسة لم يستطيعوا إثبات وجود علاقة طردية موجبة بين الأموال التى يتلقاها المرشح وسلوكه السياسى عند تولى المنصب . فعلى سبيل المثال ، لم يتوصل الباحثون إلى أن السلوك التصويتى لعضو الكونجرس كان سيختلف إذا ما لم يكن حصل على ما حصل عليه من أموال . توجد بالتأكيد حالات فردية تم إثباتها ، ولكن لا يوجد نمط محدد يمكن علميًّا التعميم من خلاله[٢]. وهم يرجعون السبب فى ذلك إلى أن عضو الكونجرس يحرص عادة على نفى تلك العلاقة ، بينما تصر جماعات المصالح على تأكيدها . فمن بين أهم مصادر نفوذ أى جماعة مصلحة سمعتها كجماعة قوية يمكنها التأثير على صانع القرار بل وإسقاطه فى أول انتخابات قادمة إذا لزم الأمر .

ورغم ذلك ، فإن القاصى والدانى فى واشنطن يعرف مدى أهمية الدور الذى يلعبه المال فى السياسة الأمريكية . بل إن هناك عددًا من أعضاء الكونجرس أنفسهم يتحدثون عن هذا التأثير صراحة ، ويدعون للتخلص منه . ولعل أبلغ ما قيل فى وصف نفوذ المال هو العبارة التى استخدمها السناتور إدوارد كنيدى ، أحد زعماء الكونجرس المخضرمين ، حين وصف المؤسسة التشريعية الأمريكية بقوله :

«نحن نملك أفضل كونجرس يمكن للمال أن يشتريه - We have the " Best Congress Money can Buy "[٣].

(1) David Broder, Sizing Up Soft Money, The Washington Post, Dec. 3, 2000.
(2) Ernest & Elizabeth Wittenberg, How To Win In Washington? Practical Advice About Lobbying, The Grassroots and The Media, (Cambridge: Basic Blackwell Inc., 1990), pp.47-48
(3) James Q. Wilson, op. cit., p. 258.

٢- الاتصال المباشر والمستمر

رغم أن الباحثين لم يستطيعوا التوصل إلى نتائج حاسمة يمكن من خلالها التعميم بشأن أثر التمويل على سلوك المسئول المنتخب وقراراته إلا أن الثابت أن هذه التنظيمات على أقل تقدير تحصل مقابل أموالها على أذن صاغية حين تحتاج لذلك. بعبارة أخرى فإن هذه الجماعات تشترى على الأقل مفاتيح أبواب أعضاء الكونجرس حيث يمكنها الاتصال بهم عند اللزوم والتعبير عن مطالبها.

ويعتبر الاتصال المباشر من أهم الأساليب التى تستخدمها جماعات المصالح، وأكثرها شيوعًا، وهو المعروف تقليديًا بالضغط Lobbying . وحتى تقوم أية جماعة بهذا الدور فإن عليها أولا أن تختار ممثلا لها يتم تسجيله رسميًا لدى مجلسى الكونجرس بهذه الصفة. وفى بعض الأحيان، تقوم بعض هذه التنظيمات بفتح مكاتب لها فى واشنطن لتقوم بهذه المهمة، بينما تقوم جماعات أخرى بالتعاقد مع محام أو مكتب محاماة للقيام بهذا الدور لصالحها.

إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات المهمة التى تؤثر على نجاح مثل هذه الاتصالات. فهذه الجماعات تحرص على إنشاء علاقة مستمرة بأعضاء الكونجرس خصوصًا من خلال الجهاز الفنى سواء ذلك العامل فى اللجان أو الجهاز الفنى الشخصى لكل عضو من الأعضاء، بمعنى أن جماعة المصلحة لا تتصل فقط وقت اللزوم وإنما تحرص على الاتصال بين الحين والآخر حتى ولو لمجرد التحية أو توفير بعض المعلومات المهمة عن موضوع يهم العضو أو بعض الإحصاءات التى قد يستخدمها فى الجلسات فى مناقشة لا تكون بالضرورة ذات أهمية قصوى لدى هذه الجماعة[1]. بعبارة أخرى فإن أول مفاتيح نجاح جماعة مصلحة ما هى فى بناء علاقة ممتدة ومستمرة، لا علاقة موسمية عند الحاجة إليها فقط.

إلا أن الأهم على الإطلاق لنجاح أى جماعة مصلحة فى هذا الصدد، إنما يتمثل فى تقديم المعلومات. أى أن تقوم الجماعة بانتظام بتوفير المعلومات اللازمة لعضو

---

(١) جون لنزنر Lenzner ، السكرتير الصحفى لعضو مجلس النواب الديمقراطى (السابق) سام جيديسون ، مقابلة شخصية أجرتها الباحثة بواشنطن العاصمة ، ضمن ثلاثين مقابلة مع أعضاء الجهاز الفنى فى الكونجرس أثناء إعداد رسالة الدكتوراه. تاريخ المقابلة ٢٥ أبريل ١٩٩٩ .

الكونجرس بشأن القضايا التى تهمها . فنجاح الجماعة يقوم على قدرتها على أن تصبح المصدر الرئيسى للمعلومات بشأن هذه القضية أو على أقل تقدير أحد المصادر الرئيسية الموثوق بها . ومن أجل أن تفعل ذلك لابد أن تبنى لنفسها مصداقية عبر توفير معلومات دقيقة . ومن ثم فإن على هذه الجماعات أن تكتسب خبرة مهنية فى كيفية تقديم المعلومات الصحيحة على نحو يخدم مصالحها . ولا يقتصر توفير المعلومات على فترات محددة وإنما يتم ذلك بانتظام وطوال الوقت . لذلك ، فإن جانبًا كبيرًا من عمل ممثلى جماعات المصالح إنما يخصص لإجراء بحوث شتى بشأن قضايا تهم تلك الجماعة ، فضلا عن دراسات يعدها متخصصون حول البدائل المختلفة ، واستطلاعات مستمرة للرأى العام . بل تقوم هذه الجماعات بعمل دراسات عن أعضاء الكونجرس أنفسهم ، وتاريخهم السياسى ، وطبيعة دوائرهم ، وسجلهم التصويتى ، للتعرف الدقيق على أفضل الطرق للنفاذ إليهم .

بعبارة أخرى ، فإن الاتصال المباشر بأعضاء الكونجرس ليس بالسهولة التى يتصورها البعض . فهى عملية بالغة الدقة وتعتمد على جهود طويلة الأجل لاتؤتى ثمارها إلا بناء على عمل شاق ومستمر .

٣- العمل على مستوى القاعدة Grassroots

أدى التزايد المذهل فى عدد جماعات المصالح ، وما يعنيه من تدفق هائل فى المعلومات على صانع القرار إلى التأثير على طبيعة عمل تلك الجماعات نفسها ، إذ صار عليها أن ترتب أساليب عملها على نحو يوجه الجانب الأعظم من جهودها لأكثر تلك الأساليب فاعلية فى ظل البيئة السياسية الجديدة .

فكما سبق القول ، صار هناك تباين فى المصالح داخل جماعة المصلحة نفسها ، حيث صارت مشكلات المزارعين مثلا تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى وفقًا للمحاصيل المزروعة وأسعارها وقوانين الولايات المختلفة فى هذا الشأن . ولم يعد الاتحاد العام للأطباء هو الممثل الوحيد لأطباء أمريكا ، أو الاتحاد الأمريكى للمسنين هو وحده الذى يمثل كبار السن . وهكذا ، حيث صارت هناك أكثر من منظمة تتنافس على تمثيل كل فئة . ولهذا التباين أثر بالغ الأهمية على طبيعة علاقة هذه الجماعات

بالكونجرس٠ فقد صار واضحًا لأعضاء الكونجرس أن هناك تباينًا بين الأهداف العامة التى تتبناها منظمة ما ، من خلال مقرها فى واشنطن وبين الأهداف المحلية لفروعها فى الأقاليم ، والتى تركز على مصالح ضيقة ومحلية لمزارعيها ، وإن كانت تلك الأخيرة هى الأكثر أهمية بالنسبة للعضو٠ وعلى ذلك لم يعد العضو يعتمد على جماعات اللوبى الموجودة فى واشنطن للحصول على المعلومات ، وإنما صار يسعى للحصول عليها عبر وسائل أخرى من أهمها مكتبه الخاص فى دائرته ، والذى صار يتولى جمع المعلومات بشأن مواقف الناخبين٠ وحين يسعى العضو إلى تقدير مواقف الجماعات المنظمة فى دائرته ، فإنه أصبح أكثر ميلا للاتصال بفروعها المحلية داخل الدائرة وليس بمقرها الرئيسى فى واشنطن[1]٠

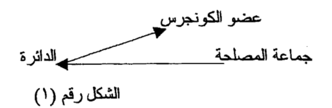
وقد أدى انصراف الأعضاء إلى الحصول على المعلومات مباشرة من الدوائر ، فضلا عن الاستياء الجماهيرى العام من دور جماعات المصالح إلى دفع تلك الأخيرة إلى إعادة ترتيب أوراقها على نحو يسمح لها بالاستفادة القصوى مما يتيحه لها الواقع لحماية مصالحها ٠ فقامت بإعادة ترتيب وسائل الضغط الذى تمارسه من حيث الأهمية ٠ فمن المعروف أن جماعات المصالح استخدمت تقليديًا ثلاث وسائل للضغط : أولاها الإسهام بالأموال فى الحملات الانتخابية للأعضاء ، وثانيتها الاتصال المباشر بالأعضاء أثناء انعقاد الكونجرس للتعريف بمواقفها والضغط على الأعضاء حتى لا يتجاهلوها ، والمثول للشهادة أمام اللجان فى القضايا التى تهمها ، وثالثتها التعبئة على مستوى القاعدة لصالح العضو المناصر لهذه القضايا عند إعادة ترشيح نفسه٠ أما الترتيب الجديد لهذه الوسائل فقد انطوى على إعطاء الأهمية الأكبر للعمل القاعدى Grassroots مما أدى إلى تحول نوعى فى طبيعة هذا العمل نفسه ٠

فلما كان الأعضاء يلجأون إلى الدوائر مباشرة للحصول على المعلومات اللازمة، فقد صار لزامًا على جماعات المصالح أن تكثف جهودها فى تلك الدوائر حتى تضمن حماية مصالحها٠ وذلك عن طريق خلق شبكة قوية من الناخبين المناصرين لأهداف

---

(1) William Browne, Organized Interests, Grassroots Confidants and Congress, in: Allan Ciglar & Burdett Loomis, op. cit., pp. 283 ٢٨١ - .

الجماعة وهو ما صار يعرف باسم النظام المثلثى[1] Triangulation system الذى يأخذ صورة الشكل الموضح فى الرسم .



الشكل رقم (١)

فبدلا من أن تضغط جماعات المصالح مباشرة على عضو الكونجرس ، فإنها تلجأ إلى التأثير فى دائرته الانتخابية التى تقوم هى بالضغط على العضو الذى صار يستجيب لمثل هذه الضغوط أكثر مما يستجيب فى حالة اتصال ممثلى جماعات المصالح المباشر به . فالعضو يفضل أن يستمع إلى ناخب واحد فى دائرته عن الاستماع لعشرات من ممثلى اللوبى فى واشنطن .

ولذلك تقوم جماعات المصالح بحملات تعبئة ضخمة داخل الدوائر ، تشرح فيها مواقفها وتسعى لاستمالة أكبر عدد ممكن من المواطنين ، عبر توضيح أهمية هذا الموقف بالنسبة لمصالحهم وتأثيره على حياتهم . ثم تطلب من هؤلاء الاتصال بممثل الدائرة فى الكونجرس . بعبارة أخرى لم تعد الحملات القاعدية هى تلك التى تتم فقط فى فترات الحملات الانتخابية ، من خلال تكثيف عمليات التعبئة لصالح المرشح الأفضل ، وإنما صارت عملية مستمرة طوال العام تنصرف إلى التعبئة من أجل قضايا هذه الجماعات[2] .

وقد ساهم التطور التكنولوچى فى ازدياد فاعلية هذا الأسلوب ، حيث صار من السهل على الناخب أن يتصل بعضو الكونجرس مباشرة عبر البريد الألكترونى وبرامج الحوار التليفزيونية والتليفون ، إلى جانب الأسلوب التقليدى المتمثل فى رسائل البريد العادى[3] .

ولجماعات المصالح أساليبها المختلفة فى العمل القاعدى وفق طبيعتها الخاصة

(1) Ernest & Elizabeth Wittenberg, op. cit., p. 6.
(2) Ibid.
(3) William Browne, op. cit., pp. 281-297.

الأمر الذى ينتج عنه مستويات مختلفة من التأثير ٠ فعلى سبيل المثال تعتمد بعض الجماعات على الحجم الضخم لعضويتها فتقوم بالأساس بالاتصال بهؤلاء الأعضاء ٠ فعلى سبيل المثال استطاع الاتحاد العام للبندقية National Rifle Association فى إحدى الحالات ـ اعتمادًا على ضخامة عضويته ـ أن يرسل إلى الكونجرس فى خلال ٧٢ ساعة فقط ما يقرب من ٣ ملايين تلغراف من أعضائه وآلاف التليفونات ، مما نتج عنه شلل كامل لتليفونات الكونجرس ، حتى استحال على كل من بداخله الحصول على خط لإجراء اتصالات خارجية فى ذلك الوقت ٠ هذا بينما تستخدم الغرفة التجارية الأمريكية نظامًا يطلق عليه البنك التليفونى Phone Bank حيث يمكنها فى وقت محدود الاتصال بأعضائها البالغ عددهم ٢١٥ ألف عضو ٠ وقد تم استحداث نظام جديد بأجهزة التليفون ، حيث يكون كل المطلوب من المواطن الضغط على زر فى جهازه الخاص ليرسل رسالة صوتية أو تلغرافًا لنائبه[١]٠

وتتبنى منظمات أخريات لاتتمتع بذلك الحجم الضخم من العضوية أسلوبًا آخر يتمثل فى حملات تعبئة إعلامية أو مباشرة داخل الدوائر ، الأمر الذى جعل هذه الحملات قريبة الشبه إلى حد كبير بتلك المتبعة أثناء فترات الانتخابات[٢]٠ وقد صارت الحملات القاعدية ذات تأثير بالغ الأثر على العملية السياسية فى الولايات المتحدة ٠ فالمعارك السياسية التى تدور فى واشنطن إنما يتم حسمها فى سهول نبراسكا وجبال مونتانا وضواحى لوس أنجلوس وليس فى أروقة الكونجرس[٣] ، إلا أن هذا كله لايعنى استعادة المواطن الأمريكى السيطرة على صنع القرار ؛ إذ إن هذا العمل القاعدى من شأنه أن يخلق انحيازا لمصالح الجماعات عالية التنظيم والقدرة على التأثير ٠ وعادة ما تنطوى التعبئة القاعدية على تقديم معلومات مبتورة ومشوهة للمواطن تهدف إلى إثارة ذعره ودفعه للاتصال بأعضاء الكونجرس ٠

(1) Allan Ciglar, Contemporary Interest Group Politics, More than More of the Same, in Allan Ciglar and Burdett Loomis, op. cit., p.4.
(2) Ibid.
(3) Ibid. p.44.

خاتـمة

مـن واقـع مـا سـبق يمكـن اسـتخلاص مجموعـة مـن الخصـائص المهمـة للـنظام السياسـى الأمريكى وتأثيرها على آليات صنع السياسة العامة.

أولى هذه الخصـائص : هى أن النظام السياسـى الأمريكى مصـمم على نحو يدفع نحـو عرقلة دور الحكومـة الفيدراليـة لا تسـهيل مهمـتها. فهـو نظـام ملـىء بحـواجـز «الرقابة والتوازن» التى يستحيل معها بالنسبة لأى من المؤسسات الثلاث ، التنفيذية والتشـريعية والقضـائية ، الانفراد باتخـاذ القرار ، الأمر الذى يتحتم معه التوصل إلى حلول وسط توفيقيـة مـن أجل تسيير أمـور الـبلاد. لذلك فـإن الصـراع بيـن الرئاسـة والكونجرس هو القـاعدة لا الاستثناء. ومن ثم فإن مقولة أن الرئيس له اليد العليا فى السياسـة الخارجيـة ليسـت كافيـة لتحـليل السياسـة الخارجيـة الأمـريكية. إذ إنـه مـن المستحيل فهم السياسة الخارجية الأمريكية دون فهم النظام الأمريكى نفسه.

ثانية هذه الخصائص هى الطبيعة الفريدة للأحزاب السياسية الأمريكية. والتى تتمـثل إحـدى نـتائجها المباشـرة فى أن جماعـات المصـالح تمـارس الضـغط عـلى الكونجرس أكثر من الرئاسـة. ففى النظم البرلمانية التى يكون فيها أعضاء البرلمان مـن كـل حزب ملتزمين بموقـف أحزابهم ، توجـه جماعـات المصـالح ضـغوطها إلى الحكومـة وليس أعضـاء البرلمان. أمـا فى النظام الأمريكى الذى لا يوجد به ما يلزم عضـو الكونجرس بمواقف حزبه ، فـإن الضـغط السياسـى إنما يمارس على الأعضاء لتشكيل مواقفهم عند التصويت على مشروعات القوانين.

والأحزاب الأمـريكية ليسـت هى الممـول الرئيسـى لـلحملات الانـتخابية ، بـل إن جماعـات المصـالح تمول الأحزاب نفسها. ومن ثم فإن أحد أهم عوامل نفوذ جماعات المصالح مصدره فى الواقع طبيعة النظام الحزبى نفسه فى الولايات المتحدة.

أمـا **الخاصية الثالثة** فإنهـا تتعلق بمحوريـة مفهوم الضـغط فى الثقافة السياسية الأمريكية. فالمسألة ليست ببسـاطة أن جماعات المصالح تضغط على صانع القرار ، الذى يستجيب (أو لا يستجيب) وإنما هى تذهب إلى ماهو أبعد من ذلك بكثير. **فالكل يضغط على الكل** إذا جـاز التعبير. فالرئيس عليه أن يضـغط على الكونجرس حتى

يحصل على ما يريد. والحكومات المحلية فى الولايات والمقاطعات وما دونها أيضًا تضغط على الكونجرس ، بل إن لها مكاتب «لوبى» رسمية تمثلها فى العاصمة واشنطن ، مثلها مثل أى جماعات مصلحة. والعلاقة بين الكونجرس وجماعات المصالح ليست ذات اتجاه واحد : من الجماعات للكونجرس ، وإنما يلجأ أعضاء الكونجرس فى أحيان كثيرة للضغط على جماعات الضغط ، وهو مايعرف باللوبى العكسى Reverse Lobbying. بل إن جماعات الضغط لا تضغط فقط على صناع القرار وإنما تضغط على بعضها البعض ، فيما يعرف باللوبى الأفقى Cross Lobbying.

بعبارة أخرى ، فإن الضغط عملية تمارسها جميع أطراف اللعبة السياسية فى واشنطن- وفى القلب منها الكونجرس لا الرئاسة - دون استثناءات. ولا يمكن أن يحصل أى طرف على ما يريد إلا إذا ظل منتبها ومتابعًا ما يحدث داخل الكونجرس لحظة بلحظة عبر كل مراحل العملية التشريعية الخاصة بالمشروع الذى يهمه وما يحدث خارجه فى معركة الرأى العام. والنظام الأمريكى أشبه بجهاز الكمبيوتر الذى لايتعرف إلا على شفرة محددة. والشفرة التى يعرفها النظام الأمريكى هى جماعات منظمة تقوم بالضغط ، بغض النظر عن الموقف القيمى بشأن ما يترتب على ذلك من تهميش للأغلبية الصامتة.

* * *

أمريكا و ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م

د . القس إكرام لمعى

الأستاذ بكليات اللاهوت والعلوم الإنسانية
راعى الكنيسة الإنجيلية بشبرا

لا شك أن زلزال ١١ سبتمبر والذى كان مركزه نيويورك لم تتأثر به الولايات المتحدة فقط بل دول العالم أجمع بحسب البعد أو القرب عن أمريكا، والذى حاول أن يظهر أنه لم يتأثر به ، جاءت التوابع فأكدت أنه لا توجد دولة لم تتأثر بهذا الزلزال ، ذلك لأن دول العالم فى قاراته الخمس لها علاقات مع الولايات المتحدة سلبًا أو إيجابًا، هذا فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الأقوى والأعظم، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ، ولذلك عندما اهتزت أمريكا تداعت لها أركان العالم من أقصاه إلى أقصاه بردود فعل متباينة واضحة أحيانا وغامضة أحيانا أخرى ومجاملة غالبًا دون إظهار للمشاعر الحقيقية ، ولقد كان لرد الفعل الأمريكى - سواء الرسمى منه أم الشعبى - أصداؤه الواسعة ، ففى داخل أمريكا بدأت حركة اعتقالات واسعة للملونين خاصة العرب والمسلمين منهم ، وصدرت قوانين تهدر الحرية الفردية التى قامت عليها أمريكا ، وخارجيًا صار الاختيار لجميع الدول إما مع أمريكا أو مع الإرهاب (إن لم تكن معنا فأنت ضدنا) . لذلك سوف نتحدث فى هذا الفصل عن أمريكا قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م ، ثم أمريكا أثناء مأزق ١١ سبتمبر ، وأخيرا أمريكا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م .

* * *

- **أمريكا قبل ١١ سبتمبر**

أمريكا بين سقوط الاتحاد السوفييتى وأحداث ١١ سبتمبر

لاشك أنه بسقوط الاتحاد السوفييتى فى نهاية الثمانينات ، ظهرت دعاوى نهاية التاريخ حيث علت الأصوات التى تنادى بأن العالم والإنسانية قد انتهيا إلى النظام الديمقراطى الليبرالى الرأسمالى ليكون هو الأفضل للعالم ككل بقيادة القوة الوحيدة وهى الولايات المتحدة الأمريكية وعلى كل الشعوب فى كل أنحاء العالم أن تعيد ترتيب أوضاعها إذا كانت تريد الحياة فى هذا العالم ، وبناءً على هذا الفكر ظهرت فكرتان : العولمة ثم صدام الحضارات لـ « صموئيل هنتنجتون » ، وبدأت القوة العظمى الوحيدة فى العالم تقود العالم إلى فكرة العولمة سقوط الحدود بين الدول ، أى كما يقولون : إن التكنولوچيا أسقطت الجغرافيا أى المسافات وأسقطت التاريخ أى الخلفيات الحضارية ثم أسقطت الأيدولوچيا أى العقائد الجامدة أو ما يسمى بـ Dogma فالعولمة هى الإتيان بكل ما هو مشترك - بين الحضارات - ليعيش العالم حضارة إنسانية واحدة ، فى نفس الوقت ظهرت فكرة صدام الحضارات ، والتى تقوم على أن المرحلة القادمة سوف تكون صراعًا بين الحضارة الشرقية والحضارة الغربية ، وهكذا بدأت أمريكا فى فرض هيمنتها على العالم بهاتين الفكرتين : العولمة وصدام الحضارات .

ولنناقش معًا فكرة العولمة فى إطار حوار أو صدام الحضارات

والسؤال هو هل العولمة التى تريد أمريكا فرضها على العالم هى عولمة أمريكية أم عولمة إنسانية؟ لقد لاحظ المحللون ، أن أمريكا وهى تتحدث عن العولمة إنما هى تحاول إعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية ، فعندما كانت الإمبراطورية الرومانية سيدة العالم فى القرون الأولى الميلادية فرضت على العالم ما يسمى بالعولمة الرومانية، فقد ساد القانون الرومانى العالم أجمع حيث كانت القوات الرومانية على استعداد دائم للوصول إلى أبعد نقطة فى الأرض لسحق أى تمرد ، وسادت الثقافة

اليونانية الرومانية العالم المعروف وقتئذ ، وهكذا تحققت العولمة تحت شعار النسر الرومانى.

فى ذلك الوقت ، كان الإيمان المسيحى مضطهدًا من الدولة الرومانية ، وكان لا يجرؤ أحد على اعتناقه إلا من اقتنع به بالقلب والفكر والضمير ذلك لأن ثمن الإيمان كان مكلفًا ، وهكذا بدأت المسيحية تنتشر بشكل حثيث وببطء ولكن بثقة. إلى أن أعلن الإمبراطور قسطنطين أنه حلم حلمًا رأى فيه الصليب وسمع صوتًا يقول له : (لن تنتصر إلا بهذه العلامة) واستيقظ قسطنطين من الحلم ليعلن أن المسيحية هى الدين الرسمى للبلاد ، وهكذا ، وبصورة مفاجئة ، تحولت المسيحية إلى دين الدولة الرسمى وصار كل من يعتنق المسيحية مواطنًا من الدرجة الأولى يستمتع بامتيازات خاصة ، وهنا اندفع العشرات ثم المئات فالآلاف إلى اعتناق المسيحية فى كل بلاد العالم دون فهم لعقائدها وممارساتها وتدريباتها الروحية ، وذلك يبين هيمنة الإمبراطورية الرومانية على الكون ككل ، وهكذا صارت مواصفات المواطن العالمى هى : من يحصل على الجنسية الرومانية ، ويتحدث اليونانية ويدين بالمسيحية، ويعتقد الكثيرون أن هذا الحلم كان نقطة إيجابية فى صالح المسيحية ، لكن الكثير من المحللين المخلصين يعتقدون أنه كان كارثة عظمى عليها فعندما تحولت المسيحية إلى سياسة دولة عظمى مهيمنة فى مقابل سياسات أخرى أقل ، اضطرت إلى استخدام السيف وقتل الآخر المختلف وإعطاء امتيازات مادية وحقوق مدنية لمن يعتنقها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهنا فقدت المسيحية روحها ومبادئها الحقيقية وبدأ الطريق ممهدًا ومفروشًا بالورود لعصور الظلام والذى فيه أهمل الكتاب المقدس وبيعت صكوك الغفران ، وكان من تداعيات هذا الأمر قيام الحملات الصليبية تحمل شعار الصليب لغزو البلاد بادعاء تحرير القدس من المسلمين ، ولقد حدث نفس هذا الأمر عندما كانت إنجلترا هى الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس ، إذ يذكر لنا المؤرخ الشهير بول جونسون فى كتابة « تاريخ اليهود » : إن اليهود قد عاشوا فى أوروبا وانتقل المئات منهم إلى المسيحية لأن المواطن العالمى فى ذلك الوقت كان هو الذى يتحدث الإنجليزية ويعتنق المسيحية وكانت المعمودية هى الباب الملكى للتحرير والحماية ، ولا شك أننا فى هذه الأيام وفى ظل العولمة نمر بنفس

الظروف التى كانت فيها الإمبراطورية الرومانية سيدة العالم ولكن بعد استبدالها بالإمبراطورية الأمريكية ، فالحضارة الأمريكية تحاول السيادة على كل الحضارات الأخرى من خلال اللغة الإنجليزية والثقافة الأمريكية بكل قيمها ، وهنا لابد وأن نتنبه إلى أن اليمين المسيحى المتطرف يعتبر الإيمان المسيحى أحد عوامل الهيمنة على العالم ككل ، ولعلنا نلاحظ كيف أن رونالد ريجان ومن بعده بوش ثم كلينتون وأخيرًا بوش الابن يرفعون شعار الإنجيل وذلك بسبب ضغط الأصوليين المسيحيين عليهم والذين كانوا أحد أسباب نجاحهم فى الانتخابات ، وهنا يأخذ الإنجيل شكل صليب قسطنطين ، وفى الإحصاءات الأخيرة نجد أن هناك آلافا من العالم الثالث وأفريقيا يعتنقون المسيحية ويهاجرون إلى أمريكا ، وهنا ومن المظاهر الخطيرة لهذا الأمر أن اليمين المسيحى بدأ فى إرسال زعمائه الدينيين إلى دول العالم الثالث مدعمين بالهيمنة الأمريكية ، ومن أبرز هؤلاء القادة من يدعى « بن هن » وهو من أب فلسطينى وهو يمتلك أكثر من محطة تليفزيونية وهو يؤمن بعودة المسيح إلى أورشليم حيث يحكم العالم لمدة ألف عام مع اليهود الذين سوف يؤمنون به لذلك ينادى بتعضيد دولة إسرائيل بقوة تمهيدًا لعودة المسيح ونهاية العالم، وقد زار « بن هن » الأردن والإمارات العربية فى العام الماضى وحضر اجتماعاته مئات الآلاف من البشر ليشاهدوا المعجزات التى تتم على يديه ، وهو يحاول ربط المسيحية بالهيمنة الدولية والرياسة العالمية لتصبح مواصفات المواطن العالمى أنه من يتحدث الإنجليزية بلكنة أمريكية ويؤمن بالمسيحية الصهيونية التى تعضد إسرائيل ويتبنى الحضارة الأمريكية ويفضل حصوله على جنسيتها ٠

وهكذا نرى أن العولمة بهذه الصورة هى أمركة العالم دون احترام للحضارات الأخرى سواء من ناحية عاداتها أو تقاليدها أو تراثها ، ولذلك دعونا نناقش هذه الفكرة من منطق الفلسفة والقيم الدينية التى تعيش عليها كل حضارة على حدة لنرى هل فى الإمكان توليف حضارة واحدة من هذه الحضارات المتعددة والمتنوعة ثم نناقشها من خلال دراسة حالة Case study وذلك من خلال مشكلة فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى ٠

■ من الناحية الفلسفية وقيم الأديان

من المعروف ، أن كل حضارة عالمية تأسست على قيم دين من الأديان فالحضارة الغربية أقيمت على الإيمان المسيحى ، بينما أقيمت الحضارة الإسلامية على قيم الدين الإسلامى والحضارة الهندية على الديانة الهندوسية ، وحتى الحضارات القديمة أقيمت على أديان ، فمثلا الحضارة الفرعونية قامت على الديانة المصرية القديمة وهكذا الحضارة اليونانية ... إلخ ، وبالتأمل فى القيم التى تقدمها الحضارات نجد أنها قيم مشتركة فقيم الحب والصدق والكرم والشرف والأمانة هى نفس القيم فى كل الأديان والحضارات.

ومن هنا تنطلق دعوة العولمة والتى تنادى بأنه يمكن أن تنخرط الكرة الأرضية بكاملها فى حضارة إنسانية واحدة وذلك إذا استطعنا أن نجمع كل هذه القيم المشتركة والتى لا خلاف عليها فى جميع الحضارات وهذه الدعوة وإن كانت تبدو سهلة ومنطقية وتحل جميع المشاكل العرقية والجنسية والثقافية فى ضربة واحدة إلا أن هذه النظرية نظرية فاسدة لعدة أسباب :

١ - إن قيم الحضارات الحالية لا تتطابق بشكل كامل مع قيم الدين الذى أقيمت على أساسه

وهذا لسبب بسيط ومنطقى جدا وهو أن الدين وحى سماوى من الله ، أما الحضارات فهى نقاط التلاقى بين وحى الله ونشاط الإنسان فى مكان وزمان معينين ، فعندما يلتقى الوحى الإلهى مع بشر يعيشون فى إطار الزمان والمكان تتكون الحضارة التى تتلون بعادات وتقاليد ولغة وثقافة هؤلاء البشر ، ولذلك نجد أن مسيحية الشرق تختلف تماما عن مسيحية الغرب وأن الإسلام البدوى يختلف تماما عن الإسلام الحضرى ، بل إن مسيحية القرون الوسطى تختلف عن مسيحية اليوم وإسلام القرون الأولى يختلف عن الإسلام اليوم ، وذلك لأن هناك مستجدات فى الحضارة من تقدم فى العلوم والتقنية ووسائل المواصلات والإعلام ... إلخ أدت إلى الحاجة إلى اجتهادات جديدة حتى يستطيع الدين أن يتفاعل مع هذه المستجدات فى الحضارة الحديثة ، وهكذا لا يمكن مقارنة أى دين فى بداياته مع ما يحدث اليوم إلا فى أن

الجذور وحدة مضاف إليها الخبرات التاريخية والاجتهادات الفقهية ٠٠٠ إلخ وبناء على ذلك لا نستطيع القول : إن الحضارة الغربية تعبر تعبيرًا صحيحًا ومطلقا عن الحضارة المسيحية ، فمثلا لم تكن الحروب الصليبية ولا محاكم التفتيش في الماضي ولا الإباحية الأخلاقية في الحاضر من نبع صحيح للإيمان المسيحي ، بل إن الحضارة الغربية تطرفت إلى حد رفض الله في الدول الشيوعية ، فلا شك أن هذه الدول أخذت بعض القيم المسيحية مثل العدالة والمساواة وإتقان العمل ٠٠٠ إلخ وذلك بحكم نشأتها في الحضارة الغربية في الوقت الذى رفضت فيه اللاهوت المسيحي ، ومع ذلك فهم يعيشون الحضارة الغربية بكل أبعادها ، فهل الشيوعية تعبر عن المسيحية؟ كذلك يمكن القول : إن الحضارة الإسلامية لا تعبر تعبيرًا صحيحًا عن الدين الإسلامى، فقهاء الإرهاب الذين ينادون بالعنف الذى لا يميز بين رجل وامرأة وبين طفل وعجوز على أنه صحيح الدين وهو ما لا يقره أى دين في العالم بل ترفضه حتى القيم الانسانية وكذلك أولئك الذين يرفضون المدنية الحديثة أو ينظرون إلى المرأة نظرة دونية ٠٠٠ إلخ ، ولعلنا نتساءل ترى ما هى الحضارة الإسلامية الصحيحة التى تعبر عن صحيح الدين الإسلامى ؟ هل هى حضارة الخليج العربى الإسلامى أم حضارة مصر والسودان أم حضارة دجلة والفرات أم حضارة خراسان (تركيا وإيران ٠٠٠ إلخ) ؟ إننا هنا أمام حضارات مختلفة في الشكل والتوجه واللغة والخلفية ٠٠٠ إلخ وكلها تتحدث عن حضارة إسلامية بل إن هذه الحضارات جميعها وفى كل أحوالها تعبر عن الدين الاسلامى الذى أقيمت على أساسه ؟ وإذا كنا لا نستطيع أن نحكم على حضارة معينة مهما كانت على أنها تعبر عن الدين الذى قامت على أساسه ولا حتى أن نجمع الاختلافات الثقافية داخل الحضارة الواحدة والتى أقيمت على دين واحد في صياغة واحدة أو قيم مشتركة واحدة فكيف نجمع الحضارات جميعًا ؟!

٢ - إن العالم لا يعيش مكانًا محددًا ولا زمنًا بعينه

وهذا يعنى أن هناك ما يسمى بالزمن الواقعى والزمن الموضوعى ، فالزمن الواقعى هو التاريخ الفعلى الذى نعيش فيه ، فالعالم ككل واقعيا وفعليا يعيش بدايات القرن الحادى والعشرين أما موضوعيا فهناك بلدان تعيش في بدايات القرن وأخرى

مازالت فى القرن التاسع عشر وثالثة فى الثامن عشر ٠٠٠ وهكذا ولذلك ورغم أننا نعيش زمنًا واحدًا إلا أن الاختلافات الثقافية والأخلاقية والمادية ضخمة جدا ، والذى يصنع هذا الفارق الزمنى فى الرؤية الموضوعية للشعوب هو المكان ، أى مكونات وحضارة المكان وقدرة سكانه على تغيير الطبيعة وعملهم الدؤوب لأجل عالم متحضر ٠٠٠ إلخ لذلك فرغم سقوط المسافات إلا أننا لا نستطيع القول : إننا نعيش فى مكان واحد أو إن العالم أصبح قرية صغيرة بهذا المفهوم البسيط ، فمنا من يعيش القرن الواحد والعشرين ومنا من يعيش القرن الخامس عشر وبنظرة سريعة إلى نشرات الأخبار والتى تتنقل فى هذه الأيام بسهولة بين خبر فى أمريكا أو اليابان ثم إلى حديث عن الهند أو جماعات تحيا فى إفريقيا ثم تجول فى أوروبا والدول الإسكندنافية ثم تجد نفسك فى باكستان وأفغانستان وبنجلاديش ، وهكذا تشعر وكأنك لا تتنقل من مكان إلى آخر عبر الأثير بل من زمن لآخر بل تحس بأنك ركبت آلة الزمن التى تحدث عنها أحد الروائيين فى خيال خصب بأن الذى يركبها تعود به إلى الوراء فيكون غريبا فى تصرفاته وملابسه وتوجهاته٠ وهو ما حدث مع أهل الكهف بعد أن استيقظوا من سباتهم العميق الذى امتد مئات السنين ، وهكذا ينقلنا التلفزيون من حضارة لأخرى فى ثوان فلا تصدق عينيك لأنه من المستحيل أن يكون هؤلاء البشر متواجدين فى زمن واحد أو معاصرين لبعضهم البعض ، وإذا كان الأمر كذلك كيف نستطيع القول بأنه يمكن عمل مصالحة بين القيم المشتركة ، فأين هذه القيم المشتركة ؟! وإذا فرضنا أن هناك قيمًا مشتركة فلا شك أنها تفسر من حضارة إلى أخرى بطريقة مختلفة٠ فقيمة العدالة فى العالم الثالث تختلف تماما فى تفسيرها عن العالم الأول ، فالعالم الثالث يتحدث عن أن المساواة فى الظلم عدل ، ويتحدث عن عدالة عمياء نظريًا أما عمليًا فالذى يملك المال هو فوق العدالة ، ولقد تداخل مفهوم العدالة مع الفقر والحاجة والفاقة ٠٠٠ إلخ ولأن البشر قريبون من بعضهم البعض لذلك أصبحت العدالة شخصية وليست موضوعية ، ولقد اتفق المجتمع على ذلك فلا تجد أحدًا يشكو من هذا فعندما تحطم إشارات المرور ، أو تحطم قانونا من القوانين فأنت صاحب سلطان ، وخضوعك للقانون يعنى أنك إنسان ضعيف لا حول لك ولا قوة، وهكذا أصبح الخضوع للقانون دليل ضعف وسكينة وليس دليل قوة كما هو فى العالم الأول ، وهكذا نجد أن مفهوم العدالة يختلف تمامًا من حضارة لأخرى رغم أننا

نعيش زمانا واحدًا ، وهكذا أيضًا مفاهيم أخرى مثل مفهوم العطاء والحب وقيمة العمل ... إلخ وهكذا نجد أنه من الصعب الحديث عن عالم واحد يتفق فيه على قيم إنسانية واحدة ... ذلك لأننا ببساطة لا نعيش زمنا واحدًا.

٣ ـ إن تسلسل القيم يختلف من حضارة إلى أخرى

والمشكلة هنا لا تقتصر فقط على مفاهيم القيم واختلافها من مكان إلى آخر لكنها أيضا فى اختلاف ترتيب أولويات القيم من حضارة إلى أخرى ، فلو قلنا مثلا إن قيم الحضارة الغربية ترتب كالتالى : أولا الحب وثانيًا الصدق ثم الكرم فالشجاعة وأخيرًا الشهامة فإننا نجد أن الترتيب ينقلب رأسًا على عقب فى حضارتنا الشرقية رغم اتفاقنا على نفس القيم ، فالقيمة العليا لدينا هى الشهامة ثم الشجاعة فالكرم فالصدق وأخيرًا الحب ، وعندما نختار قيمة عليا فى المجتمع الغربى مثل الحب نجد أن الزوج يمكن أن يغفر لزوجته إذا خانته مع رجل آخر وصارحته وطلبت منه الصفح ولأن الغفران نتيجة للحب فهو يقبل ويغفر ، ويرى المجتمع المحيط به أن هذه قوة وليست ضعفا ، فى الوقت الذى فيه من المستحيل أن يحدث هذا فى الشرق سواء بين المسيحيين أو المسلمين ذلك لأن قيمة الشرف هنا أعلى بكثير من قيمة الحب وكذلك قيمة الشهامة والشجاعة والذى يغفر خيانة زوجته ليس رجلا ، وهكذا نجد الصورة مختلفة تماما فماذا يمكن أن يحدث لو اتفقنا على أن الحب قيمة عالمية والشهامة والشرف قيمة عالمية فى نفس الوقت؟ ترى كيف نضع الترتيب ؟ ثم إذا تأملنا فى قيمة الصدق سوف نلاحظ أن ريتشارد نيكسون وهو من أعظم رؤساء الولايات المتحدة قد خسر منصبه لأنه كذب عندما سألوه هل كنت تعلم أن رجال حزبكم تجسسوا على الحزب الآخر؟ ورد بالنفى ، وبعد التحقيقات اكتشف أنه كان يعلم وكانت النتيجة عزله من رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحن نتذكر جيدا أن الذى أنقذ كلينتون رئيس الولايات المتحدة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠) من العزل هو اعترافه بعلاقته غير الشرعية وعدم تضليله للعدالة ولذلك لم يعزل من منصبه ذلك لأن علاقته بمونيكا أمر شخصى بحسب الحضارة الغربية ، أما كذبه فتضليل للعدالة ولو أنكر كلينتون لكانت نهايته محتومة فى الوقت الذى فيه يعتبر الكذب فى الشرق نوعا من المهارة السياسية وما أكثر التصريحات والوعود التى تطلقها القيادات لتابعيهم سواء كانت قيادات سياسية أو

دينية أو عمالية أو تعليمية ، وعندما تبحث وراءها لا تجدها على أرض الواقع بل إن البشر الذين يسمعون هذه التصريحات يعلمون جيدًا أنها مبالغ فيها ويقبلونها كما هى بل ويهتفون لكل من يضع تصريحاته فى قالب لغوى مؤثر وكل ذلك لأن الصدق قيمة عليا هناك بينما هنا فى موقع متأخر من مسلسل القيم .

وبناءً على ذلك نستطيع القول : إن حلم العولمة الذى يذيب البشرية كلها فى صياغة واحدة تقيم إنسانية مشتركة من المستحيل تحقيق ذلك لأننا لا نعيش زمنا واحدا ، ولا مفاهيم ومعانى القيم يمكن الاتفاق عليها بصورة مطلقة ولو فرض جدلا أننا اتفقنا عليها فمن المستحيل أن نعيد ترتيبها فتنخفض قيمة الشهامة لدينا وترتفع قيمة الكرم لديهم لكن تكفينا العولمة فى وسائل الاتصالات وتبادل المعلومات وعقد المؤتمرات ، فهذه عولمة لا خلاف عليها وفى ذلك فليتنافس المتنافسون لذلك فلنكن عالميين بهذا المعنى أما هويتنا الحضارية وقيمنا الدينية فلنعشها ونمارسها حتى النخاع ، وهذا هو الوضع الأمثل لكل الحضارات فى عصر العولمة .

وهكذا نرى أن العولمة لا يمكن تحقيقها إلا فى تبادل التكنولوجيا ، أما إذابة الحضارات فى حضارة واحدة فهو ضمن المستحيلات .

بعد أن حللنا العولمة من وجهه نظر فلسفية ودينية تعالوا بنا لدراسة حالة Case Study وهى العلاقة بين الحضارة الإسلامية العربية والحضارة اليهودية .

* * *

الصراع العربى الإسرائيلى ونموذج حوار الحضارات

عندما نتأمل فى الصراع العربى الإسرائيلى نلاحظ أنه نموذج للعلاقة بين الحضارات تلك العلاقة التى كثر الجدل فيها هذه الأيام ، وتعدت الصراعات المحلية إلى مبادئ عامة عالمية يدور النقاش من حولها وتثار التساؤلات هل يعيش العالم صدامًا بين الحضارات أم حوارًا أم تواصلا أم تفاعلا؟ وإذا تركنا هذه النظريات جانبًا وركزنا على صراعنا مع إسرائيل كنموذج محلى لتواصل أو تصادم الحضارات لنرى من واقع خبرتنا والتى امتدت لأكثر من نصف قرن هل يمكن أن نسمى تلك العلاقة تصادمًا أم تواصلا؟

أولا : طبيعة العلاقة

عندما نفكر فى العلاقة بين العرب وإسرائيل نلاحظ أن هناك اختلافا دينيا عميقًا فالعرب يدينون بالإسلام فى أغلبهم وأقلية منهم تدين بالمسيحية ، والمسيحية الشرقية هى خلفية للإسلام والأخير امتداد تاريخى للأول ، فقد آمنت شعوب الشرق الأوسط بالتوحيد فى المسيحية وعندما جاء الإسلام إلى المنطقة آمنت به فى الوقت الذى لم يؤمن فيه هذا الشعب فى أى عصر من العصور باليهودية ، فإذا كانت اليهودية خلفية للمسيحية التى نشأت فى أورشليم إلا أنها لم تكن فى يوم من الأيام خلفية للمسيحية التى نشأت فى مصر والشرق الأوسط ، حيث دخلت المسيحية إلى هذه المنطقة وكان شعبها لا يدين باليهودية ، ولذلك لم يحدث تحول فى بلادنا من اليهودية إلى المسيحية ثم إلى الإسلام ، ومن هنا فاليهودية ليست هى الخلفية الطبيعية والتاريخية لمسيحيى مصر ، ولا حتى لمسيحيى أوروبا ، فاليهودية هى الخلفية الطبيعية لمسيحيى فلسطين فقط أو ما كان يطلق عليهم (كنيسة أورشليم) والذين تشتتوا فى كل العالم مع اليهود الذين لم يقبلوا المسيحية نتيجة لخراب أورشليم على يد الرومان عام ٧٠ م ، لذلك نستطيع القول إن الخلاف الحضارى هنا شاسع بسبب الدين ، فلم تحس شعوب الشرق الأوسط بالإيمان اليهودى فى جوهره فى أى مرحلة من مراحل تاريخه ، هذا فضلا عن الاختلاف العرقى ، فالشعب المصرى يعود إلى الجنس الفرعونى بينما تعود أصول شعوب سوريا ولبنان إلى الجنس الفينيقى والعراق إلى الفرس ... وهكذا بينما تعود أصول اليهود إلى الجنس الإسرائيلى أو اليهودى وإن كان هناك علامة استفهام ضخمة عن اليهود المعاصرين حيث اختلطوا بأجناس متعددة لدرجة فقدوا فيها أصولهم ، ومع ذلك نستطيع القول : إن هناك خلافًا فى العرق والجنس ، وهكذا نجد أن العلاقة بين اليهود وشعوب الشرق الأوسط هى نموذج للتصادم الحضارى ، فهل حدث هذا فعلا على مدى ١٥٠٠ عام مضت ؟

ثانيًا : الخبرة التاريخية

إذا كانت طبيعة التكوين لليهود والعرب مختلفة ومؤهلة للصدام فماذا يقول لنا التاريخ ؟ يوضح لنا التاريخ على امتداده ، إن الشعوب العربية وحكامها كانوا أكثر

رحمـة واحترامًا لليهود من الأوروبيين ويخبرنا المؤرخ المعروف شارلز توري إن اليهود في العراق كانوا يمثلون الجزء بالغ الثراء في العاصمة الجديدة بغداد عاصمة العباسيين والتي تأسست عام ٧٦٢م ، وكان اليهود يعملون بالطب والوظائف العامة بالدولة وتعلموا اللغة العربية نطقًا وكتابة كلغة العلم في ذلك الوقت ، وفي العالم العربي اشتغل اليهود بالتجارة ، ففي الفترة ما بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر ، كانت للعرب أساطيلهم التجارية الضخمة وكان اليهود يتدخلون في التجارة معهم ويصدرون من الشرق الحرير والتوابل والبضائع المختلفة ، وفي القرن العاشر عمل اليهود كصيارفة ورجال بنوك ، وفي عام ١١٧٠ كان في بغداد ٤٠٠٠٠ أربعون ألف يهودي يعيشون في أمان ويعبدون في ثمانية وعشرين مجمعًا ولهم عشرة أماكن للتعليم والدراسات ومركز يهودي آخر في القيروان ، وفي الأندلس عمل اليهود بالعلم وخاصة الطب كما كان في القيروان وبغداد فقد كان يعالج الخليفة الأموي عبد الرحمن الثالث (٩١٢ - ٩٦١ م) طبيب يهودي ، وكانت المدينة مملوءة بالعلماء والفلاسفة اليهود .

أما في أوروبا فحدثت مذابح جماعية لليهود عام ١٤٩٠ في أسبانيا والبرتغال فهرب اليهود إلى القسطنطينية حيث وجدوا ترحيبًا من الإمبراطورية العثمانية وعملوا بالصناعات الحربية وكان هناك أكبر تجمع يهودي في ذلك الوقت حيث كان تعدادهم عشرين ألفًا قبل عام ١٥٥٣ م وكان بينهم تجار وعلماء وصناع أسلحة ، في الوقت الذي فيه كان الأوروبيون يرسمون اليهود على شكل الحية أو الخنزير أو العجل الذهبي ، وقرب نهاية القرون الوسطى صور اليهودي كإنسان نجس خاطئ هرطوقي ، وقد تعودت المجتمعات اليهودية في كل العالم على حياة الاضطهاد والحياة كمواطنين درجة ثانية وفي عام ١٥١٥ - ١٥١٦ ظهرت للوجود ظاهرة الجيتو وهي وضع اليهود في جزء خاص ومنفصل عن المدينة تحاط به أسوار مرتفعة وله بوابتان يقف عليها حارس مسيحي ، وتغلق أبوابه في المساء ، ومن داخل الجيتو عاش اليهود حضارة منفصلة تمامًا عن حضارة المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها ، وفي عصر الإصلاح بدأت معالم الطريق إلى أفران الغاز وأغلق مجمع برلين عام ١٥٧٢ بناء على أوامر مارتن لوثر زعيم الإصلاح ومنع اليهود من

دخول أماكن معينة ، وبعد اكتشاف أمريكا هاجر اليهود بعشرات الآلاف إلى أمريكا إلا أنهم عوملوا بقسوة أكثر من أوروبا وقد كتب أحد الصحفيين الأستراليين ويدعى «كارل أميل فرانزوس» (١٨٤٨ ١٩٠٤) إن اليهودى فى الولايات المتحدة أمامه طريق من ثلاثة إما أن يهرب من الضيق أو يتعمد ويعتبر مسيحيًا خارجيًا ويظل يهودى القلب أو يظل يهوديًا ويتحمل الضيق ، لكن عائلة روتشيلد وجدت طريقًا رابعًا هو التحكم فى الاقتصاد العالمى ، وامتلاكهم لبنوك خاصة ، وهكذا يخبرنا التاريخ بأن التصادم بين الحضارة الإسلامية والحضارة اليهودية لم يكن يومًا بسبب الدين أو الجنس ولكنها وقعت فى العصر الحديث بسبب الصراع على أرض فلسطين ، وهكذا تسقط الخبرة التاريخية نظرية صموئيل هنتنجتون فى صراع الحضارات .

ثالثًا : الصراع السياسى

إذا كنا قد رأينا أن العلاقة بين العرب واليهود تؤهل للصراع والتصادم إلا أن البعد التاريخى أثبت لنا أنه لم يكن هنالك تضاد على طول ألف وخمسمائة عام إلا فى فترات محدودة جدا ، فما هو سبب هذه الصراعات ؟ ولماذا يتم تعميمها اليوم والتبشير بها كأنها القاعدة وليس الاستثناء ؟ هنا نستطيع القول : بأن الصراع والتصادم لم يكن يوما بسبب الدين أو الجنس ولكن بسبب المصالح السياسية (اقتصاد - استعباد - أطماع ... إلخ) لذلك عندما نعود إلى الحروب الصليبية نجد أنها قد ألبست ثوب الدين عنوة ، فقد كان الصراع بسبب الأزمة الاقتصادية فى أوروبا وصراع الأمراء مع الكنيسة مما أدى إلى البحث عن هدف خارجى يوحد الداخل ويرسل الجيوش بعيدًا، وجاءت فكرة تحرير بيت المقدس من المسلمين كفكرة مبدعة لأولئك السياسيين الذين يعرفون جيدًا مكانة الدين فى قلوب الشعوب ويتقنون جيدًا تلبيس المصالح السياسية بشعارات دينية براقة ، وهكذا جيشت الجيوش بمباركة البابوات لتحرير بيت المقدس وكان الصدام له شكل دينى لكنه فى حقيقته سياسى ، وبنفس القدر عندما نقوم بدراسة حملات الدولة العثمانية فى البلقان والتى أخذت لها شعارًا انتشار الإسلام فى أوروبا والعودة إلى الفتوحات الإسلامية فى القرن الهجرى الأول ، إلا أن هذه الحملات قد ألبست عنوة أيضا شعارات دينية لكنها كانت فى

الأساس محاولة لإنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار وإرسال الجيوش بعيدًا عن تركيا حتى لا تكون شاهدًا على الفساد المستشرى فى ذلك الوقت وبسبب الأزمة الاقتصادية كان المطلوب فتح بلاد جديدة لعودة الازدهار الثقافى وهكذا كانت الحملات سياسية تحمل ثوبًا دينيًّا ، وبقراءة التاريخ بصورة محايدة نستطيع أن نكتشف بسهولة أن هذه الصدامات لم تكن بسبب الدين أو الجنس ولكن بسبب المصلحة السياسية البحتة ، أما الدين والجنس فيؤخذ كواجهة لستر عورة هذه الحروب ، وإذا طبقنا هذه النتيجة على الصراع العربى الإسرائيلى محليًّا سوف تكتشف أنه لم يكن صدامًا حضاريًّا بقدر ما كان صراعًا سياسيًّا على أرض اغتصبها اليهود عنوة ويحاول العرب تحريرها ، وإذا حاولنا تطبيق النتيجة عالميًّا فسوف نسأل أنفسنا هل ما يقوم به « أسامة بن لادن » ضد الغرب هو صراع دينى وصدام حضارى أم البحث عن زعامة وتصفية حسابات قديمة منذ الحرب الأفغانية السوفيتية حيث تحالفت أمريكا معه على أنهم بعد خروج السوفييت سوف يساعدونه ليكون ملكًا للسعودية ثم تخلوا عنه؟ وهل ضرب أمريكا لأفغانستان هو تصادم حضارات أم أنه نوع من الهيمنة السياسية ومحاولة فرض الاستراتيجية الغربية بالقوة العسكرية على العالم حيث إنها القوة الوحيدة اليوم ؟ وهكذا نرى أنها أسباب سياسية بحتة تأخذ شكلا دينيًّا وتبريرًا من أصحاب نظريات تصادم الحضارات.

رابعًا : مواجهة الحقيقة

إذا لم يكن الصراع العربى الإسرائيلى صراعًا دينيًّا أو عرقيًّا ، وإذا كان هذا الصراع سياسيًّا ومصلحيًّا فالسؤال هو لماذا لم نستطع الانتصار فى هذا الصراع ؟ الحقيقة التى يجب أن نواجهها هى أننا لم نستطع أن ندير هذا الصراع بعقلية علمية مدركة لما حولها ، ففى الوقت الذى رصدت فيه إسرائيل اتجاه الريح وتوقعت أن القوة الأمريكية سوف ترث الإمبراطورية البريطانية ، عشنا نحن فى وهم القوة السوفيتية وكان الخيار خاطئا ، فسقط الاتحاد السوفييتى وتفكك ، وكنا قد خسرنا الكثير ولو لم يكن للرئيس الراحل أنور السادات رؤية مستقبلية لانتهى بنا الأمر اليوم إلى قاع المجتمع العالمى ، وفى الوقت الذى جندت فيه إسرائيل خبراءها وعلماءها لبناء قاعدة علمية ضخمة بحيث رصدت للبحث العلمى ميزانية أكبر مما ترصده

الدول العربية مجتمعة للبحث العلمي عشر مرات ، وعندما أمطرت السماء مالا على العرب بسبب البترول لم يفكروا في بناء قاعدة علمية حديثة أو يفكروا في بناء حضارة متكاملة من تعليم وتصنيع وتحضر بل قاموا بإنفاق هذه الأموال بصورة أعطت نموذجًا لا تخطئه العين للعالم لذلك البدائي الذي هبطت عليه الثروة من السماء ولم يكن متوقعا لها فأضاعها فيما لا يفيد بل وصار موضوعا لسخرية أولئك الذين يعملون لأجل المال والتطور والتقدم ، وقد انتشرت نكتة في الولايات المتحدة في بداية التسعينات عندما سقط الاتحاد السوفييتي تقول : إنه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي اتجه العلماء إلى إسرائيل واتجهت الراقصات (العوالم) إلى العالم العربي ، وهذه نكتة تعبر عن حقيقة يجب مواجهتها ، فعلينا أن نسأل ما هي أولوياتنا اليوم ؟! ومن أحدث الأساليب في إدارة الصراع أن إسرائيل عندما أحست أن الرأي العام العالمي بدأ يتعاطف مع القضية الفلسطينية بسبب انتفاضة الاقصى وخاصة نقل صورة محمد الدرة وهو يقتل في حضن أبيه ، هنا رصدت إسرائيل مائة مليون دولار أمريكي لكي تنسى العالم صورة محمد الدرة ، ونجحت في ذلك ، والسؤال هنا هل فكر العرب في رصد مبالغ لتبقى صورة محمد الدرة عالقة في ذهن العالم أم أن الفكرة لم تخطر على بالهم ؟ ! .

وهكذا يجب علينا أن نواجه الحقيقة التي تقول : إن صراعنا هو صراع علمي أكاديمي ثقافي وليس صدامًا دينيًا عنصريًا .

وهكذا نرى بدراسة هذه الحالة أنه لا يوجد ما يسمى بتصادم الحضارات ولكن هناك ما يسمى بتصادم المصالح .

بعد أن أثبتنا فشل التوجه الأمريكي قبل ١١ سبتمبر والذي يلخص في العولمة وصدام الحضارات والذي كانت أمريكا تريد فرضه على العالم دعونا الآن نتقدم إلى ١١ سبتمبر .

* * *

- **أمريكا ومأزق ١١ سبتمبر**

فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م فوجئت أمريكا ومعها العالم بأن الأمن الأمريكى قد اخترق وأن طائرتين مدنيتين تحولتا إلى صاروخين وضربتا مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى عمليتين إرهابيتين مما أدى إلى مقتل أكثر من خمسة الآف شخص ، ثم طائرة ثالثة ضربت البنتاجون وزارة الدفاع ورابعة هبطت مضطرة فى مكان غير البيت الأبيض ، وصحا العالم على حقيقة كانت غائبة جدا عنهم وهى أن الإرهاب له يد طويلة يمكن أن يصل إلى قلب الولايات المتحدة ، وهنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى مأزق يصعب الخروج منه ، وهكذا رأينا البلد الذى كان يملأ الدنيا ضجيجًا بتفوقه العسكرى والاقتصادى والتكنولوجى ، فضلا عن زعامته للرأسمالية الديمقراطية والتى انتصرت فى النهاية وصارت نهاية التاريخ ، وعلى الجميع كى يصلوا إلى نهاية التاريخ أن يتبنوا نظريات أمريكا السياسية والاقتصادية والعلمية ... إلخ ، هذا البلد اختلف ضجيجه هذه المرة ، وبات يشكو للعالم الإهانة التى لحقت به ولم يكن يتوقعها ثم يجيش الجيوش ويتحرك فى اتجاه عدو يطلق عليه الإرهاب ، يريد أن يجتثه من جذوره حيث كان وحيث وجد ، وهكذا وجدنا أمريكا تعيش عدة مآزق تحتاج إلى أن تخرج منها :

١ ـ مأزق تاريخى

بقراءة التاريخ وبوضع الخبرة الذاتية وخبرة الآخرين فى الاعتبار نكتشف أن الإرهاب عدو هلامى لا مكان له ولا زمان ، فهو يخرج برأسه حيث يوجد الفقر والظلم والعنصرية ، ويختفى حيث توجد العدالة والحرية والمساواة ، والإرهاب موجود بوجود الإنسان وسيبقى حتى نهاية العالم وذلك لأن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان لن ينتهى إلى يوم الدين ، وإذا وعينا سيرة وحياة الأنبياء المصلحين نجد أنهم أكثر البشر معاناة لأنهم طالبوا شعوبهم أن يقبلوا الآخرين كما هم وأن يتعاملوا معهم بالحب والمسامحة والغفران ، وألا يدان شخص بسبب دينه أو لونه أو جنسه ولكن هؤلاء الذين نادوا بهذه التعاليم اضطهدوا أو ضربوا وشردوا ، فمنهم من قتل وآخرون اضطروا لترك بلادهم والهجرة إلى الخارج ، وغيرهم طوردوا حتى الموت، وعلى امتداد التاريخ الإنسانى لم ينجح نظام سياسى فى أن يقضى على الشر والظلم

والإرهاب ، لأن النظام السياسى ذاته هو نظام إنسانى مملوء بالنقائض والشرور ، واسمعوا معى ما يقوله بوش الابن وهو يتحدث عن الشر والخير ، وكيف يتحدث عن غزو البلاد وقتل الأبرياء وكأن هذا ليس شرًا ، بل اسمعوه وهو يبرر وقوف الكثيرين من الشعوب ضد أمريكا بالقول : إن الشعوب تقف ضد أمريكا لأنها بلاد الحضارة والديمقراطية وهكذا قسم العالم إلى متحضرين وبرابرة وهو بهذا يعود إلى تاريخ الإمبراطورية الرومانية٠

٢ ـ مأزق لغوى

لقد وضح من محاولة أمريكا الخروج من المأزق سقوط رئيسها فى مآزق لغوية عدة٠ فقد استخدم مفردات توضح أن أمريكا أبعد ما تكون عن ثقافة الشعوب الأخرى، ففى ثورة غضبه استخدم تعبير « حملة صليبية » وفى اللغة الإنجليزية يستخدم هذا التعبير بمفهوم الحملة العسكرية ولا تعنى أى مدلول دينى ، إلا أن هذا التعبير ذاته لـه دلالة فى منتهى الخطورة فى الشرق الأوسط الذى عانى من الحملات الصليبية التى غزت بلاد الشرق بدعوى تطهير الأراضى المقدسة من المسلمين وقد كان لها مبرراتها الأخرى التى لا تخفى على أى دارس للتاريخ ، لكنها رفعت الصليب شعارًا مزيفًا لها لتلقى التبرعات ولتجيش الجيوش ، وقد أصبح هذا التعبير فى البلاد الشرقية والإسلامية تعبيرًا مقيتًا عن كل حملة تحمل شعار الدين لتدمر أتباع دين آخر ، وهكذا وقع بوش فى مأزق اضطر بعده إلى الاعتذار وزيارة المركز الإسلامى بواشنطن ، ولم يكن هذا المأزق اللغوى هو الوحيد من نوعه فقد أطلق على عملية اجتثاث الإرهاب « العدالة المطلقة » وهذا التعبير لدينا نحن الشرقيين من مسيحيين ومسلمين لا يعبر إلا عن عدالة الله فلا يوجد مطلق سوى الله وعدالته ورحمته ، وعندما أدرك بوش هذا تراجع عن الحديث عن العدالة المطلقة ، وهكذا وقعت أمريكا فى مآزق كان لابد أن تتريث لتعلم تأثير فعل هذه التعبيرات على من يسمعونها فى العالم ككل٠

٣ ـ مأزق فكرى

يحذرنا علماء التفكير العلمى قائلين : إن أهم الأخطار على التفكير هو خطر

التعميم، أى أخذ ظاهرة معينة وتعميمها على شعب من الشعوب أو اتباع ديانة معينة أو جنس من الأجناس ، ونحن نعترف جميعًا أن الإرهاب فى السنوات الأخيرة تركز فى الدول الإسلامية لكن هذا لا يعنى إطلاقًا أن كل المسلمين إرهابيون بل توجد جماعات مسيحية متطرفة ومنها صاحب تفجير أكلاهوما وديفيد قروش الذى انتحر مع جماعته من أطفال ونساء ٠٠٠ الخ٠

ويقول الخبراء : إن هناك عشر جماعات من هذه النوعية فى أمريكا وحدها منها «فرسان الإنجيل» و«حزب الله» ٠٠٠ وغيرهم بل هناك جماعات متطرفة لا دينية فى اليابان وتايلاند وغيرها ، فى نفس الوقت الذى فيه رفض أغلب المسلمين هذه النوعية من التطرف وأدانوها ، بل اعتبروا الأعمال الإرهابية جرائم حوكم من ارتكبها وأدين ، وهذا حدث فى مصر والسعودية وسوريا والأردن وهى بلاد إسلامية، بل إن قيادات الدين الإسلامى فى هذه البلاد أدانوا الفكر المتطرف بقوة من خلال الفقه الإسلامى الصحيح ، فى الوقت الذى كفرت فيه هذه الجماعات القيادات الدينية وأطلقت عليهم تعبير عملاء الحكومات وهم يضعونهم فى المرتبة الأولى من أعدائهم ؛ لأنهم يعتبرونهم قد ارتدوا عن الإسلام وجماعة الجهاد فى مصر ترتب أعداءها مبتدئة بالمسلمين المرتدين أولا ويقصد بهم علماء الدين الأجلاء ثم الحكومات العميلة للغرب ثانيًا وثالثًا اليهود وأخيرًا المسيحيون وهكذا نرى أن أكثر الذين عانوا من الإرهاب هم المسلمون الغيورون على دينهم٠

٤ ـ مأزق حضارى

عندما تقود دولة من الدول الحضارة الإنسانية فى حقبة من حقب الزمن عليها أن تكون نموذجًا للحضارة الإنسانية الكاملة ، فلا شك أن مثل هذه الدول التى تقود العالم تكون قد وصلت إلى القمة فى عصرها سواء فى العلوم أو القوة العسكرية أو الفكر الفلسفى ، وهكذا كان عندما قادت العالم الحضارة اليونانية فالرومانية فالإسلامية وأخيرًا الحضارة الغربية ، وقد تميزت الحضارة اليونانية بالفلسفة والقوة العسكرية ثم تلتها الحضارة الرومانية والتى تميزت بسيادة القانون ثم جاءت الحضارة الإسلامية التى تميزت بالنظرة الشمولية للكون وأخيرًا جاءت الحضارة الغربية والتى قادتها

إنجلترا ثم دانت القيادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكل هذه الحضارات كانت ترتفع على أنقاض الحضارة السابقة لها ثم تصل إلى القمة لتبدأ فى الانهيار لعدة أسباب من أهمها إهمال الأخلاقيات العامة ، وغطرسة القوة والعنصرية والتعصب .. إلخ ، وقد أعلن مفكرو أمريكا أنها قد استفادت من خبرات الحضارات السابقة وأنها تراعى المساواة بين البشر وتهتم بالأخلاق وترفض العنصرية والتعصب وغطرسة القوة ولها نظرة شمولية إنسانية ، وبدأت الولايات المتحدة تتحرك فى اتجاه حقوق الإنسان والمرأة والطفل ، ورفض العنصرية والتعصب ، وفى لحظات تبدل كل هذا فى يوم الحادى عشر من سبتمبر وظهرت غطرسة القوة وعدم قبول الجرح والإحساس بالهزيمة والتهديد بالقتل ، ويعلن بوش لكل بلاد العالم « أن على كل الحكومات فى كل أنحاء العالم أن تقرر إما أن تكون معنا أو مع الإرهاب ، ولا يوجد حل وسط » أى لا يوجد من يستطيع القول نحن ضد الإرهاب ولكن ليس معكم فى طريقتكم لمعالجة الإرهاب ، وهذا فى الحقيقة مأزق حضارى شديد التعقيد تظهر فيه الغطرسة مع العنصرية مع الإحساس بأنهم على حق والآخر على باطل مهما كانت مبرراته. ثم هذا التمركز حول الذات الذى يجعله يبكى على ضحايا أمريكا بينما لا يهتم بضحايا شارون فى فلسطين أو ضحايا الإرهاب فى البلاد العربية والإسلامية سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، أليس هذا يفقد أمريكا مصداقيتها فى قيادة الحضارة العالمية وتقديم ذاتها كنموذج للحضارة الإنسانية فى عصرها.

٥ - مأزق لاهوتى (فقهى)

ونقصد بالمأزق اللاهوتى (الفقهى) أنه المأزق الدينى أى التفسير الدينى والأخلاقى الذى اعتمدت عليه أمريكا فى محاربة الإرهاب ، إن الدعوة الدينية والتفسير اللاهوتى لدى أمريكا اليوم أن الإرهاب ومن يؤوونه هم الشر المتجسد وأن أمريكا ومن يعاونها فى القضاء على هذا الشر هم الخير المتجسد ، وأن عليهم أن يعلنوا حربًا مقدسة ضد البلاد التى تؤوى الإرهاب أو تتعامل معه ، وعلى هذه البلاد تسليم الإرهابيين لأمريكا بالذات ثم تتحرك أمريكا فى هذا الاتجاه فتقتل نساء وأطفالا ورجالا لا علاقة لهم بالإرهاب فهم مغلوبون على أمرهم ، فيسقط العشرات كل يوم

فى العراق ، وفى فلسطين وقريبًا فى أفغانستان والسودان وربما إيران .. وغيرهم .
فهل هذا الفكر هو الفكر اللاهوتى المسيحى الحقيقى ؟ إن اللاهوت المسيحى يتحدث دائمًا وبجلاء عن أن الله لا يقف محايدًا فى أى قضية إنسانية ، إنه دائمًا يتخذ موقفًا مع المظلوم ضد الظالم ومع الضعيف ضد القوى على شرط أن يحاول هذا المظلوم رفع الظلم عن نفسه أى يجاهد فى سبيل ذلك ، ولكن بدون عنف واللاهوت المسيحى لم يعط يومًا مبررًا للقتل ، لقد نادى السيد المسيح بالحب والسلام بين البشر ، بل ورفض الانتقام بكل ألوانه وأشكاله ويقول الإنجيل « لى النقمة وأنا أجازى يقول الله » ولذلك فاللاهوت المسيحى يتعاطف تمامًا مع الضحايا الأمريكيين كما يتعاطف وعلى نفس المستوى مع غيرهم من الضحايا فى كل بلاد العالم مهما كانت ديانتهم أو جنسياتهم ، ويرفض اللاهوت المسيحى كل أنواع العنف مهما كانت مبرراته ، فبأى مبرر دينى يرفع ريجان الإنجيل ويليه بوش الأب ثم بوش الابن ويضعه فى المقدمة للقضاء على الشر المتفشى فى العالم بطريقة عسكرية عنيفة .

إن مضمون الإنجيل لخصه السيد المسيح بالقول « تحب الرب إلهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل قدرتك وتحب قريبك كنفسك » وعندما سأله أحدهم من هو قريبى ؟ كانت الإجابة هو الإنسان على إطلاقه مهما اختلف فى الدين أو الجنس ثم قال : « لا تقاوموا الشر بالشر بل قاوموا الشر بالخير » وقال أيضًا « وكما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضًا بهم هكذا » فأين الإنجيل المرفوع فى يد بوش من هذه الكلمات ؟ ! بل أين الإنجيل وأخلاقياته فى حديثه إلى الكونجرس عندما يقول سوف نرسل المخابرات لكى تقلب هذه الجماعات على بعضها البعض ، أى أنه سيعمل على أن يخون الإنسان أخاه الإنسان ويقتله سواء بإغراء المال أو السلطة أو الوعد بالأمان ، أن التفسير الذى تعتمد عليه السياسة الأمريكية هو بلا شك تفسير مشبوه للكتاب المقدس .

وللخروج من هذه المآزق المتعددة على أمريكا أن تعيد حساباتها وأن ترتفع بقامتها كالدولة العظمى الوحيدة اليوم إلى المستوى الحدث وأن ترتقى بمشاعرها وأحاسيسها وأن تعود إلى القيم الحقيقية للكتاب المقدس وأن تتصرف كدولة تقود

حضارة اليوم بألا تكيل بمكيالين ، ولا تنتقم لنفسها من شعوب تتضور جوعًا وتموت فقرًا ، فإن هذا النوع من الانتقام سوف يجعل الإرهاب أقوى ، فهل تفعل ؟!

* * *

• أمريكا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

توالت الهزات الأرضية سواء داخل أمريكا أو خارجها كتوابع لزلزال ١١ سبتمبر وسوف نتحدث هنا عن أمريكا بعد ١١ سبتمبر فى ثلاثة اتجاهات الأول هو ماذا حدث داخل أمريكا ؟ ثم ماذا حدث فى علاقاتها بالدول خاصة العربية والإسلامية؟ ثم أخيرًا الموقف من صراع الحضارات وخاصة الإسلامى المسيحى .

أولا : ماذا حدث داخل أمريكا ؟!

(أ) اهتزاز الثقة

لقد كان لحادث ١١ سبتمبر وقع الصاعقة على الشعب الأمريكى ، فلأول مرة فى التاريخ الأمريكى يشعر هذا الشعب أنه معرض للضرب بقوة بل وبالضياع ، فلقد كان هذا الشعب يعيش بعيدًا عن الصراعات الإقليمية والدولية ، يساهم فيها بقدر ما يريد ، لا يفرض عليه أحد الدخول فى صراع أو الخروج منه ، يشاهد الصراع والحروب وحوادث الإرهاب على شاشة التليفزيون باستمتاع أحيانًا ويرفض فى الأغلب الأعم لكنه يشعر أنه بعيد كل البعد عن عالم الدماء الذى يراه ، ولقد كان لأفلام هوليود التى تغذى فيه عقيدة التفوق على جميع الشعوب والأجناس بدءًا من أفلام الكاوبوى الذى دائمًا ينتصر على الشرير مرورًا بأفلام رامبو وإحباط العمليات الإرهابية ... إلخ ، وانتهاء بفيلم يوم الاستقلال الذى فيه انتصرت أمريكا على غزاة الفضاء ، هذه العقدة لم تكن فقط فى الجانب العسكرى بل فى كل الجوانب الأخرى العلمية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والأمنية .. إلخ ، وجاء الحادى عشر من سبتمبر ليضرب كل هذا فى مقتل ، ولم يكن الشعب الأمريكى مهزوز الثقة بنفسه فى يوم من الأيام كما كان بعد ١١ سبتمبر وقد وضح هذا عندما اندفعت الجماهير إلى الكنائس لترفع صلاتها إلى الله ، وعادة الذى يتجه إلى الله هو الذى يحس بضعفه وألمه ويلجأ إلى

المعونـة الإلـهيـة ، وهكذا امتلأت الكنائس بالعابدين فى بكاء مستمر على الضحايا وإن كـان فى الحقيقـة هـو بكـاء عـلى أنفسـهم وعـلى ضـعفهم وعـلى ضـياعهم وظـهـرت تساؤلات لاهوتيـة كثيرة جدا مبنية على تعاليم خاطئة تعلموها من القادة الدينيين ، تلك التعاليم التى تقول إن أمريكا قد أوجدها الله بشكل خاص جدا ليحقق إرادته فى العالم مـن خلالهـا ، أى أن مشيئة الله لـتحقيق مـلكوته عـلى الأرض سـوف تـتم مـن خـلال أمـريكا، فمشـيئة رؤسـائها وتوجهـاتهم هى مشـيئة الله ، لذلـك يظهـر الرؤسـاء ومعهـم الوعـاظ العـالميين ، ويشـيرون إلى أن هـؤلاء الوعـاظ المشـهورين هـم المشـيرون الخاصـون لهم ، وهؤلاء المشيرون يصلون ثم يشيرون للسياسيين بهدف الله من وجود أمريكا وتحـركها القـادم إلى أى اتجـاه ، وفى مشـورتهم كثيرًا ما أشاروا إلى أن أمريكا تحظى بعناية خاصـة من الله لأنـها تحقق مشيئته وإرادته فى العالم ، وكان السؤال فى كل الكنائس بعد ١١ سبتمبر هو أين هذا الكلام ؟ ولماذا سمح الله بهذا التدمير ؟ وإن كـانت أمـريكا لـهـا رعـايـة خاصـة من الله فـأين هى ؟ ثم مـا هو مستقبل أمريكا فى ظل مثـل هذا الصراع ؟.

ولقد أثير سؤال ثـان : إذا كـانت أمـريكا تحقق مشيئة الله فلابد أن يكون الضعفاء متعاطفين معهـا فلماذا هذه الشماتة الـتى حدثـت مـن الملونين داخل أمـريكا ؟ وهـل الكنائس الـتى ضـمت هؤلاء وقـامت برعايتهم وأعـالتهم كـانت مخطئة ؟ أم أنها قامت برعايتهم بتعال وغطرسـة لأنـهم غير أمريكيين ؟ وكانت تقدم لهم المعونات من أعلى إلى أسـفل ولا تـتعامل معهـم كبشـر متسـاوين معهـم ؟ فهـل كـان الـتحرك الـروحى والاجتماعى تجاه الفقراء خاطئًـا وبغير اتضاع ؟.

ثـم ظهر سؤال آخر : هل يمكن أن يكون الله قد تخلى عن أمريكا لأنها تخلت عن رسـالتها ؟ فعـندما تقـبل الكـنائس الشـواذ جنسيًا فى عضـويتها سـواء مـن الـرجال أو النسـاء، وعـندما يـتم تخصـيص كـنائس لهـذه الـنوعية مـن البشـر ؟ وعـندما تنتشـر المخدرات والإباحيـة الجنسية والجرائم فى داخل هذا المجتمع بهذه الصورة ، ألا يشير هذا إلى أن أمـريكا قـد تخلت عن رسـالتها الدينية والروحية ؟ وهل حدث ١١ سبتمبر هو عقاب لهذا الشعب الذى أهمل رسالته وانحرف عن الأخلاقيات المسيحية الحقيقية؟ وهل العلاج هو العودة إلى الله من كل القلب.

ثم ظهر سؤال أخير : إن رسالة أمريكا فى العالم هى نشر السلام والحب فهل تخلت أمريكا عن هذا عندما دخلت فى حروب فى الشرق الأوسط وأيدت إسرائيل بلا تحفظ وظلمت شعوبًا كثيرة بطريقة أو بأخرى ؟ ولقد وجهت هذه التساؤلات إلى العلماء والقادة الدينيين وكانت الإجابات محيرة ومترددة وغير واضحة مما عمق فى النفوس اهتزاز الثقة حتى فى المؤسسات الدينية ولقد كان هذا بعد الأحداث مباشرة.

والأمر الثانى الذى حدث غير اندفاع الشعب إلى الكنائس هو اضطهاد الملونين فى العمل وفى الجيرة ومحاولة مطاردتهم ، والنظر إلى اللحى والحجاب نظرات مليئة بالخوف والارتياب وعدم الراحة ، وفى مدارس الأطفال كانت مضايقات من أصدقائهم وقد وصل الاهتزاز بالثقة إلى قمته عندما قتل بعض الشباب الأمريكى رجلا قبطيًّا مصريًّا فى محل بقالته لأنه كان يعلق صورة للبابا شنودة فى دكانه فظنوا أنها صورة « أسامة بن لادن » وأن صاحب الدكان من أتباعه فقتلوه ، وفى مكان آخر قُتل هنديان يدينان بالهندوسية لا لشىء إلا لأن مظهرهما عربى إسلامى ويطلقان لحيتهما وقد وضعت مؤخرًا قيود على الدراسة للمسلمين وخاصة إذا أرادوا دراسة العلوم ، ورغم كل ذلك فقد كان الصوت الأعلى هو لضبط النفس وقد قامت كنائس كثيرة بفتح أبوابها للمصريين المطرودين. وكثيرون من المسيحيين الأمريكيين قاموا بحماية جيرانهم من الاعتداء ، ولقد هدأت هذه الحركة وإن لم تهدأ المتابعات الأمنية.

(ب) العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى أمريكا

١- مراكز الحوار الإسلامى المسيحى

قبل الحادى عشر من سبتمبر كان يوجد مركزان للحوار الإسلامى المسيحى داخل أمريكا أحدهما للأمور السياسية فى چورچ تاون والثانى للأمور الدينية فى كلية لاهوت هارتفورد ، وكان هناك مع هذين المركزين مكتب للعلاقات الإسلامية المسيحية يتبع المجلس الوطنى للكنائس الأمريكية وقد تم إلغاء هذا المكتب منذ عامين بسبب مشاكل مالية ، وهذا أمر غريب جدا فى أمريكا. فى مقابل هذه المراكز الثلاثة والتى ألغى واحد منها هناك مائة وعشرة مراكز تتحدث عن العلاقات المسيحية

اليهودية ، والسؤال الذى يجيء إلى الذهن عندما نعلم بهذه الإحصائيات ماذا كان دور الجاليات الإسلامية والعربية فى طول الولايات المتحدة وعرضها ؟ وفى أى شيء تصرف الميزانيات الضخمة التى ترد من البلاد الإسلامية للحوار الإسلامى المسيحى؟ وكيف لا يكون فى الولايات المتحدة أى اهتمام بهذا الحوار من الدول الإسلامية ؟ فى وقت نحن نجتاز حربًا ضروسًا مع اليهود فى الشرق الأوسط ، إلا أنه قبل الحادى عشر من سبتمبر كان هناك حوار حى وفعال بين الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية والجاليات الإسلامية فى أمريكا.

٢ـ موقف الجماعات الإسلامية داخل أمريكا

كان لبعض الجامعات الإسلامية فى الولايات المتحدة قبل الحادى عشر من سبتمبر موقفًا محددًا من الحوار الإسلامى المسيحى والذى كانت تقيمه المراكز الإسلامية هناك ، فقد رفضوا الحوار تمامًا وواجهوا مراكزهم الإسلامية بالسؤال : لماذا تتحاورون مع الكفار ؟! بعد ١١ سبتمبر ذهبوا إلى هذه المراكز الإسلامية بسؤال مختلف قائلين : كيف نقيم الحوار ؟!

ولقد فتحت المراكز الإسلامية لزيارة المسيحيين الذين توافدوا بكثرة على هذه المراكز للحديث عن الإسلام ولزيادة المعرفة به حيث إن معرفتهم بالإسلام قبل الحادى عشر من سبتمبر كانت سطحية وغير واضحة المعالم ، وأرادوا أن يعرفوا كيف يحض دين سماوى على قتل أبرياء ؟ **وأثاروا أسئلة كثيرة فى هذا المجال :**

هل القرآن ينص على محاربة الآخر المختلف وقتاله حتى يؤمن بالإسلام ؟ هل المسلمون يعيشون حياة همجية طبقًا لدينهم وإيمانهم ؟ هل الإسلام ينظر نظرة دونية إلى المرأة ويعتبرها من مقتنيات الرجل ؟ وهل تعدد الزوجات بغرض المتعة فقط أم لأغراض أخرى ؟ وقد أثيرت مثل هذه الأسئلة بشجاعة ووضوح فى المراكز الإسلامية ليتلقوا عنها إجابات وكان من الواضح أن الوعاظ والمفسرين المسلمين ليسوا على المستوى المطلوب ولا يستطيعون أن يقدموا تفسيرًا معاصرًا كالذى نسمعه فى البلاد العربية وخاصة مصر والأردن وتونس ، لذلك فالحاجة ماسة جدا وخاصة

فى هذه الأيام للرد على مثل هذه التساؤلات حيث إن الإجابات غير الواضحة تعمق النظرة الخاطئة للإسلام ٠

ولقد حدثت موجة عارمة فى الإذاعة والتليفزيون والصحف الأمريكية بالحديث عن الإسلام سلبًا وإيجابًا ولقد كان أكثر الكتب مبيعًا فى الولايات المتحدة هو القرآن الكريم ٠

ثانيًا : ماذا حدث فى العلاقات الأمريكية مع الدول الإسلامية والعربية ؟

قبل الحادى عشر من سبتمبر كانت أمريكا تقسم العالم العربى الإسلامى إلى دول معتدلة وهى : [مصر - السعودية - الأردن - تركيا] ثم دول إرهابية وهى : [العراق - السودان - سوريا - إيران] وقد أبعدت باكستان تمامًا عن سياستها الخارجية وذلك بسبب علاقتها المتميزة مع الهند وبدأت تهاجم باكستان بسبب القوة النووية التى امتلكتها أما الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة فقد وضعت لكل واحدة منها سياسة معينة طبقًا لتأييدها للإرهاب ، ولقد وضعت أمريكا أسسًا لعلاقاتها مع هذه الدول تقوم على موقف هذه الدول من حقوق المرأة والطفل والأقليات ٠٠٠ الخ ، أدت فى النهاية إلى صدور قانون من الكونجرس الأمريكى ينص على التدخل فى هذه البلاد لحماية الأقليات وحماية حقوق الإنسان ٠

كذلك أسست علاقاتها على مدى تقبل هذه الدول لفكرة العولمة وذوبان العالم ككل فى حضارة واحدة وتحويل العالم إلى قرية صغيرة وفتح الحدود والتوقيع على قوانين التجارة العالمية وقبول المؤتمرات الدولية التى تفرض على الحكومات المحلية وتفكيك الدولة والتحول إلى المجتمع المدنى٠

بعد الحادى عشر من سبتمبر لخصت الولايات المتحدة علاقاتها بالدول العربية والإسلامية فيما يلى :

١ - تعديل موقف باكستان

وذلك لأن باكستان تخلت عن طالبان بزاوية ١٨٠ درجة مئوية وألقت بنفسها خاضعة لكل السياسات الأمريكية خوفًا وطمعًا ، خوفًا من احتياجها وطمعًا فى رفع

الديون عنها ولحل مشكلة كشمير مع الهند حليف أمريكا ، ولأجل كل هذا فقد عدلت أمريكا من موقفها من باكستان واعتبرتها حليفة لها لكن ليست شريكة كاملة وذلك لوجود بعض القلق من ناحية الشارع الباكستانى ، والخوف من أى انقلاب على الحاكم الحالى برويز مشرف وخاصة أن الشعب الباكستانى يؤيد طالبان بقوة ، ولذلك كلفت وزارة الدفاع الأمريكية الكوماندوز الأمريكى أنه فى حالة خلع الرئيس الباكستانى عليهم أن يقوموا بتفكيك القوة النووية الباكستانية.

٢- إعادة تأهيل إيران

وقد أشاروا فى هذا إلى إعادة إحياء سياسة كيسنجر القديمة والتى أشار فيها إلى تكوين حلف من تركيا وإيران وإسرائيل هذا الحلف يحتوى العالم العربى كله ويقوده وليبدأ بعد هذه الدول المؤسسة بالدول المعتدلة فى الخليج ثم مصر والأردن ، وإعادة التأهيل تأتى بالترهيب والترغيب ، الترهيب بضرب الدول التى تؤوى الإرهاب ، والترغيب برفع المعاناة الاقتصادية وخاصة الديون عن إيران.

ثالثًا : الموقف من صراع الحضارات وخاصة الإسلامى المسيحى

تقول التحليلات الأمريكية إن نظرية صموئيل هنتنجتون ، لم تجد هجومًا ورفضًا إلا من العربية والإسلامية ، فمعظم الدول الأخرى ناقشت هذه النظرية قبلت البعض منها ورفضت البعض الآخر وهذا ما حدث فى روسيا والصين والهند ... إلخ أما فى الدول العربية والإسلامية فقد رفضت النظرية تمامًا مقابل قبولها بشكل ملفت للنظر من الصهاينة ، ولقد قبلها الصهاينة لكى يقضوا تمامًا على القضية الفلسطينية من باب التصادم الحضارى بالتوازى مع الحرب الأمريكية ضد أفغانستان ولقد كان موقف العرب من هذا الأمر أنهم اعتبروا أن العولمة هى هجوم على الإسلام وبالتالى فهم يرفضونها تمامًا ، كل هذا أثر بشدة فى رد الفعل الأمريكى بعد ١١ سبتمبر ، فأول ما تحدث به بوش بعد الحادث تحدث عن حملة عسكرية فهمت على أنها صليبية ثم اعتذر عن المصطلح ، ثم تحدث عن العدالة المطلقة ، وفكرة الحاكم العادل الذى يطبق العدالة المطلقة هى فكرة المسيح عند المسيحيين وفكرة المهدى المنتظر عند المسلمين، وبدأ بوش يتحدث عن الإسلام ويفرق بينه وبين الإرهاب ويقول ما هو

صحيح الإسلام وما هو غير صحيح وهكذا تحول بوش إلى « مفتى » للإسلام على حد تعبير د. إيقون حداد أستاذ مقارنة الأديان بجامعة هارفاد.

ومن الملفت للنظر أيضًا هو تبرير السياسة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر فللرد على أولئك الذين قالوا إن ١١ سبتمبر هو نتيجة طبيعية للسياسة الأمريكية ضد الشعوب الأخرى، قال بوش : إن الذين ضربوا أمريكا يوم ١١ سبتمبر لا يكرهون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لكنهم يكرهون حضارة أمريكا التى تتكون من الديمقراطية والقيم الغربية وإن الذين قاموا بهذا هم قوم غير متحضرين وأرادوا تحطيم الحضارة الأمريكية، وإن دور أمريكا اليوم هو معاقبة غير المتحضرين وإجبارهم على التحضر، ولذلك نجد أن الإعلام الأمريكى ركز فى حربه ضد الأفغان على حلاقة لحى الرجال ورفع الشادور عن وجه المرأة الأفغانية وعودة السينما والتليفزيون وملاعب الكرة إلى أفغانستان، إن أمريكا اليوم تتفاخر بدورها فى القيام بتحضر دولة أفغانستان ونقلها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث وتعتبر أن هذه هى رسالتها إلى دول العالم.

وإن كان كل هذا مقبولا ولكن بالحوار والإقناع وليس بالحرب، وإن أرادوا القبول فليقبلوا وإن رفضوا فليتحملوا نتيجة رفضهم بأنفسهم وليس بالعقاب من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذا الموقف سوف يزيدهم انطواء على ذواتهم وسوف يفرخ أجيالا جديدة من الإرهابيين ؟

أما السؤال الرئيسى الذى يدور حوله الحوار اليوم فى العالم وفى داخل أمريكا بقوة وعنف فهو : هل يسمح للمسلمين أن يقرروا ما هو الإسلام أم أن الولايات المتحدة هى التى تحدد مواصفات الإسلام المعتدل والمقبول منها ؟

* * *

هل أمريكا علمانية أم متدينة ؟

عادل المعلم

يعتبر البعض ذلك السؤال ساذجًا .. فالدستور الأمريكي لا ينص على دين للدولة، وينص على فصل الدولة عن الكنيسة. وكثيرًا ما يقال: إنه يمكن لأى ملحد أن يصبح رئيسًا للدولة. المدارس الحكومية لا تدرس الدين، ولا تقيم الصلاة - بطريقة عامة تعليمية منهجية - والدولة لا تشيد ولا تبنى الكنائس ولا المعابد. والدين أمر شخصى.

ويعتبر البعض الآخر نفس السؤال ساذجًا، ولكن من وجهة نظر مخالفة.

فالدستور لم ينص على دين؛ لأنه لم يكن وقت قيامه - تقريبًا - إلا المسيحيون، وكانوا فرقًا من البروتستانت ليست على اتفاق تام - وذلك أحد أسباب الهجرة للكثير منهم من أوروبا - وندرة من الكاثوليك، فتمييز الدولة لإحدى الفرق يؤدى للتنازع بينها من جديد، والدولة الناشئة كانت فى حالة حرب مع بريطانيا العظمى منذ سنوات قليلة، ويتهددها خطر الإسبان والهنود والفرنسيين، لذلك كان الأفضل أن تقف الدولة على الحياد، والذى لم يكن فى ذلك الوقت إلا بين المسيحيين! بل والبروتستانت!![*] ونفس الرد يُقال عن فصل الدولة عن الكنيسة، بل يُضاف له أن طلب الكثير من المسيحيين[**] حتى اليوم، ألا تتدخل الدولة فى عمل الكنيسة، ولا تعليم الدين، وتترك كل ذلك لأصحاب الشأن.

(*) كان أول عمل يقوم به الكونجرس القارى للولايات الأمريكية - تحت الحكم البريطانى - الاحتجاج على قانون التسامح إزاء الكاثوليكية فى كندا !.

(**) فى أمريكا مبدأ واضح ، تدخل الدولة فى الدين يفسده ، وبالطبع هناك الكثير من الصحة فى هذه المقولة ، بالنسبة لأى دولة وأى دين ، فكل حكومة لها برنامجها ، ويمكنها بالطبع أن تحاول تطويع الدين وتسخير رجاله لخدمة ذلك البرنامج ، وكثيرًا ما تنجح !. وعدم تدخل الدولة فى الدين لا يعنى بأى شكل من الأشكال أنها تعاديه ، وإنما ذلك مثيل لعدم تدخل الدولة فى الاقتصاد.

أما إمكان أن يصبح أى ملحد رئيسًا للجمهورية، فلم تتحقق تلك الإمكانية على مدار أكثر من قرنين، هما عمر الولايات المتحدة، جاء فيهما ثلاثة وأربعون رئيسًا، - أى بمعدل خمس سنوات لكل رئيس - كلهم بالتمام والكمال مسيحيون، بل كلهم - عدا واحد - بروتستانت، فلم يأت سوى چون كنيدى فى الستينيات رئيسًا كاثوليكيًا.

ومن الناحية الأخرى، لا توجد مؤسسات دينية فى العالم مثل ما يوجد فى أمريكا، من مدارس لجامعات، لمحطات إذاعة وشبكات تليفزيون، لجرائد ومجلات وكتب، وأفلام وأغانى، ويكفى أن تعرف أن بيلى جراهام، وپات روبرتسون، وچيرى فالويل، وغيرهم، لكل منهم مشاهدون ومريدون بعشرات الملايين، ولهم ميزانيات بمئات الملايين من الدولارات، ويمكن لأى منهم أن يصرح علنًا، مرارًا وتكرارًا على الملايين الذين يشاهدونه بكل ما يراه، وفى أى مجال، حتى لو كان على العكس تمامًا مما يقوله الرئيس وحكومته(*). ويمكنك، إذا أردت، أن تقارن كل ما سبق مع الشيخ الشعراوى - رحمه الله.

كذلك بأمريكا نسبة كنائس ومعابد ومساجد أعلى من أوروبا، وتمارس جماعات الإيمان (مسيحيون، مسلمون، يهود، بوذيون، هندوس ...) شعائرهم وأنشطتهم الدينية بمعدلات مرتفعة بالنسبة للعالم كله.

وقد لا يعلم البعض أن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم، التى منعت بعض مدارسها - وحتى الآن - تعليم نظرية النشوء والارتقاء لداروين، بل لقد حبست إحدى محاكمها من درس ذلك فى عشرينات القرن الماضى. كذلك هى من الدول القليلة جدًا فى العالم، وقد تكون الوحيدة أيضًا، التى يمكن لأحد مواطنيها أن يرفض التجنيد الإجبارى إذا استطاع أن يثبت أن دينه يرفض القتال، وأنه يمارس ذلك الدين بالتزام.

والآن ، أنتجت هولى وود فيلمًا خرافيًّا عن السحر يُسمى « هارى پوتر » ، وكان فى الأصل قصة خيالية فى كتاب منشور . اعترضت بعض الدوائر المسيحية فى

(*) قال پات روبرتسون عن برنامجه «نادى السبعمائة»: ... يصل إلى عدد من المشاهدين يفوق أعداد الذين تصلهم مجلات تايم، نيوزويك، وصحف: واشنطن پوست، نيويورك تايمز، لوس أنچلوس تايمز، كل ذلك، مجتمعة - « المسيح اليهودى ونهاية العالم »، رضا هلال، مكتبة الشروق الدولية، صفحة ١٢١، ١٢٢.

الولايات المتحدة على الكتاب وعلى الفيلم، وتساءل كثير من الآباء عن ماذا يقولون لأولادهم بخصوص السحر الذى حرمه الكتاب المقدس، حتى إنه بدأت الكتابات تظهر بخصوص ذلك فى عالم الصحافة والنشر . ولا أظن أن دولة أخرى فى العالم ستكترث لذلك .

وهنا قد يصبح من المناسب أن يقول البعض: بأن أمريكا علمانية فى بعض المجالات، ودينية فى بعض المجالات الأخرى، أو أنها تعيش دينًا مدنيًا(*) خاصًا بها .

ولكن ألا يجوز لنا أن نتساءل :

أولا : ما هى العلمانية ؟

ثانيًا : ما هو الدين ؟

ولنبدأ بالأسهل .

الدين

هو مجموعة من المعتقدات، المعتقد الرئيسى فيها هو الاعتقاد بوجود إله خالق للكون، يعبده أو يطيعه المتدين، باتباع شرائعه أو قوانينه، ويلقى جزاءه على ذلك بشكل ما .

ويسرى هذا التعريف المبسط على المسيحية والإسلام واليهودية، وغيرها .

العلمانية

العلمانية، بفتح العين، هى ترجمة غير دقيقة للمصطلح، سواء كان باللغة الفرنسية أو الانجليزية .

(*) أعاد الوعاظ المنهجيون والمشيخيون - فى المدارس وفى اجتماعات المعسكرات المتنقلة - تكريس أمريكا على أنها إسرائيل الجديدة، ونسبوا إليها القوة التى ستمكن حكم المسيح ألف عام فى الأرض «إن الدين المدنى للشعب الأمريكى، جاء لا ليبقى على الإيمان الذى أيقظه التنوير فى قوى الإنسان الأخلاقية، وإنما على مسيحية إحيائية إصلاحية عقلانية ميللية (ألفية)» - « أرض الميعاد والدولة الصليبية» والتر أ. ماكدوجال، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، صفحة ١٢٥.

- في قاموس لاروس ، طبعة ٢٠٠٠ ، صفحة ٩٢٨ :

Seculaire : قرني أو مئوي ، يحدث كل مائة سنة

« ويعكس هذا الفكر المسيحي عن السلطة الزمنية (الإمبراطور أو الملك أو الأمير) والسلطة الأبدية (البابا)» ٠

- وفي قاموس The New International Webster's - Concise Dictionary - International Encyclopededic Edition-1998 صفحة ٦٦١ :

Secular :

يخص هذا العالم (الدنيا) ـ مؤقت، دنيوي ـ خارج سيطرة الكنيسة ٠

Secularism :

أمور دنيوية (في مقابل الأمور الروحية)، الاعتقاد بوجوب عدم إدخال الدين في التعليم ولا الشئون العامة ٠

- وفي الموسوعة البريطانية ، الجزء العاشر من « Micropaedia » الطبعة الخامسة عشرة عام ١٩٩٢ ، صفحة ٥٩٤ :

Secularism :

حركة في المجتمع منصرفة عن العالم الآخر إلى العالم الحالي ٠ في العصور الوسطى، كان هناك اتجاه قوي عند المتدينين لازدراء الشئون الإنسانية، وللتفكر في الله والحياة الآخرة ٠ وكرد فعل لذلك الاتجاه العصر أوسطي، أظهرت العلمانية نفسها في عصر النهضة، في تطوير الإنسانية، عندما بدأ الرجل يبدي اهتمامًا أقصى بإنجازات الثقافة الإنسانية، وإمكانيات تحقيق ذلك في العالم الأرضي ٠ نمت الحركة تجاه العلمانية طوال التاريخ الحديث، وصاحبتها نظرة معتادة على أنها ضد المسيحية وضد الدين ٠ وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ بعض علماء الدين الدفاع عن المسيحية العلمانية ٠ اقترحوا أن المسيحية يجب ألا تحصر اهتماماتها بالمقدس والعالم الآخر، ولكن يجب على الرجل أن يجد في العالم الأرضي الفرصة للدعوة للقيم المسيحية ٠ يرى أولئك العلماء أنه يمكن اكتشاف وتحقيق المعنى الحقيقي لرسالة « عيسى » في شئون الحياة اليومية، الحضرية العلمانية ٠

• وفى قاموس « المنهل » فرنسى ـ عربى، الطبعة التاسعة والعشرون عام ٢٠٠١، صفحة ١١٠٧ ، ١١٠٨ :

Seculaire : قرنى أو جيلى، يحدث مرة كل قرن أو كل جيل .

« والمقصود فى النهاية زمنى فى مقابل الأبدى، ولكل ذلك مفهوم وسياق مسيحى، بل ومنحصر فى المسيحية » .

Seculariser : جعل الشىء أو الشخص الكنسى ، دنيوى.

• وفى قاموس « المورد » إنجليزى ـ عربى ، الطبعة الثالثة والثلاثون عام ١٩٩٩، صفحة ٨٢٧ :

Secular : دنيوى ، غير دينى ، مدنى ، غير إكليريكى .

Secularize : يجعله دنيوى ، ينزع عنه الصفة أو السيطرة الإكليريكية .

• وأخيرًا ، المعجم الوسيط ، الصادر من مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٥ ، الجزء الثانى صفحة ٦٤٧ :

العلمانى : خلاف الدينى أو الكهنوتى .

وإذا بحثنا قليلا فى التاريخ المسيحى من العصور الوسطى وحتى النهضة، وهو ذلك المجال الذى ظهرت فيه العلمانية لوجدنا كنيسة وكهنوت متسلطين على معظم شئون الناس، ابتداءً من الأباطرة والملوك والأمراء، إلى أبسط المزارعين، وقصص عزل الأباطرة وحرمانهم مشهورة فى ذلك الوقت، شهرة المؤامرات والاغتيالات والدسائس البابوية .

وأكثر شهرة من ذلك ، التسلط على الحياة الفكرية والعلمية .

والأسوأ فى كل ذلك ، سوء سيرة رجال الدين المسيحى ، سواء بسبب جشعهم ونهمهم للأموال والممتلكات، أو انحرافاتهم الجنسية بكل الأنواع ومع الكل، وحبهم للسلطة بكل أشكالها .

قامت الثورة الفرنسية فى آخر القرن الثامن عشر، ووقفت الكنيسة بأموالها وممتلكاتها ونفوذها مع الملكية، فلفظ الفرنسيون الملكية، ومعها الكنيسة، ومع كل ذلك الدين المسيحى إلا قليلا .

لم تر أمريكا مثيل ذلك، ولذلك لم تُعَادِ الكنيسة كما عادتها فرنسا، ودول أخرى في أوروبا ، لكل منها تاريخها وسياقها الخاص ٠

بل لقد عرفنا في الجزء الأول، أن حرية العبادة أو عبادة الله كما يشاء المرء، كانت من أهم أسباب الهجرة لأمريكا ٠

علم واضعو الدستور أن هناك طوائف پروتستانتية عديدة - وهي الآن أكثر - فجنبوا الدولة الناشئة الأهوال التي لاقتها أوروبا المسيحية في حروبها الدينية، بين الدول، وداخل الدول بين الطوائف المختلفة ٠ ويكفينا أن نعلم أن الكتاب الشهير للفيلسوف الإنجليزي « چون لوك » عن « التسامح » والذي صدر أواخر القرن السابع عشر أو أوائل القرن الثامن عشر ، كان المقصود به التسامح بين الپروتستانت، **واستثنى من ذلك التسامح أولئك الذين لهم قائد خارج بريطانيا، ويقصد بذلك الكاثوليك البريطانيين والبابا في روما ٠**

لذلك فصل الآباء المؤسسون الدين عن الدولة، فحموا الدين من الدولة ٠ ولو أنصفنا، لوجدناها فكرة صائبة، مزاياها أكثر من عيوبها ٠ فاستقلال رجال الدين يجنبهم ضغوط الدولة عليهم ، ويزيد مصداقيتهم عند الجمهور (*) ٠

دعنا الآن نلقي بعض الضوء على آراء ما تعارف المؤرخون الأمريكيون على تسميته « الآباء المؤسسون » ، من كتاب « الدين والسياسة في الولايات المتحدة » من منشورات مكتبة الشروق الدولية طبعة ٢٠٠١ الجزء الأول صفحة ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣ :

چورچ واشنطن (١٧٢٣ - ١٧٩٩) - الرئيس الأول

إن وجهات نظر چورچ واشنطن الدينية هي محل تفسيرات متنوعة ومتناقضة، فخطبه وممارساته الدينية بها من الغموض والعمومية ما جعل البعض يدعي أنه كان

(*) وإنه لمن دواعي الأسف ، أن الدين الوحيد الذي يتم تعيين قادته بواسطة الحكومة هو الدين الإسلامي. فالمسيحيون الپروتستانت ، والكاثوليك ، وحتى الأرثوذكس في مصر ، يختارون من يرونه أهلا لأعلى المناصب ، ونفس الأمر بالنسبة لليهود والبوذيين ٠ أما الإمام الأكبر شيخ الأزهر والمفتي ، ووزير الأوقاف في مصر ، فيتم اختيارهم بواسطة الحكومة ، ومثل ذلك يحدث في السعودية وغيرها من البلاد العربية ٠

مسيحيًّا تقليديًّا، والبعض الآخر يدعى أنه كان ربوبيًّا(*) (كوزينز ١٩٥٨) فمن ناحية، كان چورچ واشنطن يذهب إلى الكنيسة، وأيد فكرة وجود دين رسمى فى فرچينيا، كما استشهد بالدين بصورة متكررة فى خطبه العامة، وطلب من الجنود حضور القداس الدينى أيام الآحاد ما لم يكونوا فى نوبة عمل، كما أصدر كرئيس مرسومًا يجعل من عيد الشكر عيدًا قوميًّا.

وعلى هذا الأساس يمكن الجزم أن واشنطن كان مسيحيًّا تقليديًّا معتدلا. ومن الناحية الأخرى، كان ذهابه إلى الكنيسة غير منتظم (أقل من عشر مرات فى العام). أما استشهاداته بالدين فكانت « عالمية » أكثر منها پروتستانتية تحديدًا، أو حتى مسيحية (ريتشلى ١٩٨٥ : ١٠٣) وهو نادرًا ما استشهد بالإنجيل، ولم يتحدث أبدًا عن «عيسى المسيح » (جوستاد ١٩٩٠ : ١٢٣) وعارض اضطهاد جماعة دينية لأخرى، وأشار أحيانًا إلى الرب بأسماء مثل حاكم الكون وحاكم الأحداث العظيم والصانع الأعظم. وفى هذا تشابه مع لغة الربوبية أكثر من لغة المسيحية التقليدية.

چون آدامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) - نائب واشنطن والرئيس الثانى

مثل چيفرسون، يمكن وصف چون آدامز ثانى رؤساء الولايات المتحدة كربوبى مسيحى آمن بتعاليم المسيح الأخلاقية ولم يؤمن بألوهيته. وفى ماساتشوستس كان آدامز أحد الليبراليين الدينيين ممن انفصلوا عن الأبرشيين التقليديين ليصبحوا موحدين. وآمن أيضًا أن الدين المسيحى هو الأفضل، ولكنه رأى هذا من ناحية دعم الدين للسلوك الأخلاقى. ففى ٢٦ يوليو ١٧٩٦، أشار فى يومياته إلى أن المسيحية هى دين الحكمة والفضيلة والمساواة والإنسانية، وهذه الصفات تختص بالسمات الإنسانية أكثر من الألوهية أو الخلاص.

وفى الوقت نفسه، كان آدامز ناقدًا لاذعًا لما رآه بمثابة انحراف المسيحية من خلال الدين المؤسساتى (وهذا على الرغم من إيمانه بوجوب ذهاب الناس إلى الكنيسة) وبسبب النزاعات اللاهوتية المستديمة. وفى رسالة موجهة إلى ف. أ. دير كمب بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨١٦ ، أشار آدامز إلى أن هذا الانحراف جعل من

(*) يؤمن بإله مختلف عن إله الكتاب المقدس.

الديانتين اليهودية والمسيحية أكثر الديانات دموية على الإطلاق، وأضاف أن العديد من الإنجازات الثقافية قد أسيء استخدامها لخدمة أغراض ممقوتة من الدجل والخرافات .

وصرح آدامز فى رسالته إلى بنيامين رش فى ٢٨ أغسطس ١٨١١ بفكرة اعتنقها لفترة طويلة، ألا وهى: إن **الدين والفضيلة هما أساس الحكومة الجمهورية، وكل الحكومات الحرة، وأساس السعادة الاجتماعية فى ظل جميع الحكومات . وآمن** آدامز **إيمانًا قويًا باستخدام الدين لدعم كل من الأخلاقية الفردية ومزية المواطنة . كما آمن أن الدين جعل الناس مسئولين وعلى خلق من ناحية سلوكهم كأفراد فى حياتهم اليومية، ومن ناحية واجباتهم كمواطنين . فبدون الدين كدعامة، لا يمكن أن تكون هناك حكومة جمهورية .**

توماس چيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) - الرئيس الثالث

كان چيفرسون مسيحيًا أيضًا ولكن ليس بالمعنى التقليدى . لقد كان مسيحيًا بإيمانه القوى بتعاليم المسيح الأخلاقية . فقد نسب إلى المسيح كل الفضائل الإنسانية، ورفض ألوهيته ، كذلك رفض معظم الأرثوذوكسية التقليدية للمسيحية . ومن ثمّ نظر چيفرسون للمسيح من ناحية الأخلاقيات أكثر من الجانب الإلهى . وآمن چيفرسون بوجود حكمة عظيمة فى تعاليم المسيح، إلا أن هذه الحكمة قد حرفها آخرون مثل رجال الدين والمؤسسات الدينية المنظمة لأسباب أنانية . وأراد چيفرسون فك طلاسم وتبسيط تعاليم المسيح . ونادى بوجوب قراءة الناس الإنجيل بنفس طريقة قراءتهم أى كتاب آخر ، وأن عليهم استخلاص جواهر الحكمة منه ونبذ الأجزاء الخطأ . ولهذا فقد غربل وانتقى من الأناجيل العادية (مستخدمًا النسخ اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية) إنجيله الخاص الرفيع (إنجيل چيفرسون) وكان بعنوان « حياة وأخلاق المسيح » . وقد نبذ الكم الأكبر من الإنجيل، وتخير جزءًا صغيرًا من الأناجيل الأربعة وهو الذى شعر أنه صحيح ونافع .

ولعدم ثقته برجال الدين والمؤسسات الدينية، آمن چيفرسون بقوة بحرية الضمير والفصل بين الكنيسة والدولة . وتأتى العبارة المشهورة « حائطًا فاصلا بين الكنيسة والدولة » من خطاب كتبه چيفرسون عام ١٨٠٢ عندما كان رئيسًا ، فاستخدم هذا

التعبير في رد على سؤال « للاتحاد المعمداني » في دانبري بولاية كونيكتيكت حول تفسير التعديل الأول للدستور ٠ وأكد جيفرسون في هذا الخطاب وجهات نظره بشأن حرية الدين للفرد وأوضح أن الفقرات الخاصة بالدين في التعديل الأول قد شيدت حائطًا فاصلا بين الكنيسة والدولة ٠

وعلى الرغم من عدم ثقة جيفرسون في رجال الدين ومعارضته لوجود كنيسة رسمية للدين ، فقد أيد الدين كداعم لتحقيق مزية المواطنة، وشاركه هذا الرأى معظم الزعماء السياسيين والدينيين من جميع المذاهب.

بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) - الرئيس الرابع

ومعتقداته الأساسية موجودة في سيرته الذاتية وفي رسالة كتبها في ٩ مارس ١٧٩٠ قبيل وفاته إلى عزرا ستايلز رئيس جامعة ييل ٠ أعرب فرانكلين في رسالته هذه عما يعتبر المبادئ الأساسية للدين القويم قائلا : « **أنا أومن بإله واحد خالق الكون الذى يتولاه بعنايته الإلهية وهو وحده المستحق للعبادة ، وأن أفضل ما نقدمه له هو تقديم الخير لعباده الآخرين ٠ كما أومن أن روح الإنسان خالدة وسوف تعامل بعدل في الحياة الأخرى حسب سلوكها في الحياة الدنيا** » ٠

وعبر فرانكلين في هذا الخطاب عن إيمانه بأن **نظام الأخلاقيات والدين الذى تركه المسيح هو الأفضل في العالم، إلا أن البعض تسببوا في إفساده ٠ وتشكك فرانكلين في ألوهية المسيح، ولكنه في واقع الأمر لم يعط هذه المسألة اهتمامًا كبيرًا ٠ وأضاف بعدم اعتقاده في عقاب الرب « الأعلى » لغير المؤمنين ٠ كما أضاف فرانكلين أنه شعر بقدرة الرب في هذه الحياة الدنيا ، وهو لا يشك في استمرار ذلك في الحياة الآخرة ٠**

الخلاصة

من نفس الكتاب « Politics and Religion In The United States »

وهو من تأليف: مايكل كوربت ، بروفيسور العلوم السياسية في جامعة بول - جوليا كوربت ، بروفيسور الدراسات الدينية في نفس الجامعة ، ونشرته :

Garland Publishing , Inc. New York and London - 1999

نجد فى صفحة ٤٣٦ :

About half the people in the United States are religious conservatives. About one third are foundamentalists, and the remainder are liberals.

تقريبًا نصف الشعب فى الولايات المتحدة متدينون محافظون • تقريبًا الثلث أصوليون، والباقى متحررون - Liberals •

ولنرجع إلى عدة كتب أخرى، نقتطف منها الأقوال التى تربط السياسة بالدين:

١- كتاب « أرض الميعاد والدولة الصليبية »، والتر أ. ماكدوجال(*)، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، ٢٠٠١م :

- قال القس البروتستانتى صموئيل ويكمان فى موعظته الشهيرة على ظهر السفينة أرابلا التى حملت مجموعة من البروتستانت البيروريتانيين إلى خليج ماساشوستس:

  «... إن أورشليم كانت، لكن نيو إنجلاند (المستعمرة الأولى فى أمريكا) هى الموجودة الآن ، واليهود كانوا ، لكنكم أنتم الآن شعب الله المختار وعهد الله معكم، فضعوا اسم نيو إنجلاند مكان اسم أورشليم» - صفحة ٥.

- القادة الذين أسسوا وقادوا الولايات المتحدة، تخيلوا الأمة بشكل ما « إسرائيل الجديدة » التى قدر لها أن تشغل أرض الميعاد « الغنية» وأن تنعم بالحرية، مادام شعبها يحفظ وصايا عهدهم القديم - صفحة ٣٣.

- الحرية الدينية بالنسبة لروح الأمريكيين التى ترسخت فى الإصلاح أكثر منها فى التنوير، وكانت تعنى الحرية بعيدًا عن نفوذ روما (البابا) وكنتربرى (كنيسة إنجلترا) ليس أكثر - صفحة ٤١، ٤٢.

(*) أستاذ التاريخ وأستاذ العلاقات الدولية فى جامعة بنسلفانيا، وزميل مخضرم فى معهد بحوث السياسة الخارجية، ورئيس تحرير أوربس، حصل على جائزة بولتزر فى التاريخ عام ١٩٨٦ عن كتابه «السموات والأرض: تاريخ سياسى لعصر الفضاء» ومن مؤلفاته المهمة : «لنترك البحر يصدر ضوضاءه: تاريخ شمال المحيط الهادى من ماجلان وحتى مالو أرثر».

- كان چون آدمز (نائب واشنطن، والرئيس الثانى، وأبو الرئيس السادس) يعتقد أن الكتاب المقدس قدم النظام الوحيد الذى حفظ، وسيحفظ دائمًا الجمهورية فى العالم - صفحة ٦٦.

- چون كوينسى آدمز (الرئيس السادس) يقول : «إعلان الاستقلال (استقلال أمريكا عن بريطانيا) كان حدثًا رائدًا فى عمل البشارة الإلهية» - صفحة ٨٩

- «إن المستقبل البعيد وغير المحدود، سيكون عصرًا للعظمة الأمريكية، فإن أمة العديد من الأمم (أمريكا) قُدر لها أن تبين للجنس البشرى عظمة المبادئ السماوية، وأن تؤسس على الأرض أنبل معبد تم بناؤه لتسبيح وعبادة الأعلى والأقدس والحق». هذه الفقرات الموجزة لمحرر مجلة ديموكراتيك ريفيو عام ١٩٣٨ : چون أوسوليفان، استعاد فيها مبادئ التطهريين وپين وچيفرسون، وشبه أمريكا بـ «الكنيسة الحق» وتوَّج كل ما سبق بأن «معبد سليمان» هذا قدر له أن يشمل قارة بأكملها - صفحة ١٢٠.

- وصاحت «المجلة الديمقراطية» فى عام ١٨٤٠ : الديمقراطية فى معناها الحقيقى هى آخر أفضل إلهام للفكر الإنسانى، إننا نتحدث طبعًا عن تلك الديمقراطية الأصلية الحقيقة التى تتنفس وتعيش فى ضوء المسيحية، التى جوهرها العدل وهدفها التقدم الإنسانى - صفحة ١٢٣.

- العنصر الخامس فى التوسعية الأمريكية، هى الحجة المتعلقة بفضيلة الصناعة(*)، وكما أخبر چون ونثروب مستعمرته ماساشوستس «إن الأرض كلها حديقة الرب التى أعطاها لكم أيها الرجال بشرط عام [وباركهم الله وقال: أثمروا واملأوا الأرض وأخضعوها] سفر التكوين ١: ٢٨ - صفحة ١٢٧، ١٢٨.

- الحجة التوسعية السابقة، كتب أوسوليفان: إن الوصف الحقيقى لأويجون يقع فى الحق المتعلق بمصيرنا المبين فى أن ننشر ونتملك كل القارة التى وهبتنا إياها العناية الإلهية - صفحة ١٢٨، ١٢٩.

(*) التقدم وحقوق الإنسان والعولمة الآن.

- ... ولم يقلها أحد أفضل من المبجل جوزيا سترونج الذى مزج فى بيانه السنوى: الأنجليكانية، والإنجيل الاجتماعى، والأنجلوساكسونية مع الداروينية الاجتماعية، وحدد كتابه الأكثر مبيعًا «بلدنا» فى عام ١٨٨٥ الأمريكيين باعتبارهم :

«عنصر ذو طاقة ليس لها مثيل .. دعنا نأمل للحرية الأوسع والمسيحية الأنقى والحضارة الأعلى .. وهل يستطيع أحد أن يشك فى أن هذا العنصر - إذا لم يضعف حيويته بالكحول والتبغ - مقدر له أن يتملك عدة أعراق أضعف، ويذيب آخرين، ويعيد تشكيل الباقين .. يجعل البشرية أنجلوساكسونية».

كانت قساوات الحدود(*) طريق الرب لتدريب العرق (الأنجلوساكسونى) على قيادة العالم، وبعد إغلاق الحدود(**) جاء الدور على «المنافسة النهائية بين الأعراق» - صفحة ١٥٦.

- ... وهكذا بعد ليلة صلاة قال ماكنلى (الرئيس الخامس والعشرون) : لم يبق لنا شىء نعمله إلا أن نأخذهم جميعًا، ونعلم الفليپيين ونرقيهم ونمدنهم ونحولهم إلى المسيحية.. وبعون الرب نفعل أفضل شىء.. فمن أجلهم أيضًا مات المسيح - صفحة ١٦٥.

- ... كان الشعور الدينى أداة فى تجميع الشعب الأمريكى، وربما أيضًا ماكنلى الورع، خلف رسالة بعثة استعمارية: فخلال الانطلاق للحرب، أحدثت الصحف الپروتستانتية صخبًا من نوع : إذا توجب علينا أن نذهب للحرب، فإن دافعنا صائب. كل واعظ ميثودى سيكون داعيًا للتجنيد - صفحة ١٦٥.

- قال الرئيس ويلسون (الرئيس الثامن والعشرون) فى خطابه عام ١٩١١ : لا تدع أحد يفترض أنه يمكن فصل التقدم عن الدين .. والإنسان الذى يتجذر إيمانه فى الكتاب المقدس يعرف أن الإصلاح لا يمكن أن يتوقف - صفحة ١٨٦.

(*) التوسع الأمريكى فى اتجاه الغرب، بما فى ذلك من مصاعب وعقبات، وقتال مع الآخرين، وبصفة خاصة الهنود.

(**) بالوصول للمحيط الهادى غربًا.

- ... كتب السفير البريطانى رايس عن الرئيس ويلسون : .... إنه يعتقد أن الرب أرسله لعمل شىء ما. ـ صفحة ١٨٩.

- ... وأوضح تشرشل فى ٥ مارس ١٩٤٦ أن الوحدة الأنجلوأمريكية هى ـ على الأرجح ـ السبيل الوحيد الذى يمكن به أن تحقق هذه المنظمة (الأمم المتحدة) وضعها وقوتها الكاملين، وحذر من أنه علاوة على ذلك و«من الخطأ والتهور» أن نسلم الطاقة النووية للأمم المتحدة، لأن الرب أراد بمشيئته أن تكون هذه القوة فى أيد أمريكية، إلى أن يحين اليوم الذى تتجسد فيه الأخوة الإنسانية بصدق ـ صفحة ٢٣٠.

- وشارك ترومان (الرئيس الثالث والثلاثون) نيتز فى اعتقاده بأن الحرب الباردة (مع الاتحاد السوفييتى السابق) هى فى الأساس حرب بين الإيمان والمادية... وقال: لقد خلقنا الرب ونصبنا فى موقع السلطة والقوة التى ننعم بها الآن من أجل غرض عظيم ـ صفحة ٢٤١.

- ... فى مساء السابع من إبريل ١٩٦٥ ، خاطب ليندون ب. جونسون (الرئيس السادس والثلاثون) الأمة بالتليفزيون من جامعة جونز هوبكنز .. وقال: ولكن لأن القوة يجب أحيانًا أن تسبق العقل، أرسل تنبيهًا إلى هانوى بأن الولايات المتحدة لن تهزم أو تمل .. إننا يجب أن نقول فى جنوب شرقى آسيا ـ كما فعلنا فى أوروبا ـ بكلمات الكتاب المقدس: إنك ستأتى اليوم وليس أبعد من ذلك ـ صفحة ٢٤٧.

* * *

٢ـ كتاب «يد الله»، جريس هالسل(*)، ترجمة محمد السماك، دار الشروق ٢٠٠٠.

- يقدر عدد الأصوليين فى الولايات المتحدة بحوالى ٥٠ مليونًا، إنهم منتشرون فى العديد من العقائد المسيحية. غير أن أشد المدافعين عن عقيدة هرمجدون

(*) من بيت مسيحى إنجيلى معروف فى الولايات المتحدة، صحفية مرموقة ومؤلفة لعدة كتب، عاشت سنوات فى أوروبا وكوريا واليابان وأمريكا الجنوبية وذهبت إلى فيتنام كمراسلة، تركت فيتنام وعادت للولايات المتحدة وعملت مراسلة لتغطية الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى ليندون جونسون وبعد فوزه بالرئاسة اختارها شخصيًا للعمل معه كمحررة لخطبه.

حماسة هم الذين ينتمون إلى الحركات الإنجيلية وإلى الحركات الدينية المتسلطة. وتمثل هذه الحركات في الوقت الحاضر الفرع الأسرع نموًا من الأصولية بين مسيحيي شمال أمريكا - صفحة ١٨.

- ففي كتابه «بما يكفي من المعاول: ريجان، بوش، والحرب النووية»، يذكر روبرت شير أن وزير الدفاع كاسبار وينبرجر سئل في عام ١٩٨٢ عن هرمجدون فأجاب: «لقد قرأت سفر الرؤيا (أحد كتب العهد القديم). نعم، إنني أعتقد أن العالم يتجه نحو النهاية بعمل من الله كما آمل. وفي كل يوم أشعر بأن الوقت بدأ ينفد» - صفحة ١٨.
- الإيمان بهرمجدون: أظهرُ استطلاع للرأي أجرته جامعة أكرون في عام ١٩٩٦ حول الدين والسياسة أن ٣١٪ من المسيحيين يؤيدون الاعتقاد بأن العالم سوف يجد نهايته في معركة هرمجدون. وهذا يعني أن ٦٢ مليون أمريكي يوافقون على هذا النظام الإيماني. - جامعة أكرون - البروفيسور جون جرين - صفحة ٣٠.
- في عام ١٩٨٢ غزت إسرائيل بدباباتها لبنان المجاور لها. قاد آريل شارون الهجوم . وكان پات روبرتسون في سيارة چيب إسرائيلية ترافق قوافل المهاجمين . أدت الحرب إلى مقتل وجرح الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين، معظمهم من المدنيين . ويقول روبرتسون : « إن إسرائيل بشنها الحرب على جيرانها تحقق مشيئة الله » - صفحة ٨٧، ٨٨ .
- في يناير ١٩٨٨ ساعد فولويل على تنظيم لقاء بين رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو ومؤيدي إسرائيل المسيحيين، بمن فيهم قادة المحفل المعمداني الجنوني موريس تشامبان وريتشارد لاند وكذلك چون هاجي من سان أنطونيو. تعهد المسيحيون باستنفار جماعاتهم ضد الضغوط التي تمارسها إدارة كلنتون على إسرائيل لحملها على التخلي عن أراضي فلسطينية. وأبلغ فولويل نتنياهو بوجود ٢٠٠ ألف كاهن إنجيلي في أمريكا «سنطلب منهم جميعًا عبر البريد الإلكتروني والفاكس والرسائل والهاتف، أن يتوجهوا إلى منابرهم الكنسية وأن يستخدموا نفوذهم لدعم دولة إسرائيل ورئيس وزرائها» - صفحة ٨٩.

- فى عام ١٩٩٨، جمع چون هاجى، وهو كاهن قدرى من سان أنطونيو، مليون دولار من التبرعات لمساعدة اليهود السوفييت على الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية. وعندما سئل هاجى عما إذا كان يدرك أن عمله يتناقض مع القانون الدولى أجاب: «أنا عالم بالكتاب المقدس ولاهوتى. ومن منظارى فإن قانون الله يعلو فوق قانون حكومة الولايات المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية» - صفحة ٩٠.

- ويقول چيمس ميلز مسئول حكومى سابق فى كاليفورنيا: إن «معظم قرارات ريجان السياسية كانت مبنية على تفسيراته الحرفية للنبوءات التوراتية». «ولقد قاد هذا الأمر ريجان إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد سبب للاضطراب بشأن الدَّيْن الوطنى إذا كان الله سيطبقه على العالم كله» - صفحة ٩٨.

- ولقد رسم مراسلون صحفيون - أمثال اليانور بريشر فى عدد ٢٥ سبتمبر ١٩٨٨ من صحيفة كورييه چورنال، وليز سميث فى عدد ٣ أكتوبر ١٩٨٨ من صحيفة نيويورك تايمز - علامات استفهام حول العقيدة الدينية لدى كل من دان (دانيال) [نائب الرئيس چورچ بوش الأب، الرئيس الواحد والأربعون] ومارلين كويل (زوجته)، وذكر الصحفيان «أن والديهما (والدى كويل وزوجته) هما من أتباع روبرت ب. ثيم، كاهن كنيسة بيراثا فى هيوستن وهو قدرى يوصف بأنه فى تطرّفه يقف إلى يمين چيرىفولويل» - صفحة ١٠٠.

وتذكر الصحفية سوزان نيكول فى مقال لها فى العدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠ من نشرة فريدوم رايتر (الكاتب الحرّ) أن مرلين ودان كويل هما أيضًا من أتباع ثيم المتحمسين. ومن تعاليم ثيم أن جميع جهود السلام فى العالم لابد أن تفشل ؛ لأن الله يريد عالمًا متصارعًا ليدمر الأرض. وتقول نيكول: إن ثيم يلقى أحيانًا مواعظه وهو يلبس الملابس العسكرية الرسمية الخاصة بسلاح الطيران، كما أنه يحرص على أن يُلبس خدم الكنيسة الملابس الرسمية لقوات البحرية والجيش والطيران - صفحة ١٠٠ .

- ويقول چ. أ. ويلز فى كتابه «الأصوليون الجدد»: «إن الرغبة باليقين تكشف

عـن تطـلـع الملاييـن إلى الـثقة بسـلطة القـادة الأفـراد. فسـلطة الأصـوليين الإنجيليين الكبار هى أكبر بكثير من سلطة المطارنة أو غيرهم من القادة فى المؤسسـات الكنسية وهى أكبر من سلطة العلماء واللاهوتيين فى المسيحية الليبرالية. إن نجاحهم اليوم فى كسب الأتباع على نطاق واسع يزيد بصورة طبيعية من ثقتهم بأنفسم إلى درجة يعتقدون معها أنهم ملهمون حقًا» إنهم يعلنون أن الله لا يريدنا أن نعمل من أجل السلام، إنما يطلب منا أن نشن حربًا نووية تدمّر الكرة الأرضية - صفحة ١١٠.

٣- ومن كتاب «المسيح اليهودى ونهاية العالم» للكاتب الليبرالى رضا هلال، منشورات مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية ٢٠٠١م:

- وعبّر الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر عن الأساس اللاهوتى والثقافى للانحياز الأمريكى لإسرائيل، فى حديث ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلى بمناسبة توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ بقولـه: «لقد آمن وأظهر سبعة من رؤساء الجمهورية أن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة، فهى علاقة متأصلة فى وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات الشعب الأمريكى نفسه (٠٠) إننا نتقاسم مغكم تراث التوراة..» - صفحة ١٩.

- وعقد المرشح الجمهورى للرئاسة (١٩٨٠) رونالد ريجان تحالفات مع القس بيلى جراهام زعيم منظمة «شبان المسيح» والقس جيرى فالويل زعيم منظمة «الأغلبية الأخلاقية»، **بل إن ريجان خلال حملته الانتخابية كان يردد شعار «الإنجيل هو الحل»**. وكان اليمين المسيحى قوة مؤثرة فى فوز ريجان وجورج بوش الأب - صفحة ٢٠.

- قال المرشح جورج بوش الابن: «إن يسوع المسيح هو الفيلسوف السياسى المفضل لى». وعندما سأله تيم روسرت المذيع الشهير فى شبكة إن. بى. سى التليفزيونية توضيح ذلك، قال بوش: «إن المسيح هو الأساس الذى أعيش به حياتى، شاء من شاء وأبى من أبى» - صفحة ٢١.

- وأعلن بوش تبنيه لـ «أجندة» اليمين المسيحى التى تقوض المبدأ الدستورى

بالفصل بين الكنيسة والدولة. كما دعا بوش إلى المؤتمر القومى للحزب ابن القس بيلى جراهام أحد مؤسسى اليمين المسيحى لصلاة البركة، حيث بارك كل الحضور باسم يسوع المسيح - صفحة ٢١.

- ويقول چيمس فن: «لا أحد يستطيع أن يفهم أمريكا وحرياتها، إلا إذا وعى وتفهم التأثير الذى باشره ومازال يباشره الدين فى صنع هذا البلد ..» - صفحة ٤١.
- حتى إن المؤرخ چون فيسك قال: «حيث ترى تاريخًا يصنع فى أمريكا، تجد تاريخًا أمريكيًا يهوديًا» - صفحة ٤٣.
- ويقول ليونارد ياسن : «عندما وصل المهاجرون الأوائل إلى أمريكا اعتبروها أورشليم الجديدة.. وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين فروا من ظلم فرعون..» - صفحة ٧٥.
- ويقول سيليج أدلر: «منذ فجر التاريخ الأمريكى، كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن مجىء المسيح المنتظر لاحق لعودة الدولة اليهودية» - صفحة ٧٥.
- وتورد رچينا الشريف خطابًا لرئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب كابوت لودچ ، ألقاه فى بوسطن عام ١٩٢٢، وقال فيه:

«يبدو لى أنه مناسب وجدير بالثناء أن يرغب الشعب اليهودى فى كل أنحاء العالم فى أن يكون لأفراد جنسه الراغبين حق فى العودة إلى الأرض التى كانت مهدًا لهم والتى عاشوا وجاهدوا فيها آلاف السنوات.. إننى لم أحتمل أبدًا فكرة وقوع القدس وفلسطين تحت سيطرة المحمديين.. إن بقاء القدس وفلسطين المقدسة بالنسبة لليهود .. والأرض المقدسة بالنسبة لكل الأمم المسيحية الكبرى فى الغرب فى أيدى الأتراك، كان يبدو لى لسنوات طويلة وكأنه لطخة فى جبين الحضارة من الواجب إزالتها» - صفحة ١٠٢.

- ومنذ أن وافق الرئيس ويلسون على وعد بلفور، التزم خلفاؤه فى الرئاسة بالموقف الصهيونى، وأظهروا تعاطفًا مع الحركة الصهيونية وأهدافها فى فلسطين .

وقد عبر خلفه الرئيس وارن هاردنج، عن موقفه الصهيونى بوضوح، فى الأول من يونيو عام ١٩٢١، بقوله: إنه يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودى ألا يعتقد أنهم سيعادون يومًا إلى وطنهم القومى التاريخى، حيث يبدأون مرحلة جديدة، بل مرحلة أكبر، من مساهمتهم فى تقدم الإنسانية. وعبّر هاردنج كذلك عن تأييده الشديد لصندوق إنشاء فلسطين فى عام ١٩٢٢م.

ثم جاء الرئيس كالفين كولدج، وأكد فى عام ١٩٢٤ إيمانه بـ «الوطن القومى اليهودى فى فلسطين».

ومن بعده، هنأ الرئيس هربرت هوفر فى عام ١٩٢٨ الحركة الصهيونية على إنجازها العظيم فى فلسطين، مرددًا فكرة البعث اليهودى فى فلسطين».

أما الرئيس فرانكلين روزفلت، الذى مال فى البداية إلى موقف براجماتى يأخذ فى الاعتبار مصالح أمريكا مع الدول العربية، فإنه خضع - فى النهاية - للضغط الصهيونى (المسيحى واليهودى) - صفحة ١٠٣.

- إن قرار ترومان باعتراف أمريكا بالدولة اليهودية، كان متمشيًّا مع خلفيته المسيحية المتهودة فى لحظة أوج المسيحية الصهيونية فى أمريكا.

فترومان كان معمدانيًّا محافظًا. وتعتقد المعمدانية المحافظة فى مذهب العصمة الحرفية للكتاب المقدس، ويعتبر أنصارها أن إقامة دولة يهودية هى برهان واضح على تحقيق النبوءات التوراتية - صفحة ١٠٤.

- ويقول كلارك كليفورد مستشار ترومان فى البيت الأبيض ثم وزير الدفاع فى عهد كنيدى، إن ترومان درس التوراة بنفسه. وكان بصفته أحد تلاميذ التوراة يؤمن بالتبرير التاريخى لوطن قومى يهودى، وكان لديه اقتناع بأن وعد بلفور عام ١٩١٧ حقق آمال وأحلام الشعب اليهودى القديمة - صفحة ١٠٥.

- ويذكر موشى ديفز فى كتابه «أمريكا والأرض المقدسة»، أنه عندما قُدّم ترومان فى معبد يهودى للحاضرين على أنه «الرجل الذى ساعد على خلق دولة إسرائيل» ردد ترومان قائلا: «إننى قورش .. إننى قورش، ومن ذا

الذى ينسى أن قورش هو أعاد اليهود من منفاهم فى بابل إلى القدس؟!» - صفحة ١٠٥.

- ويقول الرئيس كارتر - أمام الكنيست الإسرائيلى -: «لقد أقام كلا من إسرائيل وأمريكا مهاجرون رواد.. ثم إننا نتقاسم معكم تراث التوراة» - صفحة ١٠٧.
- ويقول القس مايك إيفانز «ونؤمن .. بأن الكتاب المقدس يعترف بأورشليم عاصمة روحية لإسرائيل وبأن المسيح اليهودى سيعود إليها» - صفحة ١٠٧
- وبمجرد أن انتخب كنيدى، حاول تهدئة مخاوف الإيفانجيليين، فحضر هو وعدد من معاونيه فى البيت الأبيض (بأكثر من العدد الذى كان يحضر به أيزنهاور) صلاة الإفطار السنوى مع الإيفانجيليين. وقبل رحلته إلى أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٢، دعا كنيدى القس بيلى جراهام إلى البيت الأبيض، وقال له مازحًا: «سأكون لك يوحنا الرسول» - صفحة ١١٤.
- وعبرت عن ذلك مجلة (المسيحية اليوم - Christianty Today) فى ٢١ من يوليو سنة ١٩٦٧ بقولها: «**لأول مرة منذ أكثر من ألفى عام فإن القدس الآن كاملة بأيدى اليهود، مما يعطى لدارس التوراة إيمانًا عميقًا ومتجددًا فى صحتها وصلاحيتها**» - صفحة ١١٥.
- ففى عام ١٩٧٠ أصدر هال ليندسى كتابه الشهير «كوكب الأرض العظيم الراحل - The Late Great Planet Earth»، الذى باع عشرات الملايين من النسخ، والذى تحول إلى فيلم سينمائى فيما بعد، وأورد الكتاب أن «أهم إشارة لنهاية التاريخ والمجىء الثانى للمسيح هى عودة اليهود إلى أرض إسرائيل بعد آلاف السنين». وذكر أن «الاتحاد السوفييتى هو يأجوج الذى تعاون معه العرب وحلفاؤهم لمهاجمة إسرائيل .. وأن قوة إسرائيل ستنتصر على قوى الشر تمهيدًا للمجىء الثانى للمسيح المنقذ، بعد معركة هرمجدون فى سهل المجدل فى فلسطين».

وفى عام ١٩٧٣ أصدر أورال روبرتس كتابه (دراما نهاية الزمن - Drama of the End-time » ، لتأييد إسرائيل، معتبرًا أن الشعب الإسرائيلى شعب الرب يؤسس - الآن - إمبراطورية.

وفىعام ١٩٧٥، أنتج القس بيلى جراهام (منظمة شبان المسيح) فيلم (أرض الرب - His Land) الذى شاهده أكثر من ٢٠ مليون أمريكى، وأشار الفيلم إلى وعد الرب لبنى إسرائيل بأرض فلسطين، وقدم صورة زاهية عن بناء المدن وتعمير الصحارى فى الأرض الموعودة - صفحة ١١٦.

- وعندما زار كارتر إسرائيل فى مارس عام ١٩٧٩، ألقى خطابًا أمام الكنيست الإسرائيلى بمناسبة إقرار معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، قال فيه:

«جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الإيمان بأن جعلوا علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل هى أكثر من علاقات فريدة؛ لأنها متأصلة فى ضمير الشعب الأمريكى نفسه، وفى أخلاقه وفى دينه وفى معتقداته، لقد أقام كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مهاجرون رواد، ثم إننا نتقاسم معكم تراث التوراة» - صفحة ١١٧.

- وأكد فالويل، من خلال شبكته الدينية المرئية والمسموعة، أن **«إعادة تأسيس إسرائيل عند المسيحيين الأصوليين، هو إيفاء للنبوءات التوراتية، ويتوجب على كل أمريكى بذل كل جهد ممكن لضمان الدعم الكامل لإسرائيل»**. وطالب فالويل بامتداد حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات بقوله: **«إن سفر التكوين من التوراة يذكر أن حدود إسرائيل ستمتد من الفرات إلى النيل، وستكون الأرض الموعودة هى العراق وسوريا وتركيا والسعودية ومصر والسودان ولبنان والأردن والكويت»** - صفحة ١٢١.
- وتقول جريس هالسل: «إن اليمين المسيحى مستعد - بل راغب بكل قواه - فى إشعال نيران حرب نووية من أجل إسرائيل» - صفحة ١٣١.
- ويقول ريجان عن نفسه: إنه تربى على الكتاب المقدس، وعلمه لمدة طويلة فى مدارس الأحد - صفحة ١٣٤.
- وفى عام ١٩٧١، طلب الحاكم ريجان من بيلى جراهام أن يلقى خطابًا فى المجلس التشريعى لكاليفورنيا، فتحدث جراهام عن أن البديل للشيوعية هو الخطة الواردة فى الكتاب المقدس بالمجىء الثانى للمسيح - صفحة ١٣٤.

- وروى چيمس ميلز رئيس مجلس الشيوخ فى كاليفورنيا، فى مقال نشره عام ١٩٨٥، فى مجلة «سان دييجو»، أن ريجان أقام مأدبة عشاء على شرفه عام ١٩٧١، وفى أثنائها سأله ريجان بصورة غير متوقعة عما إذا كان قد قرأ الإصحاحين ٣٨، ٣٩ من سفر حزقيال. وقال ريجان: «إن حزقيال رأى فى العهد القديم المذبحة التى ستدمر عصرنا». ثم تحدث بتركيز لاهب عن ليبيا لتحولها إلى الشيوعية، وأصرّ على أن فى ذلك إشارة إلى أن يوم هرمجدون لم يعد بعيدًا. **وقال ريجان:**

«إن جميع النبوءات التى يجب أن تتحقق قبل هرمجدون قد مرت. ففى الإصحاح ٣٨ من سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل من بين الوثنيين حيث سيكونون مشتتين ويعودن جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة .. لقد تحقق ذلك أخيرًا بعد ألفى سنة، ولأول مرة يبدو كل شىء فى مكانه بانتظار هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح.. إن حزقيال يقول: إن النار والحجارة المشتعلة سوف تمطر على أعداء شعب الرب. إن ذلك يجب أن يعنى أنهم سوف يدمرون بواسطة السلاح النووى.. ويخبرنا حزقيال أن جوج وماجوج، الأمة التى ستقود قوى الظلام الأخرى ضد إسرائيل سوف تأتى من الشمال. إن جوج يجب أن تكون روسية. ليس من الأمم القديمة شمالى إسرائيل غير روسيا. لقد أصبحت روسيا شيوعية وملحدة لتضع نفسها ضد الرب والآن تنطبق عليها تمامًا مواصفات جوج. وفى عام ١٩٧٦، ناقش ريجان حاكم ولاية كاليفورنيا معركة هرمجدون فى مقابلة مسجلة مع چورچ أوتيس، وقال ريجان: إنه ينتظر نبوءة حرب جوج وماجوج «التى تعتبر بأنها غزو روسى لإسرائيل فى المستقبل القريب».

وفى حملته للرئاسة عام ١٩٨٠، ذكر ريجان فى مقابلة تليفزيونية أجراها معه الواعظ التليفزيونى چيم بيكر: إننا قد نكون الجيل الذى يشهد هرمجدون. وفى العام نفسه، نقل ويليام سافاير معلق صحيفة «نيويورك تايمز»، أن ريجان قال أمام مؤتمر يهودى: **إن إسرائيل هى الديمقراطية الثابتة الوحيدة التى يمكن أن نعتمد عليها كموقع لحدوث هرمجدون.**

وفى مقابلة مع القس چيرى فالويل عام ١٩٨١، كشف فالويل عن أن الرئيس ريجان قال لـه: إن تدمير العالم يمكن أن يحدث قريبًا.

وفى مناسبات ثلاث (١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤) خطب ريجان فى اتحاد المذيعين الدينيين، مؤكدًا اقتناعه بقرب هرمجدون والمجىء الثانى للمسيح وفقًا لمشيئة الرب كما ورد فى نبوءات الكتاب المقدس - صفحة ١٣٥.

- ويعتبر فالويل رجل دين وسياسيًّا يتطرف فى القول بأن «دعم الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل ليس من أجل مصلحة إسرائيل، ولكن من أجل مصلحة الولايات المتحدة نفسها». ويقول أيضًا: إن «دعمه لإسرائيل غير مشروط، وإن إسرائيل هى خط الدفاع الأمريكى فى الشرق الأوسط». ويعتقد أنه «لا مجال للنقاش فى كون يهودا والسامرة جزءًا من إسرائيل وكذلك الجولان، وأن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل» - صفحة ١٤١.
- وتقول دورية «القرن المسيحى» فى ١٧ فبراير ١٩٩٣ «..لقد شهدت أمريكا مع انتخابات سنة ١٩٩٢ ظهور «حزب الله» بالتحالف بين اليمين المسيحى ويمين الحزب الجمهورى» - صفحة ١٤٩.
- ويقول الرئيس كلينتون فى خطاب حالة الاتحاد عام ١٩٩٧ «استرشادًا بالرؤيا القديمة لأرض الميعاد، فلنوجه أبصارنا اليوم إلى أرض الميعاد الجديدة» - صفحة ١٤٩.
- وكشفت استطلاعات جالوب أن حوالى ٧٠ مليونًا من الأمريكيين يشاهدون الشبكات التليفزيونية الإيفانجيلية «الكنائس المرئية» التى بلغ عددها ١٠٤ محطة تليفزيونية، إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية بنظام الشفرة «الكابل». وتزايد عدد دور النشر المسيحية إلى ١٣٠٠ دار نشر متخصصة فى العناوين المسيحية، إضافة إلى ٧ آلاف مكتبة لتوزيع الكتب المسيحية، وتقدر مبيعاتها بحوالى ٣ مليارات من الدولارات سنويًّا- صفحة ١٦٤.
- وفى إعلان تجارى ظهر فى معظم الصحف الأمريكية فى أول نوفمبر عام ١٩٧٧، تحت عنوان « قلق الإيفانجيليين على إسرائيل »، عبّر ١٥ من زعماء اليمين المسيحى عن قلقهم من أن يحدث تحول فى السياسة الأمريكية

فى الشرق الأوسط، وناشد الإعلان واضعى السياسة الأمريكية أن يتقبلوا مواقف أكثر «توراتية» فى الشرق الأوسط، وأن يعلنوا حق الشعب اليهودى فى الأرض التى منحهم إياها الرب بما فى ذلك الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان ـ صفحة ١٦٧.

- غير أن انتصار إسرائيل فى حرب يونيو، واحتلالها أراضى ثلاث دول عربية ترتب عليه ظهور مظاهر مؤيدة لإسرائيل داخل الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية، التى بدأت تشهد اختراقا مسيحيًا صهيونيًا. فطالب الأب ردوارد فلانيرى بمراجعة الموقف الكاثوليكى من الشعب اليهودى ومن إسرائيل. كما طالب الأسقف أوستريشد باعتبار أن القدس مدينة يهودية وأن إسرائيل هى تعبير عن إرادة الله ـ صفحة ١٧٨، ١٧٩.
- كتب ريتشارد باتلر، مؤسس كنيسة المسيحى يوسع المسيح وزعيم جماعة الأمة الارية (فيما بعد):

«إننا نعتقد أن الأبناء الحقيقين للكتاب المقدس، هم أولئك الذين انحدروا من القبائل الإسرائيلية الاثنتى عشرة، ومن ضمنهم الأنجلوساكسون.. إن كل الأعراق لم تنحدر من آدم، فآدم هو أب العرق الأبيض فقط» ـ صفحة ٢٠٨

- وبذلك، مثل المؤتمر «الائتلاف اليمينى ـ المسيحى»، أى الائتلاف بين يمين الحزب الجمهورى واليمين المسيحى، الذى يسعى للهيمنة على الساحة السياسية الأمريكية. فكان مما قاله روبرتسون رئيس الائتلاف المسيحى: لقد آن الآوان لتنظيف البيت الأبيض، كما أننا لن نسمح لليبراليين بالسيطرة على الكونجرس فى انتخابات عام ١٩٩٨ ـ صفحة ٢٣٦.
- وقال پات روبرتسون ـ رئيس منظمة الائتلاف المسيحى «إسرائيل ستتخلى عن بعض الأراضى، إلا أنها لن تتخلى عن أورشليم، وتكون النتيجة حرب نهاية التاريخ» ـ صفحة ٢٤٥

٤ ـ ومن كتاب «الإيمان الحى ـ Living Faith» ومؤلفه الرئيس الأمريكى الأسبق چيمى كارتر، منشورات راندوم هاوس ١٩٩٨ :

- كنت أدرس للصغار فى مدارس الأحد فى چورچيا بانتظام، ولمدة خمس عشرة سنة. حتى عندما أصبحت رئيسًا، كنت - مع المدرس النظامى - أعطى بعض دروس الأحد لفصول الكبار - صفحة ٦.

- كان أبى، مدرسًا وشماسًا - صفحة ١١.

- ... عام ١٩٧٦ خلال حملتى الانتخابية الأولى، أخذت عندما أدانني چيرى فالويل لأننى «زعمت» أننى مسيحى - صفحة ٣٣.

- لقد واجهت تلك التهمة(*). مسئول كبير فى الكنيسة المعمدانية للجنوب، جاء لمقابلتى فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض أثناء فترة رئاستى. وحين مغادرته مكتبى، ومعه زوجته، بادرنى قائلا :

«نحن نصلى، السيد الرئيس، أن تهجر العلمانية الإنسانية كدين». كان ذلك صدمة لى - صفحة ٣٥.

- شاركت زوجتى فى قراءة صفحة أو جزء من الكتاب المقدس كل ليلة - صفحة ٧٧.

- العصيان المدنى جائز إذا خالفت القوانين الإنسانية أوامر الله لنا.

ليس مطلوبًا منا أن تسلم بسيادة السلطة بدون حسبان إذا ما كانت مناقضة لمعتقداتنا. حتى فى ديمقراطية مثل ديمقراطيتنا، يجب على كل منا أن يفحص ويواجه سياساتنا القومية - صفحة ١١٧، ١١٨.

٥ - ومن كتاب «القيام بالمهمة - A Charge to Keep» للرئيس الحالى چورچ بوش (الابن)، ويليام مورو آند كمپانى إنك، ١٩٩٩:

- عندما كنت أعلّم فى مدارس الأحد عندما عدت من ميدلاند .. - صفحة ٨٦.

* * *

(*) تهمة أنه لا يعيش ويتصرف كمسيحى.

الخلاصة

ومـن « National Times » نوفمبـر ١٩٩٥، نـقـلا عن « المسيح اليهودى » صفحة ٤٣ :

٩٥ % من الأمريكيين يعتقدون فى وجود الله .

٨٢ % من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم متدينين.

مقابل ٥٥ % فى بريطانيا، ٥٤ % فى ألمانيا، ٤٨ % فى فرنسا.

أمـا مـن يذهـبون إلى الكنيسـة أسـبوعيًا، ففـى أمـريكا ٤٤ % ، مقـابل ١٨ % فى ألمانيا ، ١٤ % فى بريطانيا ، ١٠ % فى فرنسا.

الحضارة الغربية ذات أسس يهودية / مسيحية

أكد وكـرر، الكثير مـن المفكرين والسياسيين فى الغرب ، طوال القرن العشرين، أن حضـارتهم ذات أسـس مسـيحية ، وأضـيف لذلـك ـ فى الثـلث الأخيـر مـن القـرن ـ أسـس يهوديـة، فأصبح من النـادر ـ بعد حرب ١٩٦٧ ـ أن يكتفى القائل بالأسس المسيحية، وإن فعـل، يتسـلط عـليه الإعـلام والـلوبى اليهـودى؛ ليصـحح مقولـته إلى الأسـس اليهوديـة/ المسـيحية. ونكـتفى بذكـر أحـدث الأعـلام فى ذلـك: هنتنجـتون ـ تاتشـر ـ برلسـكونى .... والقائمة طويلة.

فهل فى ذلك توضيح بعض الشىء للسؤال ؟

* * *



الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية
(قانون الحرية الدينية كنموذج)

سمير مرقس

(١) الأصولية البروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية

الجذور التاريخية

القارئ لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها ، يمكنه أن يلحظ إلى أى حد مثل الدين أساسًا أقيم عليه العالم الجديد (أمريكا). لقد حمل المهاجرون الجدد، أو ما اصطلح على تسميتهم « البيوريتانيين - Puritans » سنة ١٦٢٠ معهم العقيدة البروتستانتية (الكالفينية بالأساس) ، التى كانوا يحاولون ، بلا طائل ، تطبيقها فى إنجلترا. ولكنهم طوردوا واضطهدوا ، فراح يحدوهم الأمل بإمكان العيش وفقًا لمبادئ الإصلاح الكالفينى على الأرض الجديدة. وعلى الرغم من أن الكالفينية كان لها رؤيتها الخاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلاصه ، إلا أن هذه الرؤية لم تكن منبتة (منقطعة) الصلة عن الواقع الاجتماعى الذى وجدت فيه. لقد كانت لهذه الرؤية جذورها الاجتماعية والمعرفية بحكم نشأتها فى سياق مجتمعى خاص وفى لحظة تاريخية محددة ، ألا وهو السياق الأوروبى بتفاعلاته التاريخية المحتدمة آنذاك؛ لذا فإن الانتقال بهذه الرؤية إلى العالم الجديد كان يتطلب قدرًا من المواءمة.

وإذا كان علماء الاجتماع (الاجتماع الدينى بصفة خاصة) يقولون بأن العقائد الدينية والكنائس تعكس المجتمعات التى تهيمن عليها بقدر ما تعكسها هذه المجتمعات بدورها أيضًا ، وقد يتفق البعض أو يختلف مع هذه المقولة ، ولكن الحالة الأمريكية تمثل تعبيرًا مثاليًا لما يقول به هؤلاء العلماء. وعليه نجد الكالفينية وقد تطورت لتتناسب مع الوضع - العالم الجديد ، فالمؤكد أن الأرض الجديدة ليست إنجلترا ولكنها

أمريكا ، حتى وإن أسموها إنجلترا الجديدة ، كما أن العالم الجديد - أمريكا - فرض نفسه على العقيدة المهاجرة ، فتطورت من نفسها لتستجيب إلى حاجة العالم الجديد لمرجعية تحكم حركته الناشئة . **لذا لم يكن غريبًا وبحسب چان پيارفيشو أن « يولد المجتمع والدين فى آن واحد » ، ولأن المهاجرين الجدد كانوا من الپروتستانت فقد كانوا قوة غالبة ، فسادت كنيستهم وساد مذهبهم .**

لقد ذهب كثير من الباحثين إلى أن المهاجرين الجدد : الپروتستانت ، كانوا متأثرين باليهودية تأثرًا مركبًا : لاهوتيًا ، وتاريخيًا ، وكتابيًا ، وسياسيًا ، حيث أفرز هذا التأثير صيغة « تعايش » بين الپروتستانتية واليهودية بقيت إلى الآن ، وبالذات فى الاتجاهات والتيارات الأصولية . **ويعود هذا التأثر لرؤية المستوطنين الجدد - الپروتستانت للعالم الجديد باعتباره « القدس الجديدة » ، حيث شعروا أن تجربتهم الناشئة تجعلهم متماثلين مع المنفيين والعبرانيين الذين ذكروا فى التوراة . فأصبحت أمريكا لديهم « كنعان الجديدة » ، فهم فروا مثل العبرانيين القدامى من عبودية « فرعون » (الملك چيمس الأول ملك إنجلترا) من « أرض مصر » (إنجلترا) بحثًا عن ملاذ فى الأرض الجديدة الموعودة من الاضطهاد الدينى .**

وكان لهذا الشعور أثره على أرض الواقع ؛ تمثل فى الكيفية التى تعايش بها المستوطنون الجدد مع المكان ، من حيث إطلاق أسماء عبرانية على الأماكن التى يغدون إليها ، وإطلاق أسماء عبرانية على المواليد الجدد - **يضاف إلى ما سبق فرض تعلم اللغة العبرية فى المدارس والجامعات ، ويشار هنا إلى أن أول دكتوراه منحتها جامعة هارفارد فى العام ١٦٤٢ كانت حول موضوع « العبرية هى اللغة الأم » وكان أول كتاب يصدر فى أمريكا « سفر المزامير » ، وأول مجلة تصدر حملت عنوان « اليهودى » . لقد باتت أمريكا بالنسبة للمستوطنين الجدد « النموذج الروحى للعهد القديم العبرى » ، بل نجدهم يسمون أنفسهم « أطفال إسرائيل - Children of Israel » .**

وتأكد هذا التعاطف أكثر وأكثر ، بين الپروتستانتية واليهودية ، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد موجات من الهجرات الكثيفة من اليهود والكاثوليك،

فلوحظ كيف كانت العلاقة أكثر حميمية بين البروتستانت واليهود ، وعلى النقيض تمامًا كانت العلاقة بين البروتستانت والكاثوليك . لقد وجدت أرضية مشتركة بين البروتستانتية واليهودية لم تتحقق بين البروتستانتية والكاثوليكية . وسرعان ما كان لهذه العلاقة الحميمة تجلياتها العملية ؛ **فمع بداية القرن الثامن عشر ، احتلت فلسطين « كوطن لليهود » ، مكانة خاصة لدى البروتستانت ، الأمر الذى ولد اعتقادًا راسخًا فى اللاهوت البروتستانتى الأمريكى بضرورة البعث اليهودى . إن هذه العلاقة ، أدت إلى أن تتضمن الثقافة البروتستانتية فى وجهها الأصولى كثيرًا من تعاليم اليهودية الروحية والعقائدية ثم الصهيونية اليهودية لاحقًا ؛ حيث أصبح « هناك ميل بروتستانتى قوى للاعتقاد بأن معنى المسيح المنتظر يجب أن ينتظر عودة الدولة اليهودية »** . لقد مال البروتستانت إلى هذا التوجه بل يمكن القول بأنهم اعتنقوه ، وسعوا إلى ضرورة العمل من أجل الإحياء القومى للشعب اليهودى ، والتقوا عمليًا مع الحركة الصهيونية فى مبادئها . وهذا هو مؤسس الكنيسة المورمونية القس جوزيف سميث ، يتبنى نظرية البعث اليهودى فى فلسطين ، وتلحق به كوكبة من ألمع اللاهوتيين الإنجيليين مثل سايروس سكوفيلد والقس وليم بلاكستون، حيث عملوا على إنشاء مستوطنات لليهود مثلما فعل وردر جريسون الذى قام « بإنشاء مستوطنة زراعية يهودية لتدريب المهاجرين اليهود على شئون الزراعة والإنتاج الزراعى » . ثم يرصد المؤرخون التحول المهم من مجرد التعاطف الوجدانى والتبرير اللاهوتى إلى الضغط السياسى لتحقيق هذا الهدف الروحى - السياسى ، ألا وهو إقامة وطن يهودى ، **فنجد القس بلاكستون يقوم بتأسيس منظمة تدعى « البعثة العبرية من أجل إسرائيل - Hebrew Mission on Behalf of Israel » لم تزل مستمرة فى مهمتها حتى اليوم باسم جديد هو « الزمالة اليسوعية الأمريكية - American Messianic Fellowship » والتى تعد قلب جهاز الضغط Lobby الصهيونى فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويرصد هنا أن أول عمل يمكن أن يندرج تحت أعمال الضغط هو ما قام به بلاكستون من جمع توقيعات تأييد لإقامة وطن صهيونى فى فلسطين ، ورفع عريضة بذلك إلى الرئيس الأمريكى آنذاك(*) . ولم**

(*) وقد قام ويليام بلاكستون (١٨٤١ - ١٩٣٥) - المبشر الإيفانجيلى ، والذى يعتبر واحدًا من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين - بزيارة لفلسطين حاجًا إلى الأرض المقدسة برفقة ابنته عام
<=

يمض وقت طويل حتى وافق الكونجرس الأمريكى بمجلسيه على وعد بلفور .
وتوالى الدعم السياسى الرسمى وأيضًا الشعبى بتكوين العديد من المنظمات والكيانات التى صارت بمثابة جماعات ضغط مؤثرة ذات طبيعة « أخطبوطية » فى أنحاء أمريكا .

وهكذا اتحد الدينى بالسياسى واللاهوتى بالتاريخى فخلق علاقة مميزة ، بين البروتستانتية واليهودية بشكل عام ، وبين الأصولية البروتستانتية والصهيونية اليهودية بشكل خاص ، بل زاد الأمر أن تأسس ما سمى بالصهيونية المسيحية . لقد آمنت الصهيونية المسيحية قبل تأسيس دولة إسرائيل بعودة اليهود كشعب إلى أرضه الموعودة فى فلسطين ، وإقامة كيانه الوطنى فيها ، تمهيدًا للعودة الثانية للمسيح وتأسيسه مملكة الألف عام . وبعد قيام إسرائيل ، أخذت الصهيونية المسيحية تنظر إلى إسرائيل كحدث وإشارة تؤكد معتقداتها .

على الجانب الآخر شعر البروتستانت بالمزاحمة من قبل الكاثوليكية الوافدة الجديدة إلى أمريكا من حيث مشاركتها لما حققته البروتستانتية من امتيازات وسلطات دينية فى مواجهة الدولة ، **الأمر الذى دفع البروتستانت بالمطالبة بتطبيق**

١٨٨٨ ، وتمخضت زيارته عن الشعار الذى استغلته الصهيونية اليهودية بعد ذلك استغلالا بالغ الفعالية فيما تعلق بالضمير الغربى . فكما قال إنه أفزعه وابنته « الشذوذ المتمثل فى أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضا بغير شعب بدلا من أن تعطى لشعب بغير أرض » .

وفى سنة ١٨٩١ ، تقدم بلاكستون بـ « عريضة » إلى الرئيس الأمريكى بنيامين هاريسون مطالبًا بتدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين . وجمع على العريضة توقيعات ٤١٣ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين ، كان من بينهم عميد أسرة روكلفر آنئذ ، جون روكفلر ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ورئيس مجلس النواب ، وعدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ ، ورؤساء تحرير عدد من الصحف الكبرى .

وجاء فى عريضة بلاكستون :

« .. طبقًا لتوزيع الرب أرضه على الأمم ، تظل فلسطين (وطن اليهود) ، وتظل ملكًا لهم غير قابل للتصرف ، طردوا منه بالقوة الغاشمة . وعندما كانوا يفلحونها كانت فلسطين أرضًا مثمرة أقامت أود ملايين عديدة من بنى إسرائيل الذين عملوا بكد فى وديانها وعلى سفوح تلالها . فلقد كانوا أمة زراعية منتجة بقدر ما ظلوا أمة ذات باع تجارى عظيم ، وكانوا مركز الحضارة والدين . فلم لا تضطلع الدول الكبرى التى أعطت بلغاريا للبلغار وصربيا للصرب بإعادة فلسطين لليهود .. ؟» .

المبدأ النظرى بفصل الدين عن الدولة. وقد تم لهم ذلك حين تقرر إدخال مبدأ الفصل فى صلب الدستور الأمريكى ، والذى عُدَّ التعديل الدستورى الأول عام ١٧٨٩ ونص على ما يلى :

« لن يصدر الكونجرس أى قانون بصدد ترسيخ الدين أو منع ممارسته » وأكد على ما سبق فى معرض تفسيره لهذا النص ، الرئيس چيفرسون عام ١٨٠٢ ، عندما أرسل رسالة إلى جماعة من رجال الدين فى إحدى كنائس ولاية كونيتكت ، أعلن فيها أن :

« **هدف التعديل الأول فى الدستور هو إنشاء حائط فاصل ما بين الكنيسة والدولة** ». وهذا يعنى أنه يحظر على الكونجرس سن قوانين تؤسس دينًا أو تمنع حرية التعبير الحر الدينى أو تجبر أحدًا على اتباع دين معين بأى وسيلة ، أو أن تساعد الدولة على ذلك ماديًّا أو معنويًّا. وبقدر ما حال الدستور دون قيام الدولة بدعم أى دين ، فقد ألحق بهذه الفقرة الدستورية فقرة أخرى تنص على الحق فى حرية التعبير الدينى لكل الأديان.

بيد أن النص الدستورى لم يمنع أن يجعل تطبيقه أو عدم تطبيقه أمرًا خاضعًا لموازين القوى فى المجتمع. فالپروتستانت منذ أن وفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقعوا « وثيقة دستورية أولية - May Flower Compact » ، تنشئ ثيوقراطية تضع البلد الجديد فى « رعاية الله » ، رابطة ربطًا وثيقًا بين المجالات الاجتماعية والدينية ، لقد جاءوا ليعيشوا إيمانهم ؛ لذا فإن تراجعهم عن ذلك لاحقًا ، إنما هو تراجع تكتيكى أملته الظروف. فالحياة فى ظل تعددية مذهبية فرضت عليهم ذلك مؤقتًا حتى تتغير الأوضاع وهنا يصبح النص الدستورى خاضعًا فى تفسيره للواقع وللأطراف الفاعلة فيه ومدى قوتها لحظة التفسير.

والثابت تاريخيًّا وفى أوقات كثيرة ، أن النصوص الدستورية لم تمنع من ضغط التحالفات الدينية فى اتجاه ما يخص قضايا بعينها تمس حياة الناس اليومية ، بل امتد هذا الضغط ليشمل قضايا خاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية كما سنرى لاحقًا.

(٢) البروتستانتية الأمريكية : هيمنة الاتجاه المتهود والأصولى

إن الرصد التاريخى لمسيرة البروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية يشير ، بما لا يدع مجالا للشك ، إلى أمرين :

١- التهود الذى طال الاتجاهات الأصولية ، حيث تم « عبرنة » المسيحية فى أمريكا بسببها ، فبدت « العبرنة » واضحة فى الثقافة السائدة إلى الدرجة التى دفعت الرئيس الأمريكى جيفرسون بتقديم اقتراح إلى الكونجرس مفاده :

« أن يمثل رمز أمريكا على شكل أبناء إسرائيل تقودهم فى النهار غيمة ، وفى الليل عمود من النار » بدلا من النسر .

ويتفق هذا الاقتراح مع النص الوارد فى سفر الخروج والذى يقول :

« وكان الرب يسير أمامهم نهارًا فى عمود سحاب ليهديهم فى الطريق ، وليلا فى عمود نار ليضىء لهم . لكى يمشوا نهارًا وليلا » (سفر الخروج ١٣ : ٢١) .

وقد أدت هذه الاتجاهات المتهودة إلى صياغة قالب دينى پروتستانتى يهودى قاعدته التوراة ، كان من نتيجته الترويج لمصطلحات مثل :

- التراث المسيحى اليهودى المشترك .
- الأخلاق المسيحية اليهودية .
- الالتزام الأدبى - الأخلاقى بدعم إسرائيل .

ولا شك أن هذه الاتجاهات المتهودة تزداد خطورتها ، عندما نعلم أنها تنتشر بشكل منظم ومؤسساتى ، بحسب يوسف الحسن ، فى عدد من الطوائف الـ پروتستانتية وهى كنائس الطبقة العليا الحاكمة على مدى أكثر من مائتى عام من عمر أمريكا أو ما اصطلح على تسميتها كنائس « White Anglo-Saxon Protestant : WASP » .

ويعد تأثيرها كبيرًا فى صياغة السياسة الأمريكية .

٢ـ هيمنة الاتجاه الأصولى على البروتستانتية الأمريكية ، على الرغم من وجود اتجاهات ليبرالية بل ويسارية داخلها ٠ إلا أن التيار الأصولى هو الأكثر تأثيرًا وتنظيمًا والذى يضم فى إطاره التيار الصهيونى ٠

وقد كان لهذا الاتجاه القدرة على حصار الاتجاهات الليبرالية أو التى عرفت باسم « المسيحية الجديدة - New Christianity » ، والتى حاولت أن تواكب النتائج التى ترتبت على التقدم المطرد فى مجال التصنيع وما رافقه من تحضر للأمريكيين ، ومواجهة مشاكل التحديث وما تتضمنه من تداعيات اجتماعية وثقافية ٠ فلقد أراد أنصار هذا الاتجاه الاستجابة للمتغيرات والسير بكنائسهم فى مسار ليبرالى يتفاعل مع المستجدات بروى عملية وواقعية ٠ إلا أن الأصولية البروتستانتية عند بدء تشكلها كاتجاه له ثقله فى الواقع الأمريكى مع بداية القرن العشرين ، واليمين المسيحى الجديد ، الذى يعد تطورًا لها ، قد رفضا بشكل قطعى اجتهادات المسيحية الجديدة ، فى عقلنة الحياة الحضرية الحديثة ٠

لقد دعم القادة الأصوليون مثل أرنو چيبيلين وبيلى صانداى ، الخلاص الفردى والشخصى المنفصل عن الواقع ، وذلك فى مواجهة الاتجاه الذى يدعم الخلاص القائم على المشاركة المجتمعية القائمة على ما أسموه بـ « الإنجيل الاجتماعى - Social Gospel » ، الأكثر من ذلك هو رفضهم التوجه المسكونى والانفتاح الدينى ، مؤكدين على واجب كل مسيحى للتبشير بإيمانه باعتباره فى معركة مع الأديان والثقافات الأخرى ٠

إن اليمين المسيحى فى صورته الجديدة ، هو الامتداد للأصولية البروتستانتية التى ظهرت مع بداية القرن ، ويشتركان معًا فى الأساس النظرى من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان ٠ فالأصولية المسيحية التى أخذت فى التشكل مع بدايات القرن العشرين وتبلورت فكريًا فى أعقاب نشر سلسلة من ١٢ مجلدًا تحت عنوان « الأصول » تضم تسعين مقالة حررها مختلف اللاهوتيين الـ بروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط مع الحداثة ، أقول الأصولية المسيحية هى التى وضعت التأسيس النظرى لدور الله فى تطهير الثقافة السائدة وشن الحرب المقدسة ضد الشيطان القابع فى قلب الوطن ، وأنهم وحدهم التعبير عن

«الإرادة الإلهية -Divine Will » ، وقد أخذ هذا التصور ليشمل السياسة الخارجية الأمريكية فى أول الحرب العالمية الأولى - على سبيل المثال - حربًا بين العقلانية الألمانية والمسيحية الأمريكية٠

ويأتى اليمين المسيحى ليأخذ طبيعة سياسية تحمل القيم الأصولية الأولى دون تغيير ، ولكنه بدأ يعمل فى أن يجعل هذه القيم موضع التنفيذ ، وبحسب رؤية أحد الباحثين لقد طال « التسييس - Politicization » هذا الاتجاه٠

وترى النظرة الأصولية ممثلة فى أحد أهم روادها المعاصرين - پات روبرتسون - كيف أن أمريكا ستكون فى حالة نهوض ودورها مركزيًا عندما تستعيد « تراثها اليهودى المسيحى - Judeo - Christian heritage » وتشارك معظم القيادات الأصولية البروتستانتية روبرتسون منطقه حول التاريخ الأمريكى ، ويرون دور الثقافة البروتستانتية - الأصولية أساسيًا فى تأكيد ما سبق٠

ويعتبرون الأسرة هى المجال الأساسى لانتشار أفكارهم باعتبارها قلب المنظومة الاجتماعية ذات العناصر المتعددة والتى تعتمد عليها هذه العناصر اعتمادًا جوهريًا ، فالأسرة بحسب تعبير چيرى فولويل « الوحدة الأساسية لمجتمعنا »٠

إن التصورات النظرية التى روج لها الأصوليون فى بداية القرن العشرين كان لابد لها من كيان تنظيمى يؤهلها للتجسيد العملى٠ لذا يعتبر عام ١٩٤٢ نقطة تحول مهمة فى تاريخ الأصولية البروتستانتية ؛ حيث تأسست « الرابطة الوطنية للإنجيليين - National Association of Evangelicals » وتعد هذه الرابطة الكيان التنظيمى الذى ضم تحت مظلته آلاف الكنائس الأصولية فى أمريكا ؛ لذا فإن كثيرًا من الباحثين يعدون هذا الكيان « نقلة نوعية » فى تاريخ الأصولية البروتستانتية ، وذلك لسببين هما :

الأول : انتقال التحرك الأصولى البروتستانتى من الحركة إلى المؤسسية٠

الثانى : الانتقال من الحركة ذات الطبيعة الدينية الأخلاقية إلى المؤسسية التى يمكن أن تلعب دورًا سياسيًا٠

وبالنسبة للسبب الثانى ، فلقد أتاح تأسيس الرابطة ، واكتساب الشكل المؤسسى للأصولية البروتستانتية « والتسييس » ، الأمور الثلاثة الآتية :

١ ـ القدرة على التأثير والضغط خصوصًا على السلطتين التشريعية والتنفيذية ،

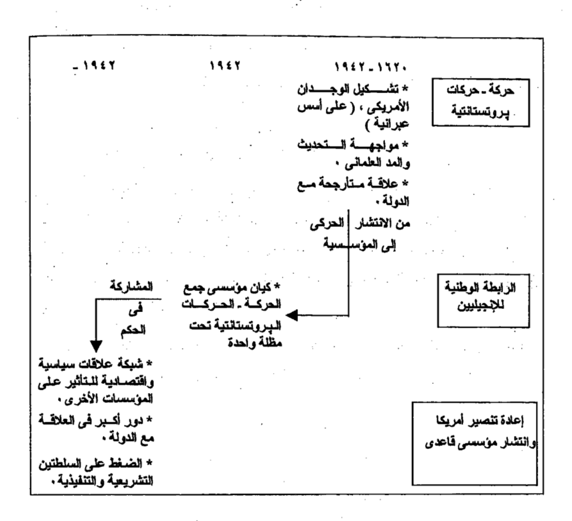
٢ ـ الانخراط فى شبكة من العلاقات مع الاقتصاديين والسياسيين المؤثرين ، ظهرت نتائجها جلية منذ السبعينيات ،

٣ ـ إتاحة الفرصة لتكوين كيانات مماثلة لاحقًا ،

ونتيجة لما سبق ومنذ عام ١٩٧٠ ، تقريبًا ، استطاعت الحركة الأصولية البروتستانتية أن تلعب دورًا مؤثرًا فى الحياة السياسية الأمريكية ، واستعادة المفاهيم والتصورات النظرية النقية التى طرحتها الأصولية فى بدايات القرن ، وصبغها بأبعاد سياسية ، واستخدامها فى الواقع السياسى الأمريكى ، بل وامتدادها لتشمل السياسة الخارجية الأمريكية ،

وتسهيلا للقارئ الكريم حاولنا أن نضع الرسم التوضيحى التالى لإيجاز مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا ، وذلك كما هو مبين فى شكل رقم (١) ،

مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا



شكل رقم (١)

(٣) الأصولية البروتستانتية والتوجه نحو السياسة

لقد أتاح التحول النوعى فى مسيرة الأصولية البروتستانتية لهم أن يكوّنوا دينًا شعبيًا من خلال التحرك فى المجال العام للمجتمع المدنى ، وفى سبيل ذلك اعتمدوا على أربعة مستويات من التحرك ، الذى بات سياسيًا فى المقام الأول ، وذلك كما يلى :

١ - تبنى « موقف دفاعى - Defensive » لحماية قيمهم وأفكارهم الأساسية من أية تأثيرات غير مرغوب فيها .

٢ - التحول إلى تبنى « موقف هجومى - Offensive » يهدف إلى إحداث تجدد لاهوتى لنمط الحياة الأمريكية .

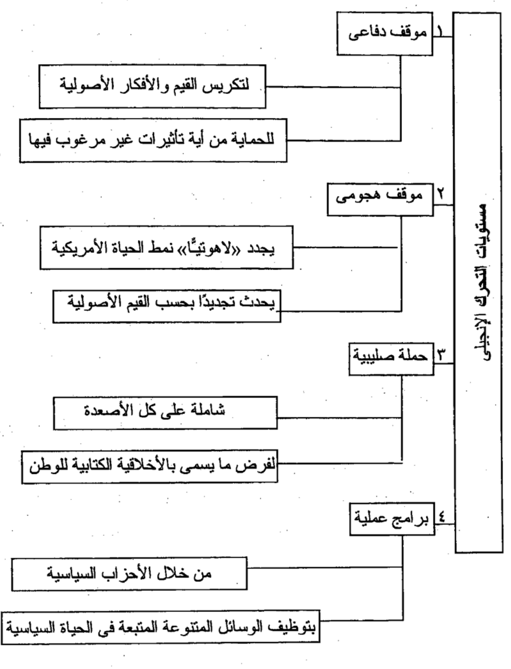
٣ - ويتمثل الموقف الهجومى بشن « حملة صليبية - Crusade » ، لإعادة فرض ما يسمى بـ « الأخلاقية الكتابية (الكتاب المقدس) - Biblical Morality » ، على الوطن .

٤ - تحقيق ما سبق من خلال البرامج السياسية للأحزاب .

ويمكن إيجاز ما سبق فى رسم توضيحى قمنا بإعداده للتسهيل على القارئ الكريم وذلك كما يلى فى شكل رقم (٢) .

وبالنسبة للمستوى الأخير من التحرك ، نجد پات روبرتسون يجتهد فى هذا المقام حيث يؤكد على ضرورة أن يكون للمسيحيين « صوتٌ فى الحكومة - give Christians a voice in government again » ويضع برنامجًا من خمسة عناصر وذلك كما يلى :

مستويات التحرك الإنجيلى



شكل رقم (٢)

١ ـ تدريب المسيحيين على القيام بأفعال اجتماعية مؤثرة ٠

٢ ـ مقاومة الذين يتعصبون ضد الدين ٠

٣ ـ تنبيه المسيحيين للقضايا المتنوعة وللتشريعات المزمع سنها فى الوقت المناسب ٠

٤ ـ الترويج للقيم الأسرية ٠

٥ ـ تمثيل المؤمنين فى كل مستويات الإدارة الأمريكية ٠

وبالفعل نجحت الأصولية المسيحية فى تجسيدها المعاصر (اليمين المسيحى) ، فى التأثير على القرارات الحكومية والسلطة التشريعية والحياة الأمريكية وعلى اتجاهات المجتمع ، واستخدامهم العديد من الوسائل ، مثل ممارسة الضغط الشعبى وتدريب وحشد وتعليم الملايين من الأمريكيين ٠ وتوضح دراسة حديثة كيف لعب « التحالف المسيحى - Christian Coalition » ، منذ عام ١٩٩٠ ، دورًا سياسيًّا مباشرًا ، يؤكد ما سبق ، **وذلك قبل بداية كل انتخابات تشريعية ، حيث يقومون بتوزيع « دليل للناخبين - Voter Guides » وذلك فى أكثر من ٧٠٠٠٠ كنيسة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ وفيها يحاول ـ التحالف ـ من خلال هذا الائتلاف أن يوضح للناخب مدى توافق المرشحين مع رأى اليمين المسيحى فيما يثيره من قضايا مثل الإجهاض والسياسة التعليمية ٠٠ إلخ ، ومن ثم توجيه الناخب فى ضوء هذا الدليل وإعطاء نسب مئوية إلى المرشحين عن مدى مواقفهم ٠ وتشير الأرقام إلى أنه تم توزيع ٣٣ مليون دليل للناخبين قبل انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤ وصلت إلى ٤٥ مليون دليل للناخبين فى عام ١٩٩٦ ٠**

لقد استخدمت الأصولية المسيحية فى حركتها كل الوسائل ، التقليدى منها والحديث ، مثل وسائل البث المرئية للدعوة لأفكارها والوصول بفعالية إلى أكبر عدد ممكن من الناس ٠ **وباتت البرامج التليفزيونية التى يقدمها الأصوليون من المواد المهمة والتى تستأثر بنسبة مشاهدة عالية ، كما أنها كانت من المصادر المهمة لجمع المال ، حتى إن فولويل نفسه شهد بأن ما يتلقاه من مال هو وغيره ممن**

يقدمون هذه البرامج أكثر مما يتلقاه الحزبان الرئيسيان فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تكتف هذه الحركة بذلك إنما حرصت على تأسيس مكاتب بها العديد من الاختصاصيين فى شتى المجالات ، فرؤاها الدينية غير منفصلة عن واقع المجتمع الأمريكى ، بل والعلاقات الدولية لأمريكا ، وهناك مؤتمرات سنوية تعقدها الروابط الإنجيلية لكبار السياسيين . ويلاحظ مدى متانة العلاقات الإسرائيلية مع الحركة الأصولية البروتستانتية وحركة الصهيونية المسيحية رغم محاولات الليبرالية البروتستانتية فى وضع مسافة تتيح لها مسارًا آخر . لقد تطورت هذه العلاقة لتصبح أقرب إلى الحلف ؛ فقد توجهت المنظمات الصهيونية اليهودية وبخاصة اللجنة اليهودية الأمريكية ولجنة الشئون العامة الإسرائيلية - الأمريكية التى تعمل رسميًّا كجماعة ضغط لمصلحة إسرائيل نحو الأصوليين البروتستانت باعتبارهم أضخم كتلة مؤيدة لإسرائيل وذات تأثير .

ومع وصول اليمين السياسى إلى الحكم مع تولى ريجان رئاسة الدولة ، صارت الحركة الأصولية جزءًا مهمًّا فى التركيبة الحاكمة القائمة . وفى هذه الفترة تأسست ونمت منظمات أصولية ذات قاعدة جماهيرية كبيرة مثل :

- منظمة الأغلبية الأخلاقية - Moral Majority .
- منظمة الائتلاف المسيحى - Christian Coalition .
- مجلس بحوث الأسرة - Family Research Council .

وبدأت تعمل هذه المنظمات على الانتشار القاعدى وجذب أنصار من المسيحيين المحافظين Grassroots organizations of Conservative Christians وهكذا بدأت تتكون جماعات تجمع بين اليمين المحافظ سياسيًّا والأصولية دينيًّا حيث توحدت رؤاها وتوجهاتها وممارساتها التى امتزج فيها السياسى بالدينى وذلك بهدف « تغيير المجتمع الأمريكى جذريًّا » .

* * *

(٤) الأصولية البروتستانتية واللوبى اليهودى

- **تلاقى المصالح**
- **قصة الضغط لإصدار قانون الحرية الدينية**

لقد التقت الأصولية البروتستانتية مع الحركة النشطة والدءوب لليهود فى أمريكا من حيث اتباع آليات وممارسات الجماعات الضاغطة ، الهادفة إلى ممارسة تأثير من أجل تحقيق تغيير اجتماعى فى بنية المجتمع من خلال التأثير على التشريعات والسياسات الحكومية . وإذا كانت هناك العديد من الدراسات قد اختصت اللوبى اليهودى بالفحص والبحث والتأكيد على دوره فى صناعة القرار الأمريكى ، فإن المنظمات الدينية الأصولية البروتستانتية فى المقام الأول لا تقل من حيث تأثيرها الضاغط ، وخاصة مع تنامى دورها فى المجتمع الأمريكى ، وعليه نجد كثيرًا من الدراسات الحديثة التى تبحث فى موضوع الجماعات الضاغطة قد بدأت فى وضع « المنظمات الدينية - Religious Organizations » من ضمن المجموعات الضاغطة المتنوعة .

استطاعت الجماعات الدينية أن تعزز القيم الدينية فى المجتمع من خلال رأى عام ضاغط يخلق تحديا كبيرًا للحكومة ، وهذا ما سعت إليه ونفذته بنجاح الحركة الأصولية فى أمريكا فى كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية الداخلية والقضايا الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية ، مثل موضوع الاضطهاد الدينى والحرية الدينية فى العالم ، وهو الموضوع الذى سوف نتخذه كنموذج للبحث باعتباره دراسة حالة يتجلى من خلاله تأثير الأصولية البروتستانتية .

على الرغم من أن الاهتمام بالحرية الدينية فى العالم قد بدأ بحملة من أجل إنقاذ مسيحيى العالم من الاضطهاد أطلقها محام يهودى اسمه مايكل هوروفيتز من خلال مقال نشره فى جريدة وول ستريت بتاريخ ٥ يوليو ١٩٩٥ تحت عنوان: « التعصب الجديد بين الصليب والهلال - New Intolerance Between Crescent And cross » موجهًا النظر إلى الاضطهاد المتنامى والمتزايد

للمبشرين المسيحيين ، محفزًا المجتمع المسيحى الأمريكى بأن يواجه هذا التحدى .
ثم أرسل رسالة لمائة وخمسين من قيادات ومجالس إدارات المؤسسات والكنائس البروتستانتية ، مفتتحًا رسالته نصًا بالآتى :

« كأمريكى يهودى ، فإننى سعيد جدًا للأخُوة التى أبداها المجتمع المسيحى فى مواجهة الحركات المناوئة للسامية ... » .

بالطبع يعكس ما سبق أن نقطة البدء للحملة قد أطلقها يهودى أمريكى محفزًا اليهود على التحرك لمواجهة ما يلاقيه المبشرون المسيحيون مطابقًا بين ما يتعرضون له من اضطهاد بمثل ما لاقاه اليهود على يد هتلر ، وها هو يعلن فى رسالته التضامن المتبادل بين الإخْوَة ، المسيحيين واليهود ، لمضطهديهم . إن هذا النداء يجسد فى الواقع مسيرة تاريخية ممتدة من المصلحة المشتركة والجذر الواحد لكل من اليهود والبروتستانت فى أمريكا ، وهو ما يفسر سر الاهتمام اليهودى باضطهاد المبشرين البروتستانت خارج أمريكا ، (وسوف نتعرض لاحقًا لتاريخية هذه العلاقة ومسارها وواقعها المعاصر والذى كان له تأثير كبير فى مسيرة القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى) . الأكثر من ذلك هو عنوان المقال نفسه الذى نشر فى جريدة وول ستريت تحت عنوان « التعصب الجديد بين الصليب والهلال » ، إنما يعطى مؤشرًا على محاولة « هوروفيتز » إقامة تحالف يهودى - بروتستانتى فى مواجهة الإسلام ، وهو أمر يأتى فى سياق - ليس ببعيد - عن المفاهيم السياسية التى بدأ يروج لها من قبل رجال الفكر الذين يعملون فى خدمة الاستراتيجية الأمريكية من أمثال هانتنجتون والذى طرح مقولة « صدام الحضارات» ، وطرح فكرة الصدام المتوقع مع العدو الجديد . ويتأكد ذلك أكثر عندما نطالع خطاب « هوروفيتز » الذى يذكر فيه بما حدث فى الاتحاد السوفييتى ، العدو السابق الذى سقط ، وفى عديد من الأدبيات التى أنتجت فى إطار « الاضطهاد الدينى » سوف نجد هذه المفاهيم تتكرر كثيرًا فى الأدبيات التى صدرت خلال هذه الفترة .

مما سبق ، ومحصلة لنداء « هوروفيتز » ، وللعلاقة التاريخية الحميمة بين الأصولية المسيحية واليهودية ، بدأ الإنجيليون البروتستانت تحركهم للضغط من أجل

إنقاذ مسيحيي العالم ، عندما أطلقت الرابطة الوطنية للإنجيليين بيانًا بعنوان : « بيان لإثارة الضمير - Statement of Conscience » ، وذلك في ٢٣ يناير من عام ١٩٩٦ ، بمناسبة المؤتمر الذي نظمه « بيت الحرية - Freedom House » تحت عنوان : « الاضطهاد العالمي للمسيحيين - Global Persecution of Christians » .

وتضم الرابطة الوطنية للإنجيليين - بحسب ما أعلن رسميًّا عند إطلاق البيان - ٤٢٥٠٠ تجمعًا إنجيليًّا أمريكيًّا . ويمكن اعتبار هذا البيان « الوثيقة النموذج » التي تم الاسترشاد بها في كل ما صدر من تقارير ومشروعات قوانين ثم القانون الذي تم إقراره . فالقارئ لكل هذه الوثائق سوف يلحظ مدى التوافق بين الوثيقة النموذج أو الأساس وبين كل ما تلاها ، وذلك من حيث بنية التقرير وأهدافه والمطلوب اتخاذه من إجراءات ، وأيضًا المرجعية العليا الحاكمة لهذه النصوص ، والقارئ للبيان يستطيع أن يلحظ أنه موجه أساسًا للعمل به من قبل الإدارة الأمريكية بتراتبياتها المتعددة ، ويمكن أن نوجز ما جاء في البيان وذلك كما يلي :

١- **مقدمة** : تعكس الاهتمام العميق لـ « إنجيلي أمريكا - Evangelicals » بشأن الحرية الدينية لأخُوّة الإيمان . وتقدم الدعوة « للآخرين » للعمل من أجل أن تتحرك الحكومة لكبح جماح الاضطهاد الديني في العالم .

٢- **الحقائق** : يستعرض البيان كيف أن الاضطهاد الديني بات حقيقة مأساوية في ازدياد مطرد ، وأنه في كثير من البلدان أصبح الإنجيليون البروتستانت(*) والكاثوليك هدفًا للإرهاب من قبل السلطات ، ثم يستعرض بعض الحقائق في بعض البلدان ويصف بعض أشكال الاضطهاد التي يتعرض لها المسيحيون .

٣- **مبادئ** : يضع البيان مجموعة من المبادئ الأساسية والقواعد حول تعزيز الاحترام والحماية لحقوق الناس لممارسة إيمانهم ، والاحتجاج أمام الاضطهاد

(*) على الرغم من أن هناك بعض الكنائس الإنجيلية في بعض المناطق لا تستخدم تعبير « بروتستانت » وتؤكد على أنها كنائس « إنجيلية » ، إلا أن الوثائق الخاصة بموضوع الاضطهاد الديني تنص على تعبير : « الإنجيليون البروتستانت » كما جاء في بيان الرابطة الوطنية للإنجيليين، وفي قانون وولف - سبكتور .

المتنامى للمؤمنين المسيحيين ، وإذا كان ما سبق صحيحًا ، فإن حكومة الولايات المتحدة لا تقدر على أن تقضى على « الشر - Evil » كله فى العالم ، ولكنها مع ذلك يمكنها أن تتبنى سياسات من شأنها أن تحد من الاضطهاد الدينى وتضمن حقوق ممارسة الحرية الدينية معتقدًا وممارسة .

٤- **الدعوة إلى التحرك** : ويبدأ البيان فى تحديد ما يمكن أن تتبناه حكومة الولايات المتحدة من سياسات ، وقد حددها بأربع سياسات :

(أ) إعلام الراى العام بما يحدث للمسيحيين من اضطهاد سواء على مستوى السياسة الرسمية للحكومات التى يمارس فيها الاضطهاد ، أو من قبل النشاط الإرهابى ، وفى هذا المجال يقترح البيان ستة إجراءات منها :

١ - سياسة دبلوماسية جديدة لإدانة الاضطهاد .

٢ - إصدار توجيهات للسفراء للقاء دورىٍّ بالتيارات الكنسية فى البلاد التى بها اضطهاد .

٣ - تعيين مستشار خاص للرئيس للحرية الدينية يكون من مسئولياته إعداد تقرير حول تغيير السياسات التى تتعامل مع الاضطهاد الدينى ، والتوصية باتخاذ إجراءات حاسمة .

٤ - ربط التجارة والمفاوضات الدولية بأوضاع الاضطهاد الدينى .

٥ - تقديم المساعدات الدبلوماسية واللجوء للمضطهدين .

(ب) إصدار تقارير موثقة بالحقائق من قبل مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى حول الاضطهاد الدينى ، وقد تم اقتراح ثلاثة إجراءات منها :

١ - تطوير دور السفارات فيما يتعلق بمتابعة حالة الحرية الدينية .

٢ - التمييز فى التقارير الدورية بين المجموعات المسيحية المتنوعة فيما يتعلق بأوضاع الحرية الدينية لكل منها .

(جـ) أن تكون هناك قواعد يُعمل بها لمعالجة توسلات الهاربين من الاضطهاد ، وقد حدد لذلك ستة إجراءات .

(د) وضع جدول زمنى لوقف المساعدات غير الإنسانية التى تقدم للدول التى تفشل فى اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الاضطهاد ٠ ولا يسمح بإعادة المساعدات إلا بعد تعهد كتابى من الرئيس (الأمريكى) بأن هذه الدولة /الدول قد بدأت باتخاذ خطوات عملية لإنهاء الاضطهاد ٠

٥ـ **الخلاصة** : إن الحرية الدينية منحة إلهية للإنسان ، وهى دعامة أساسية تميز جمهوريتنا وشعبنا يُعرَف بها ٠ ويختتم البيان بنفس المقدمة التى بدأ بها ٠

كما ذكرنا ، فإن هذا البيان يعد نقطة تحول أساسية وتعبيرًا عن جهد كبير بذل فى مجال إثارة الرأى العام بشأن الاضطهاد الدينى ، فكان بداية لأن تتحرك إدارة الرئيس كلينتون وتعتبر موضوع الحرية الدينية من الموضوعات الرئيسية فى جدول أعمالها ٠ وبالفعل أخذت الدوائر السياسية تستمع لبعض الشهادات حول اضطهاد المسيحيين ، وكان معظم هؤلاء الشهود من اليهود مثل :

*** ستيفن أمرسون ، الكاتب المتصهين وصاحب كتاب :**

« الأسلمة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان » ٠

*** پات يؤول ، الكاتب الصهيونى وصاحب كتاب :**

« انقراض المسيحيين الشرقيين فى ظل الحكم الإسلامى » ٠

*** أ ٠ روزنتال ، الكاتب الصهيونى بجريدة نيويورك تايمز ٠**

وفى ضوء ما سبق قامت الإدارة الأمريكية ممثلة فى الرئيس كلينتون بتكليف وارين كريستوفر وزير الخارجية آنذاك بتشكيل لجنة من المتخصصين لمتابعة النقاش حول الموضوع ٠ وبالفعل تم تشكيل لجنة سميت بـ « لجنة الشريط الأزرق » برئاسة چون شاتوك مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان ، وذلك فى نوفمبر عام ١٩٩٦ ، وضمت اللجنة ٢٠ عضوًا ، منهم ١٢ مسيحيًّا (نصفهم من الأصوليين) ويهوديان ومسلمتان (إحداهما مصرية الأصل) وواحدة بهائية ، وعضو هندوسى ، والتقت اللجنة للمرة الأولى فى ١٣ فبراير ١٩٩٧ لمناقشة موضوعين هما :

(أ) دراسة وضع الحرية الدينية والاضطهاد الدينى فى العالم ومساندة الأقليات الدينية ٠

(ب) التعاون بين الأديان لبلوغ الحرية الدينية وحل النزاعات٠

رافق عمل هذه اللجنة أن بدأت الخارجية الأمريكية فى إصدار تقرير نصف سنوى حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم ، وأصدر بالفعل تقريران ، الأول فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ ، والثانى فى ٢٢ يوليو من العام نفسه ، هذا بالإضافة إلى التقرير السنوى الدورى الذى تصدره الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم٠

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن التقريرين اللذين صدرا عن وزارة الخارجية خلال عام ١٩٩٧ حول الحرية الدينية فى العالم ، قد ركزا على وضع المسيحيين فى العالم ، حيث جاء عنوانهما كما يلى :

United States Policies in Support of Religious Freedom : (Focus on Christians) .

أى : سياسات الولايات المتحدة الداعمة للحرية الدينية : (مع التركيز على وضع المسيحيين)٠

إبّان ذلك عملت اللجنة الاستشارية الخاصة بالحرية الدينية بدأب من جهة تأصيل التوجه حول الاهتمام بقضايا الحرية الدينية ودراسة أوضاعها وجمع المعلومات عنها عالميًّا ، كذلك وضع التصورات والأفكار الخاصة بالتعامل مع موضوع الاضطهاد الدينى٠ واستمر العمل لمدة عام تقريبًا من بداية عام ١٩٩٧ (فبراير) إلى بداية عام ١٩٩٨ (يناير) حيث أصدرت اللجنة تقريرها المهم والمفصل والذى مثل قاعدة مهمة جدًّا لبنية التشريعات التى توالت للنقاش فى الكونجرس ، والتى لم يخرج القانون الذى أقر فى النهاية عن ما جاء فى هذا التقرير ، ويلاحظ أن بيان إثارة الوعى ، الذى صدر عن الرابطة الوطنية للإنجيليين ، كان حاضرًا بقوة فى كل هذه النصوص٠

وقد تضمن التقرير ما يلى :

□ دور الولايات المتحدة الأمريكية فى إقرار ودعم قوانين حقوق الإنسان فى العالم وإلزام الحكومات بالحرية الدينية٠

□ إلقاء الضوء حول الأدوات الدولية التى من شأنها دعم الضمانات وإقرار الحماية اللازمة للحرية الدينية٠

وليس عسيرًا ملاحظة التأكيد على حق الولايات المتحدة الأمريكية ، بأطرافها المحلية المعنية بموضوع الحرية الدينية - الاضطهاد الدينى ، فى التدخل وحدها - دون غيرها - وبشتى الوسائل فى شئون الدول المختلفة ، وتحديد الإجراءات التى تراها منفردة من دول العالم .

وأخيرًا أثمرت الحملة اليهودية والپروتستانتية فى الضغط على الإدارة الأمريكية وبدأت مرحلة أخرى هى المرحلة التشريعية لتقنين مطالب الحملة . ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاثة مشاريع لقوانين وذلك كما يلى :

١ - مشروع قانون تقدم به كلٌّ من فرانك وولف النائب الجمهورى والشيخ الجمهورى أرلين سپكتور باسم :

« التحرر من الاضطهاد الدينى - Freedom From Religious Persecution »

ففى مايو من عام ١٩٩٧ ، وأثناء إعلانهما عن المشروع للرأى العام وتقديمهما له ذكرا ما يلى :

« إنه تشريع يهدف إلى سد الطريق على تنامى الاضطهاد الدينى ، ومن أجل مقاومة الاضطهاد الدينى فإن التشريع يسعى لتكوين مكتب جديد لمراقبة الاضطهاد الدينى من خلال وزارة الخارجية ، ويفرض عقوبات على الحكومات التى تشارك بنشاط أو فشلت فى أخذ خطوات لتقليص الاضطهاد الدينى . إن الاضطهاد الدينى وخاصة اضطهاد المسيحيين لم يتبدد مع الحرب الباردة بل إنه مستمر ويتزايد نشاطه وأملنا أن يوقف هذا التشريع من هذا التوجه » .

وكان أن تقدما بمشروع القانون فى سبتمبر ١٩٩٧ .

ويلاحظ حجم الهيئات المسيحية واليهودية التى دعمت المشروع ، والذى حظى بموافقة ٣٧٥ عضوًا مقابل ٤١ عضوًا غير موافقين من أعضاء مجلس النواب فى مايو ١٩٩٨ ، مع إجراء بعض التعديلات .

٢ - مشروع قانون دون نيكلز وهو مشروع مواز قدم إلى مجلس الشيوخ فى ٢٦ مارس من عام ١٩٩٨ ، والذى لم يختلف كثيرًا عن ما سبقه إلا فى بعض التفاصيل ،

وبعد مناقشات مكثفة وتعديلات غير جوهرية تمت الموافقة على القانون بعد التعديلات ، **موافقة أقرب إلى الإجماع : ٩٨ عضوًا من أصل مائة عضو ٠**

٣ ـ القانون الذى تم إقراره بعد التعديلات وقد سمى : « قانون الحرية الدينية الدولية - International Religious Freedom Act » ٠

والذى تم إقراره فى التاسع من أكتوبر من عام ١٩٩٨ وتم العمل به فورًا ٠ ويمكن أن نوجز بعض الملاحظات حول القانونين فى الجدول رقم (١) ٠

ومما ينبغى الإشارة إليه أن قانون دون نيكلز يمثل فى بنيته الجسم الأساسى لقانون الحرية الدينية الذى أقر فى صورته النهائية فيما عدا بعض التفصيلات والتى من أبرزها :

□ تغيير اسم القانون إلى قانون الحرية الدينية الدولية ٠

□ إحلال كلمة « إجراءات - Actions » ، بدلا من كلمة « عقوبات - Sanctions » ٠

□ زيادة عضوية اللجنة المسماة بلجنة الاضطهاد الدينى إلى عشرة أعضاء ٠

□ منح الرئيس بعض الحقوق التى لا تخل بفاعلية القانون والتى تمارس من خلال التنسيق مع الكونجرس ٠

□ فى ضوء إقرار القانون فإنه بات ينفذ من خلال آليتين هما :

(١) السفير فوق العادة لشئون الحريات الدينية فى العالم ويرأس مكتبًا إداريًّا تابعًا لوزارة الخارجية ٠

(٢) لجنة استشارية لشئون الحرية الدينية فى العالم ٠

وهكذا تنتهى المسيرة التشريعية للقانون والتى شهدت الكثير من المناقشات ، والعديد من الأدبيات التى تناقش موضوع الحريات الدينية والاضطهاد الدينى ، ويوجز الجدول رقم (٢) التقارير ومشروعات القوانين التى صدرت وتم التقدم بها ، وأخيرًا القانون الذى أقر خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ ٠

جدول رقم (١)

ملاحظات خاصة بمشروع قانون وولف ـ سبكتور	ملاحظات خاصة بمشروع قانون دون نيكلز
١ ـ يأتى مشروع القانون المقدم متوافقًا فى بنيته العامة مع الوثيقة التى أشرنا لها سابقًا تحت عنوان: « بيان لإثارة الضمير - Statement of Conscience » ، والذى صدر عن الرابطة الوطنية للإنجيليين فى يناير ١٩٩٦ ، وذلك من حيث : ـ إنشاء مكتب للاضطهاد الدينى. ـ توصيف الاضطهاد الدينى. ـ المناطق التى يحدث فيها الاضطهاد الدينى. ـ التأكيد على أن الكاثوليك والإنجيليين (البروتستانت) هم المضطهدون فى المقام الأول. ـ التأكيد على الدور الحكومى الرسمى فى مواجهة الاضطهاد الدينى. ـ تقديم اقتراحات عملية لمواجهة عمليات الاضطهاد الدينى. ـ تحديد الأدوار التى يجب أن يمارسها كل من الرئيس ووزارة الخارجية والسفارات لوقف الاضطهاد الدينى. ـ وقف المساعدات للدول التى يحدث بها اضطهاد دينى.	١- توسيع مفهوم الاضطهاد الدينى وجعله أكثر اتساعًا. ٢ ـ إعطاء الفرصة للرئيس فى اختيار العقوبة الملائمة من بين قائمة متسعة من العقوبات. ٣ ـ استبدال مكتب الاضطهاد الدينى بمنصب سفير فوق العادة يكون تابعًا لوزارة الخارجية. ٤ ـ استحداث منصب مستشار للحرية الدينية يكون من ضمن أعضاء مجلس الأمن القومى. ٥ ـ تشكيل لجنة من سبعة أشخاص يعينون من قبل الرئيس والكونجرس باسم لجنة الحرية الدينية الدولية. (تمت زيادتها بعد ذلك). ٦ ـ اتساع مجال العقوبات حيث تصل ، فى هذا القانون ، إلى ١٥ عقوبة بعد أن كانت خمس عقوبات فقط فى قانون وولف ـ سبكتور. بالطبع ينبغى ألا ينظر إلى الأمر من زاوية كمية وإنما من
٢ ـ عند مناقشة مشروع القانون المقترح لم تكن هناك اختلافات جوهرية بين المشاركين فى المناقشة ، سواء من أعضاء الكونجرس أو الإدارة الأمريكية أو المتحمسين للقانون من أعضاء الهيئات المتنوعة والذين شاركوا فى لجان الاستماع بالرأى أو المشورة ، أو أرسلوا خطابات تتضمن بعض الأفكار أو الملاحظات. فالجميع اتفق على ضرورة الاهتمام بالقضية ، صحيح أن وزارة الخارجية الأمريكية اعترضت على مشروع القانون فى صيغته الأولى ، إلا أن تحفظات وزارة الخارجية كانت تتمحور حول أن هناك بعض البلدان سوف تتأثر من هذا المشروع وأن ذلك سيزيد من الاضطهاد. على أنه من المهم القول أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت بالفعل قد بدأت تصدر تقريرًا نصف سنوى حول: الحرية الدينية فى العديد من الدول مع « التركيز على وضع المسيحيين - Focus on Christians ».	زاوية كيفية. فالعقوبات فى القانون الأول كانت فى مجملها اقتصادية وتوقع مباشرة، بينما العقوبات فى القانون الثانى متدرجة تبدأ بالتوبيخ ثم توجيه اللوم ثم توقيع العقوبات.

جدول رقم (٢) : التقارير التى صدرت منذ بداية حملة الاهتمام بالاضطهاد الدينى فى العالم (١٩٩٥ ٢٠٠١) ومشروعات القوانين

التقارير / سنة الصدور	قبل صدور القانون: تقارير الخارجية حول حقوق الإنسان	قبل صدور القانون: تقارير الخارجية حول الاضطهاد الدينى	بعد صدور القانون ووفقًا له	مشروعات القوانين والقانون الذى أقر
١٩٩٦	تقرير عن ١٩٩٥	-	-	-
١٩٩٧	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٦ صدر فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ (سنوى)	- تقرير عن أوضاع الحرية الدينية فى العالم (نصف سنوى) صدر فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ - تقرير عن أوضاع الحرية الدينية فى العالم (نصف سنوى) صدر فى ٢٢ يوليو ١٩٩٧		مشروع قانون وولف - سبكتور سبتمبر ١٩٩٧
١٩٩٨	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٧ صدر فى ٣٠ يناير ١٩٩٨ (سنوى)			مشروع قانون نيكلز مارس ١٩٩٨ قانون الحرية الدينية فى العالم الذى أقر فى أكتوبر ١٩٩٨
١٩٩٩	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٨ صدر فى ٢٦ فبراير ١٩٩٩ (سنوى)		التقرير السنوى الأول حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٩٩	
٢٠٠٠	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٩م (صدر فى فبراير ٢٠٠٠)		- التقرير السنوى(*) الأول للجنة الأمريكية للحرية الدينية التى شكلت بحسب القانون: مايو ٢٠٠٠ - التقرير السنوى الثانى حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم : سبتمبر ٢٠٠٠	
٢٠٠١	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ٢٠٠٠ (صدر فى فبراير ٢٠٠١)			

(*) يلاحظ أن هناك تقريرًا تحليليًا شاملا أعدته اللجنة الاستشارية للحرية الدينية والتى أعيد تشكيلها بحكم القانون ، قدمته لوزارة الخارجية وذلك فى مايو ١٩٩٩ قبل حلها وإعادة تشكيلها بحسب القانون ، ويعد قاعدة نظرية وتوجيهية أساسية ستحدد عمل مكتب الحريات الدينية من حيث : التوجهات الفكرية والإجراءات التنظيمية التى على الإدارة الأمريكية أن تتبعها٠ (سوف نتعرض لاحقًا لهذا التقرير)٠

من الأهمية بمكان - وبعد مرور أكثر من عامين - أن نعيد قراءة نص قانون الحرية الدينية فى العالم قراءة متأنية ، خاصة وقد أصبح موضع التنفيذ ، بل وصدرت بموجبه ثلاثة تقارير • وخاصة وأن معظم من تناول مسيرة هذا القانون ، إلا فيما ندر، كتب عن هذا الموضوع دون تدقيق أو تقدير لأهمية القانون وما سوف يترتب عليه هذا من جهة ، يضاف إلى ما سبق فتور المتابعة لما ترتب على صدور هذا القانون ، أقصد التقارير التى صدرت بموجبه ، أو الزيارات المختلفة للسفير المعنى بهذا الأمر وأعضاء اللجنة الاستشارية من جهة أخرى• وسوف نوجز عددًا من الملاحظات حول القانون وذلك كما يلى :

١ - غلبة الجانب « العقوبى » فى روحية ونصوصية القانون ، وعلى الرغم من عدم استخدام كلمة « عقوبات » بل استخدام كلمة أخرى هى « إجراءات » إلا أن المضمون الذى احتواه قانون دون نيكلز تحت عنوان « عقوبات - Sanctions » ، ظل كما هو فى القانون الذى أقر تحت عنوان « إجراءات - Actions » •

٢ - زيادة عدد العقوبات / الإجراءات من خمسة إجراءات فى قانون وولف - سبكتور إلى خمسة عشر إجراء فى قانون دون نيكلز ، ظلت كما هى فى القانون الذى أقر ، ونذكرها فيما يلى :

أولا : طلب توضيح خاص •

ثانيًا : طلب توضيح رسمى وعلنى •

ثالثًا : إدانة علنية •

رابعًا : إدانة علنية فى أكثر من محفل دولى •

خامسًا : إلغاء برنامج أو أكثر للتبادل العلمى •

سادسًا : إلغاء برنامج أو أكثر للتبادل الثقافى •

سابعًا : رفض لزيارة أو أكثر من الزيارات الرسمية إلى أمريكا •

ثامنًا : إلغاء لزيارة أو أكثر من الزيارات الرسمية إلى أمريكا •

تاسعًا : الانسحاب ، أو تحجيم أو تعليق للمساعدات الأمريكية التنموية •

عاشرًا : توجيه بنك التصدير والاستيراد الأمريكى أو وكالة التنمية الأمريكية بعدم الموافقة على إصدار أى ضمانات أو اعتمادات أو مساهمات لحكومة معينة أو هيئاتها ٠

حادى عشر : الانسحاب ، أو التحجيم ، أو تعليق المساعدات الأمنية ٠

ثانى عشر : الانسحاب أو تحجيم أو تعليق أى تعريفة مميزة ٠

ثالث عشر : إصدار الأوامر لمديرى التنفيذ الأمريكيين فى المؤسسات الدولية المالية بالتصويت ضد منح القروض ٠

رابع عشر : إصدار الأوامر لمديرى الوكالات الأمريكية بعدم إعطاء تصاريح لتصدير أى سلع أو تكنولوجيا للدولة التى بها اضطهاد ٠

خامس عشر : منع المؤسسات المالية الأمريكية من تقديم قروض أو عمل اتفاقات تجارية ٠

* * *

٣ ـ التأصيل القانونى للإجراءات السابقة فى ضوء القوانين المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠

٤ ـ تفويض الولايات المتحدة الأمريكية تفويضًا مطلقًا باتخاذ الإجراءات لدعم المضطهدين ، ينص القانون فى بدايته على ما يلى :

« إن مجلس النواب الأمريكى ٠٠ أصدر قانونًا تشريعيًّا للتعبير عن السياسة الخارجية التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد فى الدول الأجنبية بسبب الدين ، ولتفويض الولايات المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة ٠٠٠» ٠

٥ ـ جعل المرجعية العليا للقانون الخبرة الأمريكية فى الحرية الدينية ، ووضع النصوص الخاصة بالمواثيق الدولية لاحقة للريادة الأمريكية فى مجال الحرية الدينية ، وأهم ما يمكن رصده هنا أن الخبرة الأمريكية أصبحت المرجعية الأعلى للمواثيق الدولية ٠ ويذكر القانون بالنص ما يلى :

«... تأسست الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة راسخة تقوم على حق الفرد فى ممارسة حريته الدينية ، ويعود وجودها اليوم لاستنادها إلى هذه القاعدة. فقد فرَّ الكثيرون من مؤسسى أمتنا مما كانوا يتعرضون له من اضطهاد دينى فى الخارج ، لقد كانوا يكنون كل التقدير لنموذج الحرية الدينية فى قلوبهم وعقولهم ، فأقروا فى القانون ، حق الحرية الدينية باعتباره حقًّا أساسيًّا ودعامة يقوم عليها الوطن. إن تراث الحرية الدينية من الأمور الثمينة فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك منذ ميلادها وإلى اليوم...».

٦ - إذا كان القانون متضمنًا فى جوهره قيمة أساسية هى « العقاب » فإنه يحمل قيمة أخرى هى « الحماية » ، حماية فئة أو شريحة مضطهدة ، ولكنه وهو يجتهد لحمايتها ، إذا كان صادقًا فى ذلك ، بكل ما أقر القانون من إجراءات/ عقوبات فإنه عمليًّا يؤثر ، بالضرورة ، على آخرين.

٧ - لم يفرق القانون بين بلاد بحكم تكوينها الاجتماعى ، يمكن أن تقبل الحركات التبشيرية مثل بعض الدول القبلية التكوين ، وبين بلاد توجد فيها أديان مستقرة وكنائس وطنية ، ونقصد بذلك أن قطاعًا من أبناء البلد (ليسوا وافدين أو مغايرين عرقيًّا أو لغويًّا عن باقى القطاعات) قد قاموا بتأسيس هذه الكنائس حيث توحد الدينى بالقومى كما هو الحال فى روسيا ومصر. **فالقانون الأمريكى لا يريد أن يحُرم أىُّ مواطن أمريكى ، من التبشير ، وهو أمر يهدد الكنائس الوطنية ذات المذاهب التاريخية مثل الأرثوذكسية سواء فى مصر أو روسيا ، على سبيل المثال ؛ إذ لا ترحب الكنيستان بجهود البعثات التبشيرية.** والرأى السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التى توجد بها كنائس وطنية ستقع تحت ضغط السماح بحرية الأجانب فى ممارسة التبشير بين المسيحيين من أبناء البلد ، ويؤكد ذلك مطالعة البند ١٠٧ من القانون الذى تم إقراره حيث ينص على(*) :

البند ١٠٧ : توفير فرص متكافئة للاتصال بالبعثات الديبلوماسية الأمريكية فى الخارج لتنظيم النشاطات الدينية.

(*) قمنا بترجمة هذا النص حيث إن الترجمة الرسمية المعتمدة غامضة ولا تعبر عن النص فى لغته الأصلية.

(أ) بشكل عام : ٠٠ سيتيح وزير الخارجية (الأمريكى) إمكانية الاتصال بالبعثة الديبلوماسية الأمريكية أو بالقنصل من قبل أى مواطن أمريكى يسعى لتنظيم أى نشاط لأغراض دينية ٠٠٠

(ب) الزمان والمكان : سوف يعمل وزير الخارجية (الأمريكى) على توفير الخدمات الملائمة المعقولة فيما يتعلق بتوقيت ومكان الاتصال ، وذلك فى ضوء :

١ - عدد المواطنين الأمريكيين من طالبى هذا الاتصال أخذا فى الاعتبار (أية هموم دينية خاصة بشأن التوقيت ، اليوم والتاريخ ، أو مكان ممارسة الشعائر الدينية)٠

٢ - ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٣ - إمكانية توفير ممارسة الصلوات الدينية المنظمة بشكل علنى خارج نطاق البعثة الديبلوماسية٠

(جـ) كما يتيح أن يشارك غير الأمريكيين فى الحضور والمشاركة فى هذه النشاطات الدينية

SEC. 107 : Equal Access to United States missions Abroad for Conducting Religious Activities.

(a) In General :

··· The Secretary of State shall permit, ··· access to premises of any United States diplomatic mission or consular post by any United States citizen seeking to conduct an activity for religious purposes.

(3) The availability of openly conducted, organized religious services outside the premises of the mission..

(c) Discretionary Access for foreign nationals.

The Secretary of State may permit access ··· to foreign nationals for the purpose of attending or participating in religious activities···

وهنا تثار عدة ملاحظات ؛ فمثلا إتاحة الفرصة للمشاركة فى الصلوات من قبل

الجنسيات الأجنبية الأخرى غير الأمريكية ، تترجم إلى الأجانب من مواطنى الدولة المضيفة • كذلك إتاحة الفرصة للأمريكيين لأداء الصلاة خارج موقع البعثة : هل تشمل دعوة آخرين أو التحرك الحر؟ كلها أسئلة سوف تنتظر المحك العملى ، وإن **كان هذا لا ينفى وجود هجمة تبشيرية ثانية مثل التى شهدتها مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، تتجلى فى العديد من المذاهب غير المعتمدة والتى أصبح لها نشاطات بالفعل ، وتعتبر امتدادات لطوائف مراكزها فى الولايات المتحدة الأمريكية • بالإضافة إلى ما سبق فإن تعريف القانون لمفهوم «الانتهاكات الدينية» يتيح مساحة مفتوحة للتبشير مع الآخرين دون تمييز مما يضر الكنائس الوطنية والمسلمين على السواء •**

(٤) تعكس النصوص التى تناولناها سواء فى الجزء الخاص بالقوانين ، أو فى الجزء الذى تحدثنا فيه عن التقارير الدورية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، تطابقًا شديدًا تؤكده المفردات المستخدمة ، والتعريفات المعتمدة ، والبنية التى تبنى عليها النصوص الأمر الذى يؤكد التكامل بين الجهات المختلفة : التشريعية والتنفيذية ، والضاغطة •

وكنا قد أشرنا إلى النصوص التى أصدرتها الجهات الضاغطة وكانت بمثابة المصدر الملهم للجهتين التشريعية والتنفيذية •

(٥) الإجراءات الخمسة عشر التى وردت بالقانون الذى أقر - خصوصًا من الإجراء التاسع إلى الخامس عشر - ذات طابع اقتصادى ، مما يدحض فكرة اعتراض رجال الأعمال على القانون بحجة أن ذلك سوف يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية • فالطبيعى أن يتم توظيف هذه الإجراءات / العقوبات للضغط فيما يفيد المصالح الاقتصادية الأمريكية ويكفى قراءة البند السابع والأخير من القانون والذى بعنوان : أحكام متنوعة ، حيث يتضمن بندًا واحدًا برقم ٧٠١ بعنوان : قواعد السلوك فى مجال العمل حيث يتضمن الآتى :

(أ) ••• يعترف الكونجرس بتزايد أهمية الدور العالمى الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية ، كما يعترف بإمكانياتها للاضطلاع بدور قيادى إيجابى فى مجال حقوق الإنسان فى الدول التى تستضيفها •

(ب) ... يرى الكونجرس أن الشركات متعددة الجنسية .. العاملة فى دول مارست حكوماتها انتهاكات للحريات الدينية أو أجازتها ، .. يكون عليها تبنى قواعد للسلوك فى مجال العمل تراعى الحرية الدينية.

إذن فإن الشركات متعددة الجنسية قد أصبحت طرفًا شريكًا للجهات المذكورة آنفًا فى إعمال التحرر الدينى بحكم القانون رغم ما يدعيه البعض من اعتراض رجال المال والأعمال على القانون.

إن الأمر يتم بتوازن دقيق ، فمن جهة تقدم معونات اجتماعية وتنموية تضبط الأوضاع الاجتماعية فى مجتمعات تتجه نحو السوق قسرًا ، ومن جهة أخرى لا بأس من الضغط فى اتجاه التحرر الدينى والتلويح بالإجراءات/ العقوبات الاقتصادية، إنها دائرة خبيثة هدفها إحكام السيطرة فى النهاية. يضاف إلى ما سبق أن القانون أتاح ما أسماه الإجراءات الموازية والتى يتم اتخاذها كإجراءات بديلة وهى غير محددة.

يتبين مما سبق أنه لا يمكن الفصل ما بين الاقتصادى والدينى ، فالأخير يتحرك على أرضيه الاقتصادى الذى يعبر فى المحصلة عن المصلحة الأمريكية العليا ؛ ودائما الاقتصادى والدينى يمثلان وجهين لعملة واحدة. فمن خلال مسيرة الغرب مع باقى العالم وبالأخص منطقتنا ، نجد ثنائية الإلحاق - التجزئة إستراتيجية ثابتة فالإلحاق يتحقق بالاقتصاد ، والتجزئة تتحقق بالدين - الثقافة ومتى تحققت التجزئة يسهل الإلحاق.

* * *

(٥) قانون الحرية الدينية فى العالم : آليات تنفيذه وتداعياته

أوجد قانون الحرية الدينية الذى تم إقراره فى أكتوبر ١٩٩٨ آليتين لمتابعة أحوال الحرية الدينية وأوضاع الاضطهاد الدينى فى العالم. **الآلية الأولى** : تعيين سفير فوق العادة لشئون الحريات الدينية فى العالم. **الآلية الثانية** : لجنة لشئون الحرية الدينية فى دول العالم تضم شخصيات عامة معنية بهذا الموضوع . ويستخدم السفير واللجنة فى عملهما ثلاث وسائل هى(*) :

(*) تسمى هذه اللجنة : اللجنة الأمريكية للحرية الدينية فى العالم

The U.S. Commission on International Religious Freedom. (U.S. CIRF).

والتى شكلت بموجب القانون وتعتبر امتدادًا لما سمى: باللجنة الاستشارية للحرية الدينية.

Advisory Committee on Religious Freedom Abroad (ACRFA).

ولفائدة القارئ سنحاول إلقاء الضوء على طبيعة عمل هذه اللجنة خاصة وأنه أثناء إعدادنا لهذا النص، قامت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية بإيفاد ثلاثة من أعضاءها لزيارة مصر خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ مارس ٢٠٠١م. وقد عكست ردود الفعل المتنوعة حول زيارة اللجنة المصغرة عدم معرفة بطبيعة اللجنة بحسب القانون : هل هى برلمانية أم شعبية أم حكومية ؟ وما هى حدود دورها : هل هى استشارية أم تنفيذية ؟.

كذلك أوضحت ردود الفعل غياب التقدير الكافى لتداعيات القانون ، كذلك افتقاد استراتيجية شاملة للمواجهة ، خاصة وأن هذه اللجنة ما هى إلا تطبيق عملى للقانون وإعمالا له. وفيما يلى نبذة عن اللجنة من حيث طبيعتها ومهامها.

أولا : طبيعة اللجنة :

- تتكون اللجنة من عشرة أعضاء : السفير فوق العادة ولكن ليس له حق التصويت ، بالإضافة إلى تسعة أعضاء يكونون « مواطنين » أمريكيين United States Citizens لا يعملون فى الحكومة الأمريكية وبالتالى لا يتقاضون رواتب كموظفين بها.
- ويتم التعيين فى اللجنة من خلال اختيار تسعة أعضاء من الشخصيات البارزة المشهود لها بالمعرفة والخبرة فى مجالات الحرية الدينية والشئون الخارجية وحقوق الإنسان والقانون الدولى.

Members of the Commission shall be selected among distinguished individuals noted for their knowledge and experience in fields・・・of international religious freedom, ・・・ human rights, and international law.

ويختار الرئيس ثلاثة أعضاء ليعينهم ، كما يعين رئيس مجلس النواب ثلاثة من الأعضاء على أن يكون اثنان منهم بتزكية زعيم الحزب السياسى فى مجلس النواب الذى لا يتبعه رئيس الجمهورية ، ⇐

ويترك الثالث لزعيم الحزب السياسى الآخر • كما يعين رئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء بنفس الطريقة السابقة •

- وتكون فترة العضوية لمدة عامين ويجوز مدّها •

ثانيا : مهام اللجنة :

تعنى اللجنة بما يلى :

- المراجعة السنوية والمستمرة الخاصة بالوقائع والظروف المحيطة بانتهاكات الحرية الدينية •
- المساهمة فى صناعة السياسة الأمريكية تجاه كل ما هو متصل بالرؤية الدينية فى العالم وذلك بتقديم التوصيات التى تصب فى اتجاه وضع السياسات •
- مراجعة السياسة ومتابعة التوصيات ردًّا على :

(أ) ما يقع من انتهاكات • (ب) ما يحدث من تقدم فى الأوضاع •

وذلك فى إطار تقييم سياسات الحكومة الأمريكية التى تضعها للتنفيذ أو قامت بتنفيذها ومن ثم مراجعتها ، ومن هذه السياسات : (الاستفسار الديبلوماسى - الاعتراض الديبلوماسى، اعتراضًا علنيًا من خلال إجراءات عملية - تأجيل أو إلغاء برامج التبادل الثقافى أو العلمى - تأخير أو إلغاء الزيارات الرسمية ، وتخفيض المخصصات المالية فى برامج المساعدات أو إلغاء بعض منها - فرض عقوبات تجارية) أما إذا حدث تقدم فهناك بعض الإجراءات التى تمنحها الحكومة الأمريكية •

- دراسة تأثير التوصيات على الجاليات الدينية والأفراد •
- المراقبة والمتابعة للوقائع والملابسات الخاصة بانتهاكات الحرية الدينية ، والتشاور مع المجموعات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، بما فى ذلك الكنائس والجاليات الدينية الأخرى •

يلاحظ مما سبق وبمراجعة أسماء أعضاء اللجنة : الثقل المدنى لهؤلاء الأعضاء والدور الحزبى فى الاختيار والمهام المطلوب تنفيذها ، كما يلاحظ الطبيعة الدولية للجنة أمريكية •

ويشار هنا إلى ما جاء على لسان رئيس اللجنة التى قدمت إلى مصر فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٦م ، وفى إطار تعريفه باللجنة ما نصه :

••• « إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية ، كيان مستقل ، يمثل الحزبين (الكبيرين فى أمريكا) ، تقدم النصيحة لحكومات الولايات المتحدة فى قضايا تخص الحرية الدينية حول العالم • أعضاؤها ليسوا رسميين يعملون فى الإدارة (الأمريكية) ، ولكن مواطنين مستقلين عينوا لتقديم النصح للرئيس ووزير الخارجية والكونجرس ••• والتوصية بسياسات تهدف إلى تقدم الحرية الدينية •••» •

The U.S. Commission on International Religious Freedom is an independent, bipartisan body that advises the government of the United States on issues related to religious freedom around the world. Its members are not
<=

١ ـ الزيارات الميدانية ٠

٢ ـ إعداد تقارير سنوية ٠

٣ ـ الاستجابة العملية للحالات الحادة ٠

وقد أوجب القانون أن يقوم السفير المعنى بإصدار تقرير سنوى فى سبتمبر من كل عام ، وأن تقوم اللجنة بإصدار تقرير سنوى يصدر فى مايو من كل عام ٠ وبالفعل أصدر السفير تقريرين ، الأول فى سبتمبر من عام ١٩٩٩ ، والثانى فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، كما أصدرت اللجنة تقريرها الأول فى مايو ٢٠٠٠ ، وحول محتوى وطبيعة تقريرى السفير واللجنة يمكن أن نذكر ما يلى :

□ **التقرير السنوى للسفير ويتضمن :**

ـ مقدمة : تبرز الخبرة الأمريكية فى مجال الحرية الدينية ٠

ـ خلفية تاريخية حول اهتمام أمريكا بهذا الموضوع وكيف تم تشريع قانون خاص بالحرية الدينية ٠

ـ دور لجنة الحرية الدينية ٠

ـ التأكيد على أن الحرية الدينية هى حجر الزاوية للديمقراطية ٠

ـ الملامح الأساسية للتقرير ٠

ـ نبذة عن كيفية إعداد التقرير ولماذا ٠

---

administration officials, but private citizens ··· to advise the President, Secretary of State, and Congress ··· to recommend policies to promote religious freedom ···

ويؤكد ما سبق وأشرنا إليه عن الطبيعة الخاصة لهذه اللجنة ودورها وأهمية فهم ما تقوم به فى إطار إعمال القانون ، كذلك الثقل الذى يمثله كل عضو يشارك فى أعمال هذه اللجنة وأنها متجاوزة الحزبية بصورتها المباشرة وترتبط بدرجة أو بأخرى بجماعات الضغط المؤثرة ، خاصة الأصولية والتى يتضح مدى تأثيرها فى فقرات عديدة من التقارير التى تم إصدارها خلال الأعوام الماضية كذلك فى البيانات الصحفية لأعضاء اللجنة ٠

□ **التقرير** : حيث يستعرض أوضاع الدول فى مجال الحرية الدينية ، ويرصد درجة السوء أو التحسن فى ضوء تصنيف يتم تقسيم الدول تبعًا له ٠

- الإجراءات التى اتخذتها أو المزمع اتخاذها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية٠

استعراض الدول ؛ حيث يتم تقديم تقرير عن كل دولة ٠

وقد اتبع التقرير فى تقسيم الدول التصنيف التالى :

□ دول سلطوية وشمولية تمارس اعتداءات على المعتقد الدينى وحرية ممارسته ٠

□ دول معادية للأقلية أو أديان غير معترف بها ٠

□ دول تهمل التمييز / الاضطهاد الذى يمارس ضد الأقلية أو الأديان غير المعترف بها ٠

□ دول بها تشريعات تمييزية أو سياسات ضارة لأديان محددة ٠

□ دول تصف بعض الأديان ، خطأ ، بارتباطها بعبادات وطوائف خطرة ٠

التقرير السنوى للجنة الحرية الدينية(*) ويتضمن :

مقدمة :

- تبرز بدء عمل اللجنة وتعود بها إلى اللجنة التى شكلت عام ١٩٩٧ وسميت بلجنة الشريط الأزرق قبل إصدار القانون فى أكتوبر ١٩٩٨ ، واستمرارها فى عملها بعد إصدار القانون بآلية معينة ٠

(*) سوف نعتمد هنا على التقرير التحليلى الشامل الذى أنجزته اللجنة الاستشارية للحرية الدينية فى مايو ١٩٩٩ - قبل حلها وإعادة تشكيلها بحسب القانون - ويتضمن حصيلة خبرة اللجنة منذ تأسيسها باسم لجنة الشريط الأزرق عام ١٩٩٧ وقبل إصدار القانون ثم ما ترتب على إصدار القانون من توجيهات وتكليفات ٠ ويعد هذا التقرير هو الأساس الذى بنى عليه تقرير اللجنة الأول الذى صدر فى مايو ٢٠٠٠ عقب إعادة تشكيلها بموجب القانون ٠

- تبرز دور اللجنة فى متابعة ومناقشة أحوال الحرية الدينية فى العالم والتوصيات التى تقوم بإرسالها للإدارة الأمريكية ، ووضع المعايير التى يتم بها قياس حالة الحرية الدينية فى البلدان المختلفة كذلك اللجان الفرعية التى تقوم بتشكيلها لمهام معينة .

- كل ذلك فى ضوء الخبرة الأمريكية فى الحرية الدينية والمواثيق الدولية المتتالية .

حصيلة المناقشات : يتم صياغة حصيلة المناقشات ، بعد كتابة خلفية تاريخية حول القانون ودور اللجنة خلال هذه الفترة ، ثم تحديد المعايير التى على أساسها يتم تقسيم الوضع فى كل بلد وذلك من خلال ٤ أدوات :

(أ) المعاهدات .

(ب) الإعلانات الدولية .

(جـ) تفسيرات سلطة البلد للمعاهدات .

(د) ما يترتب على ما سبق من التزامات سياسية لابد من الدول الاضطلاع بها .

- تعريف العنف الموجه ضد الحرية الدينية وأشكاله وأسبابه .

- رصد ملاحظات عملية للجنة نتيجة للزيارات الميدانية وما تستلمه من تقارير .

- تقديم توصيات للإدارة الأمريكية .

- تدرس اللجنة الأدوات المتاحة لدى الحكومة الأمريكية حيث توجه النظر إليها وتوصى باستخدامها ، كما تضع البدائل المختلفة .

- تطرح توصيات محددة للتنفيذ على كل الأطراف المعنية :

* الإدارة الأمريكية .

* الكونجرس .

* السفارات .

* مركز التدريب القومى للشئون الخارجية .

- تشكيل اللجان الفرعية مثل :

- لجنة اللاجئين ٠
- لجنة للحوار مع المعنيين ٠
- لجنة لكيفية وفاعلية استخدام الأدوات الخاصة بالسياسة الخارجية ٠

وقد أرفق بالتقرير جدول تفصيلي للوسائل التي يجب أن تتبعها السياسة الخارجية الأمريكية لضمان الحريات الدينية وذلك في المجالات :

- الدبلوماسية ٠
- السياسية ٠
- الثقافية ٠
- الاقتصادية ٠
- العسكرية ٠

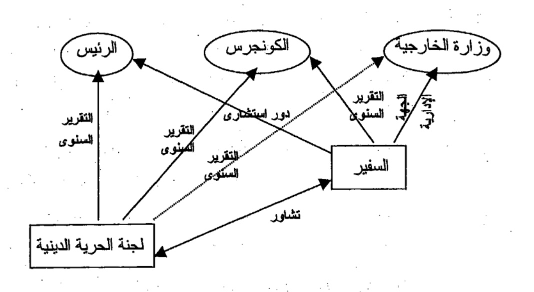
وقد تم تصنيف الوسائل إلى نوعين :

وسائل ودية تعتمد على الإقناع - Friendly, Persuasive ٠

وسائل عدائية تعتمد على القسر - Hostile, Coercive ٠

إن العمل بين الجهات المعنية يتم بانسجام كامل وبمنهجية واحدة ، حتى المفردات المستخدمة والتوجيهات ، وتوضح لنا دورة التقارير والمناقشات والمشورات هذا الأمر ٠ ويقرب لنا الشكل التالي إلى أي مدى التداخل بين كل الأطراف ٠

ويلاحظ كيف أكد التقرير السنوي الثاني الذي أصدره السفير المعني بالحرية الدينية على الدور الذي لعبته المنظمات الدينية في إصدار القانون ، كذلك دورها في تطوير وتشكيل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في العالم ٠ **ويشار هنا إلى أن السفير روبرت سيبل الذي عين سفيرًا للحريات الدينية كان على رأس أهم هيئة مسيحية أصولية على مدى أحد عشر عامًا وانتخب الرجل الكنسي الأول عام ١٩٩٤ ٠**



شكل رقم (٣)

أما عن وضع مصر فى هذه التقارير فإنها توضع ضمن التصنيف الثالث (دول تهمل التمييز / الاضطهاد الذى يمارس ضد الأقلية) وعلى الرغم من أن التقرير هذا العام قد رصد تحسنًا فيما يتعلق باحترام الحكومة للحرية الدينية ، إلا أن هناك بعض الملاحظات التى يمكن رصدها :

١ ـ لم يزل التقرير الخاص بمصر ينطلق من رؤية للأقباط باعتبارهم أقلية ، على الرغم من تأكيد التقرير للمرة الأولى على أن المسلمين والأقباط يشتركان معًا فى نفس التاريخ ، ولهما نفس الهوية القومية ، ولهم نفس الجذر العرقى ، ولهم ثقافة واحدة ، ويتحدثون نفس اللغة٠ الأمر الذى يعكس تأرجحًا فى محاولة التركيز على الأقباط باعتبارهم أقلية لها سمات خاصة من جهة ، وفى الوقت نفسه التأكيد التكاملى من جهة أخرى٠

٢ ـ التركيز على التعامل مع الأقباط باعتبارهم كتلة واحدة ذات مصالح واحدة٠

٣ ـ التركيز على الأقباط فقط دون غيرهم٠

٤ - إدخال موضوع معاداة السامية بشكل مفاجئ فى سياق التقرير ، حيث تم رصد هذا الأمر فى الصحافة المصرية ، والقارئ للتقرير يشعر كما لو كان تم حشر هذا السطر حشرًا فلا صلة له بما قبله أو بعده. والمتابع للتقارير السابقة الخاصة بالحرية الدينية أو بحقوق الإنسان فى مصر يجد أنه دومًا يوضع هذا السطر.

٥ - لم يرصد التقرير الجهود المحلية المتنوعة فى مجال الحوار والتعاون الإسلامي المسيحي بل اكتفى بالرسمي منها.

٦ - وَضَّح الدور الكبير المعطى للسفارة فى إعداد التقرير ومتابعة الموضوع وأشد ما يقلق هو ما ورد فى التقرير نصًّا :

The Embassy investigates every complaint of religious discrimination brought to its attention ...

أى : إن السفارة حققت فى كل شكوى وردت إليها خاصة بالتمييز الديني.

٧ - أوضح التقرير الدور الكبير لهيئة المعونة الأمريكية فى عدد من المجالات ولكن دون الإفصاح عن تفاصيل هذا الدور وطبيعته ومجالات النشاط التى يعمل بها.

* * *

خاتمـة

وبعد .. لقد حاولنا بشكل مكثف الاقتراب من الأصولية المسيحية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومعرفة رؤيتها الفكرية وطبيعة تعاملها مع المشرع وصانع القرار الأمريكيين ، وأخذنا قانون الاضطهاد الدينى / الحرية الدينية كنموذج للدراسة يكشف الدور الذى لعبته هذه الأصولية فى التعبئة والضغط واستصدار قانون فى النهاية خاص بالحرية الدينية يتم العمل به. كذلك حاولنا أن نكشف ما هو خفى وراء نصوص هذا القانون والأسباب الحقيقية وراء صدوره. ولا شك أن المواجهة تبدأ من الداخل بتطويره إلى المتابعة الدقيقة للنصوص والتحركات المختلفة. فالقانون إذا كان يتخفى وراء مقولات خاصة بالحريات والحقوق - وهو أمر لا يمكن رفضه - إلا أنه فى الواقع يحمى المصالح الأمريكية ويكرسها قوة عظمى وحيدة صاحبة حق فى إدارة شئون العالم.

* * *

المصادر

(أ) باللغة العربية :

١- سمير مرقس ، الحماية والعقاب ، الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط (من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية) ، ميريت للنشر ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠

٢- جان بيارفيشو ، الحضارة الأمريكية (عرّبه وقدّم لـه خليل أحمد خليل) ، دار الفكر اللبنانى ، ١٩٩٢ .

٣- يوسف الحسن ، البعد الدينى فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى - الصهيونى (دراسة فى الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية) ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ .

٤- ريچينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى ، (ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز) ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٩٦) ، ١٩٨٥ .

٥- محمد السماك ، الصهيونية المسيحية ، دار النفائس ، ١٩٩٣ .

٦ - چيل كيبل ، يوم الله : الحركات الأصولية المعاصرة فى الديانات الثلاث ، (ترجمة نصير مروة) ، دار قرطبة ، ١٩٩٢ .

٧- جميل مطر ، أمريكا تقحم الدين فى السياسة لإضعاف الكنائس الشرقية ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٧/١٠/١٧ .

٨- يوسف الحسن ، الاتجاهات المسيحية المتهودة ، ورقة مقدمة إلى ندوة التراث الإبراهيمى والحوار الإسلامى المسيحى ، الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى ومجلس كنائس الشرق الأوسط ، بيروت ، ٩-١٢ يوليو ١٩٩٨ .

٩-رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم ، مكتبة الشروق ، ٢٠٠٠ .

(ب) باللغة الإنجليزية :

1- (New Christian Right) In Peter Beyer, Religion and Globalization - Sage Publication, London, 1999, pp. 114 134.

2- William Martin, With God On Our Side : The Rise of The Religious Right In America - Broadway Books, 1996.

3- Ralph Reed, Active Faith : How Christians Are Changing The Soul Of American Politics - The Free Press, NY. 1996.

4- Paul Marshall, Their Blood Cries Out - Word Publishing, 1997.

5- Jeff Haynes, Religion In Global Politics - Longman, 1998.

6- J. Casanova, Public Religions In The Modern World - University Of Chicago Press, 1994.

7- Peter Willetts (Ed.), Pressure Groups In The Global System St.

الاقتصاد الأمريكى
الجميل والقبيح

سجينى دولارمانى
المحررة الاقتصادية بالأهرام

أسلحة تجارية

بعد أن أسقطنا القناع المزيف لرفع يد الدولة عن الاقتصاد فى النموذج الرأسمالى الأمريكى أو النموذج الأنجلوساكسونى ، فلن يكون من الصعب إسقاط قناع آخر يضعه الأمريكيون حين يوجهون خطابهم إلى الاقتصاديات الناشئة ويرفعونه فى مداولاتهم الداخلية فى تناقض واضح مع موقفهم من مبدأ التجارة الحرة ، الذى يمثل القرين الدولى لمبدأ السوق الحرة. وإحقاقًا للحق ، **فقد ظلت الأسواق الأمريكية منفتحة على التدفق السلعى الخارجى أكثر من النماذج الرأسمالية الأخرى اليابانية والأوروبية عبر المراحل التاريخية كافة. لكن الدافع المحرك لذلك كان أيضًا النظرة البراجماتية وليس التشبث بالمبدأ. فقد فتحت أمريكا أسواقها خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ لأن مصالحها الحيوية كانت تقتضى ذلك ، ثم لجأت دون مواربة لأسلحة الحرب التجارية كافة ، حين تعرضت مواقعها فى الأسواق الخارجية للخطر من جراء تقلص قدرتها التنافسية.**

ولم تكن أمريكا تعير اهتمامًا لأسواقها المفتوحة على مصراعيها عندما كانت تحقق فائضًا تجاريًا ، وحينما كانت التجارة الدولية لا تمثل إلا نسبة لا تتجاوز ٥ % من الناتج القومى الإجمالى ، وحينما كانت القطب الاقتصادى الأوحد فى العالم. لكن الأمر جد مختلف الآن ، فما زالت أمريكا هى القطب العسكرى الأوحد ، وربما ستظل كذلك حتى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين ، لكنها كقوة اقتصادية لم تعد

سوى لاعب واحد بين مجموعة من اللاعبين تزداد المنافسة بينهم شراسة. وإذا كانت حصة أمريكا من الناتج القومى الإجمالى العالمى قد تقلصت من ٥٠ % إلى ٢٣ % فى الثمانينيات، فإن أهمية أسواقها ستتقلص كثيرًا خلال العقدين الأولين من القرن الجديد. وسوف تتلاشى الكثير من وسائلها لممارسة النفوذ وفرض إرادتها على الاقتصاد العالمى. والغريب أن هذا يحدث فى الوقت الذى أصبحت فيه أمريكا أكثر اعتمادًا على العالم الخارجى فى حفز النمو الداخلى. فالنمو الأمريكى يستمد ثلث قوته الآن من الطلب على الصادرات، ويضمن الطلب الخارجى ستة عشر مليونًا من فرص العمل فى الداخل، كما أن الكثير من الشركات الأمريكية العملاقة مثل «كوكاكولا» و«كاتربيلار» تستمد ٥٠ % من إيراداتها من الأسواق الخارجية[1].

ولذلك فإن الأدوات المتاحة لممارسة النفوذ الأمريكى لم تعد مقصورة على القوة العسكرية، بل تتداخل وسائل التجارة والتمويل واستثمارات مجموعات الأعمال لتنظيم الروابط الاقتصادية مع العملاء الحاليين والمحتملين. وإذا كانت أنظار الأمريكيين قد تركزت حتى الثمانينيات على اقتحام الأسواق الأوروبية، فإن أبصارها تحوم الآن حول أسواق أكثر أهمية للتجارة والاستثمار، تمتد من المكسيك والبرازيل والأرجنتين، إلى جنوب أفريقيا وپولندا وتركيا، وعبر الهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الصين وهونج كونج وتايوان، ومنها إلى كوريا الجنوبية وحتى روسيا. **كما أنها الأسواق التى يتوقع المخططون أن تنفق حكوماتها أكثر من ١,٥ تريليون دولار (١٥٠٠ مليار من الدولارات) على بناء المطارات وشبكات الاتصالات والطاقة.** ولكنها أيضًا أسواق تعانى دولها من عدم الاستقرار السياسى وتصطدم فيها المصالح التجارية مع الجوانب الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومعايير العمل وحماية البيئة، والحد من الفساد الحكومى ومواجهة خطر الانتشار النووى. وبذلك ترتفع درجة المخاطرة والتداخل بين أدوات السياسة الخارجية والسياسة التجارية.

ومن الناحية التاريخية، ظلت التشابكات بين المصالح التجارية والسياسة الخارجية قائمة. فقد كانت السياسة الأمريكية الداعمة للديكتاتوريات العسكرية فى

---

(1) Business and Foreign Policy, Jeffery Garten -Foreign Affairs May/June 1997. p71.

أمريكا اللاتينية فى مواجهة الخطر الشيوعى هى الدرع الواقى للاحتكارات الأمريكية الناشطة فى مجالات الزراعة والصناعة والتعدين ، مثل شركة « يونيتد فروت » وتدخل وزراء خارجية أمريكيون لترجيح كفة شركة « كراى » للحاسبات الآلية و« موتورولا » لأجهزة الهاتف المحمول ، حينما وصلت مفاوضاتهما مع الشركات والحكومة اليابانية حول فتح الأسواق إلى طريق مسدود فى فترة الثمانينيات . **وذهبت واشنطن إلى حد حافة المواجهة مع اليابان كى تكسب الشركات الأمريكية معركتها مع صناعة السيارات اليابانية رغم ما شاب ذلك من خرق واضح لقواعد العمل بالسوق الحرة .**

واستغلت الإدارة الأمريكية البرامج الرسمية لقروض التنمية لدول العالم الثالث لفتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية . ومثلت مؤسسات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الأمريكى للاستيراد والتصدير ، وبرنامج « الطعام من أجل السلام » والمنح للدول الأكثر فقرًا - قنوات حيوية للنفاذ إلى أسواق العالم الثالث . ولم يتردد الرؤساء الأمريكيون من ريجان وجورج بوش إلى بيل كلينتون فى ضم رؤساء الشركات الأمريكية العملاقة إلى قائمة المرافقين لهم فى زياراتهم الرسمية ، حيث تختلط المفاوضات السياسية بالصفقات التجارية ، وتستباح خلالها كل وسائل الضغط المباشر وغير المباشر ؛ للفوز بصفقات السلاح والمبيعات من الطائرات المدنية ، دعمًا لموقف شركة « بوينج » ولضمان فوز الشركات الأمريكية بالعقود الحكومية لمشروعات الإنشاءات العامة . وإذا كانت مثل هذه الضغوط تمارس سرًّا فى الماضى ، فإنها الآن تتخذ شكلا علنيا بالتواجد المكثف لممثلى الشركات العملاقة فى مراحل ومستويات اتخاذ القرار الاقتصادى كافة على المستوى المحلى والدولى ، مثل مفاوضات تحرير التجارة العالمية والمنتدى الاقتصادى الدولى فى دافوس للتأثير على المواقف التفاوضية للإدارة الأمريكية .

ولم تتردد الإدارات الحكومية الأمريكية المتعاقبة فى التحايل من أجل ترجيح كفة شركاتها فى المنافسة مع الشركات الأوروبية واليابانية . وعلى سبيل المثال فقد أصدرت آلية فض النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية مؤخرًا حكمًا قررت بموجبه عدم شرعية الإعفاءات الضرائبية التى حصلت عليها الشركات الأمريكية ،

بالسماح لها بالوفاء بطلبات التصدير من خلال فروع لها تنشئها فى منطقة الكاريبى بعيدًا عن رقابة الأجهزة الضرائبية الفيدرالية ، وكانت هذه الممارسات قد بدأت فى عام ١٩٨٤ وبلغت قيمة الإعفاءات الضرائبية نحو ٣,٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ واستطاعت شركة « بوينج » أن تستفيد بنحو ١٣٠ مليونًا من الدولارات من هذه الإعفاءات فى عام ١٩٩٨ مما أتاح لها مزية تنافسية على شركة « إيرباص » الأوروبية ،

وليس من المتوقع أن يتقلص هذا التحايل بل ربما سيزداد حدة فى الفترة المقبلة مع ازدياد حدة المنافسة ، **فقد تكشف قبل عدة أشهر أن وكالة الأمن القومى أتاحت للشركات الأمريكية المعلومات التى جمعتها وسائل التنصت الإليكترونية فى برنامج « إيشليون - Echleon » للأقمار الصناعية العسكرية التى جرى توجيهها فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة للتصنت على الاتصالات الهاتفية بين الشركات الأوروبية وعملائها ، ومنذ بداية التسعينيات وإلى الآن ، أبرمت الشركات الأمريكية صفقات سلاح تقدر قيمتها بنحو ١١٧ مليارًا من الدولارات تغذى الصراعات المسلحة والعرقية والديكتاتوريات المنتشرة فى دول ترزح شعوبها تحت وطأة الفقر والمرض**[1] ،

وفى ميزانيته المقترحة لعام ٢٠٠١ طلب الرئيس كلينتون تخصيص ٢٢ مليونًا من الدولارات لتعزيز قدرة الوكالات الأمريكية ومكاتب التمثيل التجارى فى الخارج على مراقبة مدى التزام المنافسين التجاريين بتنفيذ الاتفاقات التجارية المبرمة بصورة أكثر شمولا ، وبصفة خاصة اليابان والصين اللذين يتسببان فى العجز التجارى الأمريكى الكبير ، ويشكل هذا المبلغ جزءًا من برنامج أكبر مقترح تصل اعتماداته إلى ٣٨٦ مليونًا من الدولارات يستهدف تمكين الشركات الأمريكية الصغيرة من المنافسة ، بتدريبها على الاستفادة من وسائل التجارة الإلكترونية وتحسين المستوى التقنى للعاملين فى هذه الشركات ، ودعم اعتمادات بنك الاستيراد والصادرات الأمريكى بأكثر من مليار دولار حتى يمكنه تمويل زيادة الصادرات الصناعية الأمريكية بنحو ثلاثة مليارات دولار على الأقل ، ومثل هذا النوع من التدخل

---

(١) Herald Tribune, February 25, February 29, ٢٠٠٠/٤/٢٦

الحكومى يلقى ترحيبًا واستحسانًا من جانب مؤسسات الأعمال والنقابات العمالية على السواء ، نظرًا إلى ما يرونه من التأثير السلبى للمنافسة « غير الشريفة » من الخارج على فرص العمالة فى الداخل ٠

ومن الناحية النظرية والتنظيمية ، خضعت السياسة التجارية لسيطرة الكونجرس الذى مارس سلطاته التشريعية فى إقرار الاتفاقات التجارية ٠ لكن قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة لعام ١٩٣٤ خول الرئيس سلطة التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية مع الدول الأخرى ، ثم صدر قانون التوسع التجارى لعام ١٩٦٢ الذى أعطى الرئيس حق التفاوض بشأن التحرير التجارى متعدد الأطراف مع احتفاظ الكونجرس بالفصل النهائى فى الاتفاقات المبرمة ٠ وقد فتح هذا الطريق أمام جماعات الضغط المحلية الممثلة لمصالح الشركات العملاقة ، وجماعات الضغط الخارجية الممثلة لمصالح بعض الدول مثل اليابان ، للتأثير على مواقف بعض أعضاء الكونجرس حيال الاتفاقات التجارية ٠ وخلال السنوات الأخيرة مارس الكونجرس سلطاته فى رفض أو قبول منح الصين معاملة تفضيلية تجارية ، وربط ذلك بسجلها فى حقوق الإنسان ٠ ومنذ انتهاء الحرب الباردة لم تعد السياسة التجارية أو الخارجية فوق مستوى التنافس الحزبى بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى ، بل مثلت الأموال التى تنفقها اتحادات نقابات العمال من جانب ، ودوائر مجموعات الأعمال من جانب آخر ، بل وبعض الأطراف الخارجية مثل الشركات التايوانية والكورية الجنوبية والصينية مؤخرًا - على الحملات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين وأعضاء الكونجرس ، إحدى الوسائل المؤثرة فى صياغة مواقف السلطتين التنفيذية والتشريعية إزاء السياسة التجارية ٠

وقد سعى الكونجرس - إثر بروز مخاطر التدخلات الخارجية فى الحملة الانتخابية الأولى للرئيس كلينتون - إلى تقليص سلطات وزارة التجارة والهيئة الأمريكية للاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار والبنك الأمريكى للاستيراد والتصدير ، للحد من تدخل مجموعات الأعمال فى قراراتها ٠ وتزامن ذلك مع استرخاء مجموعات الأعمال بعد استفادتها من التخفيضات الضرائبية وإزاحة القيود من على أنشطتها وانغماسها فى عملية الهيكلة التى رفعت من قدرتها التنافسية

واتجاهها نحو تدويل أنشطتها ، مما خلق حالة من البلبلة فقدت بسببها الإدارة الأمريكية حماسها للاندفاع نحو مغامرات جديدة دفاعًا عن التجارة الحرة. ثم تقلصت قدرة الإدارة الأمريكية على إبرام مفاوضات تجارية جادة بشكل أكبر بعد أن رفض الكونجرس فى عام ١٩٩٤ تجديد العمل بالتفويض الممنوح للرئيس الأمريكى لخوض مفاوضات تجارية متعددة الأطراف على « المسار السريع - Fast Track » والذى يتيح للرئيس التفاوض وإبرام الاتفاق وعرضه فى صيغته النهائية على الكونجرس للموافقة عليه أو رفضه ، دون مناقشة تفاصيله بندًا بندًا ، وهو ما كان يستغرق وقتًا طويلا ومناقشات مضنية.

تغيير قواعد اللعبة

لم يفتر الحماس الأمريكى فى الدفاع عن التجارة الحرة بسبب ضغوط الكونجرس وتدخله بشكل أكثر فعالية فى قضايا السياسة الخارجية والتجارية مع انتهاء الحرب الباردة فقط ، ولكن بدرجة أكبر ؛ لأن قواعد اللعبة تغيرت. فقد أيدت أمريكا مبدأ حرية التجارة فى الفترات التاريخية التى كانت تسود فيها قواعد لعبة تتيح لجميع الأطراف تحقيق مكاسب (Win - Win) وكان ذلك فى الأيام الأولى لقيام الأمة فى القرن الثامن عشر ، وكذلك فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى فترة بداية الثمانينيات. أما الفترات التى رفعت فيها أمريكا شعارات الحماية ، فقد ارتبطت بقواعد مغايرة للعبة يكون فيها مكسب طرف هو بمثابة خسارة لطرف آخر (Win-Lose) وقد ساد هذا الاتجاه فى الفترة التى سبقت أزمة الثلاثينيات ثم فى بداية الثمانينيات عندما فقدت أمريكا مركزها كقطب أوحد ، وتحولت إلى مجرد قطب قوى فى عالم متعدد الأقطاب. والفارق فى الحالتين هو أنها فى الحالة الأولى كانت تنفرد بإملاء ما يحقق مصالحها الذاتية ، أما فى الحالة الثانية فهى تلجأ إلى شحذ أسلحتها لجميع أشكال المواجهة التجارية.

وقد خبرت الولايات المتحدة تاريخيًا الاندفاع القوى نحو الحمائية الاقتصادية عندما دعا رجل الدولة « ألكسندر هاملتون »[1] إلى فرض تعريفة حمائية لتشجيع

---

(١) الاقتصاد الأمريكى ، المرجع السابق ذكره ، ص١٨٩.

التطوير الصناعى فى العقد الأول من القرن التاسع عشر . فى هذه الفترة كانت اعتبارات السياسة المحلية بما فى ذلك الرغبة فى زيادة صادرات السلع المهمة مثل القطن هى التى تحدد السياسة التجارية ، وخضعت الكثير من السلع للتعريفات الجمركية ونظام الحصص للحد من الاستيراد .

وبلغت الحمائية الأمريكية ذروتها بإقرار قانون « سموت هولى » الذى فرض التعريفات فى عام ١٩٣٠ ، فرد المنافسون التجاريون فى أوروبا بردود انتقامية سريعة ضاعفت من حدة آثار الكساد الاقتصادى بسبب انتهاج كل دولة سياسة « أفقر جارك » .

وانقسم العالم بعد أزمة الكساد الكبير إلى كتل اقتصادية تحولت إلى كتل عسكرية قامت بسببها الحرب العالمية الثانية . وفى أعقاب الحرب أرسى نظام « الجات » (الاتفاقية العامة للتعريفات والحواجز الجمركية) لتنظيم التجارة العالمية ومنع الصدام بين التكتلات الاقتصادية على غرار مؤسسات « بريتون وودز » التى أرست نظامًا ماليًا عالميًا يتكيف مع أوضاع القطب الأوحد ومع قواعد لعبة يحقق كل الأطراف فيها مكاسب . وعبر سلسلة من الجولات التجارية مثل جولة كنيدى وجولة طوكيو وجولة أوروجواى تم خفض القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيًا . وبمقتضى قواعد الجات التزمت الدول الأعضاء بعدم التمييز فى المعاملة - مبدأ الدولة الأولى بالرعاية - والالتزام بإعطاء كل دولة ما تعطيه للدول الأخرى من معاملة تجارية تفضيلية وإزالة القيود المعوقة لدخول الأسواق .

فى هذه الفترة التى امتدت إلى بداية الثمانينيات ، قامت أمريكا بدور القاطرة الاقتصادية لبقية دول العالم وسوق الملاذ الأول ، وسعت إلى ضمان نظام عالمى تحركه قواعد بدلا من أن تحركه الصفقات . ولم تكن تصر على مبدأ المعاملة بالمثل بشكل حرفى فى صفقاتها التجارية ؛ لأن ما كانت تكسبه من سوق عالمى مفتوح أكثر مما كان يكسبه أى طرف آخر . ولم تكن الواردات تمثل خطرًا عليها ؛ إذ لم تكن تمثل إلا نسبة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ % من الناتج القومى الإجمالى ، ولم تكن موازنة الحسابات التجارية تمثل مشكلة . فقد كان باستطاعة أمريكا أن تزرع منتجات لم يكن بإمكان بقية دول العالم منافستها فيها ، وكانت تورد مواد أولية لا تملك بقية

دول العالم الكثير منها ، وتصنع منتجات رفيعة التقنية مثل طائرات البوينج ، وكانت بصفة عامة تملأ فجوات لم يكن باستطاعة بقية دول العالم أن تملأها ، وترتب على ذلك أن أمريكا كانت تنمو بسرعة وكان بقية العالم ينمو بسرعة أكبر حتى بالنسبة لدول العالم الثالث التى بدأت مرحلة الانطلاق الاقتصادى بفضل استيعاب أمريكا لنسبة ٤٨ % من صادراتها حتى عام ١٩٨٧ مقابل ٢٩ % فقط للجماعة الاقتصادية الأوروبية و ١٢ % فقط لليابان[1].

وكانت السوق الأمريكية تستوعب هذه الواردات فى إطار ما كان يعرف « بدورة المنتجات » فتخترع أمريكا منتجًا جديدًا ذا تقنية رفيعة ، وتتعلم كيف تنتجه على نطاق كبير . وبالتدرج يتحول المنتج الجديد إلى منتج ذى تقنية متوسطة يتم إنتاجها على نحو أفضل فى بلدان متوسطة الأجور مثل اليابان وأوروبا ، ثم يتحول عمليًا إلى منتج منخفض التقنية ينتقل إلى بلدان منخفضة الأجر فى العالم الثالث . كما كانت أمريكا تتخلص تدريجيًا من الصناعات كثيفة العمالة منخفضة الأجور ذات درجة عالية التلوث بنقلها إلى بلدان أخرى . لكن مع النجاح ، أخذ حجم القاطرة الأمريكية يتناقص تدريجيًا بحيث لم يعد فى مقدورها جر بقية العالم . وبدأت علامات الوهن تظهر مع الصدمتين البتروليتين فى منتصف السبعينيات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وبداية الثمانينيات (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) . وقد نجحت أمريكا فى تجنيب العالم أكبر وأعنف ركود فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهده العالم فى نهاية عام ١٩٨٢ ، واجتازت أوروبا واليابان الفترة الصعبة بزيادة صادراتها إلى السوق الأمريكية ، لكن الولايات المتحدة وجدت نفسها للمرة الأولى مثقلة بعجز تجارى كبير ؛ لأن صادراتها لم ترتفع بصورة آلية لموازنة وارداتها . وقفز العجز فى الحساب الجارى من ٥٥,٧ مليار من الدولارات فى عام ١٩٧٢ إلى أكثر من مائة مليار من الدولارات فى عام ١٩٨٥ ، ثم قفز إلى ١٥١,٢ مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٤ ، و٢٢٠,٦ مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٨ وسجل رقمًا قياسيًا جديدًا ببلوغه ٣٠١,٢ مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٩ مقارنة بفائض قدره ٥٠,١ مليار من

---

(١) الصراع على القمة المرجع السابق ذكره ، ص ٦٥ .

الدولارات تحققه مجتمعة الدول الإحدى عشر المشتركة فى نظام العملة الأوروپية الموحدة ، وفائض يابانى قدره ١٠٧,٢ مليار من الدولارات[١].

ويعزو الاقتصاديون نسبة ٥٠ % من هذا العجز المتفاقم إلى ارتفاع سعر الدولار الذى يرتبط بتفاقم عجز الميزانية الفيدرالية ، ومن ثم الحاجة إلى رفع سعر الفائدة لجذب مشتروات الأجانب من سندات الخزانة الأمريكية لتمويل هذا العجز . وتبلغ قيمة الدين العام الخارجى الراهن ألفى مليار من الدولارات[٢] مقارنة بدين عام داخلى إجمالى قيمته ٥,٧ ألف مليار من الدولارات . ولهذا اتفق صانعو السياسة الاقتصادية على أن العجز التجارى لن يتراجع إلا إذا تم تقليص عجز الميزانية الفيدرالية ، وبالتالى تقليص الحاجة إلى الاقتراض من الأسواق الدولية . وسن الكونجرس فى عام ١٩٨٥ تشريعًا صُمِّم لفرض تخفيضات سنوية فى عجز الميزانية الفيدرالية أطلق عليه تشريع « جرام رودمان هولينجز » لكن هذا التشريع لم يطبق ، إلا بعد وصول الرئيس الديمقراطى كلينتون إلى السلطة . ورغم نجاح كلينتون فى تحقيق أول فائض فى الميزانية الأمريكية منذ فترة طويلة ، إلا أن هذا يرتهن باستمرار الانتعاش الحالى بمعدلاته الحالية ، وهو أمر غير مضمون بشكل مطلق ، خصوصًا بعد أن بدأت أعراض الضغوط التضخمية تبرز فى الاقتصاد . لكن انخفاض سعر الدولار إلى نصف قيمته خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٨ لم يساهم إلا فى خفض مؤقت فى العجز التجارى لم يلبث أن واصل اتجاهه الصعودى مرة أخرى ، عاكسًا بذلك تحول العجز من حالة دورية مؤقتة إلى عجز هيكلى دائم له أسبابه فى تحول المركز الاقتصادى الأمريكى من قطب واحد إلى لاعب ضمن عدة لاعبين أقوياء ، وتحول قواعد اللعبة إلى قواعد الرابح - الخاسر . فمن جانب ، أدت الثورة الخضراء فى الدول النامية بالتدريج إلى تقييد الأسواق الأجنبية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية . وأخذت أمريكا تتحول شيئًا فشيئًا من كونها مصدرًا للمواد الأولية مثل البترول إلى مستورد لها . وظهر منافسون أقوياء مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج والمكسيك والبرازيل ، فى المنتجات التقليدية مثل الفولاذ والمنسوجات والأحذية وقطع غيار السيارات والكثير من المنتجات الاستهلاكية .

---

(١) مجلة Economist عدد ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٠ ، ص ٣٧ .

(٢) Business and Foreign Policy المرجع السابق ذكره ، ص ٨٠ .

ومن جانب آخر تقلصت حصة أمريكا من الأسواق العالمية لمنتجات التكنولوچيا العالية ، ونجحت شركة « ايرباص » الأوروپية فى اقتطاع جزء من السوق الأمريكية للطائرات المدنية ، بينما انتزع اليابانيون حصصًا من أسواق أشباه الموصلات والحاسبات الآلية ومعدات الاتصال والإلكترونيات الاستهلاكية على حساب المنتجين الأمريكيين . وعلى الرغم من تحسن العجز التجارى الأمريكى مع اليابان فى السنوات الأخيرة ، إلا أن مشكلات الخلاف التجارى بينهما تتفاقم ؛ لأن ما حققته أمريكا من مكسب يرجع إلى المنتجات منخفضة التكنولوچيا فى حين تزايد بالفعل عدم التوازن فى تجارة عدد كبير من الصناعات عالية التكنولوچيا بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ بالرغم من ارتفاع قيمة الين اليابانى . والدليل على ذلك هو أن العجز التجارى فى مجال الإلكترونيات فى الدولتين فى عام ١٩٩١ زاد خمسة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٨٠ .

منافسة بين أنداد

وأصبح واضحًا أن أمريكا قد فقدت المزية التنافسية العالية التى كانت تتمتع بها بلا منازع ؛ لأن البيئة الناجحة غير التنافسية الملائمة للتصدير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تحولت إلى بيئة منافسة شرسة بين أنداد . فقد أصبحت مكاسب كل طرف هى خسارة للطرف الآخر . **واقترن هذا التبدل فى الموقف الأمريكى المهيمن على الاقتصاد العالمى بتحول جوهرى فى الموقف الأمريكى من مبادئ التجارة الحرة إلى ما يفضل الأمريكيون وصفه بالتجارة « الموجهة » أو التجارة « العادلة » التى لا تحكمها قواعد التجارة الحرة بقدر ما تخضع لأساليب لىِّ الذراع التى لجأت إليها أمريكا بمختلف وسائل التدخل الحكومى لاقتطاع ما ترى أنه نصيبها العادل من السوق العالمية .**

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ وحتى الوقت الراهن ، تراشقت الولايات المتحدة بأسلحة الحرب التجارية ودخلت فى مواجهات متعددة مع اليابان وأوروپا ، وأعدت ترسانة قوية من القوانين والوسائل التى يمكن اللجوء إليها لإخضاع المنافسين الأقل قوة . فقد فرضت واشنطن منفردة عقوبات اقتصادية على كوبا وإيران

والعراق ، وبلغ عدد الدول التى وقعت تحت قبضة إجراءاتها التعسفية ٣٥ دولة فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٦ .

وأصبحت القيود الحمائية والحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعددة الأشكال والألوان تغطى ٢٥ % من قيمة وارداتها المتنوعة من المنتجات الزراعية والألياف المتعددة الأنسجة ومنتجات الصلب والمعدات والآلات .

ومع تخلى الولايات المتحدة عن دورها القيادى لتعنى بمصالحها الذاتية الضيقة ، حلت المفاوضات الثنائية محل المفاوضات متعددة الأطراف من أجل إجبار المنافسين التجاريين على فتح أسواقهم ، بل وقطاعات بذاتها أمام الأسواق الأمريكية . وأصدر الكونجرس قانون التجارة والتنافسية الشامل فى عام ١٩٨٨ الذى احتوى بنودًا للتبادلية أو المعاملة بالمثل ، ويندرج تحته البند ٣٠١ الشهير الذى يخول الممثل التجارى الأمريكى أن يقابل الأذى بمثله فى حالة انتهاك الشركاء التجاريين الاتفاقات الثنائية الخاصة بضمان التجارة العادلة . ويقضى هذا البند بفرض رسوم جمركية عقابية بنسبة مائة فى المائة على مجموعة من الواردات من الشريك التجارى محل الخلاف . وعلى سبيل المثال لجأت شركة « موتورولا » الأمريكية التى ابتكرت التليفون الخلوى فى الخمسينيات إلى هذا البند لحل نزاعها التجارى مع شركة « نيپون » للتلغراف والتليفون اليابانية للنفاذ إلى سوق التليفون الخلوى اليابانى .

وكان چورچ شولتز وزير الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٨٥ قد تدخل لحل الخلاف عدة مرات دون جدوى .

ومع استفحال حل الخلاف صعدت أمريكا من إجراءاتها الانتقامية باستخدام البند « سوپر ٣٠١ - Super 301 » الذى يجعل العقوبات نافذة المفعول على الواردات اليابانية خلال ٣٠ يومًا ، إذا أخفقت المفاوضات فى حل الخلاف بينهما[1] وذلك لإجبار الطرف اليابانى على التوصل إلى اتفاق سريع .

وفى إطار مفهوم إدارة التجارة عن طريق القواعد القطاعية ، دخلت أمريكا فى مفاوضات مع اليابانيين منذ منتصف الثمانينيات استهدفت إزالة الحواجز ؛ لدخول السوق اليابانية فى عدد قليل من الصناعات التى تزعم أمريكا أن لديها قدرة تنافسية لا

(١) من يسحق من ؟ - المرجع السابق ذكره ، ص١٠١ .

يمكن إنكارها ـ وإن كانت الاعتبارات السياسية تدخلت بشكل غير مباشر فى اختيارها ـ وشملت وسائل الاتصال وبعض أجزاء صناعة الإلكترونيات بما فيها الحاسبات العملاقة ومنتجات الغابات والمعدات الطبية والعقاقير والمستحضرات الطبية . ودخلت شركة « موتورولا » فى مفاوضات مستقلة حول سوق أشباه الموصلات ، انتزعت بموجبه حق النفاذ إلى حصة نسبتها ٢٠ % من السوق اليابانية لأشباه المواصلات ، وإن لم تتمكن من استعادة الهيمنة الأمريكية على السوق العالمية . وتحت الضغط السياسى المستمر استجاب اليابانيون للمطالب الأمريكية بتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية وفقًا للقانون الأمريكى الذى يوفر حماية لمدة ٥٠ عامًا لحقوق الابتكار لبرامج الكمبيوتر وتوفير الحماية لمدة عشرة أعوام للتصميم الأصلى للرقائق . كما اضطرت اليابان إلى السماح للشركات الأمريكية بالمشاركة فى مشروعات البحث والتطوير التى تمولها الحكومة فى اليابان ، مقابل استفادة اليابان بنتائج الأبحاث التى تجريها الجامعات الأمريكية بتمويل حكومى[1] .

ومن بين الأسلحة القوية التى تستخدمها الولايات المتحدة فى مواجهتها التجارية سلاح مناهضة الإغراق ، والمقصود به التصدى لمحاولات الدول المنافسة لدعم صادراتها وطرحها فى الأسواق الأمريكية بأسعار تقل عن الأسعار الحقيقية . وتشير دراسة لجامعة « برنستون » إلى أن ٩٠ % من الحالات التى طبقت فيها قواعد مناهضة الإغراق ، لم تكن لها مبررات قوية وأنها اتخذت لاعتبارات حمائية ، خصوصًا أن المنتجين الأمريكيين يدخلون طرفًا فى تحديد ما يمثل السعر الحقيقى أو العادل للسلعة المماثلة المنتجة محليًا ومضاهاتها بسعر المستورد . وقد استغلت قواعد مناهضة الإغراق فى أغلب الحالات لحماية صناعات محلية مثل الصلب والإلكترونيات ومنتجات النسيج . وذلك بفرض رسم جمركى أو تعويض يماثل الفارق بين تكلفة المنتج الأمريكى وسعر السلعة المستوردة وقد لجأت أمريكا إلى رفع دعوى مناهضة الإغراق لإجبار اليابان على التوصل إلى اتفاق بشأن أشباه الموصلات فى عام ١٩٨٦ .

---

(١) المرجع السابق ذكره ، ص ٩٠ .

پريسترويكا أمريكية

يقول چورچ لودچ الأستاذ بمدرسة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد فى كتابه « پريسترويكا من أجل أمريكا - Perestroika for America » أن ما تحتاج إليه أمريكا هو پريسترويكا من أجل أمريكا ، ويستطرد بقوله : إن هذا يتطلب وضع استراتيچية وطنية تعزز المزايا النسبية التنافسية التى هى من صنع الإنسان ، والصناعات القائمة على تعزيز قوة العقل والمؤسسات التى تنظم نفسها لاقتناصها(١).

كما أسلفنا القول فقد كانت لأمريكا سياسة صناعية واسعة النطاق بقدر اتساعها فى أوروپا واليابان ، لكنها كانت صناعة يقودها العسكريون والخاسرون نتيجة الضغوط السياسية والعشوائية الرامية إلى انتزاع الحماية لصناعة محتضرة ، وهى تواجه الآن تحدى إقامة صناعة يقودها رأسماليون حقيقيون تقوم على أسس مدنية وعلى قاعدة تعليمية تحظى بالتعزيز الحكومى ، ويتولى فيها رجال الصناعة - ليس الموظفين الحكوميين - اقتراح التكنولوچيات التى ينبغى مساندتها وتمويلها بأنفسهم وتنظيم أنفسهم فى اتحادات مندمجة رأسيًّا على النمط اليابانى ، وبحيث لا تقدم الحكومة دعمها لجهة تحظى بعطف خاص ولكن تركز مواردها على تطوير سياسة التعليم والبحث والتطوير العلمى وبشكل يفيد المجتمع بأسره ، وإنشاء آلية مؤسسية لتقدير الاتجاهات التنافسية والتكنولوچية وتوفير المعلومات لرجال الصناعة عن الاستراتيچيات التجارية والصناعية المنافسة.

أما أنصار الفعالية الحذرة ، فيطالبون الحكومة بانتهاج استراتيچية دفاعية لا تهدف إلى مساعدة المؤسسات ، بل تسعى إلى ضمان نمو المجتمع كله ، وتوجيه التمويل الحكومى للاستثمارات التى تبقى فى الداخل مثل المهارات الفنية الأساسية المحلية ، ويطالبون بأن تنتهج أمريكا السياسات التى يطبقها المنافسون التجاريون لحماية صناعاتهم ، حتى وإن اقتضى ذلك اتباع أساليب عدوانية لإعاقة دخولهم الأسواق الأمريكية وضمان حصول الشركات الأمريكية على حصتها من السوق عندما تكون لها الريادة التكنولوچية بالتحرك المبكر القوى الفعال.

---

(١) چورچ سى. لودچ Perestroika for America- بوسطن إدارة النشر بمدرسة إدارة جامعة هارفارد ١٩٩٠ ، ص١ .

ويدعو أنصار الفعالية الحذرة إلى محاكاة الأشكال التنظيمية اليابانية والأوروبية حيث تقوم المؤسسات المالية بإدارة المؤسسات والشركات من خلال حيازة مركز السيطرة أو حصة الأغلبية فى أسهم المؤسسات الصناعية. وقد كانت هذه الأنشطة محظورة على المؤسسات المالية الأمريكية منذ صدور قانون « جلاس ستيجال » لعام ١٩٣٣ ولم يتم إلغاؤه إلا فى العام الماضى فقط.

ولا يتسع المجال هنا للتعليق على هذه السياسة الأمريكية الجديدة ومدى فعاليتها فى ضوء الاتجاهات الحالية لعولمة الإنتاج ، أو الحديث عن مدى توفر الإرادة السياسية والتوافق الجماعى على تطبيقها ، لكننا نشير فقط إلى أن أدوات هذه السياسة لا تعتمد على آليات السوق ، بل إن التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فى كل جوانبه هو المحور الذى تدور حوله هذه السياسة ، ولا ذكر فى هذه السياسة عن تمجيد فكرة « الصياد المنفرد » أو « رامبو » بل إن التركيز كله هنا على العمل الجماعى المنسق ، وبناء مجتمع يقوم على مبدأ تعظيم المكاسب الكلية للمجتمع وليس تعظيم الربح الفردى فقط. فهل يكفى ذلك لإسقاط الأقنعة؟!.

* * *

وجهان لعملة واحدة

يتباهى « العم سام » كثيرًا هذه الأيام بما حققه من إنجازات خلال عقد التسعينيات بفضل عمليات حرث التربة الأمريكية التى جرت فى خلال الحقبة الريجانية ، فى وقت تراجعت فيه المعجزة الألمانية ، وتقلصت المعجزة اليابانية ، وتلاشت التجارب الاشتراكية والشيوعية من على الخريطة ؛ لتتهيأ الساحة العالمية أمام النموذج الأمريكى للرأسمالية ليبسط نفوذه على أركان المعمورة.

وفى الحقيقة ، هناك الكثير مما يثير الإعجاب فيما حققه الاقتصاد الأمريكى الذى دخل انتعاشه العام التاسع على التوالى دون أن يفقد وقوده ، أو تفوقه على أقرانه فى السباق التكنولوجى والعلمى والمعلوماتى الذى يقود قاطرة النمو العالمى ، وبعد أن أجرت الولايات المتحدة عمرة شاملة لهياكلها الاقتصادية وأصبحت أكثر رشاقة تهيأت للتسيد فى عصر ما بعد الصناعة ، أو عصر ما بعد الحداثة ، فكل المؤشرات المهمة فى حالة صعود : الناتج المحلى الإجمالى ، والإنفاق الاستثمارى ،

والصادرات والعمالة ، وثقة المستهلكين والمنتجين . وكل المؤشرات السلبية فى هبوط : البطالة والتضخم وأسعار الفائدة ، ومؤشر « داو چونز » لأسهم أهم ٣٠ شركة متداولة فى بورصة « وول ستريت » ينافس نفسه ويحطم رقمًا قياسيًّا تلو الآخر حتى تضاعفت قيمته أربع مرات عما كان عليه منذ ٦ سنوات . فما الذى يحول دون قفزة من أكثر من ١٠ آلاف نقطة إلى ٤٠ ألفًا وربما مائة ألف نقطة خلال سنوات مقبلة ؟ وما الذى يحول دون دخول الاقتصاد منطقة الساحة البيضاء ، حيث لا وجود للدورات الاقتصادية بتقلباتها المفزعة . وحيث الهناء والرخاء المستمر ، وحيث تفرد الشركات الأمريكية العملاقة عضلاتها فتمسك فى قبضتها بكل أطراف النظام الرأسمالى ومحيطه حتى لا يفلت أحد كبر أو صغر من شباك النموذج الليبرالى الأمريكى ؟

ولكن هناك دائمًا وجهان للعملة الواحدة ، والوجه الآخر مبثوث بتجاعيد كثيرة تكشف حالة الازدواجية التى يعيشها المجتمع الأمريكى بين طبقة غارقة فى ثرائها ، وأخرى لا تختلف أحوالها كثيرًا عن أقرانها من فقراء العالم الثالث ، بين قطاع متقدم علميًّا وتكنولوچيًّا يلتحم بخيوط العولمة ، وآخر تقليدى يصرخ طالبًا فرض أسوار الحماية بعد أن تدهورت إنتاجيته ، بين قطاع مالى تحول إلى ما يشبه صالات القمار يمرح فيها « الفتيان الذهبيون - Golden Boys » الذين يتغذون على المضاربة والمخاطرات الشرسة ويشنون حروب العملات بدلا من حرب النجوم ، ويبرعون فى تحريك الأموال الساخنة مفجرين قنابل الأزمات هنا وهناك ، لا يعبدون إلا المال ولا يترددون فى سبيله فى غسيل أموال المخدرات وإرضاء شهوات الفاسدين والمتهربين من الضرائب فى الاقتصاديات الناشئة وروسيا ، واختلال مالى يكشفه دين عام وخاص يتضخم مثل الأخطبوط ، وعجز تجارى يشعل فتيل التوترات مع الحلفاء المتنافسين .

فأمريكا التى تزهو بدخولها مرحلة « الاقتصاد الجديد » لا زالت هذا الكائن الطفيلى الذى يعيش على الزمن المقترض للنمو والانتعاش بالاغتراف من مدخرات الآخرين ، والمجتمع الذى فقد « صمام الأمان » بتقوض الطبقة المتوسطة تحت وطأة التغيير الهيكلى والتدويل ، وتصغير حجم المنشآت أصبح مهددًا بالتحول إلى نظام

سلطاوى مغلف بغلاف ديمقراطى مزيف ، منقسم بين طبقة ثرية تتغذى على المصالح المتشابكة بين رجال المال والسياسة ، وطبقة فقيرة تنتقم بالجريمة والمخدرات والعنف والتفسخ الاجتماعى .

وهؤلاء الذين ينظرون إلى هذا التفاوت الاجتماعى والطبقى على أنه ثمن النجاح فى النموذج الرأسمالى ، عليهم أن يتنبهوا إلى تسرب الإحباط والاستياء فى وعى المواطن الأمريكى العادى ، وعليهم أن يراقبوا كيف تحول « بيل جيتس » الملياردير المعجزة صاحب شركة « ميكروسوفت » خلال سنوات قليلة - من بطل يجسد الحلم الأمريكى فى الفوز بالمليون دولار الأولى إلى متهم بتهمة الاحتكار البغيض تطارده العدالة وتقلم أظافره ، وعليهم أن يتساءلوا لماذا حطم فيلم « تيتانيك » الأرقام القياسية لعدد مشاهديه رغم أنه يقدم رؤية ماركسية للأحداث الدرامية ، وعليهم أن يتفهموا كيف أزاح سياسى يمينى متطرف مؤمن بالانعزالية مثل « بات بوكانين » من ساحة المنافسة على مقعد الرئاسة مليارديرات مثل « روس پيرو » و« ستيف فوربس » ليتقدم قائمة حزب الإصلاح بعد أن كفر الناخبون بالفساد المتغلغل فى شرايين الحزبين التقليديين الجمهورى والديمقراطى ، عليهم أن يتابعوا لماذا يكف الأمريكيون عن الإمساك بمعول هدم الدور الحكومى ، ولماذا أصبح الهامش الضيق الذى يتحرك فيه الجمهوريون والديمقراطيون هو السعى نحو مجالات يمكن أن يكون التدخل الحكومى فيه فعالا ، لتهذيب التفاوت الاجتماعى ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ، وضمان عدم إفلاس صندوق المعاشات لصالح الجيل الذى ولد فى الستينيات . فقد دقت أجراس الإنذار مطالبة بتقليم أظفار النموذج الأمريكى للرأسمالية داخليًا وخارجيًا حتى لا ينفلت العيار .

ولأننا لسنا من هواة التهويل أو التهوين من شأن الاقتصاد الأمريكى ، فسوف نحاول فى هذا الفصل الأخير رصد عناصر قوة وضعف هذا الاقتصاد - الذى شئنا أو أبينا - يترك بصعوده وهبوطه وتشابكاته بصمات لا يمكن تجاهلها على الاقتصاد العالمى . فأمريكا هى - فى وقت واحد - أكبر مدين فى عالم اليوم وهى تستنزف مدخرات واستثمارات كان من الأفضل توجيهها إلى تنمية المناطق الغارقة فى الفاقة والمرض . وهى أيضًا أكبر سوق استهلاكى يستوعب صادرات تمثل الآن شريان

الحياة للاقتصاديات الناشئة التى تدور فى فلكها فى وقت ما زالت فيه أوروبا منغلقة على أسواقها . وهى الوحيدة التى يسمح لها بالاستدانة المستمرة وتحقيق عجز ضخم فى ميزانها التجارى ، وميزانها للحساب الجارى دون أن تلاحقها روشتة صندوق النقد الدولى بوصفته المهلكة . فالكل سعيد باستثمار أمواله فى الجنة الموعودة ، وبشراء سندات الخزانة الأمريكية التى تستخدمها الدولة فى سداد جانب كبير من مديونيتها الداخلية ، وإذا عطس المضاربون فى بورصة وول ستريت فإن آلافًا غيرهم فى بورصات العالم فى فرانكفورت ولندن وطوكيو يصابون بالإنفلونزا ، وإذا بسط أغنياؤها يدهم وانطلقوا باستثماراتهم لغزو أسواق العالم تفتح لهم كل الأبواب ، وإذا غُلَّت أيديهم وبقوا فى مكانهم تتقبض شرايين السيولة ، ويغمر الشحوب كل الوجوه . ومن التناقض بين جنة السوق المفتوحة ونار المديونية التى يدفع العالم ثمنها ، يمارس « العم سام » أبشع عملية استغلال للاقتصاد العالمى خلف قناع العولمة ، فأمريكا لا زالت الكائن الطفيلى الذى يتغذى على دماء ضحاياه . والصياد الذى لا يستريح حتى تسقط الفريسة فى شباكه .

الرأسمالية النفاثة

يرصد المتفائلون بقوة الاقتصاد الأمريكى وصلابته عناصر هذه القوة فى تسارع معدل النمو على مدى العامين الماضيين بنسبة بلغت ٤ % فى المتوسط فى خضم أطول مرحلة انتعاش يشهدها الاقتصاد فى أوقات السلم . وهو ما أطلق عليه الاقتصادى الأمريكى « إدوارد لوتاك - Edward Luttak » تعبير الرأسمالية النفاثة ، فقد مضى حتى الآن تسع سنوات على الدورة الانتعاشية الحالية دون أن يصحبها ضغوط تضخمية بعد أن تقلص معدل التضخم إلى ٢ % رغم انخفاض معدل البطالة إلى ٤,١ % أى إلى أدنى معدلاته منذ ٣٠ عامًا ، وهو تطور غير مسبوق فى تاريخ الدورات الاقتصادية التى يقترن الركود فيها بانخفاض الأسعار والتضخم ، والانتعاش بارتفاع الأسعار والأجور والتضخم ، خصوصًا وأن الاقتصاد يقترب من مرحلة التشغيل الكامل لكل طاقاته . ويفسر المتفائلون ذلك على أنه يعنى خروج الاقتصاد من عنق الزجاجة ودخوله مرحلة ما بعد الحداثة حيث لا خطر من تضخم

أو ارتفاع فى أسعار الفائدة يقيد الانتعاش الذى تغذيه طفرات أسعار الأسهم فى البورصة .

ورغم أن عملية إعادة هيكلة الشركات وتصغير حجم المنشآت خلال عقد الثمانينيات قد كلف المجتمع ضياع ٤٤ مليونًا من فرص العمل ، فقد تولد فى مقابلها ٧٣ مليونًا من فرص العمل فى الشركات الخاصة ، أى بمكسب صافٍ لفرص العمل الجديدة قدره ٢٩ مليونًا من فرص العمل فى إطار ما يطلق عليه « عملية الهدم الخلاقة » ، ويعمل الآن ٥٥ % من إجمالى القوى العاملة فى وظائف جديدة فى حين أن دول الاتحاد الأوروبى خلقت ٥ ملايين فرصة عمل جديدة فقط خلال الفترة ذاتها[1] .

ولا يتوقع المتفائلون أن يتسبب أى عامل خارجى فى كسر هذه الحلقة الفاضلة ، حتى إن تراجع معدل النمو العالمى ؛ لأن الانتعاش هذه المرة يعتمد على طلب استثمارى استهلاكى داخلى ضخم ، فضلا عن أن الصادرات لا تشكل سوى ١٣ % من الناتج المحلى الإجمالى ، ولا تواجه هذه الصادرات منافسة تذكر بسبب تركزها فى القطاع التكنولوجى الحديث الذى تحتكره أمريكا إلى حد بعيد ، فضلا عمّا تتميز به من مزية تنافسية عالية فى المنتجات الخدمية والاتصالات والأنشطة المالية بحكم انتشارها فى مواقع ومراكز النشاط المالى المهمة . يضاف إلى ذلك أن الصادرات تزيد فى وقت يتجه فيه الدولار نحو الصعود مما يدل على تصاعد القدرة التنافسية الأمريكية خارج نطاق التغيرات فى قيمة العملة .

ولا ينتاب هؤلاء الخوف من تضييق الفجوة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والمنافسين الأوروبيين واليابانيين ، فالتكلفة الإنتاجية لكل ساعة عمل تقل بنحو عشر دولارات عن نظيرتها فى اليابان وبنحو ٢٠ دولارًا عن نظيرتها فى أوروبا . يضاف إلى ذلك الفجوة الشاسعة بين قيمة ما تنفقه أمريكا على الأبحاث العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية التى تبلغ تسعة مليارات دولارات ، مقارنة بثلاثة مليارات دولارات فقط فى أوروبا ومليار دولار فى باقى دول العالم مما يجعل تحقيق التقارب فى الأمد

---

(١) A Second American Century. Mortimer Zuckermen مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs عدد مايو - يونيو ١٩٩٨ ، ص١٩ .

القصير أمرًا مستبعدًا ، وبالنظر إلى أن أمريكا تحظى بنصيب الأسد فى الاستثمارات العالمية فى مجال الكومبيوتر والتكنولوچيا المعلوماتية ، إذ تستوعب ٤٠% من الاستثمارات فى هذا القطاع - فإنها فى وضع يمكنها من الاستفادة بدرجة أكبر من التجارة الإليكترونية المتوقع أن ترتفع قيمتها إلى ٣٤٠٠ مليار دولار فى السنوات المقبلة ، فالاستثمار فى هذا القطاع يعتبر استثمارًا بطيئًا لكنه ذو عائد عال. وقد بادرت أمريكا بالاستثمار مبكرًا ؛ لتكون فى المركز الأول عندما يبدأ السباق ، وأصبحت تسيطر الآن على ٩٠ % من مواقع شبكة الإنترنت العالمية ، ولأن الاقتصاد الأمريكى فى حالة حركة ديناميكية مستمرة فإن الفجوة بينها وبين أقرب المنافسين ستتسع ؛ ليتأكد بذلك مفهوم السيادة الأمريكية فى القرن القادم.

وفى مقابل انخفاض ربح الشركات الأمريكية إبان فترة السبعينيات الذى كان مثار سخرية اليابانيين والأوروبيين ، فقد ارتفع مستوى الربح إلى ٢٠ % ويعاد استثمار جانب كبير من هذه الأرباح فى استثمارات جديدة ترفع من مستوى إنتاجية العمالة الأمريكية. والفضل فى ذلك كله - على حد اعتقاد المتفائلين - يعود إلى روح المبادرة والنزعة الفردية للتملك ، والبراجماتية التى يتحلى بها الأمريكيون ، والمرونة البالغة فى امتصاص كل ما هو جديد. فالمواقع المتقدمة التى كان يشغلها رجال الصناعة فى القرن التاسع عشر مثل « روكفلر » و« كارنيجى » و« مورجان » أصبحت يشغلها الآن رجال المال وصانعو برامج الكمبيوتر مثل « چورچ سوروس » و« بيل جيتس » و« تيدتيرنر » و« لارى إيليسون » الذين يتقدمون قائمة أغنى أثرياء أمريكا التى تعدها مجلة « فوربز - Forbes » سنويًا.

وبفضل روح المبادرة ، أنشئت أكثر من ١,٨ مليون شركة صغيرة فى عقد التسعينيات مقابل ١,٥ مليون شركة فى عقد الثمانينيات وأغلبها شركات محدودة الحجم تستند إلى القاعدة « المعرفية » بدلا من الإنتاج الضخم ، وإلى أساليب إدارية مرنة التحرك من أسفل إلى أعلى مقارنة بالأساليب الأوروبية الجامدة التى تعتمد على صدور التعليمات من أعلى إلى أسفل.

وقد انعكس ذلك على التطور الهائل الذى شهدته البورصة وأسواق المال الأمريكية فى الفترة نفسها. فقد تضاعفت قيمة « مؤشر داوچونز » لأسهم أهم ٣٠

شركة أمريكية ٤ مرات خلال ست سنوات ، وزادت قيمة الأسهم المطروحة فى سوق نيويورك وسوق « نازداك » الذى تتداول فيه أسهم شركات القطاع التكنولوجى بمقدار ٤ آلاف مليارات من الدولارات (٤ تريليون دولار) خلال السنوات الأربع الماضية[1].

ويمثل هذا أكبر عملية تراكم للثروة فى تاريخ الولايات المتحدة. ولهذا يوجه الأمريكيون ٢٨ % من ثرواتهم للتعامل فى أسهم البورصة مقارنة بـ١٢ % فقط عام ١٩٩٠ . وهناك الآن ٢٠ مليون أسرة أى ٥٠ % من الأسر الأمريكية تقامر بأموالها فى بورصة الأسهم والسندات ، وتعلق آمالها ومستوى معيشتها على أداء صناديق الاستثمار مثل « فيديليتيس - Fidelities » و« الاينس كابيتلز - Capitals Alliance » التى تتعامل فى محافظ استثمارية قيمتها ٦ مليارات دولار فى أرجاء المعمورة من بينها أموال صناديق المعاشات التى يستند أبناء الطبقة المتوسطة على مواردها عند بلوغهم سن التقاعد. ويعيش أبناء هذه الطبقة فى حالة قلق وتوتر دائم وقد تعلقت أنظارهم على مدار الساعة بتحرك مؤشرات الأسهم صعودًا وهبوطًا ، يغذيها التغطية المستفيضة لمجريات البورصة فى مختلف قنوات الشبكات التليفزيونية وعلى مواقع شبكة الإنترنت.

واستكمالا لهذه الحلقة الفاضلة ، يركز المتفائلون على تجاوز الاقتصاد الأمريكى لمرحلة العجز المزمن فى الميزانية الفيدرالية الذى كان قد قفز إلى ٢٩٠ مليار دولار فى بداية التسعينيات حين كانت وزارة الخزانة تقترض ستة دولارات من بين كل عشرة دولارات تنفقها. لكن بفضل الإصلاحات وتقليص الإنفاق الذى نفذته الإدارة الأمريكية بالتعاون مع الكونجرس منذ عام ١٩٩٧ تحول العجز إلى فائض قدره ١١٥ مليار دولار فى العام الحالى. وللمرة الأولى أصبح الجدل يدور الآن حول ما إذا كان سيتم توجيه هذا الفائض لخفض الضرائب عن الأثرياء ، أو إنفاق المزيد على الرعاية الصحية ورفع مستوى التعليم ، أو فى تخفيض الدين العام وأعبائه.

---

(١) المرجع السابق ذكره ، صـ١٨ .

الوجه الآخر

قد لا يكون من السهل اختراق هذا السيل المنهمر من الإحصاءات والتقارير أو إزاحة هذا البريق الإعلامى الذى يحيط بكل من يتحدث بتفاؤل عن أداء الاقتصاد الأمريكى وتفوقه على أقرانه ، أو الخروج من مأزق أحقية النموذج الرأسمالى الأمريكى فى أن يكون الملك المتوج على عرش القرن الواحد والعشرين ، لكننا إذا كشفنا الستار رويدًا رويدًا سنكتشف الكثير من التجاعيد على هذا الوجه الذى تغطيه المساحيق الإعلامية .

فالحديث عن دخول الاقتصاد الأمريكى مرحلة ما بعد الحداثة حيث لا دورات اقتصادية ، ولا تقلبات حادة بل نعيم ورخاء متصل ، أمر فيه الكثير من المبالغة . فارتفاع معدل النمو إلى ٤ % مدة عامين متتاليين ليس أمرًا خارقًا للعادة ، وسبق تسجيله فى فترات مختلفة فى الثمانينيات ، ولا يمثل تغييرًا جوهريًا فى معدلات النمو طويلة الأجل المتوقع أن تدور حول متوسط نسبته ٢,٥ % على مدى السنوات الخمس المقبلة . كما أن زوال خطر التضخم ارتهن بعوامل قد لا تستمر فى المستقبل مثل انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية المستوردة بسبب الأزمة المالية الآسيوية ، وما ترتب عليها من انخفاض الطلب العالمى على البترول وتدهور أسعار العملات الآسيوية . ومثل ارتفاع سعر الدولار أمام الين اليابانى واليورو الأوروبى بسبب انتعاش الاقتصاد الأمريكى مقابل ركود الاقتصاديات اليابانية والأوروبية ، وكلها عوامل متجهة إلى التغير فى السنوات المقبلة لتعيد الاقتصادى الأمريكى إلى حلقة الدورة الاقتصادية وتقلباتها . فضلا عن أن التحكم فى التضخم ارتبط بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية وتقليص الإنفاق على مزايا الرعاية الصحية إلى جانب ارتفاع مستوى الإنتاجية فى بعض القطاعات التكنولوجية .

الأمر الثانى يتعلق بخطورة الفقاعة التى تعيشها البورصة الأمريكية ضاربة عرض الحائط بكل دعوات « ألان جرينسبان » رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى لتوخى الحذر مع الأخذ فى الاعتبار التداعيات السلبية لانهيار بورصة « وول ستريت » فى ظل اقتصاد العولمة . وكما أوضحنا سلفًا فقد كانت الأزمة المكسيكية الثانية عام ١٩٩٢ نتيجة لتداعيات انهيار البورصة الأمريكية عام ١٩٨٧ وكذلك

كانت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا سببًا لإفراط صناديق الاستثمار الأمريكية فى تحريك رؤوس أموال ساخنة قصيرة الأجل دخولا وخروجًا من البورصات الآسيوية٠

وقد حذرت مجلة « الإيكونوميست » البريطانية فى أكثر من عدد مؤخرًا من مخاطر عدم التحرك المبكر لتفتيت هذه الفقاعة فى الوقت المناسب برفع أسعار الفائدة ، لكن « جرينسبان » يتردد فى الإقدام على هذه الخطوة لاعتبارات سياسية وانتخابية ، ولاعتبار جديد أصبح يشكل خفضًا مؤثرًا عند تحديد أسعار الفائدة ، هو تأثر مستوى معيشة الأسر متوسطة الدخل مباشرة بالتقلبات فى البورصة صعودًا وهبوطًا بعد أن تحولت إلى طبقة من حملة الأسهم ، وأصبح العاملون والمديرون يحصلون على جانب من المزايا المالية الإضافية فى شكل أسهم٠ وتؤكد « الإيكونوميست »[1] أن الأسهم فى البورصة الأمريكية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية ولا يبررها مستوى ربح شركات الإنترنت مثل « أمازون » و« ياهوو » التى تغذى الفقاعة فى القطاع التكنولوجى بمضاعفة أسعار أسهمها فى البورصة ثلاث مرات خلال فترة وجيزة٠ والسبب فى ذلك هو أن أغلب سماسرة البورصة الآن هم من الهواة المغامرين الذين يحترفون الرهان على مستقبل مجهول أكثر من حسابات الواقع الفعلى ، ولم يذوقوا بعدُ ألم الانهيارات فى البورصة التى يعرفها أقرانهم السابقون منذ أزمة الثلاثينيات٠

لكن أكثر ما تحذر منه المجلة العريقة فى تحليلاتها الاقتصادية هو هذه العلاقة الخطرة بين الفقاعة فى البورصة وأسلوب تغذية التعاملات المتشنجة فى صالات القمار ـ أى البورصات ـ عن طريق السيولة المفرطة والادخار السلبى ، والذى يعكس بدوره جسامة مشكلة الاختلال المالى فى الاقتصاد الأمريكى ويضاعف من عمق الركود عند حدوثه٠

فالمشكلة الأساسية هى أنه على الرغم من ضخامة الناتج القومى الإجمالى ، فالأمريكيون يستهلكون أكثر مما ينتجون ، ويستثمرون أكثر مما يدخرون ، وقد انعكس ذلك فى ضخامة الدين العام والخاص فى وقت واحد٠ فقد قفز الدين العام من

---

(١) مجلة Economist عدد ٢٥ سبتمبر ١٩٩٩ ، صـ١٥ ٠

١١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٥,٢ ألف مليار من الدولارات فى العام الحالى، يخص منه المواطنين الأمريكيين ٣٠٦ ألف مليار من الدولارات ، أما الباقى فيتم تمويله من مشتريات الأجانب وعلى رأسهم اليابانيون ـ لسندات الخزانة الأمريكية، مما يزيد من تبعية أمريكا لمقرضيها الأجانب ٠ وعلى الرغم من أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت من ضعف الناتج الإجمالى فى منتصف الثمانينيات إلى ٤٠ % فى الوقت الراهن ، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلى ٦٠ % فى الدول الأوروبية مع الأخذ فى الاعتبار عدم إنفاق الحكومة الأمريكية على برامج الرفاهة الاجتماعية مثل مثيلاتها الأوروبية ـ إلا أن هذا الدين يشكل عنصرًا ضاغطًا ليس فقط من خلال ما تمثل خدمته من أعباء ، ولكن لأنه يقيد حركة السلطات الفيدرالية فى تحقيق التوازن الكلى للاقتصاد ٠ فلابد من الإبقاء على الدولار عند مستوى مرتفع حتى يحافظ على جاذبيته لدى الأجانب المشترين لسندات الخزانة ٠ وكذلك أسعار الفائدة التى يتم رفعها فى بعض الأحيان بشكل يعيق الاستثمار الداخلى ٠ فأمريكا تقترض حوالى ١٥٠ مليار دولار كل عام أى بنسبة ٣ % من إجمالى الناتج القومى ، لكن هذا الدين فى سبيله إلى التناقص مع تحقيق الفائض فى الميزانية الفيدرالية وبدء الحوار بشأن استخدام هذا الفائض المتوقع استمراره فى التخلص من الدين العام خلال فترة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ عامًا بافتراض استمرار معدلات النمو الحالية ، لكن سيظل للدين العام دورٌ فى دعم وتأجيج الطلب الداخلى بما يسمح باستمرار الانتعاش أطول فترة ممكنة ٠

لكن الجانب الآخر من المديونية يمثل مشكلة كبرى ، وهو الادخار السلبى للأفراد والشركات ٠ فقد شجع انخفاض أسعار الفائدة المواطنين على الاستدانة لأغراض الاستهلاك الترفى والاستثمار فى الأسهم ثم الاستدانة بضمان الأسهم ٠ وبلغ معدل الادخار السلبى ٥,٥ % فى عام ٩٩ بعد أن كان إيجابيًا وبنسبة ٤ % فى بداية التسعينيات ٠ وارتفع الدين العائلى من ٨٥ % إلى ١٠٢ % من الدخل القابل للتصرف فيه ٠ وبالمقابل ارتفع الدين الخاص للشركات لأكثر من ٤٠٠ مليار دولار أى بنسبة ٥ % من الناتج المحلى الإجمالى وهو معدل لم يسبق تسجيله فى العقود الأربعة الماضية ٠

والمثير أن نصف هذه الأموال المقترضة قد تم إنفاقه فى تغذية المضاربة فى البورصة، وشراء أسهم الشركات عند تعرضها للهبوط بدلا من تخصيصها لشراء المعدات والآلات ، وذلك بالإضافة إلى المضاربة على أسعار العقارات بشكل ينذر بالخطر، ومن بين ١٢ مؤشرًا على احتمالات انفجار الفقاعة فى البورصات استنادًا إلى الخبرات الأمريكية واليابانية السابقة ، يضاء الضوء الأحمر فى عشرة مؤشرات على الأقل فى « وول ستريت » ولا أحد يستطيع التكهن بتوقيت انفجار الفقاعة إلا أنه من المؤكد أن دويها الركودى سيكون أقوى مما حدث فى أزمة الثلاثينيات، أولا بسبب هذا الارتباط الجديد والمباشر بين مستوى معيشة نصف العائلات الأمريكية وما يحدث فى صالات القمار فى البورصة ،وثانيًا لأن تقليص قدرة الأفراد والشركات على سداد ديونها المتضخمة مع حلول الركود سيؤثر على النظام المصرفى ويفضى إلى إفلاس البنوك والشركات ؛ لينتشر الذعر بسرعة البرق إلى أنحاء العالم فيما أصبح يعرف بظاهرة « جناح الفراشة » فمجرد خفقة جناح الفراشة فى نيويورك يثير زوبعة فى باريس وطوكيو ولندن[1].

وهكذا يرهن المقامرون فى بورصة « وول ستريت » مصير اقتصاديات العالم ، ومصير المواطنين الأمريكيين بمضارباتهم ومجازفاتهم التى لا تخضع لأى قيود؛ لأنهم فى نهاية الأمر يعتمدون على مساندة السلطات الفيدرالية لهم وقت الأزمات حتى لا يتسببوا فى وقوع أزمة عالمية وانهيار النظام الداخلى، وهذا ما حدث بالفعل عندما سارع « جرينسبان » فى صيف عام ١٩٩٨ بالضغط على البنوك وصناديق الاستثمار لتعبئة عشرة مليارات دولارات خصصت لإنقاذ أحد صناديق الاستثمار عالية المجازفة وهو صندوق « لونج تيرم كريديت فاند - Long Term Credit Fund » من خطر الإفلاس بسبب تعرضها لخسائر من جراء الأزمة الروسية،

وإذا نحينا القناع البراق جانبًا سنكتشف أن معدلات النمو البراقة والأداء المبهر للقطاع التكنولوچى لم يعالجا الاختلالات المزمنة فى الاقتصاد الأمريكى والمتمثل فى استمرار العجز التجارى الذى تفاقم إلى معدل سنوى قدره ٢٥٠ مليار دولار ، وبلغ العجز فى الحساب الجارى الذى يعكس حركة التجارة فى السلع والخدمات إلى

---

(١) الرأسمالية ضد الرأسمالية ، المرجع السابق ذكره ، صـ٦٦ ،

جانب صافى حركة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية ٣٠١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ . بل يؤكد الخبراء أن الاقتصاد المعلوماتى قد عجل بتدهور العجز التجارى الأمريكى ؛ لأنه من الناحية العملية يسهم بنسبة ١٠ % فقط من صادرات الصناعات التحويلية التى تخلت عنها أمريكا لدول جنوب شرق آسيا . والسبب فى ذلك قد يرجع إلى تفشى عمليات القرصنة لبرامج الكومبيوتر والتى تحاول أمريكا الحد منها بتشديد القوانين الدولية لحماية الابتكارات الفنية والفكرية ، ولكن أيضًا لأن منتجات الاقتصاد المعرفى والمعلوماتى لها خصوصية ثقافية قد لا تجعلها قابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية .

والدليل على ذلك هو أن شركة « ميكروسوفت » رغم ما لديها من صفة احتكارية فى برامج تشغيل الكومبيوتر صدرت بما قيمته ٢,٩ مليار دولار فقط فى عام ١٩٩٨ أى بنسبة ٢٠ % من إجمالى مبيعاتها التى بلغت ١٤,٥ مليار من الدولارات[(١)] فى حين تعتمد شركة « بوينج » لصناعة الطائرات على المبيعات الخارجية فى تحقيق ٥٠ % من إيراداتها . وبمعنى آخر فإن التخصص فى الاقتصاد المعلوماتى لن يسهم فى المدى الطويل فى تصحيح الاختلال التجارى . وهكذا تلتقى فقاعة الأسهم فى البورصة المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وأزمة انهيار الادخار المحلى ، وتضخم العجز فى الميزان التجارى وميزان الحساب الجارى لتشكل أضلاع مثلث خطير يكشف هشاشة الوضع الاقتصادى - ويوشك أن يزيح التفاؤل الأمريكى من مقعده ، ولكن بعد أن يكون أفرز سمومه فى جسد الاقتصاد العالمى . فإنه على حد قول « پول منتريه » بسخريته اللاذعة وعبارته البليغة « طيش القوى الذى يهدد العالم اليوم » ؛ لأن القوة الأمريكية تعتمد على التسليح الكثيف لنفسها وعملائها لمنع ظهور عمالقة آخرين فى العالم مثل الصين ، وتعتمد على التدخل متذرعة بدواع إنسانية لإخضاع الأطراف من خلال سياسات مؤسسات مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية التى تعمل فى خدمة النموذج الأمريكى وتحافظ على مصالحه .

---

(١) جريدة سان فرانسيسكو كرونيكل San Francisco Chronicle عدد ١٦ سبتمبر عام ١٩٩٩

يستند المروجون لمقولة دخول الاقتصاد الأمريكى مرحلة ما بعد الحداثة إلى التغيير الذى أحدثته تكنولوچيا المعلومات ، وثورة الاتصالات والتدويل والعولمة فى الطريقة التى تدار بها الشركات. ويضيفون أن تكنولوچيا الكومبيوتر المقترن بالعمل فى إطار السوق المفتوحة عالميًا ، يفتح المجال أمام رفع مستوى الإنتاجية إلى مستويات تمكن الاقتصاد الأمريكى من النمو المتواصل دون ضغوط تضخمية بسبب انخفاض التكلفة الإنتاجية على نحو يحد من تأثير الارتفاعات فى مستويات الأجور.

وليس هناك مجال للجدل فى تأثير الثورة التكنولوچية على أداء الاقتصاد الأمريكى. فقد ارتفع مستوى الإنتاجية فى القطاع التكنولوچى بنسب تراوحت ما بين ٢,٢ % و ٣,٥ % خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٩ مقارنة بمتوسط عام نسبته ١ % فى الفترة السابقة. وعلى الرغم من أن هذا القطاع لا يمثل حتى الآن إلا ٨ % من الناتج المحلى الإجمالى ، إلا أنه أسهم فى المتوسط بنسبة ٣٥ % من نمو الاقتصاد الكلى. وليس هذا بالأمر الغريب أو المثير للدهشة ، فقد زادت استثمارات الشركات الأمريكية فى هذا القطاع ١٤ مرة خلال عقد التسعينيات ، وبلغت الاستثمارات فى قطاع الكومبيوتر والاتصالات وحده ٢٢٠ مليار دولار سنويًا ، فى حين لم تتجاوز الاستثمارات فى القطاعات الصناعية الأخرى ١٣٠ مليار دولار. وليست هذه المرة الأولى التى ترتفع فيها مستويات الإنتاجية فى قطاع يتمتع باستثمار كثيف. فقد حدث هذا مرات عديدة بالنسبة لصناعات أخرى مثل صناعة السيارات والنسيج والكهرباء منذ مطلع القرن. لكن الفيصل هنا هو هل أدى ارتفاع مستوى الإنتاجية فى القطاع المتقدم ، وهو القطاع التكنولوچى ، إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية فى الاقتصاد ككل ؟

هذا ما يدحضه « روبرت جوردون »[1] أستاذ الاقتصاد لجامعة « نورث ويسترن » الذى يشير فى دراسة له إلى أن ارتفاع مستوى الإنتاجية قد انحصر فى قطاع صناعة الكومبيوتر التى تشكل ١,٢ % فقط من الناتج الأمريكى ، فى حين تراجع مستوى الإنتاجية فى الصناعات التحويلية التقليدية مثل صناعة الصلب.

(١) مجلة الـ Economist عدد ٢٤ يوليو عام ١٩٩٩م.

وبمعنى آخر فإنه حتى تنتقل المكتسبات فى الإنتاجية إلى مختلف القطاعات الأخرى يكون الحديث عن دخول الاقتصاد مرحلة ما بعد الحداثة أمرًا سابقًا لأوانه يحيطه الكثير من الشكوك .

يضاف إلى ذلك أن هامش التفوق التكنولوچى عبر طرفى الأطلنطى بدأ يضيق ؛ لأن العبرة ليست فى الابتكارات العلمية التى تنفق عليها أمريكا أموالا طائلة كما أسلفنا ، لكن فى التطبيق التكنولوچى لهذه المعرفة العلمية ، ولذلك فلن تمر سوى سنوات قليلة قبل أن تلحق أوروپا واليابان بالشركات الأمريكية فى مجالات استخدامات الكومبيوتر والإنترنت وتكنولوچيا المعلومات ، بل إن الفارق فى مستويات الإنتاجية أصبح الآن فى نطاق هامش الخطأ التقليدى الذى يمكن إغفاله . وبمعنى آخر لم يحدث فى الحقيقة تغير جوهرى فى مواقع القوى الاقتصادية العالمية منذ بداية هذا العقد . فالمستويات التكنولوچية متقاربة ، وما زالت الولايات المتحدة فى المقدمة تلاحقها أوروپا واليابان ، وسيظل الأمر كذلك لعقود قادمة ، لكن هذا لا يعكس حدوث تغير جوهرى فى قدرة أمريكا على خلق الثروات وترجمة هذه الثروة إلى قوة هيمنة .

لكن المثير أن هذا التقدم المحدود فى القوة الاقتصادية يستخدم الآن لتبرير التفوق النوعى للمؤسسات التى دعمت هذه الثورة الجديدة ، والمقصود بذلك تمجيد المبادرة الفردية وروح المغامرة والمخاطرة العالية والأسواق المالية المتحررة من كل قيد وأسواق العمل المرنة منخفضة الأجر . ولم يكن الأمر كذلك فى العقد الماضى عندما كان الأمريكيون ينظرون بحسد إلى الشركات اليابانية المتحررة من ضغوط أسواق المال بما يمكنها من التركيز على التطوير طويل الأمد لقدراتها الإنتاجية ، ويتأملون بحسرة أسواق المال الأوروپية غير المرنة التى مكنت الشركات الأوروپية من تحقيق تراكم لرأس المال البشرى بالتدريب المستمر للعاملين بها . لكن الوضع انعكس الآن وأصبحت الزيادة المزعومة فى الإنتاجية تفسر على أنها نتيجة للمرونة العالية فى أسواق العمل وتقليص المزايا العمالية ، وتقويض القدرة التفاوضية للعمال عند إبرام عقود الأجور تحت وطأة مقصلة الخوف من فقد فرص العمل .

ولذلك فإن المؤشر العام للبطالة الذى انخفض إلى أدنى حد له منذ ٣٠ عامًا يخفى

تفاوته بين قطاعات إنتاجية متعددة ومناطق جغرافية متنوعة ، فإذا كان المتوسط العام للبطالة هو ٤,١ % إلا أنه يرتفع إلى ضعف هذه النسبة بين الزنوج وفى المدن الداخلية المكتظة بالعاطلين وبين الفئات التى تفتقد إلى المهارات الجديدة المطلوبة فى أسواق العمل • وكذلك يختلف معدل نمو الدخل عن معدل نمو الناتج الإجمالى بسبب تراجع معدل نمو الأجور • فأمريكا تأتى فى المرتبة السابعة من حيث مستوى الدخل الفردى بعد سويسرا وألمانيا واليابان والدانمارك والنمسا والسويد ، والسبب فى ذلك يرجع إلى تقلص قوة النقابات العمالية التى تراجع تمثيل العمال فيها من ٣٥ % من إجمالى القوى العاملة فى الثمانينيات إلى ١٤ % فى الوقت الراهن •

وبمعنى آخر فإننا لسنا أمام معجزة اقتصادية أو ثورة جديدة ، ولكن تحول إيجابى فى الدورة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الأمريكى بفضل عوامل ذات طبيعة مؤقتة ، وتفوق تكنولوجى مؤقت ، وتحولات فى سوق العمالة قلصت القدرة على زيادة الأجور ، وتطور محدود فى الإنتاجية ، وقد أسهمت كل هذه العوامل فى تحقيق معدلات نمو متقاربة مع المستويات التاريخية ولكن بضغوط تضخمية أقل ومستويات أعلى من العمالة •

لكن الثمن الذى دفع فى مقابل ذلك كان باهظًا • فالمقابل لهذه الرأسمالية المالية الإعلامية الفاسدة هو هذا التفاوت المخيف فى توزيعات الدخل الذى فاق مستوياته إبان فترة الركود فى الثلاثينيات ، ويوشك أن يحول المجتمع الأمريكى من ديمقراطية تستند إلى قوة الطبقة المتوسطة إلى نظام سلطاوى شبه ديمقراطى تسوده طبقة ثرية غير مكترثة ومتعجرفة ، وطبقة مقهورة مغلوب على أمرها ، وسياسات خفية تديرها دوائر المال والنفوذ ، ويهدد قاعدة التضامن والاستقرار الذى شكل نسيج المجتمع الأمريكى ، وهو النموذج الذى يتم نقله الآن إلى أرجاء المعمورة عبر أسلاك العولمة •

فالتقرير الأخير لمكتب الميزانية فى الكونجرس يكشف عن تركز خطير للثروة ؛ إذ يستحوذ ١ % من العائلات الأمريكية الأكثر ثراءً على ٤٠ % من الثروة القومية فى عام ١٩٩٥ ، وفى مقابل ذلك يحصل ٨٠ % من العائلات الأمريكية على ١٦ % من الثروة القومية ، ويعزو التقرير هذا التفاوت القياسى إلى التخفيضات الضرائبية التى استفاد منها الأثرياء فى الحقبة الريجانية ، إلى جانب

تراجع نصيب الأجور من الدخل القومى ، وارتفاع مستوى الأرباح الرأسمالية وتباين استفادة طبقات المجتمع من التطور التكنولوچى المعرفى وتقليص المزايا الاجتماعية .

لكن « چيمس جالبريث » فى كتابه « اللامساواة المتعمدة - Created Unequal » يؤكد أن هذا التفاوت كان نتيجة لسياسات متعمدة بتخلى السلطة عن مبدأ « العمالة الكاملة » وانتهاج سياسات نقدية صارمة لمقاومة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة مما أدى إلى موجات متتالية من التضخم والركود أضعفت الطبقة المتوسطة ، وإضفاء الشرعية على تقليص برامج الرفاهة الاجتماعية لنقل الموارد من الاستخدام العام إلى الاستخدام الخاص للأثرياء وأصحاب المصالح التجارية والمالية ، والتعجيل بعملية التدويل العالمى فى ظل مستوى مرتفع للدولار ، وفى ظل شروط مجحفة دوليًا بالنسبة للدول النامية فى أعقاب أزمات الديون التى تعرضت لها فى منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات . ويؤكد جالبريث فى كتابه أن تخلى النظام السياسى على دعم الطبقة المتوسطة بعد عقد السبعينيات هو الذى يضع أمريكا الآن فى وضع مزدوج بين العالم الأول بحكم تفوقها الاقتصادى والتكنولوچى ، وبين العالم الثالث من حيث النسيج الداخلى للمجتمع حيث تصل نسبة الفقر إلى ١٣,٧%(١).

ولذلك فإن هذا التفاوت الاجتماعى لا يجب أن ينظر إليه على أنه مجرد سحابة داكنة فى سماء فضية اللون . وتبسيط الموقف بإرجاعه إلى عوامل خارجة عن نطاق السيطرة ، مثل التطور التكنولوچى أو تدويل العملية الإنتاجية أو المنافسة الشرسة ، أمر ينطوى على مغالطة صريحة . كما أن الذين يروجون لفكرة أن الفجوة ستضيق تلقائيًا بفعل الميراث الحضارى الغربى والتقاليد الموروثة التى تنبذ الإفراط فى البذخ - يتجاهلون أن أثرياء اليوم مختلفون جذريًا عن أثرياء الأمس مثل « فاندربيلت » و« مورجان » الذين أنفقوا فى بداية القرن الحالى ما يساوى ستة مليارات دولارات - بأسعار اليوم - على أعمال الخير والإحسان وبناء مجتمعاتهم تعويضًا عن استغلالهم البشع لأبناء أمتهم . أما أثرياء اليوم القادمون من « وادى سيليكون » ومن بورصة «وول ستريت » فهم ينسبون ثرواتهم إلى براعتهم ونبوغهم الفردى وابتكاراتهم

---

(١) James K. Galbraith Created Unequal » الناشر The Century Foundation ، ص٥

وليس إلى النظام الذى يسمح لهم باكتناز الثروات • ويؤمنون بأن دورهم يتلخص فى كونهم رجال أعمال ناجحين ملتحمين بأقرانهم فى بؤر معزولة فى العالم ، وليس فى الانتماء إلى المجتمع • ولذلك تجدهم يبدون درجة عالية من عدم الاكتراث إزاء مصير الفقراء فى مجتمعاتهم ، ويؤمنون حياتهم بإقامة أسوار حصينة حول قصورهم تعزلهم عن الكسالى والطفيليين واثقين من قدرتهم على الاستمرار فى توسيع نشاطهم بغض النظر عن تضاؤل مستويات النمو فى مجتمعاتهم • وهؤلاء يتصلبون فى مواقفهم المناهضة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الاجتماعية ، ويمتلكون الأموال التى يمكن أن يمولوا بها الحملات الانتخابية للمرشحين مقابل دعم مصالحهم سواء من مقاعد الكونجرس أو من مقعد الرئاسة • ويبرر هذا الأرقام الفلكية التى بلغتها عملية تمويل الحملات الانتخابية منذ بداية التسعينيات وأقصت الكثير من العناصر السياسية المعتدلة عن دخول معترك الحملات الانتخابية ، وجعلت كل محاولات إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية تصل إلى طريق مسدود •

وفى المقابل يزداد يأس الفقراء فى الخروج من مأزقهم ويردون على تجاهل المجتمع لمحنتهم بالعنف والجريمة والمخدرات ، والنزعة الدينية اليمينية المتشددة ، والامتناع عن التصويت ، مما يعمق التناقضات فى المجتمع الأمريكى بعد انفصام العقد الاجتماعى غير المكتوب بين الأثرياء والفقراء على نحو يهدد النسيج الديمقراطى للمجتمع •

والدليل على ذلك هو أن أرباح الشركات ارتفعت بنسبة ١٠٨ % على مدى سنوات العقد الماضى فى حين لم يرتفع مستوى الأجور إلا بنسبة ٢٨ % ، وتعاظمت مرتبات المديرين التنفيذيين للشركات الكبريات بنسبة ٤٨١ % وبلغت الثروة المشتركة « لبيل جيتس » مؤسس شركة « ميكروسوفت » و« وارين بافيت» رئيس شركة « بيركشاير هاثاواى » و« بول ألين » رئيس شركة «ميكروسوفت ألومنوس » ما يقرب من ١٥٦ مليار دولار أى ما يوازى الناتج الإجمالى القومى لأفقر ٤٣ دولة فى العالم • وتفاقمت الفجوة بين دخول العاملين ودخول رؤساء الشركات التى كانت نسبتها ١ : ٤٤ فى فترة الستينيات إلى ١ : ٣٢٦ فى فترة التسعينيات • وهذا الفارق بين متوسط مرتب رئيس الشركة

ومتوسط أجر العاملين لا يزيد عن ١٧ ضعفًا فى اليابان و٢٣ ضعفًا فى ألمانيا . وفى أمريكا الآن ١٧٠ مليارديرًا مقابل ١٣ فقط فى عام ١٩٨٤ ومقابل ٣٥٨ مليارديرًا فى العالم كله يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة[1] .

لذلك يرى « جالبريث » أن آليات السوق لا يمكنها أن تعالج هذا التفاوت الخطير فى مستويات الأجور والدخول ، وأنه لابد من تدخل الدولة وبشكل حاسم لإعادة بناء الطبقة المتوسطة على نحو يعيد للنظام الديمقراطى تماسكه ، وذلك بالأخذ بسياسات « الصفقة الجديدة » والمجتمع العظيم التى دعمت الطبقة المتوسطة حتى بداية عقد السبعينيات . ويتطلب ذلك تدخلا حكوميًا للعودة إلى سياسة العمالة الكاملة ، وتحقيق مستويات مستمرة ومستقرة من النمو وإعادة ربط السياسة النقدية بأهداف الاقتصاد الكلى وليس فقط باستقرار الأسعار . والعمل على تنشيط قطاعات الاقتصاد القومى كافة ، وعدم الاكتفاء بمنح مزايا تمييزية للقطاعات التكنولوجية القائدة ، والإنفاق على برامج تطوير المستوى المهنى والتعليمى للفئات مهضومة الحق ، وتقريب التفاوت بين مستويات الأجور ثم الانتقال إلى انتهاج سياسات تجارية دولية تقوم على أساس تبادل المنافع وليس تكريس علاقة التبعية .

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة كثيرًا إذا قلنا إن أكثر ما أدخلته الكلينتونية على القاموس السياسى الأمريكى هو العودة إلى سياسة التدخل الحكومى . ورغم أن كلينتون نفسه قد عجز عن إنجاز برنامجه بسبب صراعاته المستمرة مع كونجرس ذى أغلبية جمهورية عنيدة تتربص بسياساته ، إلا أن فكرة التدخل الحكومى لم تخرج من القاموس . لكن البحث يدور الآن عن دور أكثر كفاءة للحكومة وهو ما يطرحه المرشحون المتنافسون فى الانتخابات الرئاسية المقبلة بمختلف تياراتهم السياسية .

وسواء كان هذا كافيًا لمواجهة الاختلال الداخلى أو لا ، فإن ما يهمنا هو أنه فى حين تميل أمريكا داخليًا إلى العودة إلى سياسات حكومية لضبط الإيقاع الداخلى ، فإنها تتربص بشدة إزاء أى محاولة للتدخل للتحكم فى آليات النظام الرأسمالى الدولى ، باعتبار أن إقامة مؤسسات دولية جديدة ينتقص من هيمنتها عبر

---

(١) فخ العولمة المؤلف السابق ذكره ، صـ١١ .

مؤسسات « بريتون وودز » التى أنشأتها لخدمة مصالحها ، حتى وإن أثبتت فشلها فى معالجة ما يواجهه الاقتصاد العالمى من تحديات ، فضلا عن إصرارها على أن يتم أولا بسط سيطرة النموذج الأمريكى بحذافيره فى أرجاء المعمورة حتى تضمن هيمنة المركز الرأسمالى على الأطراف قبل أى تفكير فى تغيير قواعد اللعبة ٠

المجتمع والسوق

يعيش العالم اليوم تحت مظلة ما يعرف بأيديولوچية الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال التى بدأت تدريجيًا منذ منتصف الثمانينيات ، والتى بدونها لا يمكن الحديث عن نظام رأسمالى دولى ٠ فالتبادل الحر للسلع والخدمات الذى ساد التعاملات الدولية منذ بداية القرن ، لم يكن كافيًا لبناء الاقتصاد العالمى المترابط على النحو الذى أتاحه الانتقال الحر لأهم عناصر الإنتاج وهو رأس المال ، وما ارتبط به من نقل المعلومات وروح المبادرة الفردية والتطبيقات التكنولوچية للتقدم العلمى فى طرائق الإنتاج ٠

ونظرًا لأن انتقال رؤوس الأموال يتم فى إطار علاقة التبعية التى أرساها النظام الرأسمالى بين المركز والأطراف ، فقد أصبح هيكل هذا النظام يعمل مثل الدورة الدموية فى الجسم البشرى ، حيث تقوم الأسواق المالية فى المراكز الرأسمالية القوية بامتصاص رؤوس الأموال من الأطراف ؛ لتعيد ضخها من جديد إليها سواء فى شكل قروض مصرفية ، أو محافظ استثمارية أو استثمارات لشركات متخطية القوميات وفقًا لأولويات تحددها مصالح المراكز الرأسمالية التى تحتفظ بوضعها كطرف قوى فى المعادلة غير المتوازنة ٠

ولأن رأس المال المالى يتمتع بدرجة أعلى من المرونة مقارنة برأس المال الطبيعى الممثل فى الآلات والمعدات ، فقد شغل انتقال رأس المال المالى موقعًا متعاظمًا ومحوريًا فى هذا النظام ، وكان فى الوقت ذاته سببًا أساسيًّا فيما تعرض له هذا النظام من تقلبات وأزمات متلاحقة ، بدءًا بالأزمة المكسيكية ثم الآسيوية والبرازيلية والروسية؛ لأن الصفة المهيمنة على حركته هى عقلية القطيع ٠ فالأموال تتدفق على موقع معين عندما ترتفع درجة التفاؤل بقدراته على النمو ، وتهرب مذعورة عند أول إشارة خطر مسببة فى كلتا الحالتين اضطرابًا حاليا واقتصاديًّا

واجتماعيًا حادًا لا يعوضه ما تحققه من إيجابيات محدودة الأمد ٠

ولذلك فإن « چورچ سوروس » الملياردير اليهودى - الأمريكى الجنسية المجرى الأصل - الذى جمع ثروته من خلال المضاربة على أسعار العملات وقدرته وأقرانه من المستثمرين المضاربين على تحريك كميات هائلة من رؤوس الأموال ، وذلك قبل أن ينقلب على مهنته إثر خسارته خسارة مالية فادحة ؛ ليكتب كتابه عن « أزمة الرأسمالية الدولية »[1]٠ يؤكد فيه أن **أزمة النظام الرأسمالى لا تعود إلى أسباب طارئة خارجة عن نطاق السيطرة ، لكنها بسبب عوامل متأصلة فى النظام ذاته تفجر الأزمات بين الحين والآخر :**

العامل الأول : يعود إلى الآليات الجديدة فى النظام الرأسمالى الدولى الذى أصبح إنشاء الشركات فيه يتم أساسًا من خلال طرح الأسهم وتداولها فى البورصة بعد أن كان دور التمويل بالأسهم أمرًا داعمًا لرؤوس الأموال الفردية والقروض المصرفية وليس بديلا لها٠ والفارق بين أسلوبى التمويل هو أن الربح قصير الأجل قد أصبح العامل المسيطر على عملية اتخاذ القرارات وبشكل أقوى عما كان عليه الأمر فى السابق٠ وكذلك ارتبطت قرارات المنتجين وثروات المستهلكين الذين تحولوا بدورهم إلى حملة أسهم بمستوى ربحية الأسهم فى البورصة٠ ويفسر ذلك تردد شخصية معروفة بحذرها وجرأتها مثل « ألان جرينسپان » رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى فى رفع أسعار الفائدة ، لما فى ذلك من تأثير على مستوى ربح الأسهم ، ومن ثم ثروات المستهلكين ونزعاتهم الاستهلاكية المؤثرة بدورها على مستوى الطلب الداخلى ومعدلات النمو المتحققة٠

وكذلك أدى تصاعد وتيرة تدويل العملية الإنتاجية ، والحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة لتمويل الاستثمارات الجديدة ، وتصاعد الضغوط التنافسية إلى اضطرار المنتجين إلى اللجوء إلى طرح الأسهم فى البورصة والتحول إلى شركات عامة يملكها حملة الأسهم ، ولأن الربح هو القانون الوحيد الذى يحكم المتعاملين فى البورصة ، فقد حل الربح قصير الأجل وتحقيق مكاسب مالية سريعة ومستمرة كهدف محورى يجبُّ الأهداف الأخرى كافة والتى كانت تحكم أنشطة الشركات قبل ذلك ،

---

(١) أزمة الرأسمالية الدولية Crises of Global Capitalism المرجع السابق ذكره ، صـ١٠٢

مثل السيطرة على الأسواق ، أو الاستثمار طويل الأجل أو تحقيق مستويات أعلى من العمالة أو الحفاظ على علاقات متوازنة بين أصحاب العمل والعمال ، كما كان عليه الحال في النموذج الرايني والياباني الذى أسلفنا الإشارة إليه.

وأصبح الآلهة الجدد للنظام هم مؤسسات التصنيف الدولى مثل « موديز وميريل لينش » التى تصنف الشركات والبنوك والدول والمجتمعات بأسرها وفقًا لمعايير يحكمها الربح قصير الأجل ، والمصداقية الائتمانية التى تتيح لرؤوس الأموال أعلى درجات المرونة فى الدخول والخروج من الأسواق. ولهذا يتميز الطور الأخير من النظام الرأسمالى الدولى بهيمنته على نطاق أكثر اتساعًا من الناحية الجغرافية حيث ينتشر نفوذه فى أرجاء أكثر اتساعًا من المعمورة مقارنة بالأطوار السابقة له ، ويتميز كذلك بسيطرة هاجس الربح عليه وبإضفائه قيمة كامنة وأقوى للنقود لم تكن قائمة من قبل ، حيث ظلت النقود وسيلة للتبادل وليست هدفًا فى حد ذاته يسعى الجميع لاكتنازه.

والرأسمالية الحالية رأسمالية توسعية لها نفس النزعات الإمبريالية السابقة التى لا تقبل ببقاء أى بقعة خارج سيطرتها ونفوذها ، وتعتبر الخارجين عن نظامها حمقى وشاردين لابد من إخضاعهم إن عاجلا أو آجلا. وهى لا تكتفى بالسيطرة على مواقع جغرافية ، أو موارد الطاقة لكن فريستها هى عقول البشر وأفكارهم وثقافتهم وأنماطهم المعيشية ، وعلاقاتهم الاجتماعية وعاداتهم اليومية. ومن ثم يخرج هدف الربحية من النظام الاقتصادى المحدود له داخل السوق إلى النظام الأرحب لخلايا المجتمع كله وشرايينه والدماء المتدفقة إلى عروقه.

لكنه نظام غير مكتمل ؛ لأنه فى حين أن هناك قواعد وأنظمة تحكم تفاعلاته الاقتصادية على النطاق الدولى - رغم محدودية تأثيرها مع تقلص نفوذ المؤسسات الدولية التقليدية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى - إلا أنه لا يوجد فى المقابل نظام سياسى أو اجتماعى عالمى يضبط حركته ويخضعه للمساءلة الديمقراطية. فالدولة القومية لا زالت الوحدة الأساسية للنظام السياسى ، لكنها لم تعد قادرة على الدفاع عن المصالح القومية لمواطنيها أو أن ترسم سياسات تأخذ فى اعتبارها مصالح المواطنين فى الدول الأخرى. ومن هنا ينشأ الصدام بين الدولة القومية المسئولة عن صيانة وتماسك المجتمع الداخلى والمراكز الرأسمالية الدولية الخفية التى أصبحت

الطرف الأقوى فى معادلة غير متكافئة٠

أما العامل الثانى : فيتمثل فى أن هيمنة الأسواق المالية الدولية على عملية تدوير رؤوس الأموال الدولية يدفع النظام الدولى إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن طبيعة آليات العمل فى هذه الأسواق لا تدفعها إلى نقطة التوازن وفقًا للنظرية الرأسمالية ، لكنها تعرضها لموجات مستمرة من التقلبات الحادة بين الصعود والهبوط ، وغالبًا ما تكون فترات الركود أطول وأكثر حدة فى نتائجها من موجات الانتعاش ، وعلى سبيل المثال فقد بدأت الأزمة المالية الآسيوية بهروب مذعور لرؤوس الأموال من بورصاتها وكان من المفروض أن يؤدى هبوط أسعار الأسهم وارتفاع أسعار الفائدة إلى عودة رؤوس الأموال إليها بعد أن ارتفعت جاذبيتها ، لكن هذا لم يحدث بالدرجة الكافية؛ لأن تفكيك الأصول فى الدول الآسيوية وبيع العقارات ، وتصفية الشركات لسداد الديون أدى إلى زيادة مديونيتها وتفاقم المشكلات المصرفية ، وانهيار الثقة فى البورصات ، ومن ثم اندفاعها إلى ركود أكثر عمقًا بدلا من تحركها نحو نقطة التوازن٠

وقد عرفت الدول الرأسمالية القوية هذه النزعة الكامنة نحو عدم الاستقرار فى الأسواق المالية ، فسعت منذ البداية إلى تقييد حركتها وقدرتها التدميرية بانتهاج السياسات الكينزية التى شرعت فى تطبيقها منذ تفجرت أزمة الثلاثينيات وحتى بداية الثمانينيات٠ وكان الهدف الأساسى منها هو تنشيط الاقتصاد أولا برفع مستوى الطلب الداخلى بسياسات مالية حكومية ثم معالجة مشكلة المديونية فى مرحلة لاحقة٠ لكن العكس تمامًا هو الذى حدث فى معالجة الأزمة الآسيوية حيث تركزت وصفات وروشتات صندوق النقد الدولى على سرعة سداد الديون حفاظًا على مصالح الدائنين من البنوك الغربية وإجبار الدول الآسيوية على رفع القيود عن قطاعاتها الاقتصادية بدلا من حمايتها ، مما عمق الأزمة بدلا من إتاحة السبل لحلها٠ واقترن تفكيك القيود تدريجيًا مع الاتجاه نحو تدويل العملية الإنتاجية ، لتتعزز بذلك نزعة عدم الاستقرار فى النظام الرأسمالى الدولى٠

ولا يوجد حتى الآن نظام دولى يحكم حركة هذا النظام ويحول دون وقوع الأزمات التى تعاقبت عليه من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧

ونظرًا للعلاقة غير المتكافئة بين المراكز والأطراف ، فإن التعبئة الدولية من أجل إقامة هذا النظام لا تلقى التأييد الكافى ؛ لأن الأزمة التى تمسك بالأطراف لم تصل بعد إلى حد تهديد المراكز القوية للرأسمالية الدولية. ولذلك فالأزمة تعالج على نحو يضمن الوضع المالى للدائنين على حساب المدينين ومن ثم تنفتح شهية الدائنين للدخول فى مخاطرات عالية ؛ لإدراكهم أن دولهم لن تسمح لهم بالوقوع فى شراك إعلان الإفلاس. ولأن التمسك بعناصر السيادة الوطنية يحول دون صياغة قواعد للرقابة الدولية فسوف تظل صفة عدم الاستقرار صفة ملازمة لأداء الأسواق المالية الدولية التى تبدأ من عندها وتصب فى بؤرتها كل خيوط النظام الرأسمالى الدولى.

وهناك عوامل أخرى تدفع إلى عدم توازن النظام الرأسمالى الدولى ، منها أن الأطراف تتأثر بالسياسات النقدية والمالية التى تنفذها السلطات المحلية فى المراكز ، فى حين أن العكس لا يحدث ، بمعنى أن الأطراف تتأثر بعوامل اقتصادية لا تملك السيطرة عليها ، فتقلبات أسعار الفائدة وأسعار العملات الرئيسية تترك آثارًا سلبية على الأطراف رغم أنها لا تتدخل فى إحداث هذه التقلبات التى تتخذ كوسيلة لحسم الصراعات بين الدولار الأمريكى والين اليابانى واليورو الأوروپى. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن الأزمة المالية الآسيوية فجرها ارتفاع سعر الدولار أمام الين ، كما أن أزمة النقد الأوروپية عام ١٩٩٢ كان سببها عدم التوازن بين المارك الألمانى والعملات الأوروپية. وعندما تنفجر الأزمات تميل رءوس الأموال إلى العودة إلى مناطق الملاذ الآمن فى المراكز ولا تبرحها مسببة بذلك الجلطات فى الدورة الدموية لدوران رؤوس الأموال ومن ثم لانهيار النظام الرأسمالى الدولى.

ولكن إذا كان النظام الرأسمالى الدولى قد تعرض لمثل هذه الأزمات المتلاحقة ، وإذا كان هناك اعتراف دولى بعجز مؤسساته عن الحيلولة دون وقوع هذه الأزمات ، فلماذا التشبث بفكرة تحرير حركة رؤوس الأموال ؟ الإجابة على هذا السؤال تعود بنا إلى النموذج الأمريكى وهيمنته على النظام العالمى ، ويستمد هذا النموذج قوته واستمراريته من عاملين متلازمين ، أولهما : أيديولوچية الأصولية السوقية وعقيدة الإيمان بأنه مادام تدخل الدولة هو الشر بعينه ، فإن الأسواق المتحررة من كل قيد هى البلسم الشافى الذى يفضى إلى التوازن من خلال اليد الخفية المباركة.

أما العامل الثانى : فهو هذه الشبكة المعقدة من المصالح المتشابكة بين بورصة « وول ستريت » ووزارة الخزانة الأمريكية التى تحل الآن محل شبكة المصالح المتشابكة بين المؤسسات العسكرية ورجال الصناعة التى حذر الرئيس أيزنهاور من أخطارها[1] فالمضاربون والمستثمرون فى البورصة فى حاجة دائمة إلى أسواق مفتوحة تغذى شهيتهم لجنى الأرباح • وهم يضمنون بأموال ينفقونها على الحملات الانتخابية ، وبنفوذ يستند إلى جماعات الضغط المؤيدة لهم فى ردهات السلطة التشريعية أن يعمل البيت الأبيض والكونجرس معًا على فتح الأسواق الخارجية أمامهم •

ولهذا نشهد هذه الحركة الدائمة لانتقال المستثمرين من بورصة وول ستريت إلى مواقع رسمية فى وزارة الخزانة وعودتهم إلى البورصة مرة أخرى مثل « روبرت روبين » وزير الخزانة الأمريكى السابق و« روجر التمان » النائب السابق بوزارة الخزانة • وكذلك انتقال « جيمس وفلفنسون » المستثمر العالمى إلى رئاسة البنك الدولى وكذلك « إرنست ستيرن » الذى عمل نائبًا لرئيس البنك الدولى ثم مديرًا لمؤسسة جى •بى • مورجان الاستثمارية •

وهذه الشبكة الجديدة لا تنظر إلى أبعد من مصالحها الضيقة قصيرة المدى • وهى تعتبر أن ما هو أصلح لها هو أيضًا الأصلح للعالم كله ، ولا تقبل بأقل من أسواق رأسمالية مفتوحة عالية المخاطرة مع وقوف صندوق النقد الدولى كحارس والمقرض الأخير فى أوقات الأزمات • لكن هذه الشبكة تواجه تحديًا كبيرًا مع تعدد الأزمات التى تعرض لها النظام ، وتكشف نزعته إلى عدم الاستقرار ، وإذا خرج هذا الطور من الرأسمالية العالمية من معركته الحالية منتصرًا ، فسوف يتحول المجتمع العالمى إلى سوق يخدم أغراض الشبكة وستتفاقم تداعياته الاجتماعية السلبية • أما إذا خرج النظام مهزومًا ، فسوف يمر العالم بتقلبات حادة اجتماعية وسياسية ، ربما يؤمن بعدها أن الأفضل تحويل الأسواق إلى مجتمعات أكثر استقرارًا • **فالقضية هى هل تتحول المجتمعات إلى أسواق ، أم تتحول الأسواق إلى مجتمعات ؟ ومفتاح الإجابة هو الخروج من سجن النموذج الأمريكى •**

---

(١) The Capital Myth. Jagdesh Bhagwati مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs ، عدد مايو - يونيو عام ١٩٩٨ ؛ صـ٧ •

مساهمة أمريكا فى المجالات التكنولوچية والعلمية خلال القرنين ١٩ ، ٢٠

د ٠ صفى الدين حامد

السيدة / لندا حامد

مقدمة

لم يشهد التاريخ البشرى قوة هيمنت على الأمم الأخرى كما هو الحال فى السيطرة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويخطئ من يظن أن هذا الوضع القائم هو نتيجة لثراء فى الموارد الطبيعية أو انتصارات عسكرية أو تنمية اقتصادية ، أو حتى محصلة كل هذه العوامل فقط٠ فسيكشف هذا الفصل عن المساهمة الأمريكية فى مضمار العلم والتكنولوچيا ، وحجم العطاء ، خاصة فى مجال الاختراعات التى غيرت الحياة اليومية للإنسان العادى نوعًا وكيفًا ، وسيكشف عن أمة تتميز بحيوية متجددة، إنتاجية عالية ، عطاء غزير ، تنافس حاد ، وبيئة مفتوحة للفكر والعمل والكسب والإبداع٠

وقد تم تجميع هذا القدر من المعلومات التاريخية وضغطها باختصار كى يتسع لها مساحة الفصل المتاح ، بناءً على طلب محرر هذه السلسلة ، وكان التركيز أساسًا على نوعية الاختراع واسم العالم وسنة إصدار براءة الاختراع ، بدون عرض للدراما الإنسانية والكفاح والمعاناة والإصرار الذى صاحب قصة كل اختراع واكتشاف ، من عدد يزيد على مائة فى خلال قرنين من الزمن ، وقد يتسنى لنا هذا فى مؤلفات قادمة بإذن الله٠

أولا : الزراعة

١٧٩٤: اخترع إيلى ويتنى وهو من سكان ولاية ماساشوستس ماكينة حلج القطن٠

١٧٩٧: اخترع شارل نيوبولد شفرة المحراث المصنوعة من الحديد الزهر المصبوب٠

١٨١٩: اخترع جبيثرو وود شفرة المحراث الحديد القابلة للاستبدال٠

١٨٤٠: اخترع سيروس ماكورميك وهو من مواليد ولاية فرچينيا، ماكينة لحصاد المحاصيل٠

١٨٤٢: اخترع چوزيف دارت وهو من سكان مدينة بافالو بولاية نيويورك أول صومعة غلال بمصعد كهربائى٠

١٨٧٤: اخترع چوزيف جليدن السور المصنوع من الأسلاك الشائكة٠

١٩٠٤: اخترع بنيامين هولت المحراث الزاحف ، وقد كان هذا مقدمة للمحراث الآلى والذى يعتمد على البنزين كوقود للمحرك٠

١٩٠٧: اخترع هنرى فورد المحراث الآلى٠

١٩٣٤: اخترع هنرى بلير ماكينة زرع الذرة ، وهو يعتبر الرجل الزنجى الثانى فى تاريخ أمريكا ممن حصلوا على براءة إختراع٠

١٩٨٠: اخترع موسى الآمارو- عندما كان طالبا بالدراسات العليا فى معهد ماساشوستس التكنولوچى - تقنية إعاده التشجير عن طريق الرش الجوى لمقاومة ظاهرة إحترار الغلاف الجوى المحيط بالكرة الأرضية٠

ثانيا: وسائل الإعلام وهندسة الاتصالات

١٨٢٢: اخترع ويليام تشرشن أول جهاز آلى لتنضيد الحروف المطبعية ، والتى أدت فيما بعد إلى ماكينة التنضيد السطرية٠

١٨٢٧: اخترع روبرت هو ماكينة التنضيد السطرية للطباعة والمصنوعة من الحديد الزهر٠

١٨٣٥: اخترع صامويل موريس الشفرة المعروفة باسمه ، وهى عبارة عن منظومة مركبة من الخطوط والنقاط ، والمصممة لتسهيل نقل الكلمات والأرقام عبر الأسلاك (البرق) ٠

١٨٣٧: اخترع ريتشارد هو ماكينة الطباعة الأسطوانية المزدوجة ٠

١٨٤٤: اخترع صامويل موريس نموذج للتلغراف ، ولكنه لم يسجل براءة إختراعه حتى عام ١٨٥٤ ٠

١٨٦٠: اخترع ريتشارد هو ماكينة الطباعة الدوارة ٠

١٨٦٣: طور ويليام بالوك أول ماكينة طباعة للجرائد ، وتحتوى على نظام للتغذية بالورق ٠

١٨٦٣: نجح توماس أديسون فى إرسال واستقبال أول برقية تلغرافية ٠

١٨٦٤: اخترع توماس أديسون ماكينة لإحصاء أصوات الناخبين إلكترونيًّا ٠

١٨٦٩: اخترع توماس أديسون ماكينة لطباعة الأسهم والسندات المالية ٠

١٨٧٣: اخترع كرستوفر لاثام شولز الآلة الكاتبة ٠

١٨٧٦: اخترع الكسندر جراهام بل الهاتف الآلى ، وكان يعيش فى ولاية بنسلفانيا فى هذا الوقت ٠

١٨٧٦: قام توماس أديسون بتطوير الهاتف الآلى عندما أضاف جهاز الإرسال الكربونى ، وكان أديسون يعيش فى ولاية نيوچيرسى حينذاك ٠

١٨٧٧: اخترع إميل برلينر مكبر الصوت الكهربائى ٠

١٨٧٧: اخترع توماس أديسون الحاكى الآلى (الفونغراف) ٠

١٨٨٧: اخترع إميل برلينز الحاكى الآلى للأسطوانات (الجرامافون) ٠

١٩٠٦: اخترع لى دى فورست أسطوانة الأوديون المستعملة فى الإرسال الإذاعى ٠

١٩١٢: اخترع أدوين أرمسترونج دائرة الإرسال الإذاعى المحددة ٠

١٩٢٣: اخترع المهاجر الروسى الأصل فلاديمير كوسمازوريكين جهازًا إلكترونيًّا لتحويل الصورة الفوتوجرافية إلى مئات الآلاف من الجزئيات ٠

١٩٢٤: اخترع فلاديمير كوسمازوريكين الكينوسكوب ، وهو النموذج البدائى لشاشة التليفزيون الحالية وملحقاتها من أنبوبة الأشعة والقطب السالب (الكاثود) ٠

١٩٢٧: حقق فيلو فارنسوارث من ولاية كاليفورنيا نجاحًا باهرًا فى تطوير جهاز التليفزيون البنائى عندما اخترع الأسطوانة الدوارة والتى تقوم بمسح شامل للصورة المرئية ٠

١٩٣٢: اخترع أدوين هوارد ماجى من مدينة نيويورك مقياس التذبذب الصوتى للبث الإذاعى ٠

١٩٣٣: اخترع أدوين أرمسترونج البث الإذاعى على الموجات الطويلة ٠

١٩٥٣: اخترع پيتر جلودمارك نظام المرشحات الثلاثة الذى ساعد على إنتاج التليفزيون الملون ، كما أنه اخترع آلة تسجيل الفيديو الإلكترونية ٠

ثالثًا: علم الأحياء والطبيعة

١٨٥٨: اخترع موسى فارمر المصباح الكهربائى ذا الفتيل الحرارى المصنوع من أسلاك البلاتين ٠

١٨٥٨: اخترع سارك ريختر أثناء عمله فى معهد كاليفورنيا التكنولوچى مقياسًا لتحديد قوة الهزات الأرضية الناتجة عن الزلازل.

١٨٥٩: اخترعت السيدة مارثا كوستون نظام الاتصالات الليلية بين السفن بعضها البعض أو بين السفن والأرض ، ويعرف هذا النظام بنظام البيروتيكنيك ٠

١٨٨١: اخترع ألكسندر جراهام بل أول جهاز بدائى للكشف عن المعادن ٠

١٨٩٣: اخترع أدوارد أشيسون الخليط المعدنى المسمى بالكاربوراندام ، وبناء عليه طور طريقة تصنيع مادة الجرافيت ٠

١٩٠٦: اخترع لويس نيكسون نظام الاستشعار المسمى بالسونار (SONAR) معتمدًا على انعكاس الموجات الصوتية تحت الماء ٠

١٩٢٦: اخترع الدكتور روبرت هتشنجز السائل المستخدم كوقود للصواريخ ٠

١٩٣١: بتمويل من شركة (Dupont) ، نجح والاس هيوم كاروثارز فى اختراع لدائن البلاستيك ٠

١٩٣٤: بتمويل من شركة (Dupont) ، نجح والاس هيوم كاروثارز فى اختراع مادة النيلون ٠

١٩٣٨: اخترع روى برنكيت لدائن التفلون (Teflon) والمستخدمة فى أوانى الطبخ ٠

١٩٤٧: اخترع الثلاثى باردين وشوكلى وسراتان صمام الترانسيستور الإلكترونى والذى أستخدم فيما بعد فى أجهزة الاستقبال الإذاعى ٠

١٩٦٠: أكتشف واتسون وزميله كريك نموذج الهندسة الوراثية المعروف بالـ (DNA).

رابعًا : المواصلات

١٧٩٠: اخترع چون فيتشن وهو من سكان ولاية كونكتكت السفينة البخارية ٠

١٨٢٥: اخترع روبرت ستفنس قضيب السكة الحديد على شكل الحرف اللاتينى I ٠

١٨٢٩: اخترع المهاجر السويدى الأصل چون إريكسون عربة مطافئ تسير بالبخار ٠

١٨٦٨: اخترع چورچ وستنجهاوس فرامل الهواء ٠

١٨٧٣: اخترع أندرو هالايد أول ترام كهربائى ٠

١٨٧٦: اخترع المهاجر البريطانى الأصل أندرو هالايد الكوبرى المعلق عديم المرونة ٠

١٨٨١: اخترع چورچ وستنجهاوس جهاز أشارات السكة الحديد الأتوماتيكى ٠

١٨٩١: اخترع چيسى رينو السلم الكهربائى المتحرك ، كلعبة من العاب مدينة الملاهى بمدينة نيويورك ، وانتشر بعد ذلك فى المنشآت العامة ٠

١٨٩٦: اخترع شارل بروك أول مكنسة آلية للشوارع ·

١٨٩٧: اخترع أندرو جاكسون بيرد الهلب الحديدى الذى يربط قاطرات السكة الحديد بعضها البعض ·

١٩٠٣: اخترع الأخوة رايت أول طائرة تسير بالبنزين ·

١٩٠٥: اخترع فرانك سيبرلنج - والذى كان يعمل فى ذلك الوقت بمصانع (Goodyear) لإطارات السيارات والمطاط - اخترع العجلة المعدنية (الجنط) يضاف لإطار السيارة ويوفر إمكانية خلع وتركيب العجلات أثناء عملية الصيانة ·

١٩١٠: اخترع شارل كيترنج المحرك الكهربى لمحرك السيارة (المارش) ·

١٩١٢: اخترع شارل كيترنج نظام إشعال الوقود بالشرارة الكهربائية ، كجزء من صناعه محرك السيارات ·

١٩٢٣: اخترع جاريث مورجان إشارات المرور الضوئية ·

١٩٣٢: اخترع كارلتون كول ماجى أول عداد لانتظار السيارات ·

١٩٦٩: اخترع الممثل السينمائى المشهور ستيف ماكوين كرسى السيارات القالب (Bucket Seat) ليعكس شكل الجسم الإنسانى ·

١٩٨٤: استطاع رون رايلى فى خلال عقد الثمانينيات أن يحصل على سبع براءات اختراع تتعلق بصناعة قاطرات المترو الطائر (Monorail) ·

خامسًا: الصناعات الحربية

١٨٣٦: اخترع صامويل كولت المسدس الدوار (Revolver) ·

١٨٦١: اخترع د · ريتشارد جاتلنج مسدسًا للألعاب النارية قادرًا على إطلاق مائتين وخمسين طلقة فى الدقيقة ·

١٨٦٢: اخترع جون إريكسون أول غواصة حربية وسماها (Monitor) ·

١٨٩٠: اخترع جون براونج المدفع الرشاش ، وفور الإعلان عن هذا الاختراع ، تبنت الحكومة الأمريكية إنتاجه ٠

١٩١٤: اخترع جاريت مورجان القناع الواقى من الغازات السامة ٠

١٩٤١: تمكنت ممثلة هوليود المشهورة هيدى لامار - وهى من أصل نمساوى - من اختراع طوربيد يتم التحكم فيه من بعد ٠

١٩٤٥: تمكن روبرت أو بينهايمر عند قيادته لفريق من العلماء والمهندسين من العاملين فى المشروع المسمى (Manhattan Project) من إنتاج أول قنبلة ذرية فى العالم ٠

سادسًا: العلوم الطبية

١٧٨٥: اخترع بينيامن فرانكلين النظارة الطبية ذات العدسة المزدوجة ٠

١٩١٥: تمكن إرنست جاست من خلال بحوثه فى جامعة هوارد بالعاصمة واشنطن من اكتشافات واختراعات عدة ، أهمها فى مجال التخصيب، الجفاف فى الخلايا الحية، تأثير الأشعة فوق البنفسجية على أعداد الكروموسات وهى العناصر الحاملة للصفات الوراثية فى الحيوانات ٠

١٩٢٠: اخترع إيرل ديكسون ضمادة الجروح (Band- Aid)٠

١٩٥١: اخترع بيسى بلاونت تقنية لتمكن الإنسان المريض بالشلل من إطعام نفسه بدون تشغيل عظمة الفك لقضم وتقطيع الطعام.

١٩٥٣: اخترع جيرتيود إيليون نوعين من العقارات المفيدة لمرض سرطان الدم حيث تتحكم هذه العقارات فى عملية تكاثر الخلايا السرطانية ٠

١٩٥٧: نجح جيرتيود إيليون فى تطوير عقار قادر على كبت النظام المناعى فى الجسم البشرى أثناء عملية زرع الأعضاء ٠ وثبت بعد هذا فاعلية هذا الدواء فى علاج روماتزم المفاصل ٠

سابعًا: الحاسب الآلى

١٩٥٢: اخترعت جريس هوبر أول حاسب آلى٠

١٩٥٩: اخترعت جريس هوبر أول لغة خاصة بالحاسب الآلى وهى المعروفة بـ (COBOL)٠

١٩٩١: طور تيموثى برنرلى مجموعة من الاختراعات ، وأهمها أول برنامج لخدمة الحاسب الآلى ، ولغة خاصة لتبويب ملفات الحاسب الآلى والنظم المستعملة فى شبكة المعلومات العالمية المعروفة بـ (Wond Wide Web)٠

ثامنًا : التصنيع وهندسة الإنتاج

١٨٠٩: اخترعت مارى كايس طريقة لغزل القطن باستخدام سلك معدنى٠

١٨١٠: اخترع توماس بلانشارد آلة لصنع الدبابيس٠

١٨٣٨: اخترعت مار جريت مايت- وهى من سكان ولاية (Maine) أداة تتحرك باستمرار بين ماكينات المصانع ، وتعلق فورًا أية ماكينة تفرز إنتاجًا به عطب٠

١٨٤٦: حصل إيلياس هاد على براءة اختراع ماكينة الخياطة ، رغم أنه قد تم اختراعها مسبقا فى عام ١٨٣٤ بواسطة ويليام هنت ، ولكنه لم يسجل اختراعه حينذاك٠

١٨٤٩: اخترع چورچ كورليس ماكينة لخياطة الأحذية٠

١٨٦٨: تم اختراع آلة لتقطيع وتطبيق ولصق الورق لصناعة الأكياس الورقية٠

١٨٧٣: اخترعت آماندا ثيوجونز طريقة لتفريغ الهواء لاستخدامها فى تعليب وحفظ الفواكه٠

١٨٧٩: اخترعت مارى والتون جهازًا لمقاومة تلوث الهواء بتمرير الغازات العادمة داخل خزان مائى٠

١٨٨٠: اخترعت آماندا ثيوجونز صمام الأمن المستعمل فى آبار التنقيب عن البترول والذى يقوم تنظيم تدفق النفط السائل من الأنبوبة ،

١٨٨٦: اخترعت جوزيفين كوكران أول غسالة صحون آلية ،

١٨٨٨: اخترع جورج إيستمان الفيلم المستعمل فى آلات التصوير ،

١٨٨٩: تم اختراع آلة لتقطيع الجلد لتصنيع الأحذية ،

١٩٠٤: اخترعت مارى أندرسون ـ وكانت تسكن فى ولاية ألاباما ـ المساحات الآلية لزجاج السيارات ،

١٩٢٦: اخترعت مارجورى ستيوارت جوينر جهاز تصفيف شعر السيدات على هيئة موجات (Permanent Wave Machine) ،

١٩٢٨: اخترع فردريك روهويدر مخرطة الخبز المستخدمة فى إعداد شرائح الخبز المغلفة للبيع ،

١٩٣٠: نجح فردريك بلودهيت أثناء عمله فى مصانع شركة جنرال الكتريك بمدينة ألبانى بولاية نيويورك ، من إنتاج نظام خاص للتحكم فى كثافة الألوان ، وبهذا أنتج شريحة زجاجية غير مرئية وبدون تشويه للصورة الأصلية ، وقد استخدم هذا الاختراع فى التصوير الجوى ، ومنظار الغواصات ، وفى النظارات الطبية ومنظار الرصد الفلكى ،

تاسعًا: الإنشاءات والمواد

١٨٣٥: اخترع شارل جوديير مادة المطاط ، والذى أستخدم فيما بعد فى صناعة إطارات السيارات ،

١٨٦٨: اخترع آلفن فيلوز من ولاية كونكتكت شريط قياس المسافات ،

١٨٧٢: استطاع المهاجر البلجيكى الأصل إدوارد دى سمدت ، والذى كان يعمل فى جامعة كولومبيا فى نيويورك من إنتاج مادة الأسفلت ،

١٩٠٢: اخترع ويليس ماريا جهاز تكييف الهواء •

١٩٣٠: اخترع هنرى فيليس المسمار القلاووظ المعروف باسمه (Phillip Head Screw) •

١٩٣٧: اخترع شستر كارلسون جهاز الطباعة الفوتغرافى والمعروف بـ (X-rox)

١٩٤٦: اخترع جوزيف بفورد كوكسى المنشار الكهربائى •

١٩٦٤: استطاع ستيفانى كوليك أثناء عمله فى معهد كارنيجى ميلون ثم شركة (Dupont) للكيماويات من اختراع مادة تسمى الـ (Kevlar) ، وهى التى تستعمل فى أغراض شتى ، منها صناعة السترة المضادة لطلقات الرصاص، أشرعة السفن، مضارب التنس ، فرامل السيارات ، البدلة الخاصة برجال المطافئ ، والقبعات المستخدمة لقائدى الدراجات البخارية •

المراجع

1- WWW. Inventorsmusem. Com, 2001.

2- Encyclopedia Britanica, 1999.

3- Funk & Wagnalls New Encyclopedia, 1983.

المحتويات

رقم الإيداع : ١٩٢٥١ / ٢٠٠١

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفاكس : ٣٦٣٣١٤ - ٣٦٢٣١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن هانيء الأندلسي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفاكس : ٤٠١٧٠٥٣

إذا كان من درس يمكن استخلاصه من هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن ثم حرب أفغانستان ، فهو أن الإمبراطورية الأمريكية تواجه أزمة قيادة. ففى اللحظة التى وصلت فيها أمريكا إلى وضع الإمبراطورية العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ، ترددت فى قيادة العالم. وظلت معضلة أمريكا هى التناقض بين الاتجاه نحو الانعزالية والاتجاه نحو ممارسة دور إمبراطورى. وعندما ضربت الطائرات الانتحارية برجى مركز التجارة العالمى ، كانت أمريكا تحت إدارة بوش الابن ، قد اختارت « الانفرادية » أى الانفراد بفعل ما تريده فى العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاءها. وأثارت « الانفرادية » العداء لأمريكا. ولكن أمريكا ، عندما أعلنت الحرب ضد أفغانستان ، استعانت بجهد جماعى دولى أو تحالف دولى.

إن أزمة أمريكا ، أنها إمبراطورية ، ولكنها لا تريد أن تتحمل تكلفة الدور الإمبراطورى حتى لا تسقط تحت وطأة العجز الاقتصادى كما حدث للإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية. ولذلك تختار « الانفرادية » ثم تقوم بتجييش العالم إذا قررت الحرب.

وفى الحقيقة إن أزمة الإمبراطورية الأمريكية تمثل أزمة للعالم كله. ومن هذا المنطلق كان كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » ليرصد ويحلل معضلة الإمبراطورية الأمريكية ، باعتبارها معضلة العالم المعاصر.

وقد كان الدافع وراء إصدار الكتاب الإحاطة بالجوانب التاريخية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية والدينية للإمبراطورية الأمريكية ، من منطلق أن معرفتنا بها قوة لنا فى التعامل معها ؛ لأنها قد تظل القوة العظمى المهيمنة على العالم فى المستقبل المنظور حتى ظهور قوى عالمية تتحداها. وقد توخينا أن يقدم الكتاب « صورة معرفية » موضوعية عن أمريكا دون كراهية لها أو ولهٍ بها.

ولذلك حرصنا على أن يضم الكتاب مساهمات عديدة من كتاب وصحفيين وباحثين من خلفيات فكرية وأيديولوجية ودينية مختلفة.

رضا هلال